الدكتور

بهجت سليمان

التطورات الاقتصادية والسياسية

في بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على النظريات الاقتصادية

١٩٨٢

الدكتور
بهجت سليمان

التطورات الاقتصادية والسياسية

في بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على النظريات الاقتصادية

مقدمة

يقول مثل قديم : إن أطول درب تبدأ بخطوة ، وأنا أعتبر هذه الأطروحة تلك الخطوة الأولى على طريق البحث العلمي الشاق والجاد في مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية ، وليس المهم عندي أن تكون الخطوة الأولى متعثرة ، أو أن تكون شبه أو نصف خطوة ، بل المهم أن تكون خطوة واثقة ومصممة على خوض محيط المعرفة العلمية الموضوعية ، وهكذا دفعني حب المعرفة ، وشعوري بالمسؤ ولية القومية والاجتماعية والإنسانية ، إلى اختيار هذا الطريق الصعب ، والالتزام بتتبع واكتشاف ودراسة وتحليل ووعي مشكلات التخلف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، خاصة وأنا أنتمي إلى بلد مصنف ضمن زمرة ما يسمى ببلدان العالم الثالث أو البلدان المتخلفة ، أو النامية . . الخ ، وياله من اختيار صعب وشيق معاً .

وكان لا بد لي من أجل أن أؤ دي مهمتي على الوجه المطلوب من أن أكرس نفسي وتفكيري للاطلاع على ما كتب ويكتب حول مشكلات التخلف ، سواء من وجهات النظر الماركسية اللينينية أو من وجهات النظر «البورجوازية» غير الماركسية ، وقد تم لي إلمام معقول بمختلف نظريات التخلف العامة والشائعة أو المعروفة لدينا على الأقل ، وقد تبين لي من خلال دراساتي عن التخلف ضرورة وضع أطروحة مدرسية أو شبه مدرسية تجمع بين دفتيها صورة موجزة

ومصغرة وعامة بنفس الوقت عن واقع التخلف وانعكاسه النظري الاقتصادي والسياسي في أذهان مفكري ومنظري العلوم الاقتصادية والسياسية الذين يعنون بهذا المجال ، فكتاب كهذا يتضمن أهم وأبرز التطورات الاقتصادية والسياسية للبلدان المتخلفة ، وانعكاساتها الإيديولوجية ، وتأثيرها على رجال الفكر الاقتصادي والسياسي ، وعلى النظريات الاقتصادية والسياسية المختلفة ، خاصة تلك التي تتناول مشكلة التخلف باهتمام بارز ، كتاب كهذا هو دون شك مصدر فائدة ، للمختص أو الطالب أو أي مطلع آخر ، على الأقل بالنسبة لنا نحن العرب ، الذين أحوج ما نكون لمعرفة المواقف الخارجية العالمية من قضيتنا ، التي هي جزء لا يتجزأ من قضايا تطور البلدان المتخلفة ككل ، وجزء لا يتجزأ من قضايا الثورة التحررية والاشتراكية العالمية بصورة عامة ، ومن جهة ثانية فإن هذه الدراسة الأكاديمية تعيننا نحن العرب على فهم مشكلتنا فهماً أعمق طالما أن طبيعة هذه الدراسة تضعنا وجهاً لوجه أمام العدو والصديق معاً ، وتتيح لنا الاختيار الصحيح بين الصواب والخطأ ، بين الديماغوجي والثوري ، بين طريق التحرر الفعلي وطريق التبعية المظلم والشاق ، بين التقدم وبين التخلف ، بين طريق التنمية الاشتراكية المضمون وبين طريق التنمية الرأسمالية التي تعمق التخلف والتبعية . وهذا كله بدوره يتيح لنا أيضاً لا الاختيار الصحيح وحسب ، بل والمشاركة الإيجابية الفعالة في بناء الغد القومي والإنساني المشرق ، والسير على الطريق الحقيقي الذي ينتهي بنا إلى تصفية التخلف وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتطور المستقل

والنضال في سبيل نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد يكفل المساواة بين جميع الدول ويؤمن تعاونها السلمي على أساس الاحترام والمنافع المتبادلة في سبيل الرقي والتقدم والرفاه لجميع البشر من أجل غد أفضل وأكثر إشراقاً .

إنني أود الإشارة إلى بعض الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذه الأطروحة ولقد كان من أبرزها قلة المصادر التي تتعلق بالنظريات البورجوازية النيوكولونيالية ، والنظريات الديمقراطية المحيطية هذا من جهة ، وكثرة المصادر التي تتعلق بالنظريات الاشتراكية المترجمة إلى العربية أو الموضوعة أصلاً باللغة العربية ، والتي تعالج التخلف من جهة ثانية . إنهما مشكلتان متعاكستان تماماً ، ولكن الصعوبة واحدة ، فالصعوبة بالنسبة لقلة مصادر النظريات «النيوكولونيالية» والمحيطية لم تمكننا من الاطلاع الكافي الذي على الأقل يرضيني شخصياً ، والصعوبة بالنسبة لكثرة مصادر النظريات الاقتصادية الاشتراكية تأتّت من الحيرة في اختيار الأنسب والأفضل والأقرب لموضوع رسالتي هذه ، ومع ذلك فقد حاولت ما استطعت التغلب على هاتين الصعوبتين وسوف أستمر في محاولاتي للتغلب عليهما معاً في المستقبل .

وأذكر أن واقع وطبيعة ومضمون أطروحتي تضفي عليها طابع التجديد والإضافة لأسباب متعددة . والذي أعرفه أنه لا توجد دراسة مطابقة لها تماماً أو حتى بشكل كبير ، وهناك فقط كتاب معروف

ومشهـور هو مؤلف تومـاس سنتش المعنـون بـ «الاقتصـــاد السياسي للتخلف» وهو بروفيسور من دولة هنغاريا الاشتراكية ، ويعتبر عمله هذا من أبرز الأعمال الأكاديمية الناجحة عن اقتصاد التخلف ونظرياته في العالم . وبين رسالتي وكتابه المذكور أوجه شبه عديدة ، وفروق مختلفة بنفس الوقت .

فبينما كان كتابه مكرساً بصـورة عامـة لنقـد نظـريات التخلف البورجـوازية وتقـديم نظريتـه مقابلهـا وعلى ضوء نقـده لهـــا ، فإن أطروحتي قد سلكت طريقاً آخـر إذ عمـدت إلى جعلهـا أقـرب إلى الإعداد منها إلى وضع نظرية اقتصـادية وسياسية عن التخلف ، لأن الهدف منها هو في الأصل لا وضع نظرية ، بل تقديم واقع ونظريات التخلف في لوحة مصغرة ، وهذا لا ينفي تحزبّنـا والتزامنـا بالمدرسـة الاشتراكية العلمية ونظرتها المتعلقة بالتخلف ، كما أنني لا أعتبر نفسي بعد قادراً تماماً على مهمة حساسة وخطيرة وجادة كهـذه : أي وضـع نظرية اقتصادية سياسية متكاملـة ومتبلـورة حول الاقتصـاد السياسي للتخلف ، على الرغم من رغبتي الكبـيرة بذلك ، إلا أنـنـي أعتـرف برغبتي في تطوير نظرية أو نظريات التخلف الاشتراكية ، والإسهام أو المشاركة بالتطور النظري لنظـريات الاشتـراكية حول التخلف . من جهة ثانية وعلى الرغم من أنني تعرضـت لنظـريات «النيوكولـونيالية» والمحيطية ، كما تعرض سنتش ، غير أنني لم أجعل من هذا محـوراً رئيسياً لدراستي كما فعل سنتش نفسـه ، بل جاءت تلك النظـريات ضمن سياق عام بدأ باستعـراض أهـم وأبـرز التطـورات الاقتصادية

والاجتماعية للبلدان المتخلفة والخصائص التاريخية العامة لهذا التطور ، ولقد رأيت أن أكرس الفصل الأول لهذا الموضوع ، ومن ثم جعلت من ذلك مدخلاً لعرض التعبيرات النظرية الاقتصادية والاجتماعية عن وقائع تطور البلدان المتخلفة ، فجاء الفصل الثاني ليوجز مختلف التيارات والمدارس الاقتصادية المعنية بالتخلف وتضمن هذا الفصل فكرة حول ظهور النظريات الاقتصادية الجديدة ونظرتها للبلدان المتخلفة ، واستعرضنا خلاله نظريات البورجوازية المتروبولية ومنها «كينز والكينزية الجديدة» ، ثم ظهور نظريات اقتصادية جديدة مثل النظريات النيوكولونيالية ومنها نظرية الحلقة المفرغة ونظرية روستو التاريخية ، ونظرية لاينبشتاين حول نظام التوازن شبه المستقر ، ونظرية «نوركسه» . . الخ . وأيضاً النظريات المحيطيةالديمقراطية مثل نظرية «غونار ميردال» ، وبريبتش ، وأندريه غندرفرانك ، وسواهم ، وأخيراً ظهور النظريات الاشتراكية حول التخلف كصيغة لتطوير النظرية الماركسية اللينينية عن التخلف .

ومن الفصل الثاني انتقلت إلى الفصلين الثالث والرابع والخامس ، لعرض وتحليل ونقد النظريات الاقتصادية المختلفة التي وردت في الفصل الثاني بصورة أعمق وأكثر تفصيلاً ، فجعلت الفصل الثالث مكرساً لتحليل ونقد النظريات الديمقراطية المحيطية ، والفصل الرابع لتحليل ونقد النظريات «الكولونيالية» الجديدة ، والفصل الخامس لتحليل نظريات التطور اللارأسمالي ومعالجتها ومحاولة إغنائها وتوضيحها وشرحها .

وبذلك تكون دراستي مدرسية تجمع بين دراسة وملاحظة الواقع ، ودراسة وملاحظة الانعكاس الفكري الاقتصادي والسياسي المترتب عليه ، وسواءً أكان هذا الانعكاس مشوهاً أو حقيقياً ، فالمهم هو تتبعه وإعداد صورة علمية عن تطوره ، بغية تقديمها للمهتم بشؤ ون تطور البلدان المتخلفة ومستقبلها ، وعسى أن أكون قد قدمت شيئاً يذكر ، وأن يرضي هذا العمل من يّطلع عليه ، ويضع جانبا الهنّات الفنية والشكلية وحتى من حيث المحتوى والمحاكمات المنطقية ، إذ لا يمكن لأحد أن لا يخطىء ، أو أن يقدم عملاً كاملاً معصوماً من الخطأ خالياً من النواقص ونواحي الضعف والسلبيات ، التي كثيراً ما يكتشفها الآخرون ، فيسهمون بذلك في تطوير من ينتقدونه ، ويصححون له خطواته وأخطاءه فيكون لهم فضل عليه ، يعادل ، الفضل الذي يأتيه بعمله الذي يقدمه لهم .

هذه باكورة أعمالي النظرية ، ولذا لا يسعني إلا أن اعترف بالفضل الكبير لجميع من اسهم معي وساعدني سواءً في مرحلة التحضير وجمع المصادر والمراجع أو في مرحلة الاعداد والتأليف ، وكل من اشترك في تسهيل انجاز هذه المهمة ، وأخص منهم بالذكر البروفيسور «إيفانشوفاليانو» الذي تفانى في تقديم عنايته وتوجيهاته وجهده وإشرافه على أطروحتي ، وأغناها بملاحظاته وآرائه القيمة السديدة ، وإني أدين له بالشكر والمحبة . كما أوجه شكري إلى الأساتذة الأعضاء في لجنة الاشراف ، وإلى جميع الأساتذة الذين شاركوا في مناقشة ونقد الأطروحة ، في بداية العمل وأثناءه وفي المناقشة

النهائية ، وقاموا بتقويم الأفكار والعبارات التي رأوا أنها تحتاج الى ذلك .

وأخيراً فإن أكثر ما اطمع به ، هو الاستمرار على طريق البحث العلمي ، في خطوة ثانية وثالثة ورابعة . . الخ باذلاً الجهد لكي تكون كل خطوة أكثر نجاحاً وقوة واتساعاً وثباتاً من سابقتها .

بهجت ماجد سليمان

الخصائص التاريخية العامة لتطور بلدان العالم الثالث

إن الخصائص التاريخية العامة لتطور البلدان الفتية ، كما هو معروف ، تستمد عواملها التاريخية من الماضي الاستعماري الكلاسيكي لتشمل الحاضر الذي لم تتخلص فيه بعد من الإرث الاستعماري ، ولا تزال تعاني من صور الاستعمار المعاصر الجديد ، ولتمتد إلى المستقبل خلال مرحلة تصفيته بأساليب وأدوات متميزة .

من وجهة النظر تلك ولهذه الأسباب مجتمعة ، سوف نعالج موضوع البحث معالجة تاريخية ، في ضوء النهج المادي الديالكتيكي التاريخي ، بغية الإحاطة العلمية بظاهرة خصوصية العالم الثالث ، بدءاً من جذورها التاريخية وانتهاءً بمستقبل تطورها الراهن . ودراسة الظاهرة في سياقها التاريخي وحده يتيح لنا فهمها علمياً والاحاطة بكل جوانبها وقوانينها .

ومهما بلغت أهمية المعايير المستخدمة في تصنيف بلدان العالم الثالث ، وتحديد موقعه وخصائص تطوره المشتركة وتركيب بنيته ، فإن واحداً منها لا يكفي لتحقيق هذا الهدف ، ومن ناحية ثانية ، لابد من التأكيد على أن المقارنة والتحليل الكمي ليس كافياً وحده لتوضيح جوهر ظاهرة تخلف بلدان العالم الثالث وفهمه فهماً مادياً ديالكتيكياً تاريخياً ، لأن الظاهرة المذكورة ليست فرقاً كمياً في مستويات التطور

بين الدول المتخلفة والدول الصناعية فقط ، إن هذه الظاهرة تتعدى كونها مقداراً ، لتغدو كيفية خاصة ، شكل متميز للبنية ، وما الفروق الكمية سوى انعكاس وتعبير صارخ عنها ، ولو استعرنا مثالا ملموساً من الواقع الراهن لتأكدت لنا حقيقة الأمر بكل جلاء :

يورد راتشيك . أفاكوف المثال التالي :

«إن التخلف قد غدا مفهومـاً كيفياً ، وليس كمياً بصـورة أساسية . وهكذا فإن البون بين مستوى التطور في المكسيك ومستوى التطور في تشاد هو أكبر من الناحية الكمية ، من البون الفاصل بين الولايات المتحدة الاميركية والمكسيك . والامر نفسه إن نحن قارنا على سبيل المثال ، بين فرنسا واليونان ، وبين اليونان والأرجنتين . لكننا ان صنفنا هذه البلدان فئوياً فسيكون لدينا الولايات المتحدة وفرنسا واليونان من جهة ، والأرجنتين والمكسيك وتشاد من جهة أخرى (. . . .) إن اليونان متأخرة (كمياً) عن الولايات المتحدة من حيث مستوى تطورها الاقتصادي ، لكنه ليس لدينا على ما يبدو ، أي سبب لتصنيفها بين البلدان المتخلفة ، واليونان ليست متقدمة كثيراً على الأرجنتين بناءً على المعيار الكمي نفسه ، لكننا (. . . .) نميل لتصنيف الأرجنتين بين فئة البلدان المتخلفة» (١) .

---

(١) راتشيك . أفاكوف : «خصوصية التطور في العالم الثالث» تعريب : شبيب بيضون ، دار الفارابي ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٢٣ ، ٢٤ منقول الى العربية عن مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة عن اكاديمية العلوم السوفياتية ، العدد (٣) ١٩٧٧ .

إن هذا المثال يوضح لنا أن ثمة أسباب أخرى أبعد من أن تحدد بالكم ، أسباب تتعلق بنوع التطور السائد في البلدان المتخلفة أكثر مما تتعلق بمقادير وحجوم التطور التاريخي . إن شرح وتحليل الطابع الكيفي لظاهرة تخلف العالم الثالث ، هو وحده الذي يضعنا أمام الحد الفاصل الحقيقي بين العالم الثالث من جهة ، وبين العالم الرأسمالي الامبريالي من جهة أخرى ، ويفسر لنا واقع التخلف والتبعية وجوهرهما ، ويرسم حدودهما وخصائصهما المشتركة المميزة .

وعلى هذا الأساس الرئيسي يمكن الاعتماد في تصنيف هذا البلد أو ذاك : هل هو بلد متخلف أم لا ؟ وبالتالي هل هو من مجموعة بلدان العالم الثالث أم لا ؟ وعلى هذا الأساس أيضاً يمكن القول : إن كل بلد متخلف يعتبر من بلدان العالم الثالث ، وإذن فالتخلف هو القاسم المشترك بينها ، وهو الخاصية الرئيسية المشتركة التي تشملها جميعاً ، بغض النظر عن تفاوت درجات التخلف بين هذا البلد أو ذاك ، أو بين هذه المجموعة من البلدان أو تلك . والذي يهمنا هنا هو وجود أو عدم وجود أسس التخلف في بلد ما ، ويكفي ذلك وحده للتأكيد على صحة تصنيفنا أم لا .

ولتحديد ماهية التخلف ، لابد لنا ، بادىء ذي بدء ، من البحث عن عوامله : أسبابه ، قوانين تطوره ، مظاهره ، محتواه ، متغيراته . ولنبدأ بتشريح أسبابه التاريخية أولا .

لكي نقف على معنى التخلف ، سوف نضطر للمقارنة الكيفية بين مفهومي التأخر والتخلف [١] . إن التخلف تأخر ، ولكن ليس من الضروري أن يكون العكس صحيحاً .

إن التأخر مفهوم اقتصادي اجتماعي ، وهو يعني بالضبط درجة من التطور أدنى من درجات التطور السائدة . والتأخر هو ترجمة واقعية لقانون تفاوت التطور التاريخي الذي يفرض حالة التباين بين مستويات التطور ، وخاصة في مرحلة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية ، يقول لينين : «إن التفاوت الاقتصادي والسياسي هو قانون مطلق للرأسمالية» [٢] ، لقد كانت كل بلدان أوروبا متأخرة عن اسبانيا والبرتغال ، ثم تأخرت الأخيرتان وكل دول أوروبا عن انكلترا ، ثم تقدمت كل من فرنسا ، فألمانيا ، واليابان ، وأخيراً الولايات المتحدة الامريكية . إن الدول الرأسمالية المعاصرة متفاوتة التطور الى حد كبير من مختلف الحيثيات (البرتغال وانكلترا ، إيطاليا والولايات المتحدة ، هولندا وفرنسا ، اليونان وألمانيا .. الخ) ، ولكنها جميعاً لاتعد من البلدان المتخلفة ، لسبب أساسي ، وهو أن علة تأخر بعض البلدان الرأسمالية عن بعضها الآخر هو قانون تفاوت التطور ، فهذا القانون هو العامل الحاسم والمحدد لهذا التأخر ،

---

(١) المصدر السابق . ص ٢٣ ، ٢٤ هذه النقطة لم يعطها المؤلف ماتستحقه من تفصيل وتطوير ، علماً بأنها نقطة حاسمة ومعيار رئيسي .

(٢) لينين : المختارات باللغة العربية ، الجزء السادس ، ص ٢٣ ، ترجمة الياس شاهين ، دار التقدم ، ١٩٧٧ .

ولا يقلل من شأن هذا العامل تعدد العوامل الثانوية الفاعلة الأخرى ، ويعني ذلك كله أن التأخر في بلد رأسمالي هو قضية ذاتية داخلية قبل كل شيء ، وهو حدث موضوعي غير ناتج عن أي تدخل خارجي قسري استعماري مباشر ، إنه ناتج عن ظروفه الخاصة التي تحدد موقعه وحركته داخل حلبة التنافس الرأسمالي المحموم . ويمكن تشبيه الدول الرأسمالية المتقدمة بزمرة خطوط مستقيمة متوازية ، تتحرك كلهاداخل إطار الرأسمالية ، وتتسابق جميعها ، بحيث أنها لابد أن تتفاوت في سرعاتها ، وبالتالي في درجات التطور التي تقطعها خلال حركتها [1] بفعل قانون التطور المتفاوت للرأسمالية .

إننا نركز على فهم التطور الرأسمالي ، لأنه الشرط الحيوي لفهم تطور بلدان العالم الثالث كما سنرى في حينه [2] والتطور الرأسمالي التقليدي ، إذن ، لم يجر في نطاق السيطرة الاستعمارية الخارجية ، مع كل ما تخلفه من نتائج ، بل نبع من ضرورات التطور الاعتيادي الذاتي للمجتمع ، وبمعنى أدق يمكن القول : إن ظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا هي التي خلقت النظام الرأسمالي ، أو هي التي انتهت إليه ، وأصبح خلاصة أفاعيل عملياتها التاريخية ، ونتيجة ديالكتيك حركتها الحتمية الموضوعية .

---

(١) «في ظل الرأسمالية ، يستحيل تطور مختلف الاستثمارات ومختلف الدول اقتصاديا بالوتيرة نفسها» (لينين ، المختارات بالعربية ، الجزء السادس ، ص ٢٢) .

(٢) «لن يكون بالامكان فهم «التخلف» في بلداننا (العالم الثالث) دون فهم «التقدم» (الأفضل أن يقال التطور) في بلدان المركز الرأسمالي (الدول الامبريالية) (عادل عبد المهدي . مقدمته لترجمة كتاب «الاقتصاد الرأسمالي العالمي» لمؤلفه : كريستيان بالو ، ص ٨) .

قبل نشوء الرأسمالية كنظام ، لم يكن لقانون تفاوت التطور هذا الأثر الكبير في خلق هوة ساحقة بين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين المجتمعات والدول ، وعلة ازدياد أثر هذا القانون بشكل هائل كامنة في طبيعة الرأسمالية كنظام ، وفي قوانين حركة تطور هذه الطبيعة بالذات . لقد كان للظروف الطبيعية أثر كبير في تحديد اتجاه حركة قانون تفاوت التطور ، كما كان لها تأثير كبير بالتالي في تحديد أهمية مختلف العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على التطورات المتلاحقة حتى ولادة النظام الرأسمالي .

لقد بلغ دور العوامل الطبيعية ذروته مع انبلاج فجر الرأسمالية . ولقد أدرك كارل ماركس هذه الحقيقة بأشد ما يمكن من الوضوح والعبقرية ، وقال حول دور العوامل الطبيعية في حينها : «إن الطبيعة المبالغة في كرمها «تشد الانسان من يده كطفل في طوق» فهي تمنعه من النمو ، إذ لا تجعل من نموه ضرورة طبيعية . إن وطن رأس المال لا يوجد في مناخ مداري ، وسط النباتات الوافرة ، بل في المنطقة المعتدلة . وليست خصوبة الأرض المطلقة ، بل ، بالأحرى ، تنوع صفاتها الكيميائية وتركيبها الجيولوجي ومظهرها الفيزيائي ، وتعدد منتجاتها الطبيعية ، هو ما يشكل **القاعدة الطبيعية للتقسيم الاجتماعي للعمل** ، ويحفز الانسان بسبب الشروط المتعددة الأشكال التي يقع ضمنها ، على مضاعفة حاجاته وقدراته ووسائل عمله وأساليبه» [1] .

---

(١) كارل ماركس : راس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثاني ، ص ٢٩٣ ـ ص ٢٩٤ الطبعة العربية ، ترجمة : انطون حمصي ، منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٧١ .

إن «الحاجة هي أم الاختراع» ذلك لأن الحاجة تستدعي العمل ، والعمل هو الذي أفضى إلى تطور الانسان حتى وصل الى وضعيته الراهنة ، كما برهن فريدريك انجلز[1] . «إن اليد (إذ تدفعها الحاجة إلى الحركة والعمل) هي التي أطلقت عقل الانسان»[2] ومايقصده ماركس هو أن حاجات الانسان التي لا يستطيع الحصول عليها بسهولة وبساطة ، بل تحتاج الى العمل لتحويلها بالشكل الذي يحقق حاجاته ، تضطره الى العمل والنشاط والتجربة ، مما يؤدي الى تراكم التجربة والقدرات العضلية والعقلية لديه ، ونمو خبراته ومعارفه ، بينما في المناطق التي تتوفر فيها طبيعياً كل متطلبات الانسان من طعام ودفء . . . الخ ، فإن دافعه الى التطور يكون أقل بكثير . إن محدودية الاراضي الزراعية حول مجرى النيل هي التي افضت الى خلق علم الهندسة و «ضرورة حساب فترات فيضانات النيل هي التي خلقت علم الفلك المصري»[3] وإن «إنشاء أقنية المياه كان سر ازدهار الصناعة في اسبانيا وصقلية في ظل السيادة العربية»[4] .

---

(١) «إن العمل قد خلق الانسان بالذات» و «انه الشرط الأساسي الاول لكل حياة انسانية» (فريدريك انجلز . دور العمل في تحول الفرد الى انسان ص ٣ . دار التقدم ، موسكو ، الترجمة العربية)

(٢) أرنست فيشر : ضرورة الفن ، الترجمة العربية . د . ميشيل سليمان ، ص ١٩ دار الحقيقة ، بيروت ١٩٦٥ .

(٣) كوفييه : خطاب في ثورات الكرة الارضية . منشورات هومر (تم النقل عن ماركس . رأس المال ، الكتاب الاول ، ج٢ ، ص ٢٩٤)

(٤) كارل ماركس رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثاني ، ص ٢٩٤ .

إن مدى توفر «القاعدة الطبيعية للتقسيم الاجتماعي للعمل» التي أكد عليها ماركس ، قد حدد إلى درجة كبيرة سرعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات أو البلدان التي توفرت فيها مثل هذه القاعدة ، ويمكن الجزم بأنه من المستحيل نشوء النظام الرأسمالي إلا على أساس توفر القاعدة المذكورة ، بغض النظر عن الناحية الكمية فيها ، حيث أن الكم أقل أهمية من الكيف فيما يتعلق بهذه الفكرة .

وضمن هذا النطاق تؤكد المتابعة التاريخية أن توفر القاعدة الطبيعية للتقسيم الاجتماعي للعمل ، لم يكن مقتصراً على أوروبا وحدها ، بل كان يشمل كل البلدان الواقعة في المنطقة المعتدلة والمعتدلة الباردة ، كما يؤكد ماركس نفسه ، بنسب متفاوتة ، ويمكن القول : إنها ، أي القاعدة الطبيعية للتقسيم الاجتماعي للعمل ، كانت متوفرة ضمن حدودها الدنيا ، حتى في المناطق المحيطة بالمنطقة المعتدلة والمجاورة لها . ولم توجد فروق حضارية ذات شأن بين مختلف دول المنطقة المعتدلة في مرحلة ما قبل الرأسمالية . وتؤكد الوقائع التاريخية وجود حضارات ما قبل رأسمالية أعرق بكثير من حضارات ما قبل الرأسمالية الموجودة في أوروبا ، وكانت مجموعة كبيرة من دول العالم الثالث هي صاحبة هذه الحضارات ، كما وأنها تقع في المنطقة المعتدلة التي ذكرها ماركس ، مثل بلاد فارس (إيران) ، ومصر ، والهند ، والصين ، والمغرب ، وفيتنام ، .. الخ . لقد توفرت القاعدة الطبيعية للتقسيم الاجتماعي للعمل بنفس المقدار

والأهمية في العديد من دول العالم الثالث المعاصرة ، ولم يكن قانون تفاوت التطور بذي شأن كبير في خلق فروق حضارية هائلة بين الأمم في عصر ما قبل الرأسمالية ، على عكس عصر الرأسمالية ، وعلى هذا الأساس فلقد كان من الممكن للعديد من دول العالم الثالث التي تنطبق عليها مثل هذه الشروط أن تتخطى عصر ما قبل الرأسمالية ، بنفس الشكل الاعتيادي الطبيعي الكلاسيكي لتطور بلدان أوروبا الرأسمالية ، لو أنها لم ترغم على وقف وتشويه وعرقلة نموها وتطورها بفعل قوى السيطرة الأجنبية الاستعمارية السياسية المباشرة ، من قبل الدول السبّاقة إلى عصر الرأسمالية ، (كالهند ، ومصر ، وفيتنام ، وبلاد فارس ، وتركيا ، وبلاد الشام . . الخ) لقد كان لدى مثل هذه الدول من العوامل ما يعطيها القدرة على تخطي المراحل الأدنى من التطور الاقتصادي والاجتماعي نحو المراحل الأعلى ، ونحو المرحلة الابتدائية للرأسمالية ، التي كانت بداياتها الطبيعية قائمة فعلاً في دول ، كالهند [١] ، ومصر ، وايران وغيرها ، حيث كان من المحتمل أن تتطور على الطريقة اليابانية أو حتى الروسية ، أو بأية طريقة مشابهة لها ، وتدخل مرحلة النظام الرأسمالي [٢] . إن ظاهرة

---

(١) «الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة» كتاب يضم دراسات لمجموعة من الكتاب . انظر منها دراسة «الامبريالية ونمو الرأسمالية الهندية» وهي فصل من كتاب بعنوان «دراسات في نظرية الامبريالية» لمؤلفه : برابهات باتنيك ، ترجمه الى العربية : عصام خفاجي ، دار ابن خلدون ، الطبعة الاولى ص ٦٩ .

(٢) «كان في مقدور بلدان الشرق ، باقتباسها من منجزات الشعوب الاخرى ، ان تتطور بصورة مستقلة في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي دون اي تدخل من الخارج» ص ٨٩ .

الرأسمالية ، خلافاً لكل ظاهرات التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية السابقة لها ، تغمر بتأثيراتها وبشكل سريع كافة انحاء العالم [١] ، وتستولي بسحر نتائجها على كل الشعوب ، وهي لا تستطيع العيش إلا اذا فعلت ذلك [٢] ، فتعميم نمطها الاقتصادي والاجتماعي هو مطلب حيوي لها . من هنا كانت فرصة الاقتداء بالمثل الرأسمالي والاقتباس منه من قبل الدول التي كانت ما تزال في مرحلة أدنى من التطور ، هذه الفرصة كانت سانحة وممكنة [٣] جداً ، وهذا العامل بالذات كان

---

٩٠ (من كتاب : «البلدان النامية وقضاياها الملحة» للمؤلفين : جوكوف ، اسكندروف ، ستيبانوف ، ترجمة الى العربية : الياس شاهين ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٨)

(١) كارل ماركس : راس المال الكتاب الثاني ، الجزء الثاني ، ص ٢١٩ : «ان الانتاج الرأسمالي لايمكن ان يوجد دون تجارة خارجية» كارل ماركس ، فريدريك انجلز : «البيان الشيوعي» الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو ، ص ٤٥ : «وبدافع الحاجة الدائمة الى اسواق جديدة تنطلق البرجوازية الى جميع انحاء الكرة الارضية ، فينبغي لها ان تدخل وتتغلغل في كل مكان . الخ»

(٢) «تجر البرجوازية الى تيار المدنية كل الامم حتى اشدها همجية (. . .) ان رخص منتجاتها هو في يدها بمثابة مدفعية ضخمة تقتحم وتخرق كل ماهنالك من اسوار صينية ، وتنحني امامها رؤوس اشد البرابرة عداء وكرها للاجانب . وتجبر البرجوازية كل الامم ، تحت طائلة الموت ، ان تقبل الاسلوب البرجوازي في الانتاج ، وان تدخل اليها المدنية المزعومة ، اي ان تصبح برجوازية . فهي ، باختصار ، تخلق عالما على صورتها ومثالها» البيان الشيوعي ، ص ٤٦ «خلقت الصناعة الكبرى السوق العالمية» ص ٤٢

(٣) بوب باران . وإيف لاكوست «الاقتصاد السياسي للتخلف واسباب التخلف الاساسية» الترجمة العربية . الطبعة الثانية . دار الطليعة . بيروت . انظر . إيف لاكوست «أسباب التخلف الاساسية» ص ٤٩

سبب تتابع ولادة ونمو الرأسمالية في بلدان أوروبا المتجاورة والمتلاصقة والمتفاعلة عبر مختلف المراحل التاريخية . إن تاريخ الرأسمالية في أوروبا هو كل تاريخ أوروبا المشترك الذي يمتد الى آلاف السنين اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وإيديولوجياً [1] وهذا ما يشكل عاملا آخر من عوامل انتشار الرأسمالية السريع في كافة أنحاء القارة بدرجات مختلفة ، وبعيداً عن استخدام أسلوب السيطرة الاستعمارية والسياسية المباشرة ، بل عن طريق التبادل والتجارة الخارجية وتشابك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتفاعلها المتواصل غير المنقطع بين مختلف أجزاء القارة الأوروبية الناهضة .

يقول ماركس : «إن جذور الانتاج الرأسمالي تقوم على أرض هيأتها سلسلة من التطورات والثورات الاقتصادية . وانتاجية العمل ، وهي نقطة انطلاقه ، هي عمل تاريخي ، لا تحسب فتراته بالقرون ، بل بآلاف القرون»[2] .

وبناءً على هذه الفكرة ، نستطيع استنتاج حقيقة مؤكدة ، وهي أن «جذور الانتاج الرأسمالي» هذه ، كانت قائمة ليس في بلدان أوروبا

---

(١) «فالبرجوازية المعاصرة نفسها ، كما نرى ، هي نتيجة تطور طويل وسلسلة من الثورات في اساليب الانتاج والتبادل» البيان الشيوعي ص ٤٣ . «ان جذور الانتاج الرأسمالي يقوم على أرض هيأتها سلسلة من التطورات والثورات الاقتصادية . وانتاجية العمل وهي نقطة انطلاقه . هي عمل تاريخي . لاتحسب فتراته بالقرون . بل بآلاف القرون» ماركس . راس المال . الكتاب الاول ، ج٢ . ص ٢٩١ .

(٢) ماركس . راس المال . الكتاب الاول . الجزء الثاني ، ص ٢٩١

وحدها ، بل في معظم دول القارات : آسيا وافريقيا وأوروبا ، التي كانت معروفة ، ويشمل ذلك عدداً كبيراً من دول العالم التي أطلق عليها فيما بعد اصطلاح دول العالم الثالث ، فحضارات الهند والصين وبلاد فارس ومجموعة الحضارات الاسلامية . . الخ كانت تبرهن على تفوق كبير في مجال تطور «القاعدة الطبيعية للتقسيم الاجتماعي للعمل» أو في مجال تطور «جذور الانتاج الرأسمالي» التاريخية العميقة . وعلى وجود إمكانية فعلية لدخول مرحلة الرأسمالية انطلاقا من تطور جذور الانتاج الرأسمالي القائمة فيها . لكن سبق التطور الرأسمالي في أوروبا كان قد حسم الأمر لصالحه ، وقضى على إمكانية التطور الرأسمالي ، بالصيغة الاوروبية التقليدية ، في معظم أنحاء العالم التي تأخر فيها انبثاق الرأسمالية عن أوروبا . لقد أصبح موضوعياً من المستحيل على البلدان التي تأخرت فيها الانطلاقة الرأسمالية أن تتطور نحو الرأسمالية التقليدية وفقاً لقانون الانتقال من درجة أدنى من التطور إلى درجة أعلى تتبعها مباشرة ، وتبعاً لقوانين التطور الداخلي ، أو للدوافع الداخلية للتطور ، أو نتيجة لحركة تاريخية «سوية» وطبيعية كالتي عرفتها الدول الرأسمالية المتطورة [1] .

إن سبب ذلك كامن في طبيعة الرأسمالية كنظام ، في قوانين تطورها الموضوعية . إن النظام الرأسمالي يختلف جذرياً عن مختلف التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي سبقته ، ولابد من معرفة

---

(١) راتشيك . افاكوف . مصدر مذكور سابقا ص ٢٢ ، ص ٢٤

عناصر هذا الاختلاف إذا ما أردنا تفسير الشكل الجديد الذي اتخذه قانون تفاوت التطور ، والذي مهّد لبروز ظاهرة الاستعمار ، ومن ثم ظاهرة التخلف .

في عصر الرأسمالية يصبح قانون تفاوت التطور عاملا حاسماً في التفوق النسبي والمطلق للدول الرأسمالية على سائر الدول التي ما تزال تعيش في درجة أدنى من التطور . وهذا التفوق الهائل يشمل كافة ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية ، وخاصة العسكرية . إن أصغر دولة رأسمالية قادرة على أن تسيطر على أي دولة عملاقة غير رأسمالية ، كما كانت الحال بالنسبة للبرتغال (حوالي ثمانية ملايين نسمة) التي تسيطر على بقاع شاسعة وتستعمر عشرات الملايين من الناس . وكما هو الحال بالنسبة لبريطانيا (حوالي خمسين مليون نسمة) التي كانت تسيطر على مئات الملايين من البشر وتستعمر أصقاعاً شاسعة تقرب من نصف مساحة اليابسة (الهند ـ مصر والسودان ـ العراق ـ ومجموعة كبيرة من الدول في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية) وما أكثر الأمثلة على ذلك . فأين يكمن سبب ذلك كله ؟ ولماذا يتخذ قانون تفاوت التطور هذا الشكل الجديد ؟ بل كيف يتخذه ؟ ومن أين يستمد عنصره الأساسي ؟

إن كارل ماركس هو الذي أوضح لنا كل قانونيات الشكل الجديد ومظاهر حركته وآليتها الجديدة بانسجام مذهل ، وكشف لنا عن الأجوبة الصحيحة لكل ذلك ، وخاصة في منظومته العلمية

الضخمة : «رأس المال» ، وأهم نقطة كشف عنها ماركس ، إنما هي «إنتاجية العمل» التي يعتبرها ـ وهي في الواقع كذلك ـ «**نقطة الانطلاق**» الرأسمالية . يقول ماركس بهذا الصدد : «إن جذور **الانتاج** الرأسمالي تقوم على أرض هيأتها سلسلة من التطورات والثورات الاقتصادية ، **وانتاجية العمل ، وهي نقطة انطلاقه ، هي عمل** تاريخي ، لا تحسب فتراته بالقرون ، بل بآلاف القرون» إن **مايهمنا** هنا هو «إنتاجية العمل» التي تميز عصر الرأسمالية عن كل **ما** سبقها . إن انتاجية العمل هي «نقطة الانطلاق» الرأسمالية ، **وبغض** النظر عن سائر الظروف والعوامل الاخرى ، يمكن القول :

إن درجة تطور إنتاجية العمل هي مقياس درجة تطور الرأسمالية **بمختلف** مراحلها [١] . وإن أدنى مستوى لتطور إنتاجية العمل **الرأسمالية** هو أكبر بما لايقاس من أعلى مستوى لتطور مثل هذه **الانتاجية** الماقبل رأسمالية ، كما أن سرعة تطور انتاجية العمل في عصر **الرأسمالية** هي سرعة خيالية بالنسبة لمجمل العصور السابقة .

إن النظام الرأسمالي لا يقوم إلا على حد معين من تطور إنتاجية **العمل** ، ويجب على مجمل جذور الانتاج الرأسمالي أو على القاعدة

(١) «ان العمل الزائد لايمكن ان يبدأ الا عند النقطة التي ينتهي ، فيها ، العمل الضروري ، فالمؤثرات الطبيعية ، التي تحدد المقدار النسبي لهذا الاخير (العمل الضروري) ترسم اذن ، حدا طبيعياً للاول (العمل الزائد) ويتراجع هذا الحد الطبيعي (العمل الضروري في اطار النظام الرأسمالي طبعا) بقدر ما تتقدم الصناعة (وانتاجية العمل هو مقياس تقدمها) «راس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثاني ، ص ٢٩٥ .

الطبيعية للتقسيم الاجتماعي للعمل ، أن تصل خلال تطورها إلى هذا الحد المعين ، أن تتجاوزه ، وإلا فلا يمكن للنظام الرأسمالي ، أن يولد أساساً . هذه الدرجة المحددة من تطور انتاجية العمل هي «نقطة الانطلاق» الرأسمالية ، أو هي الحد الفاصل بينها وبين كل ما يسبقها من أنماط اقتصادية اجتماعية . ثم إن الهدف الأساسي للبرجوازية ، وهو القيمة الزائدة غير المدفوعة الثمن أو العمل الزائد غير المدفوع الثمن ، لايمكنه التحقق ـ في إطار الرأسمالية ـ إلا عند درجة تطور متقدمة لانتاجية العمل ، وقد عبر كارل ماركس عن ذلك بقوله : «إن العمل الزائد لايمكن أن يبدأ إلا عند النقطة التي ينتهي ، فيها ، العمل الضروري ، فالمؤثرات الطبيعية ، التي تحدد المقدار النسبي لهذا الأخير ، ترسم إذن ، حداً طبيعياً للأول ، ويتراجع هذا الحد الطبيعي بقدر ما تتقدم الصناعة» فإذا كان الحد الطبيعي (العمل الضروري) للعمل الزائد ، يستغرق كل الزمن الذي يتألف منه يوم العمل ، فلا يمكن للعمل الزائد ، وبالتالي للقيمة الزائدة ، أن توجد . وهكذا ينعدم مبرر الاستغلال الطبقي الرأسمالي وحتى غير الرأسمالي . إذن لا استغلال إلا عند درجة من التطور التي يصبح فيها العمل الزائد ممكناً ، بسبب عدم استغراق العمل الضروري لمجمل الوقت اليومي الطبيعي . ولا يستطيع العمل الزائد أن يغدو ممكناً إلا عند درجة تطور محددة لانتاجية العمل ، ومحتوى هذه الدرجة تتلخص في تقليص حدود زمن العمل الضروري بمختلف الطرائق التقنية التي تنمو مع نمط الانتاج الرأسمالي بسرعة بالغة ، وبالتالي في زيادة زمن

العمل الزائد باستمرار . إن تطوير انتاجية العمل الدائمة تشكل قاعدة النظام الرأسمالي ومعيار تفوقه ودلالة قوته ودرجة تقدمه [1] وبسبب هذا التطور الرفيع ، بالقياس مع أنماط ما قبل الرأسمالية ، في درجة تطور انتاجية العمل ، فقد «خلقت البرجوازية ، منذ تسلطها الذي لم يكد يمضي عليه قرن واحد ، قوى منتجة تفوق في عددها وعظمتها كل ما صنعته الأجيال السالفة مجتمعة» [2] بحيث لم يعد الاطار الاقطاعي في البداية ، ولا الاطار القومي فيما يلي يستوعبها ، بل «لقد أصبحت العلاقات البرجوازية (ذاتها) أضيق من أن تستوعب الثروات الناشئة في قلبها» [3] فما الحل ؟ ما العمل ؟

عند هذه الدرجة من تطور النظام الرأسمالي تصبح ظاهرة الاستعمار عملية حتمية وقانوناً عاماً للنظام الرأسمالي ، ويترتب على تشكل هذه الظاهرة الرأسمالية نتيجة حتمية أخرى ، وهي بروز ظاهرة تخلف مجموعة كبيرة من بلدان العالم الثالث التي تستعمرها الدول الرأسمالية . وتصبح ظاهرة العالم الثالث انعكاساً ضرورياً لظاهرة الرأسمالية في البلدان المستعمرة (بالكسر) . إذ كيف تتصرف الرأسمالية بالثروات التي أنشأتها والتي تضيق عليها أسواقها القومية ؟ إن السبيل الوحيد لذلك هو الاستيلاء على الأسواق الخارجية ، هو تفجير الأطر

---

(١) ماركس راس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثاني ، الفصل السادس عشر ، من ص ٢٨٧ ـ وحتى ص ٢٩٦ .

(٢) ماركس ـ انجلز . البيان الشيوعي . ص ٤٧

(٣) المصدر السابق. ص ٤٨ .

القومية للانتاج ، والانتشار في كافة الاتجاهات وغزو كافة أنحاء المعمورة [1] بالعنف والقوة العسكرية المباشرة ، و «تجبر البرجوازية كل الأمم ، تحت طائلة الموت ، أن تقبل الأسلوب البرجوازي في الانتاج ، وأن تدخل إليها المدنية المزعومة (. . . .) فهي باختصار ، تخلق عالماً على صورتها ومثالها (. . .) وكما أنها اخضعت الريف للمدينة ، كذلك أخضعت البلدان الهمجية ونصف الهمجية للبلدان المتمدنة ، الأمم الفلاحية ـ للأمم البرجوازية» [2] «إن الرأسمالية لا تستطيع أن تعيش دون تجارة خارجية» [3] دون سوق عالمية ، دون أن تنزع عن الصناعة أساسها الوطني وتصبغه بصبغة كوسموبوليتية ، دون أن تدخل وتتغلغل في كل مكان ، وتوطد دعائمها في كل مكان ، وتقيم الصلات في كل مكان ، إنها تجر إلى تيار مدنيتها كل الأمم حتى أشدها همجية [4] وماهي الوسائل المستخدمة في ذلك ؟ إنه الغزو الاستعماري المباشر ، بأساليب غير اقتصادية ، باستخدام الاكراه العسكري ، والسيطرة السياسية المباشرة بالقوة والعنف والابادة أو ما يشبه الابادة والنهب السافر ، واضطهاد الشعوب غير الرأسمالية . إن تاريخ العالم الثالث هو تاريخ الاستعمار ، وتاريخ الاستعمار هو تاريخ الرأسمالية ، إذن فتاريخ العالم الثالث هو تاريخ الرأسمالية .

---

(١) المصدر السابق . ص ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ .

(٢) المصدر السابق . ص ٤٦

(٣) ماركس راس المال الكتاب الثاني الجزء الثاني ص ٢١٩

(٤) البيان الشيوعي ص ٤٥ . ٤٦

إن ما نقصده بالاستعمار هو الاستعمار المنبثق عن طبيعة النظام الرأسمالي ، لا المنبثق عن طبيعة الأنظمة ما قبل الرأسمالية ، إذ كما يقول إيف لاكوست : «ليس بين الاستعمار القديم الغابر والاستعمار الذي ظهر مع النظام الرأسمالي ، والذي كان من نتائجه ظهور التخلف ، ليس بين نوعي الاستعمار هذين من نقاط مشتركة ، الا النذر اليسير»[1] وبغض النظر عن التدقيق بهذه الفكرة فإنها من حيث تفريقها بين نوعي الاستعمار صحيحة الى درجة كبيرة ، فالاستعمار الرأسمالي وما يترتب عليه من نتائج يختلف جذرياً عن الاستعمار ما قبل الرأسمالي وما يترتب عليه من نتائج ، وما يهمنا هنا من أوجه التمايز بين نوعي الاستعمار المذكورين ، هو ظاهرة التخلف . إن كل تاريخ الغزو والسيطرة الاستعمارية ما قبل الرأسمالية لم تكن لتؤدي إلى بروز ظاهرة التخلف ، ولا الى خلق هوة اسطورية في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين الدول ، واستعمار تركيا لمناطق واسعة جداً تضم الكثير من القوميات المتعددة الاسلامية وغير الاسلامية ، لم يفض الى تفاوت التطور فيما بينها من جهة ، أو فيما بينها وبين تركيا من جهة ثانية ، وبالتالي لم تبرز هوة واسعة فاصلة بين تطور المستعمرات التركية وتركيا الاستعمارية ، أي لم تفض ظاهرة الاستعمار التركي إلى بروز ظاهرة التخلف ، لأن الاستعمار التركي لم يكن استعماراً رأسمالياً ، لأن تركيا لم تكن دولة رأسمالية ، بل دولة اقطاعية أو لارأسمالية . إن كل الامبراطوريات ما قبل الرأسمالية لم تكن لتخلق ظاهرة التخلف ، بل

---

(١) إيف لاكوست «الاقتصاد السياسي للتخلف واسباب التخلف الاساسية» ص ٨٣ .

ربما كانت بعض الدول المستعمرة غير الرأسمالية تستفيد من مستوى التطور الأرفع الذي كانت تتمتع به الدول الواقعة تحت سيطرتها ، أو على الأقل تتبادل التأثير فيما بينها .

وفي العصر الاقطاعي أو ما قبل الاقطاعي اجمالا ، كانت مستويات التطور متقاربة الى حد كبير ، ولم ينقسم العالم حينذاك إلى دول اقطاعية مسيطرة ومتطورة ، واخرى مسيطر عليها وأقل تطورا . إن المحراث والطاحونة الهوائية والفأس واستخدام الحيوانات كانت هي نفسها اينما حل الاقطاع ، وكانت الزراعة هي القطاع الغالب في الاقتصاد والحرفة في المدينة[1] ولم تكن الزراعة لتتطور إلا أفقياً عن طريق توسيع رقعة الاراضي المزروعة ، أو عن طريق تشديد استثمار الأقنان .

إن النظام الوحيد الذي يقسم العالم كله إلى فئتين بينهما مسافة شاسعة ومتطورة بين التقدم والتأخر ، انما هو النظام الرأسمالي وحده .
ومهما بلغت سرعة التطور الرأسمالي من الانخفاض ، فانها تفوق الخيال وكل ما يتصوره العقل اذا ما قيست بسرعات تطور الانماط ما قبل الرأسمالية . ان تطور الرأسمالية العاصف يستحيل قياسه بركود الانماط ما قبل الرأسمالية الثقيل «كانت المحافظة على أسلوب الانتاج القديم ، الشرط الاول لحماية الطبقات الصناعية السالفة» و «هذا

---

(١) «كانت الزراعة هي الفرع الحاسم من الانتاج في العالم القديم (ماقبل الرأسمالي) باسره» فريدريك انجلز : اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة . ص ١٩٧ ، الطبعة العربية .

التحرك المستمر (. . . .) (هو ما) يميز عهد البرجوازية عن كل العهود السالفة . وفي عهد الرأسمالية كل شيء يشيخ ويتقادم عهده قبل ان يصلب عوده ، انه الثورة الدائمة ، والانقلاب المتتابع في الانتاج ، والتزعزع الدائم في كل العلاقات الاجتماعية» (البيان الشيوعي ص ٤٥)

إن كل أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية لم تكن بحاجة الى السوق العالمية أو إلى الأسواق الخارجية،وكان يسيطر على هذه الأنماط طابع الاكتفاء الذاتي و «اقتصاد الاكتفاء» أو الاقتصاد الفلاحي البيتي الذي لا يدخل دائرة التبادل والحياة السلعية إلاّ بالقدر الذي يفيض عن الحاجة . إن ضعف الاقتصاد ما قبل الرأسمالي لم يكن ليؤ هله بالتفكير في التصريف والأسواق الخارجية ، أما في الرأسمالية فكل شيء للتبادل حتى الانسان ، كل شيء سلعة . . قيمة تبادل ، والربح هو الهدف ، وفيض الثروة هو الطابع المميز ، والبحث عن أسواق التصريف الخارجية هو قانون عام للرأسمالية . تلك هي الاسباب التاريخية للاستعمار التقليدي والحديث وبالتالي تلك هي بعض أسباب نشوء ظاهرة التخلف وتميز تطور بلدان العالم الثالث من الناحية التاريخية .

إن تاريخ ظاهرة العالم الثالث ما هي إلا الوجه الآخر لظاهرة الرأسمالية ، وتطور الظاهرة الأولى هو أحد النتائج الرئيسية لتطور ظاهرة الرأسمالية . إن المنبع التاريخي للرأسمالية هو نفسه الذي يفرز

كل مايتأتى عنها من مفرزات وانعكاسات حضارية عالمية[1] ، إن الرأسمالية «لايمكنها أن تتطور إلا بأن تقسم العالم الى فئتين من البلدان : البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة ، البلدان المسيطرة ، والبلدان الواقعة تحت السيطرة»[2] وتلك هي إحدى قانونيات التطور العالمي للرأسمالية ، فإذا كان من الممكن أن توجد دول كثيرة مستقلة أو غير تابعة اقتصادياً وسياسياً وإيديولوجياً وعسكرياً في الماضي ما قبل الرأسمالي ، فإنه من غير الممكن حدوث ذلك في عهد الرأسمالية ، فلا وجود لدولة قادرة على الانعزال والحياد المطلق . و «مكان الانعزال المحلي والوطني السابق والاكتفاء الذاتي ، تقوم بين الأمم صلات شاملة ، وتصبح الأمم متعلقة بعضها ببعض في كل الميادين (. . .) ويصبح من المستحيل أكثر فأكثر على أية أمة أن تظل محصورة في أفقها الضيق ومكتفية به» و «ما يقال عن الانتاج المادي ينطبق أيضاً على الانتاج الفكري» (البيان الشيوعي ص ٤٥ ــ ٤٦) ، وبالتالي السياسي أيضاً . ويحل مكان التفكك والانعزال الدولي والركود في العلاقات الدولية ، يحل عالم عنيف الحركة مؤلف من عشرات الدول المتفاعلة المترابطة ضمن وحدة دولية ، شديدة التماسك وكثيرة التناقضات ، وحدة من عدة امبراطوريات عالمية تشغل فيها الدول الامبريالية مكان

---

(١) راتشيك افاكوف : مصدر سبق ذكره . ص ٢١ ، ٢٢ : «ان التخلف ظهر في فترة محددة من التطور التاريخي للبشرية . وهو المحصلة المنطقية والمباشرة لتكون الرأسمالية العالمية . . الخ» .

(٢) المصدر السابق . ص ٢٢

القيادة والقرار وتحديد مصير عشرات الدول التابعة والمستعمرة ، وتصبح التبعية قاعدة عامةلا يمكن أن تستثنى منها أية دولة أو شعب ، وقانوناً عاماً . يحكم كافة عمليات التطور العالمية ، ليس في الدول المستعمرة وشبه المستعمرة فقط ، بل حتى فيما بين الدول الرأسمالية ذاتها ، «فما يميز هذا العهد ليس فقط الفريقان الأساسيان من البلدان : المالكة للمستعمرات والمستعمرات ، بل كذلك مختلف أشكال البلدان التابعة ، المستقلة رسمياً من الناحية السياسية ، والواقعة عملياً في شباك التبعية المالية والديبلوماسية» و «البرتغال هي دولة مستقلة ذات سيادة ، ولكنها في الواقع تحت الحماية البريطانية منذ أكثر من ٢٠٠ سنة» إن «هذا النوع من العلاقات وجد على الدوام بين الدول الكبرى والصغرى ، ولكنه في عهد الامبريالية يغدو نظاماً عاماً»(١) وتصبح كل الدول حلقات في سلسلة النظام الرأسمالي العالمي ، أو هرماً تمثل الدول الامبريالية قمته . إن الاستعمار والسيطرة السياسية يصبح اسلوباً عاماً في التعامل الدولي ، وليس لأية دولة الحرية في رسم مصيرها بشكل مطلق بما في ذلك الدول الاستعمارية ذاتها. من هنا تبدأ جذور تبعية الدول غير الرأسمالية للدول الرأسمالية وتصبح خاصية عامة ومشتركة لها جميعاً، ومن خلال سرعة التطور التقني والآلي العاصفة التي تميز الرأسمالية عن كافة الأنماط السابقة ، يولد التطور والتباين الكبير بين مستويات تطور الدول غير

---

(١) لينين . الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية الترجمة العربية ، ص ١١٥ . ١١٦ . ١١٧ دار التقدم . موسكو . .

الرأسمالية ، ونظيرتها في الدول الرأسمالية ، في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية . . الخ . ويصبح هذا التأخر الهائل خاصة عامة ومشتركة اخرى بين جميع دول العالم الثالث. ولو أردنا الموازنة بين سرعة تطور أنماط ما قبل الرأسمالية ، والانماط الرأسمالية فإننا نستطيع تشبيه الأولى بالسلحفاة والثانية بالطائرة ، ونتيجة لهذا الفارق الخيالي تولد الهوة السحيقة وتنمو بسرعة كبيرة بين الدول الرأسمالية وبقية دول العالم الثالث . وللتدليل على هذه الحقيقة يجيز لنا استباق تسلسل هذا البحث لتقديم موازنة احصائية حديثة ، بغض النظر عن كونها تنتمي تاريخياً الى الفترة التي نتحدث عنها وما يلازمها من ظروف وقانونيات ، ففي الهند المستعمرة سابقاً والمستقلة حديثاً تقل انتاجيتها في الزراعة عما هي عليه في الولايات المتحدة الاميركية (٢٥) مرة وفي الصناعة (٥٠)[١] مرة، علماً بأن الهند الآن هي دولة رأسمالية متوسطة ، فكيف كان حالها وحال الدول المماثلة لها قبل ان تعرف أسلوب الانتاج الرأسمالي . إن إنتاجية العمل الرفيعة المستوى هي عامل حاسم في خلق التباين المذهل بين مستويات تطور العالم الرأسمالي المتطور ودول العالم الثالث المتخلف ، إنها أول وأسبق عامل من الناحية التاريخية . فهذا العامل هو الذي أدى الى تفوق الدول الرأسمالية على سائر دول العالم ، وهو الذي أفضى إلى ضرورة الاستعمار كأسلوب حتمي وحيوي لتطور الرأسمالية العالمية ، وهو بالتالي الذي أدى إلى خلق صيغة التخلف في دول آسيا وافريقيا

---

(١) الاشتراكية والبلدان المتحررة. ص ١٣١

وأمريكا اللاتينية . فلا يمكن تفسير التخلف الا بالاستعمار ، ولايمكن تفسير الاستعمار إلا بالرأسمالية ، ولا يمكن تفسير الرأسمالية الا بانتاجية العمل الخاصة بها والتي اعتبرها ماركس نقطة انطلاقها . وهنا تبدأ جذوّر التخلف وتولد صيغة وقوانين حركته العامة . وبعد أن بحثنا في اسباب بروز ظاهرة التخلف والتبعية في ظاهرة العالم الثالث ، لابد لنا من البحث عن طبيعة هذا التخلف وقوانين تطوره ، ومظاهره ، ومحتواه ، ومتغيراته ، فما هي الطبيعة الخاصة للتخلف ؟

إن محتوى التأخر يتلخص بما يلي : مستوى منخفض لتطور القوى المنتجة وانتاجية العمل الوطنية . هذه هي قاعدة التأخر الاقتصادية . ولكن كيف يتحول التأخر الى تخلف ؟

لم يكن التأخر في التاريخ ما قبل الرأسمالي يلعب دوره كعامل في وقوع البلد المتأخر في شباك التبعية ، ولم يكن التأخر مقياساً للضعف العسكري ، ولم يشكل فرصة للسيطرة الاستعمارية ، وقد كانت شعوب أكثر تأخرا (القبائل الجرمانية) تقوض امبراطوريات اكثر تقدما (الرومان) . أما في عصر الرأسماالية فالصورة تختلف تماماً ، إذ يصبح التأخر عامل ضعف في شتى المجالات ، ويغدو مبرراً للسيطرة والاستعمار ، ويدفع حتماً إلى التبعية . و «لايتحول التأخر الاقتصادي الى تبعية اقتصادية الا في ظروف اجتماعية (ودولية) معينة ، أي على وجه التحقيق في ظروف الاقتصاد الرأسمالي العالمي»[1]

(١) البلدان النامية وقضاياه الملحة . ص ١٦٠

لقد كان التأخر سمة مميزة وما تزال كذلك لمختلف الدول غير الرأسمالية المتطورة (عدا الدول الاشتراكية)، ولما صار هذا التأخر هو الوسط المطلوب لسيطرة الرأسمالية عليه، والضرورة الحيوية التي يتطلبها وجود الرأسمالية العالمية بالذات، فقد تغيرت صفته. ومن خلال تفاعل الضدين وصراعهما، من خلال تأثير قانون وحدة وصراع الأضداد المادي الديالكتيكي التاريخي، من خلال وحدة وصراع التأخر غير الرأسمالي والتطور المذهل للرأسمالية ولدت الكيفية الجديدة، الصيغة المستحدثة المتكونة من عناصر الشكل الأول (التأخر) هذه الكيفية.. الصورة الجديدة هي: التخلف. هي تحول التأخر الى تخلف، وتحول التطور الرأسمالي الى استعمار. ومحل التأخر والرأسمالية، وجد التخلف والاستعمار، صيغتان جديدتان ولّدتهما صيغتان قديمتان من خلال الصراع بينهما، وهاتان الصيغتان الجديدتان أحلّتا شكلاً آخر للصراع مكان الشكل القديم، تماماً كما تفعل الرأسمالية حين تنشىء أشكالاً جديدة للصراع الطبقي مكان الأشكال القديمة للاقطاع، دون أن تمس جوهر المشكلة بالحل. وهكذا نشأ التخلف كضرورة تاريخية اقتضتها ظروف الرأسمالية العالمية والاستعمار، ووجدت مجالها الحيوي في تأخر مجموعة كبيرة من بلدان العالم، ويمكن تعريف التخلف بأنه: استمرار التأخر النسبي واعادة انتاجه بصيغة مهجّنة، نتيجة التبعية، وبوسائل السيطرة الاستعمارية المباشرة او غير المباشرة، التقليدية او الحديثة والمعاصرة.

ونستطيع الوقوف على طبيعة التخلف من خلال تحليل عناصره الواردة في هذا التعريف . إن هذه العناصر هي عناصر التخلف : ١ ـ التأخر ٢ ـ اعادة انتاج التأخر ٣ ـ الشكل المهجّن ٤ ـ التبعية ٥ ـ وسائل وأساليب السيطرة الاستعمارية . هناك إجماع دولي عام على أن التأخر في دول العالم الثالث هو حقيقة واقعية يومية حية ، وينعكس هذا الاجماع في مئات الكتب والتقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة وعن الشرق والغرب والعالم الثالث بالذات . إن أحداً لا يجهل هذه الحقيقة البارزة التي يعيشها العالم الثالث اليوم . إن تأخر العالم الثالث من جهة ثانية ليس ثابتا ، ولا يمكن له أن يكون كذلك في هذا العصر السريع الحركة . إن التأخر الراهن هو ظاهرة متحركة ضمن اطار عمليات التطور الدولية ، إنه يسير باتجاه نمو التأخر النسبي (١) وازدياد

---

(١) المصدر السابق : «بلغ نصيب البلدان النامية في التداول التجاري الخارجي ٢٨٪ عام ١٩٥٤ ثم هبط الى ٢٤,٤٪ عام ١٩٦٢ ، والى ٢١٪ عام ١٩٦٦ ، و ١٩,٤٪ عام ١٩٧٢ .. الخ» ص ١٣٨ ـ ص ١٣٨ «كان الفرق في متوسط الدخل القومي للفرد الواحد من السكان في مستهل الستينات بين الدول النامية ودول الرأسمالية العالية التطور هو : ١ :٧/ ١٠ ، فصار عام ٩٧٠ يساوي ١ : ١٣» ص ١٢٤ ، ١٢٥ «ان الهوة الاقتصادية التي تفصل دول العالم الثالث عن الغرب المتطور صناعيا ماتنفك تزداد اتساعا ، ان هذه الهوة تتعاظم رغم الخطوات التي خطتها البلدان المتحررة في تطورها الاقتصادي .. الخ» ص ١٣٦

«ان التأخر النسبي لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لايقل مع مر السنين . بل العكس حتى يشتد اكثر فاكثر» ص ١٢٥ يمكن الرجوع الى الفصل الرابع بكامله وخاصة الصفحات من : ١٢٤ ـ ١٤٢

«ان آلية الاقتصاد العالمي ، الواقع خارج حدود العالم الاشتراكي تجدد وتعمق على الدوام التفاوت الاقتصادي بين جزئيه المكونين : الرأسمالية العالية التطور والمستعمرات السابقة» ص ١٤٠ .

المسافة التي تفصل بين مستويات تطور الدول المتأخرة والدول الصناعية المتقدمة ، بسبب عوامل موضوعية أساسية ، لايمكن ايقاف تأثيراتها ضمن اطار النظام الرأسمالي العالمي .

إن نمو التأخر النسبي ما يزال خاصية مشتركة عامة لتطور بلدان العالم الثالث ، حتى في المرحلة الراهنة وبعد نيلها الاستقلال السياسي وتحقيق السيادة الوطنية ، ونمو التأخر النسبي ليس سوى المظهر الضروري والتعبير الحتمي الديناميكي عن التأخر المتحول المتحور ، أي عن ظاهرة التخلف .

لقد سبق أن قلنا : إن ظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا هي التي خلقت الرأسمالية خارج نطاق أية تأثيرات استعمارية أو سيطرة سياسية . ولم توجد درجة أعلى من التطور أدت الى نشوء الرأسمالية . وهنا يكمن أهم فارق جوهري تاريخي بين نشوء الرأسمالية في أوروبا ، ونشوئها في بلدان العالم الثالث ، وهذا الفارق يعتبر خاصيةتاريخية مشتركة لظاهرة العالم الثالث المتخلف .

إن الرأسمالية في العالم الثالث هي وليدة الرأسمالية في دول أوروبا الاستعمارية ، وإذا كانت الرأسمالية الاوروبية وليدة تطور ظروف ما قبل الرأسمالية ، فإن رأسمالية العالم الثالث هي وليدة تطور ظروف ما بعد الرأسمالية الأوروبية . إن تطور أنماط ما قبل الرأسمالية في اوروبا هو سبب ولادة ونمو الرأسمالية فيها ، وتطور النمط الرأسمالي في اوروبا هو سبب ولادة ونمو الرأسمالية في العالم الثالث .

إذن فإن نمط الانتاج الرأسمالي في العالم الثالث لم يكن الثمرة الطبيعية والنتيجة المنطقية المحتمة لتطور التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، وخاصة الاقطاعية ، كما كان الحال في دول الرأسمالية الاوروبية التقليدية (انكلترا ، فرنسا ، المانيا) بل وجد نمط الانتاج الرأسمالي وترعرع في بلدان العالم الثالث كثمرة طبيعية ونتيجة منطقية وحتمية لتطور بلدان الرأسمالية التقليدية كما برهنا في سياق البحث .

يوجد إذن فرق في النسب ، في الاصول التاريخية ، فرق في الكيفية ، والطريقةوالاسلوب ، الذي نشأت «به» كل من الرأسمالية الاوروبية التقليدية ورأسمالية العالم الثالث . وهذا بالضبط ما يستدعي فرقاً كيفياً في الصورة أو الصيغة التي تتخذها كل من هاتين الرأسماليتين وتنمو في إطارها .

لقد فرض التطور الرأسمالي على العالم الثالث من الخارج بواسطة التدخل الاستعماري القسري المباشر غالباً ، وغير المباشر بأحوال نادرة ، تلبية لمتطلبات تطور الرأسمالية التقليدية الأوروبية ، في الاستيلاء على الأسواق ومصادر الخامات الدولية وتحقيقاً لهدف الإنتاج الرأسمالي الأساسي : الربح . . القيمة الزائدة ، من خلال البحث عن سبل التصريف وتوسيع السوق وتكوين السوق العالمية إلى الحد الذي تستوعب من خلاله وباستمرار نمو الإنتاج الرأسمالي المذهل . «لقد لعبت البورجوازية في التاريخ دوراً ثورياً للغاية» (البيان الشيوعي . ص ٤٣) ليس على الصعيد الاجتماعي الوطني الداخلي

للدول الرأسمالية فحسب ، بل على الصعيد العالمي ، حيث أيقظت الرأسمالية الفتية كل شعوب العالم القديم من سباتها العميق ، وبعثت فيها الحياة والحركة ، بعد أن كانت غارقة في ركود تاريخي طويل . لقد فرضت الرأسمالية أسلوبها في الانتاج والحياة والفكر والتنظيم على كل العالم القديم ، وجرّته بقوة المثال حيناً وبالعنف أحياناً إلى الأخذ بطريقتها في كل شيء ، وبثت الحركة الدائمة في جمود المجتمعات القديمة من خلال سيطرتها المباشرة عليها .

ومع كل ما تحمله الرأسمالية من جوانب تقدمية ثورية للعالم كله وللعالم الثالث خاصة ، فإنها تورثه بنفس الآن كافة سلبياتها وأمراضها وتناقضاتها المستعصية ، وأكثر من ذلك تورثه شكلاً خاصاً من التطور ، نمطاً متميزاً من حيث الشكل والهدف ، بقدر ما هو متميز من حيث الجذور والأصل .

إن التطور الرأسمالي في بلدان العالم الثالث قد اصطبغ بطابع محور متحول ، يميزه عن الأساس الذي أفرزه ، وأعني به الرأسمالية المتطورة . ويمكن اعتبار الأخيرة بمثابة العضَوية الرئيسية المركزية التي تلد رأسمالية العالم الثالث وتفرزها بالضرورة ، فتغدو عبارة عن مستحدث استعماري خاص في بلدان العالم الثالث ، مستحدث وظيفته الأساسية خدمة احتياجات نمو وتطور حياة الرأسمالية في البلدان الاستعمارية الكبرى . وعلى هذا الأساس يمكن وصف التركيبات الرأسمالية المؤسسة في البلدان المتخلفة ، بأنها انعكاسات ضرورية حتمية للتركيبات الرأسمالية الأم

في المتروبولات الكبرى ، ومهما كانت ماهية هذه الانعكاسات وطبيعتها فستبقى في النهاية قاسماً تاريخياً مشتركاً للبلدان المتخلفة ، كما ستبقى مهما اختلفت خصائصها ، تحمل كل ما للانعكاس من مضمون مشترك ، مثل كونه اتجاهاً للتطور منحرفاً عن الأصل الذي انعكس عنه ومتميزاً عنه ، على الرغم من ارتباطه الوثيق به ، إذ أن الانحراف لاينفي كونه نتيجة لحركة الأصل وارتباطه المستمر به . ومثل كون الانعكاس اتجاهاً يحمل معنى الخصوصية بنفس القدر الذي يحمل فيه معنى التبعية للأصل الذي تولد عنه . إن تميز الابن لاينفي انتسابه إلى الأب واستمرار الارتباط به ، بل يؤكد هذا الانتساب بقواسم مشتركة متلازمة الوجود مع الخصائص المميزة . لقد كانت الرأسمالية في أوروبا نتيجة لمجمل التطورات ما قبل الرأسمالية ، وأصبحت سبباً لتطورات رأسمالية لاحقة في بلدان العالم الثالث .

كانت منتوجاً فأصبحت منتجاً ،وإن الرأسمالية من حيث هي نتاج تطور مسبق غير رأسمالي تعتبر رأسمالية أصلية ، أما من حيث أنها نتاج تطور رأسمالي مسبق ، كما هو الحال في بلدان العالم الثالث ، فتعتبر رأسمالية فرعية تبعية تكميلية ، لقد كانت الرأسمالية الأوروبية إبان ولادتها منفعلة ، وأصبحت مع فتوتها فاعلة في تطور العالم وخاصة في تطور بلدان العالم الثالث . لقد زرعت في كل مكان من العالم خلاياها ، وأنشأت في كل مكان التركيبات التي تحتاج إليها وبطريقتها الخاصة «إن الامبريالية قد أسهمت في تعجيل تطور الرأسمالية في المستعمرات والبلدان التابعة ، ولكنها أضفت على هذا

التطور أشكالاً مشوهة»[1] إذ فرضت على البلدان المذكورة سياقاً خاصاً للتطور من الخارج ، سياقاً وشكلاً جديداً لم يسبق أن وجد من قبل نموذج مشابه له . ويتجلى هذا النموذج في مظاهر كثيرة تعكس التركيبة الجديدة للبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية في بلدان العالم الثالث . ويمكن أن يطلق على هذه التركيبة الجديدة من حيث مصدرها الأساسي وعلتها الرئيسية ، التركيبة الاستعمارية ، لأنها تحمل كل ما لكلمة الاستعمار من معانٍ ودلالات .

إن التركيب الكولونيالي الاقتصادي والاجتماعي هو الخاصية الرئيسية المشتركة لكل بلدان العالم الثالث ، وهو الأثر المباشر المترتب على الغزو الاستعماري الرأسمالي المباشر ، والناتج عن احتياجات هذا الغزو وسياسته في بلدان العالم الثالث ، وهو مايشكل المحتوى الرئيسي لمفهوم التخلف . ومن هذه الحقيقة نستطيع الاستنتاج بأن التخلف لم يكن موجوداً قبل الرأسمالية . بل بسببها ، وبصورة خاصة بسبب نزوعها الحتمي للتوسع الاستعماري ، وإذا كان التأخر قد سهّل العملية الاستعمارية في حينها ، فإن التخلف كان نتيجتها المنطقية ، وهكذا «ليس التخلف هو الذي قاد إلى التبعية ، بل بالعكس إن التطور التابع هو الذي خلق هذا التخلف . إن هذه الظاهرة التي انبثقت بوصفها نتيجة التبعية ، قد أصبحت وسطها المغذي ، وعائقاً يمنع بلدان العالم الثالث من تخطي نموذج التطور الذي فرض عليها[2]»

---

(١) ـ البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص٢٤٢

(٢) ـ راتشيك . أفاكوف . خصوصية التطور . . . الخ ص٢٣

وهذا مايمكن أن يعني أن إعادة إنتاج عوامل التخلف تنتهي بإعادة إنتاج عوامل التبعية ، والعكس صحيح أيضاً . إن هذه العلاقة المتحركة بين التبعية والتخلف تجري في نطاق عمليات التطور الرأسمالية العالمية وبواسطتها ، وبالتالي لايمكن التخلص من انعكاساتها وتخطيها بنجاح تام وأكيدٌ إلا بالخروج من إطار النظام الرأسمالي وقوانينه بصورة نهائية .

إن التخلف هو ظاهرة متحركة لصالح الامبريالية والاستعمار ، وهي من حيث أنها متحركة تشكل خاصية مشتركة لتطور بلدان العالم الثالث منذ نشوء هذه الظاهرة وحتى الوقت الراهن .

إن التخلف والتبعية يشكلان الدارة الاقتصادية الاجتماعية السياسية لبلدان العالم الثالث ، والتي تمثل حلقة في الدارة الاقتصادية الاجتماعية للنظام الرأسمالي العالمي[1] ، وأما وقد بحثنا في العلاقة بين الدارتين وتطور هذه العلاقة ، فلا بد لنا من الوقوف قليلاً عند بعض مظاهرها الاقتصادية المعروفة .

مهما يكن حجم التطورات الرأسمالية الجارية في بلدان العالم الثالث نتيجة السيطرة الاستعمارية ، فإنها لم تصبح كافية لتصنيف هذه البلدان ضمن مجموعة الدول الرأسمالية ، فهي وإن كانت تدخل في إطار النظام الرأسمالي العالمي كتابع يدور في فلكها ، فإنها تظل حلقات

---

(١) ـ س . اي . تولبانوف «الاقتصاد السياسي للبلدن النامية» ترجمه الى العربية د . مطانيوس حبيب ، دار التقدم العربي ، دمشق ١٩٧٤ . ص١٣٩ «يصبح التخلف الاقتصادي عائقاً أمام تجاوز التبعية الاقتصادية ، وتقوي التبعية بدورها من التخلف»

شبه رأسمالية ، أو تركيبات رأسمالية ضعيفة وممسوخة . . مشوهة ، وإذا كانت العمليات الاستعمارية قد زرعت في هذه البلدان البنى الرأسمالية، فإنها اقتصرت في ذلك على المراكزالمدينية الرئيسية الحساسة ، ولم تمس المحيط الزراعي باقتصاده التقليدي القديم بشيء ذي أهمية . ثم أضفت على الطابع الرأسمالي شكلاً أفقياً . وقد تركزت التطورات الرأسمالية في بلدان العالم الثالث على فرع الصناعات الاستخراجية أساساً ، والصناعات التحويلية الضرورية للمواد الزراعية الأولية ، كما تركزت على إنشاء القاعدة الهيكلية الملائمة لتواجد وحياة رأس المال الاحتكاري الأجنبي (مواصلات ، كهرباء ، طاقة ، نقل . . الخ) . وعلى الرغم من كون عدد سكان العالم الثالث يشكلون ثلثي العالم غير الاشتراكي ، فإن حصتهم من الإنتاج الصناعي العالمي (باستثناء الدول الاشتراكية) تبلغ حوالي «١٢,٦٪[١]» وهذا يدل على انخفاض حجم التطورات الرأسمالية الكبير بالقياس مع دول المركز الرأسمالي ، بحيث مانزال عاجزين عن تصنيف بلدان العالم الثالث ضمن مجموعة الدول الرأسمالية المتطورة ، أو حتى وصفها بالدول الصناعية ، وهذا يعني أن الصناعة ونمط الإنتاج الرأسمالي لم تصبح بعد نمطاً سائداً وحاسماً في الحياة الاقتصادية للدول المتخلفة ، وهكذا انتهي إلى خاصية عامة مشتركة جديدة تشمل بلدان العالم الثالث كله . هذه الخاصية المتعلقة بالتركيب الاقتصادي الكولونيالي ، تتبدى في أنه لايوجد نمط إنتاج سائد ووحيد في البلدان المذكورة ، بل إن هناك تعدد أنماط اقتصادية سببها

(١) ـ البلدان النامية وقضاياها المحلة . ص١٣٠

استمرار القديم الذي مايزال قوياً إلى جانب الجديد ، والـذي مازال ضعيفاً من الناحية الكـمية . في كل مرحلة تاريخية انتقالية وجدت مثل هذه الحالة من تعدد الأنماط ، ومن المؤكد أن أوروبا البورجوازية لم تقضي على كافـة البنـى الاقتصــادية ماقبــل الــرأسمالية ـ وخاصــة الاقطـاعيةـ دفعةواحدة ، بـل لقدتعايشــت البرجوازيةوالاقطاعيةفترة طويلة من الزمن ، قبل أن تحسم المعركة لصالح رأس المال الصناعي الأوروبي ،فمن جهةأولى يختلف تعددالأنمـاط في الظـروف الأوروبية عنه في الظروف الدولية المغايرة التي تحيط بالتركيب الاقتصادي لبلدان العالم الثالث . لقد كان الصراع في أوروبا بين البنى القديمة والجديدة عملية داخلية ، بينما اتخذ الصراع في البلدان المتخلفة شكل صراع بين البنــى القديمــة الــداخلية ، وبــين البنــى الجــديدة الاستعمارية الخــارجية . وإذا كان للبنــى الجــديدة الــرأسمالية في أوروبا مصلحــة في بســط أسلوبهــا وسيطرتهــا على مجــالات حياة البنى القديمــة الــداخلية ، فإنــه لم يكن للبنــى الجــديدةالاستعمارية الخارجية مثل تلك المصلحة الكاملة في تدمـير وتفـكيك كافـة البنـى القديمة الداخلية في البلدان المستعمرة . ولقد «جرّت» البنى الرأسمالية في أوروبا كل البنى القديمة إلى طريقتها في الحياة ، بينما اكتفت البنى الاستعمارية الخارجية النابعة منها والموجهة للسيطرة على البنى القديمة في المستعمرات بتدمير جزئي للبنى القديمة الأخيرة وبالقدر الذي يفي بغرضها الاستعماري وهو الاستيلاء على مصادر الخامات والمواد الأولية الـزراعية والمعـدنية ، واستخــدام المستعمــرات كأســواق لتصريف منتجات المتروبولات . لقد مسّت عمليات التدمير كما سبق وأشرنـا

بعض المراكزالمدينية الهامة وبعض القطاعات الاقتصادية التقليدية، دون أن تمس بالتدمير ذاته وبنفس القدر المحيط الريفي الكبير حول تلك المراكز التي أنشأها . إن االاستعمار لم تكن له مصلحة مباشرة في القضاء على البنى الريفية التقليدية والعلاقات الناشئة عنها بقدر ما كانت مصلحته تقتصر على الاستفادة من منتوجاتها ، لذا وجد الاستعمار مصلحة حيوية بالحفاظ على العلاقات الزراعية السائدة وذهب إلى درجة التحالف مع الإقطاع وزعماء العشائر وتقوية نفوذهم ودفعهم إلى تشديد الاستغلال ماقبل الرأسمالي ، وجرهم إلى التأقلم مع الطابع الجديد للحياة الاقتصادية . ولكنه مع ذلك فقد أسهم في تنمية الاقتصاد النقدي وعلاقات السوق السلعية ، وخلق طبقة من أنصاف الإقطاعيين وأنصاف الرأسماليين ، أولقد خلق الإقطاع الرأسمالي في الريف . إن ما كان يهم الاستعمار في الريف الاستعماري إنما هو الاستيلاء على المواد الزراعية الأولية ومحصولات الأغذية ، وجعل هذا الريف سوقاً واسعاً لمنتجاته . ولم يكن هدفه تغيير العلاقات القديمة وتحويل الزراعة في المستعمرات تحويلاً رأسمالياً ، لأن هذا يعني فقدان حليف قوي لهم في المستعمرات ، حليف يتكون من زعماء العشائر والقبائل والطبقة الإقطاعية التي لاتستطيع بحكم طابعها الخاص أن تتقبل أية تغييرات في نمط حياتها واستغلالها ، ولاهي بقادرة على تحقيق مثل هذا التغيير إذن لم تكن التغييرات الاجتماعية هي هدف الاستعمار ، بل الربح والنهب والتصريف . . الخ ، ولم ينشيء الاستعمار مشروعاته الرأسمالية في القطاع الزراعي الفلاحي ، بل في فروع الصناعات المنجمية ، وبناء القاعدة الهيكلية الضرورية لممارسة

نشاطه . . الخ . لذا فقد اقتصر نمو الإنتاج الرأسمالي والعلاقات المترتبة عليه ، على مراكز المدن الكبرى ، وعلى خلق بنية صناعية ناقصة أفقية ، تفتقر إلى التكامل الشاقولي ، بنية عاجزة عن الاستمرار بمفردها وبمعزل عن البنية الصناعية المتكاملة في الدول الاستعمارية . فمثلاً لم ينشأ في المستعمرات القطاع «آ» الذي تحدث عنه كارل ماركس ، وهو قطاع إنتاج وسائل الإنتاج ، الذي لاغنى عنه لتطور القطاع ب (إنتاج وسائل الاستهلاك) بل ولتطور مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني . وبذلك تبقى البنية الصناعية الناقصة التي خلقها الاستعمار في البلدان المستعمرة مضطرة للتعامل مع قطاع «آ» خارجي غير موجود إلا في الدول الاستعمارية ، مما يخلق لدى المستعمرات نوعاً من التبعية الحتمية الدائمة للدول المستعمرة . وبسبب هذا الطابع الوحيد الجانب لاقتصاد التخلف ، يصبح تجاوز التخلف عملية غير ممكنة في غياب التكامل القطاعي للاقتصاد ، وبالتالي تظل التبعية هي الحل الذي يزيد الأزمة عمقاً والمشكلة تعقيداً . وتبقى بالتالي كل دول العالم الثالث تتحرك ضمن هذه الدارة المغلقة التي يشكلها تفاعل التخلف والتبعية .

إن هذه الصيغة الرأسمالية الوحيدة الجانب قد خلقت مناخاً لنمو رأسمالي مريض ومشلول فيما بعد ، ولكنه يبقى رأسمالياً على كل حال . لقد سرّع الاستعمار نمو البنى الرأسمالية والعلاقات المترتبة عليها في المستعمرات ، ولكنها بقيت بنى هزيلة ذات طابع كولونيالي ، وضعيف التأثير على مجمل الحياة الاقتصادية داخل المستعمرات ، بالرغم من كونها متطورة جداً من حيث درجة إنتاجيتها وتقنيتها .

إن معظم هذه البنى تتركز على فروع الاستخراج المنجمي المعدة لخلق اقتصاد تصدير وحيد الجانب ، ولهذه الفروع وزن كبير في اقتصاد البلدان المتخلفة(1) ولكنها نادرة التنوع ، وتقتصر على صنف أو اثنين أو ثلاثة على الأكثر ،(2) يعد كله للتصدير كخامات للدول الصناعية المتطورة ، وهي أبعد ما تكون عن التكامل الأفقي أو الشاقولي مع مجمل الهيكل القطاعي للاقتصاد .

لذلك كله بقي الطابع الزراعي هو المسيطر في اقتصاد بلدان العالم الثالث كماً وكيفاً ، وظلت تشكل «ريفاً عالمياً» . . إذا يعمل في الزراعة في هذه البلدان ما بين ٦٠ ـ ٨٠٪ من السكان العاملين ، بينما نظيره في الدول الرأسمالية العالمية التطور هو ما بين ٤,٥ ـ ٢٠٪ فقط(3) . ومع هذا فإن الدول الأخيرة

---

(١) ـ «نصيب البلدان النامية من الصناعة الاستخراجية من الانتاج الصناعي للعالم غير الاشتراكي هو ٢٠٪ عام ١٩٥٥ ، و٢٧ر٤٪ عام ١٩٦٠ ، و٣٢ر٩٪ عام ١٩٦٤ ، و٣٤ر٩٪ عام ١٩٦٧ ، وإذا أضفنا النفط فيصبح على التوالي : ٣٠ر٥٪ ، ٤١ر٨٪ ، ٤٩ر٧٪ ، ٥٢ر٢٪» س . إي . تولبانوف . الاقتصاد السياسي للبلدان النامية . ص١٢٥ .

«يتراوح الدخل من تصدير السلع الخامية الرئيسية في البلدان النامية بالنسبة المئوية بالقياس الى مجمل الدخل الوطني بين ٣ر١٠٪ و٧٨ر٨٪ ، وبالقياس الى الدخل من الصادرات بين : ٢٣٪ و٩٦٪» : البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) ـ البلدان النامية وقضاياها الملحة . الصفحات ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣) ـ المصدر السابق . ص١٣١ ، ١٣٢ .

لاتكفي نفسها من المواد الغذائية والزراعية فقط ، بل تحولت إلى بلدان مصدرة للغذاء (كندا ، الولايات المتحدة ، استراليا . . الخ) بينما تعاني دول العالم الثالث من نقص في هذه المواد تضطر إلى استيرادها بعد أن كانت مصدرة لها فيما مضى[1] وإذا عبّر هذا عن شيء فإنما يعبر عن ضعف إنتاجية العمل في الزراعة والصناعة معاً[2] وبقاء الطابع التقليدي سائداً في مجال الزراعة مع ما يلازمه من بنى اجتماعية قديمة (إقطاع ، اقتصاد فلاحي اكتفائي معيشي ، مشاعية) .

ويسود إلى جانب الزراعة الإنتاج الحرفي والإنتاج البضاعي الصغير اللذان يشكلان قطاعاً واسعاً من الاقتصاد المتخلف[3]

إن الزراعة التي تقوم على الأساس الطبيعي والإنتاج الحرفي وملايين الاستثمارات البضاعية تشكل مجتمعة السمة الغالبة للتركيبة الاقتصادية في البلدان النامية ، بينما لاتمثل البنى الرأسمالية الكولونيالية والوطنية سوى جزء صغير من مجمل التركيب الاقتصادي لهذه البلدان .

وتتعايش بالتالي أنماط اقتصادية اجتماعية شديدة التنوع والتباين ،

---

(١) ـ المصدر السابق . ص١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٢ : «لقد أخذت الاقلية (الدول الامبريالية) تنتج اكثر من ذي قبل ، بينما أخذت الاغلبية (الدول النامية) الساحقة تنتج أقل من ذي قبل»

(٢) ـ المصدر السابق . ص١٧٧ : «ارتفعت انتاجية العمل الزراعية في السنوات الخمس والعشرين الاخيرة : ١٠٩٪ في امريكا اشمالية ، ولم ترتفع بالمتوسط في بلدان العالم الثالث سوى : ٨٪» انظر ص١٣١ أيضاً .

(٣) ـ المصدر السابق : ص٢٤٤ ، ٢٤٦

وتنتمي إلى أكثر من تشكيلة اقتصادية اجتماعية تاريخية ، فكل ما قبل الرأسمالية يعيش جنباً إلى جنب مع عصر الرأسمالية : أنماط المشاعية والعشائرية والإقطاعية والحرفية والإنتاج البضاعي البسيط من جهة ، ونمط الإنتاج الرأسمالي الكولونيالي والوطني التجاري الصغير والمتوسط من جهة ثانية (١) .

وتشكل أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية مع أنماط الإنتاج الرأسمالية الاستعمارية خليطاً عجيباً من المراحل التاريخية المختلفة ، وهذا الخليط الذي خلقته الظروف الاستعمارية ، والذي يعيش في إطار تطور عالمي رأسمالي محدد ، هو ما نطلق عليه التركيب الاستعماري للاقتصاد . واستمرار هذا التركيب يعني استمرار كل العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الناشئة عنه ، كما أن هذا التركيب يمثل البنية التحتية التي يستند إليها مجمل البناء الفوقي الكولونيالي للدول المتخلفة . (٢)

إن المحراث الخشبي يعيش جنباً إلى جنب مع الإلكترون والكومبيوتر والكهرباء . . الخ داخل البلدان الفتية ، ومهما بلغت ضآلة حجم البنى الرأسمالية الناشئة نتيجة للسيطرة الاستعمارية المباشرة ، وبغض النظر عن طبيعتها الخاصة والمتميزة ، فإنها تظل من الناحية الكيفية أكبر بما لايقاس من حجمها الكمي ، فرغم سيادة النمط القديم التقليدي

---

(١) ـ المصدر السابق ص٢٤٢

(٢) ـ المصدر السابق . ص١٥٨ : «إن المستوى المنخفض لتطور القوى المنتجة وإنتاجية العمل الوطنية المنخفضة يشكلان الاساس الاقتصادي للتبعية واستثمار البلدان المتحررة في نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي»

من الناحية الكمية ، إلا أن النمط الجديد العصري وحداثته هو الذي يسود من الناحية الكيفية ، وهو الذي يقود مجمل التركيبة الاقتصادية الفسيفسائية التي صنعها بنفسه ، بالاتجاه الذي يلبي احتياجات سيطرته الاستعمارية . إن رأس المال الأجنبي الاستعماري له الكلمة الفصل العليا في تقرير مصير مجمل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتحديد اتجاهات حركته في نهاية المطاف .

وإذا كان الاستعمار ، بوسائله التقليدية المعروفة ، قد سرّع تطور البلدان المستعمرة نحو الرأسمالية ، وكان له دور ثوري من هذا المنطلق ، فإن ثورية مهمته هذه في تطوير العالم القديم وإنهاضه على الحضارة الرأسمالية تنتهي عند حدود مصالحه المباشرة أو غير المباشرة بها . تماماً كما انتهت تقدمية البرجوازية الأوروبية المتعاظمة المتصاعدة بعد استيلائها على كل السلطة السياسية وإنتزاعها من الاقطاعيين .

لقد حررت الرأسمالية القن من سيده الإقطاعي ، لكي تحوله فيما بعد إلى سلعة ، إلى عبد حر في اختيار سيده الرأسمالي ، فصار عبداً عاماً مشتركاً لمجمل الطبقة الرأسمالية . ولقد حررت الرأسمالية العالم القديم من ركود وظلام الحياة التقليدية ماقبل الرأسمالية ، لكي تحوله إلى غنيمة عامة للاستعمار . حولته كما تحول المواد الخام لتتمكن من الاستفادة منها ، أو لتكون قابلة للاستهلاك الرأسمالي الاستعماري .

وكما أصبح القن عاملاً . . عبداً عاماً للطبقة الرأسمالية ، كذلك أصبحت البلدان القديمة أسواقاً حرة ومناجم غنية ، مباحة للأسياد

الاستعماريين . إن الضرر الذي أصاب المستعمرات هو أكبر بكثير من الفوائد التي تحققت لها نتيجة السيطرة الاستعمارية . فالدول الفتية عاجزة عن الوقوف على قدميها لأن الاستعمار خلق منها كائناً بدون ساقين .

وكما أن الرأسمالية تقوم بإعادة إنتاج علاقات الاستغلال وتعميق التفاوت الاقتصادي بين الطبقة الرأسمالية من جهة وبين الطبقة الكادحة من جهة ثانية ، كذلك تقوم بنفس الدور بالنسبة لبلدان العالم الثالث منذ ظهور الاستعمار وحتى اللحظة ، ومجمل المعطيات الإحصائية العالمية تجمع على هذه الحقيقة اليومية المؤلمة .

لقد أنتج الاستعمار الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي يتلاءم مع استراتيجيته وأهدافه ، وطالما أن مثل هذا الوضع الداخلي والدولي للبلدان الفتية يظل قائماً ، فإنه يستحيل عليه التحرر من القوانين العامة التي تحكم العلاقات المترتبة على هذه الظاهرة ، والسبيل الوحيد هو التغيير الثوري لهذا الوضع والخروج من دارة النظام الرأسمالي العالمي ككل .

إن ظهور قوانين التطور الرأسمالي بأشكال جديدة معدلة في المستعمرات ،[1] ودورها الحاسم في خلق تركيبة اقتصادية خاصة هو من صنع الاستعمار ، قد أفضى بالضرورة إلى خلق تركيب طبقي

---

(١) ـ تولبانوف . الاقتصاد السياسي للبلدان النامية . ص٧٨ .

واجتماعي وسياسي يتطابق معه وينتج عنه[1] . فظهرت طبقات جديدة من الطبقات القديمة التي ظلت تحتفظ بكل قوة بوجودها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والروحي . ظهرت طبقة عاملة ، ولكنها ناشئة وضعيفة الوعي والتنظيم ، وهذه الطبقة لم تقف في مواجهة طبقة برجوازية وطنية قوية كما كان الأمر في أوروبا ، بل في مواجهة طبقة رأسمالية احتكارية أجنبية ، في مواجهةرأس المال الأجنبي الاحتكاري المستعمر . وهذا مايميز وضع الطبقة العاملة في بلدان العالم الثالث ، كما ظلت حرارة الأصول الريفية وانتماءاتها مستمرة في عقليتهم ومعتقداتهم ومؤثرة على نشاطاتهم . إن العمال في بلدان العالم الثالث ما تزال أقدامهم في المدينة ورؤوسهم في الريف ، وهم قليلو العدد ، ومتخلفون من الناحية الثقافية والسياسية والتنظيمية ، ولاعجب في ذلك طالما أن نسبة الأمية عالية جداً بين سكان بلدان العالم الثالث حيث تتجاوز في معظمها الـ ٥٠٪ لتصل إلى : ٩٥٪ [2].

وأما طبقة البرجوازية الصناعية الوطنية ، فإنها لم توجد ، لأن الاستعمار برأس ماله الأجنبي قد لعب دور البرجوازية المذكورة ، ولكن ضمن صيغة وحيدة الجانب ، إذ لم يكن يهتم بمصلحة البلد المستعمر الاقتصادية بقدر ماكان يهمه جني الأرباح ونهب الخامات وتصريف المنتجات ، وفي نطاق هذا الهدف كان يتمحور كل نشاطه .

---

(١) ـ المصدر السابق . ص٨٢ ، ٨٣ .

(٢) ـ خيرات البيضاوي . التضخم وآثاره في العالم الثالث . معهد الانماء العربي ، فرع لبنان ، الطبقة الاولى بيروت ١٩٧٦ ، ص٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ .

إن البرجوازية الوطنية كانت معدومة أو شبه معدومة ، بسبب استحالة ولادتها ونموها وتطورها ، تحت سيطرة استعمارية مباشرة لا تسمح بذلك ، ولاتقبل بخلق منافس لبضائعها الجاهزة داخل السوق في المستعمرات من برجوازية هذه المستعمرات ذاتها .[١] لذلك كله لم تنشأ في البلدان النامية طبقة برجوازية صناعية تقليدية ، ولم يسمح الاستعمار بنشوئها لأنها تضر بمصالحه . وهذه خاصية هامة جداً وعامة بالنسبة للبلدان الفتية ، ومؤشر هام على الدور التخريبي الذي لعبه الاستعمار في عمليات التطور الرأسمالية في المستعمرات ، حيث أفضى إلى تزوير العمليات الأقتصادية الرأسمالية وحرفها عن الاتجاه الصحيح ، الذي يشكل خطراً على المحتكرين الاستعماريين ، ويمنح البلدان النامية إمكانية ولادة رأسمالية صحيحة وسليمة وقادرة على الوقوف بقوة فيما بعد في حلبة التنافس الرأسمالي الدولي .

«إن إحدى السمات التي تميز المجتمعات المستعمرة ونصف المستعمرة والمتخلفة اقتصادياً تتبدّى في الضآلة النسبية للطبقتين المرتبطتين بالإنتاج الحديث ، وهما ، البروليتاريا الصناعية ، والبرجوازية»[٢] وهذا ما تشير إليه وتعبر عنه الأرقام الإحصائية حول نسبة حجم الإنتاج الصناعي إلى حجم الإنتاج القومي الإجمالي أو العالمي ، أو نسبة عدد العاملين في الصناعة إلى مجمل العاملين في مختلف النشاطات الاقتصادية . . الخ .

---

(١) إيف لاكوست . مصدر سبق ذكره ص٥٩

(٢) التركيب الطبقي للبلدان النامية . تأليف مجموعة من العلماء السوفييت . منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٢ ، ص١٧٩ .

يبقى إذن أن الأغلبية الساحقة من سكان البلدان الفتية تتشكل من الطبقات والفئات الأخرى ، وأهم هذه الطبقات إطلاقاً من حيث الحجم الكمي والكيفي إنما هي الطبقة الفلاحية بالإضافة إلى طبقة الأجراء الزراعيين في الريف ، ويقابلهم هناك الطبقة الإقطاعية وكبار الملاكين العقاريين وبعض من فئات المستثمرين الرأسماليين الزراعيين . أما في المدينة فينتشر على نطاق واسع مختلف فئات الطبقة المتوسطة المتكونة من الحرفيين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة ، والبروليتاريا غير الصناعية ، وأشباه البروليتاريا والبروليتاريا الرثة ومختلف فئات المنتجين الصغار ، ويقابلهم طبقياً الطبقات الرأسمالية التجارية والكمبرادورية ، الكبيرة والمتوسطة ، والبرجوازية البيروقراطية والمالية . . الخ وهي مايشكل طبقة أغنياء قليلة العدد بالنسبة لمجموع الطبقات والفئات الأخرى .

وهكذا «تعيش جنباً إلى جنب كل الطبقات والفئات والجماعات التي عرفتها التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المعروفة»[١] ومع هذا التنوع الشديد في التركيبة الطبقية الناتجة عن التنوع الشديد في تركيب الأنماط الاقتصادية السائدة ، فإن هذه التركيبات المعقدة تظل متميزة ، عن المرحلة الانتقالية المشابهة لها التي مرت بها أوروبا من الإقطاع إلى الرأسمالية «إن النظام الإقطاعي ونظام المشاعية البدائية لم يعودا موجودين (هنا) بأشكالهما الصرفة (كما كان حال الإقطاع في أوروبا قبل الرأسمالية) . . . إذ تعرضتا للتغيير بتأثير السياسة الاستعمارية

---

(١) المصدر السابق . ٤٠

والعلاقات السلعية النقدية»[1] .

إن انعدام أو ضعف التمايز الطبقي في بلدان العالم الثالث[2] ـ والذي تعبر عنه ضخامة الطبقات المتوسطة والفلاحية ـ يعتبر صفة عامة مشتركة لمجمل بلدان العالم الثالث ، على الرغم من التأثيرات الاستعمارية الخارجية . ذلك لأن الاستعمار الرأسمالي لم يفعل في البلدان المستعمرة كما فعل في موطنه الأصلي «إن المجتمع البرجوازي الحديث (الأوروبي) الذي نشأ على أنقاض المجتمع الإقطاعي ، لم يقض على هذا التناحر بين الطبقات ، بل أقام طبقات جديدة بدلاً من القديمة ، وأوجد ظروفاً جديدة للاضطهاد وأشكالاً جديدة للنضال»[3] . لقد أحلّت البرجوازية الأوروبية علاقات استغلال رأسمالية محل علاقات استغلال ماقبل رأسمالية . لكن الرأسمالية عندما تحولت إلى استعمار العالم المتأخر ، لم تفعل أكثر من أنها أضافت إضافة فحسب علاقات استغلال جديدة إلى علاقات الاستغلال التي كانت قائمة في المستعمرات دون أن تزيلها ، بل ذهبت إلى حد حمايتها[4] ذلك لأن السند الاجتماعي الرجعي المتمثل بالطبقة الإقطاعية وكبار الملاكين العقاريين ، والبرجوازية المالية والكمبرادورية والبيروقراطية ، هو المرتكز الوحيد المأمون الجانب بالنسبة للمستعمرين ، وشكل الحفاظ على مصالح هؤلاء في الإبقاء على

(١) المصدر السابق . ص٤٣

(٢) تولبانوف . الاقتصاد السياسي للبلدان النامية . ص٢٠٤ وما بعد

(٣) البيان الشيوعي . ص٤١

(٤) التركيب الطبقي للبلدان النامية . ص٢٠٤ وما بعد

العلاقات القديمة ماقبل الرأسمالية بعد عملية تكييف استعماري رأسمالي أو سلعي نقدي لها [1] ، الوسيلة الوحيدة الممكنة لاستمرار السيطرة الاقتصادية والسياسية الاستعمارية المباشرة على المستعمرات .

إن مصالح الاستعمار تلتقي مع مصالح هذه الطبقات السائدة الطفيلية في مستعمراتها ، وعلى هذا الأساس يرتكز دعمه وحمايته لها واعتماده عليها في تأمين استمرار نفوذه الاستعماري . وانطلاقاً من هذا التلاقي في المصالح تبرز رجعيتها وعجزها عن تحقيق المطامح التحررية لشعوب البلدان المستعمرة . إن الدور السياسي للطبقات السائدة المستغلة في المستعمرات يتلخص في الدفاع عن البنى القديمة المتكيفة مع البنى الرأسمالية الاستعمارية المسطحة وغير القادرة على تكوين بناء اقتصاد رأسمالي عصري متكامل كالذي قام في الدول الرأسمالية الكلاسيكية ، كما يتلخص دورها في التحالف مع المستعمرين ومشاركتهم في استغلال شعوبهم واضطهادها ، والاستناد إلى الاستعمار لحماية سلطتها من أخطار أي تحرك ثوري يهدد وجودها وسيطرتها الطبقية .

إن الاستعمار عندما يضيف علاقات طبقية جديدة رأسمالية إلى العلاقات القديمة ، إنما يخلق عناصر تناقضات جديدة ، يخلق بذور صراع طبقي فريد من نوعه ، هو مزيج من صراع طبقي قومي موجه بالدرجة الأولى ضد السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية والعسكرية المباشرة ، وضد كل الطبقات السائدة المستغلة المتحالفة معه

---

(١) المصدر السابق ص ٤٣

في المستعمرات ، وهذه سمة عامة لها أهمية حاسمة في تطور ظاهرة بلدان العالم الثالث ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . إن التأثير الكيفي العميق للاستعمار يكمن في أنه قد وضع البلدان المستعمرة دفعة واحدة أمام أحدث الأفكار السياسية الليبرالية ، والتقدمية اليسارية ، ودفعها سياسياً إلى أبعد بكثير مما يتحمله مستوى تطور بنيتها التحتية المتخلفة . يقول «هيلفردينغ» بهذا الصدد : «تنهار العزلة الزراعية التي استمرت ألوف السنين لدى هذه «الأمم الموضوعة خارج التاريخ» (أمم المستعمرات) وتجذب إلى لجة الرأسمالية والرأسمالية نفسها تقدم للمستعبدين شيئاً فشيئاً الوسائل والأساليب للتحرر ، فيضعون نصب أعينهم ذلك الهدف الذي كانت ترى فيه الأمم الأوروبية فيما مضى الهدف الأسمى ، أي إنشاء دولة قومية موحدة باعتبارها وسيلة الحرية الاقتصادية والثقافية»[1] .

إن الاستعمار إذ يعمل من أجل مصالحه يعمل بنفس الوقت من أجل هلاكه . إنه يزرع الحضارة الرأسمالية بغض النظر عن طبيعتها المعدلة ـ وهو مضطر إلى ذلك ، وبهذا يصنع الوسائل التي سوف تستخدم لمكافحته تماماً كما خلقت البرجوازية الأوروبية ضدها ، أي البروليتاريا ، فإنها تفعل ذلك على الصعيد الدولي إذ تجعل من العالم القديم المستعمر ، ضدها على الصعيد الدولي .

«فالأسلحة التي استخدمتها البرجوازية للقضاء على الإقطاعية ترتد اليوم إلى صدر البرجوازية نفسها . . ولكن البرجوازية لم تصنع فقط

(١) تم النقل عن كتاب : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . لينين ص١٦٤ ، ١٦٥ .

الأسلحة التي سوف تقتلها ، بل أخرجت أيضاً الرجال الذين سيستعملون هذه الأسلحة أي العمال العصريون»[1] .

وهذا هو شأن المستعمرات التي تجعل منها الامبريالية أمماً مضطهدة مظلومة ، مرغمة على التحول من «أمم خارج نطاق التاريخ (والحضارة الرأسمالية)» إلى أمم بروليتارية عاملة في ركاب رأس المال الدولي ، ومنفذة لمشيئته ورغباته . وكما يتحول القن إلى عامل ، تتحول الأمم الفلاحية إلى أمم بروليتارية مظلومة ومضطهدة ومستغلة ، إلى أمم خادمة موظفة ملحقة بأجهزة رأس المال الاحتكاري الاستعماري الدولي . وكما أن العمال هم «حفارو قبر البرجوازية» كذلك أمم المستعمرات هم حفارو قبر الاستعمار على المستوى الدولي . وعلى هذا الأساس الطبقي المشترك يرتكز مبدأ التحالف الوثيق بين الحركة العمالية والشيوعية في الدول الامبريالية مع مجمل حركة التحرر الوطني في المستعمرات والبلدان التابعة ، هذا التحالف الجبهوي العالمي الاستراتيجي الذي يستهدف إسقاط النظام الامبريالي وبناءه الفوقي على الصعيد الدولي المتمثل بالاستعمار .

إن حركة التحرر الوطني تمثل الحركة الارتدادية المعاكسة للاتجاه الاستعماري للدول الامبريالية ، وهذا الصراع الموضوعي الحتمي بين حركة التحرر الوطني في المستعمرات والبلدان التابعة من جهة ، والاستعمار من جهة ثانية ، هو قانون عام رئيسي يحكم سير التطور

---

(١) البيان الشيوعي . ص٤٩

البشري العالمي ، وهو ما يعطي المستعمرات والبلدان التابعة خاصية سياسية عامة وجوهرية .

ومحتوى هذه الخاصية يتكون من اندماج أو تداخل النضالين الطبقي والقوميَ التحرري الموجه ضد الاستعمار والامبريالية ، ويتسم النضال القومي التحرري بمغزى تقدمي للغاية وعادل إلى أبعد الحدود ، وهذا النضال القومي يشكل الإطار السياسي العام والمشترك الذي يضم أوسع قاعدة جماهيرية شعبية مناهضة للامبريالية ، باستثناء الطبقات والفئات المتعاونة مع الاستعمار ، وهي من حيث الكم والكيف ضعيفة جداً وغير قادرة على الصمود وحدها ، بدون الدعم الاستعماري المباشر لها .

إن النضال الطبقي يرتدي شكل النضال القومي التحرري بسبب الوضع الاستعماري الخاص لبلدان العالم الثالث ، هذا الوضع الذي يجعل من النضال ضد القوى الطبقية الرجعية الداخلية (إقطاع ، كمبرادور ، برجوازية ، بيروقراطية . . الخ) المتحالفة مع الاستعمار الأجنبي ، قضية لا تنفصل عن النضال ضد الاستعمار ذاته المرتكز طبقياً على القوى العميلة له في داخل المستعمرات ، وهذه الخاصية النضالية لا مثيل لها في تاريخ أوروبا الرأسمالية الاستعمارية ، إنها خاصية فريدة من نوعها في تاريخ تطور المجتمعات في عصر الرأسمالية . وترتكز هذه الخاصية على وضع اقتصادي محسوس ومتميز ، وضع اقتصادي ذي تركيب كولونيالي استعماري ، هو الذي

أسبغ على النضال الطبقي بالضرورة شكله القومي الخاص [١] .

إن النضال القومي التحرري الموجه ضد الاستعمار والامبريالية هو الشكل الحتمي والطبيعي الذي تنتجه الظروف الاستعمارية ذاتها في بلدان العالم الثالث ، وهو التعبير الحي عن تناقضات النظام الرأسمالي في النطاق العالمي ، إنه انعكاس فوقي سياسي محتوم لتناقضات السوق الرأسمالية العالمية . إن البنية التحتية للسياسة الاقتصادية الرأسمالية الاستعمارية العالمية هي التي تعزز البنية الفوقية المعبرة عن تناقضاتها المستعصية وأزمتها العامة ، بصيغة صراع عالمي بين الامم المظلومة (بلدان العالم الثالث) والامم الظالمة (المتروبولات) ، وهو ما يعطي تطور العصر خاصية رئيسية جوهرية تنعكس بهذا القدر أو ذاك على مختلف تطورات الامم والدول في العالم .

ولكن لكي نقف على خصائص التطور التاريخية العامة لبلدان العالم الثالث بشكل أكثر كمالاً ، لا بد لنا من تتبع مجرى التطور الرأسمالي الامبريالي العالمي اللاحق وخاصة عند نقاط الانعطافات الحادة الجذرية التي طرأت على جزء هام منه ، ونعني به ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا ، ومن بعدها تشكل منظومة الدول الاشتراكية والنظام الاشتراكي العالمي .

---

(١) تولبانوف . الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ص ٧٦ ، ٨٣

لقد بدأت تحولات عميقة تطرأ على النظام الرأسمالي ، وقد عاصر فريدريك انجلز بذور هذه التحولات ولاحظها ، وعبر عنها «في ظل التروستات ، تتحول المزاحمة الحرة الى احتكار ، ويستسلم الانتاج غير المخطط في المجتمع الرأسمالي أمام الانتاج المخطط في المجتمع الاشتراكي المقبل»[1] كما لاحظها كارل ماركس واكتفى بوصفها وابراز أصولها ، ولكنه فضّل أن لا يفصل في «الحديث عن النتائج التي أحدثها التمركز»[2] ثم جاء لينين فيما بعد ليعاصر هذه التحولات بعد أن نضجت واكتملت ، وليكتشف قوانينها الجديدة .

لقد بدأت بذور التحولات حوالي عام «١٨٦٠» واستمرت في نموها الكمي حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريباً وبعد ازمة سنوات «١٩٠٠-١٩٠٣» بالضبط «أصبح الاحتكار قاعدة الحياة الاقتصادية للامبريالية» وانقلبت الرأسمالية أو تحولت الى امبريالية . إن بداية القرن العشرين هي بالضبط بداية عصر الرأسمالية الامبريالية ، عصر سيادة الاحتكارات محل المزاحمة الحرة كأساس من أسس الحياة الاقتصادية بأكملها . وقد فصّل لينين قوانين هذه الظاهرة في كتابه «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» وبيّن أنها النتيجة الطبيعية لقوانين التراكم والتمركز والمزاحمة : «إن التمركز ، عند درجة معينة من

---

(١) فريدريك انجلز : الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية والاشتراكية العلمية . ص٨١ الترجمة العربية الياس شاهين . دار التقدم . موسكو

(٢) كارل ماركس : رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثالث . الصفحات من ٩٧ - ١٠١ .

تطوره ، يوصل بحد ذاته الى الاحتكار[1] وهكذا فالامبريالية هي النهاية الموضوعية لتطور رأسمالية المزاحمة الحرة الفردية .

وفي عصر الامبريالية تنضج عالمية الرأسمالية لتشمل بسوقها العالم بأسره ، وبدلا من «تصدير البضائع (الذي كان يعتبر) الحالة النموذجية في الرأسمالية القديمة حيث كانت السيادة التامة للمزاحمة الحرة ، (يغدو) تصدير رأس المال الحالة النموذجية في الرأسمالية الحديثة (الامبريالية) التي تسودها الاحتكارات» [2]

«وهكذا يشق الاحتكار طريقه في كل مكان وبكل الوسائل ، ابتداءً من دفع التخلية بصورة «متواضعة» وانتهاءً «بتطبيق» الطريقة الأمريكية لنسف المزاحم بالديناميت [3] .

ولقد اتخذ انجلز من هذه التحولات برهاناً على إفلاس النظام الرأسمالي وقاعدته الاساسية الملكية الخاصة ، وكان يرى أن «هذا الواقع يفرض نفسه على فهم الرأسماليين أنفسهم»[4] و«يجبر طبقة الرأسماليين أنفسهم أكثر فأكثر (. . . .) على اعتبار القوى المنتجة قوى اجتماعية »[5] فيضطرون الى التأقلم مع قانون التناقض بين الطابع

---

(١) لينين : الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . الترجمة العربية . دار التقدم . موسكو . الصفحات : ١٦ ـ ٣٧

(٢) المصدر السابق . ص٨٢

(٣) لينين . الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية . ص٣٤ ، ٣٥

(٤) فريدريك انجلز : الاشتراكية الطوباويةوالاشتراكية العلمية ص ٧٩

(٥) المصدر السابق ص ٨٠

الاجتماعي للعمل والانتاج وبين الملكية الرأسمالية الفردية ، و«يستسلم الانتاج غير المخطط (تحت ضغط الازمات وأخطار الخراب والمنافسة) في المجتمع الرأسمالي أمام الانتاج المخطط في المجتمع الاشتراكي المقبل»(١) فينشئون التروستات والكارتيلات التي تسيطر على فرع وأحياناً فروع اقتصادية بكاملها ، ويستخدمون التنظيم والتخطيط والمراقبة في نطاق الاحتكار الذي يعيش بدوره في إطار الرأسمالية العامة . لقد استنتج فريدريك انجلز أن نشوء الاحتكارات والتنظيم الرأسمالي الجماعي لعمليات الانتاج ما هو الا دليل عجز الرأسمالية عن استيعاب حجم التطورات التي أنشأته بنفسها ، ودليل قرب تصدعها ونهايتها ، إلا أن لينين وحده هو الذي أعطانا تصوراً متكاملا عن هذه المرحلة الجديدة من تطور الرأسمالية ، وشرح لنا قانونياتها الاساسية وتناقضاتها العامة ، وآفاق تطورها المقبلة في مؤلفه «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»

«إن السمة المميزة للمرحلة المذكورة (الامبريالية) هي الاقتسام النهائي للارض ، لا بمعنى استحالة إعادة التقاسم ، فإعادة التقاسم هي بالعكس أمر ممكن ومحتوم ـ بل بمعنى أن السياسة الاستعمارية التي تمارسها الدول الرأسمالية قد أنهت الاستيلاء على الاراضي غير المشغولة في كوكبنا . ولاول مرة بدا العالم مقتسماً بشكل لا يمكن معه في المستقبل إلا اعادة التقاسم ، أي انتقال الاراضي من «مالك» لاخر ، لا انتقالها من حالة أراضي لا مالك لها إلى ذات «مالك»

(١) المصدر السابق ص ٨١

فنحن نجتاز ، إذن ، عهداً خاصاً من سياسة استعمارية عالمية مرتبطة أوثق ارتباط بـ «احدث درجة في تطور الرأسمالية» ، بالرأسمال المالي»[1] حيث خلاله «بالضبط» تبتدىء «النهضة» الكبرى في الاستيلاء على المستعمرات ويحتدم للغاية وطيس الصراع من أجل اقتسام اراضي العالم . [2]

وإذا كان بالامكان وجود دول أو أمم أو بقاع غير مستعمرة قبل حلول الامبريالية ، فإن ذلك يصبح مستحيلا بعد حلول الامبريالية ، التي يصبح الاستعمار قانونها العام اليومي والشكل الدولي الحتمي والوحيد لتطورها ، وهكذا فالامبريالية هي الاستعمار ولا مجال للفصل بينهما . الامبريالية هي المحتوى والاستعمار هو الشكل المطابق له .

وإذا كانت الامبريالية برهاناً على إفلاس الرأسمالية وعجزها عن استيعاب متطلبات التطور ، فإن الامبريالية ذاتها قد برهنت على هذه الحقيقة بشكل ملموس في أهم حدثين عالميين : (الحرب العالمية الاستعمارية الاولى ، وثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا» .

ففي الحرب الاستعمارية العالمية الاولى برهنت الرأسمالية الامبريالية على أنها تجر البشرية الى الهلاك المحتوم ، وأنها ستجره مرة بعد الاخرى طالما ستبقى نظاماً عالمياً سائداً ، ودللت على تفاقم الازمة العامة للرأسمالية العالمية في مختلف الميادين .

---

(١) لينين الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية ص ١٠٣

(٢) المصدر لسابق . ص١٠٤

ثم جاءت ثورة اكتوبر الاشتراكية لتؤكد الحقائق التي أبرزتها الحرب العالمية الى المقدمة ، وبأن عهداً جديداً قد حان وقت حلوله مكان عهد الرأسمالية الآفل . لقد كان نجاح ثورة اكتوبر البروليتارية في روسيا ضربة صاعقة لنظام الاستعباد والاستغلال الرأسمالي الامبريالي ، وتأكيداً على حتمية انتصار الاشتراكية على يد البروليتاريا الصناعية المنظمة ، وحتمية زوال الرأسمالية باعتبارها آخر نظم الاستغلال الطبقي والقومي معاً . وبانتصار الطبقة العاملة في روسيا برزت أول دولة للعمال في العالم ، دولة تدعو الى إلغاء أسس الاستغلال والصراع الطبقي ، وبناء الاشتراكية والقضاء على الملكية الخاصة الرأسمالية . وتدعو الى القضاء على الاستعمار واضطهاد الامم بعضها بعضاً ورفع الظلم عن الامم المظلومة ، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتنادي بالتآخي والتعاون بين الامم وصون السيادة الوطنية لها جميعاً ، وتشجب حرب النهب الاستعماري الجارية بين زمرة من «الضواري الامبرياليين» ، وتدعو الى السلام العالمي بين جميع الأمم والدول والشعوب .

جاءت ثورة اكتوبر لتؤكد بلغة الواقع أن النظام الرأسمالي ليس خالداً ، وأنه في طور الانحلال ، ويمكن تكثيف النضال بغية تسريع وقت زواله ودحره بصورة تامة . جاءت ثورة اكتوبر شاهداً على أن الاشتراكية باتت حقيقة ملموسة حية ، لا مجرد نظرية علمية .

وكما أن الرأسمالية أيقظت الامم الزراعية من سباتها العميق ، ونفخت فيها روح الحضارة الحديثة ، كذلك أيقظت أول ثورة

اشتراكية الامم المظلومة المستعمرة على حقيقة عدوها ، وبعثت فيها أمل الانتصار في كفاحها القومي التحرري ضد المستعمرين الامبرياليين . وأشعرتها أنها لم تعد الوحيدة في ميدان صراعها العالمي مع الاستعمار ، وأن حليفاً قوياً لها قد برز الى الوجود ، حليفاً اشتراكياً يساندها ويدعم مطالبها في التحرر القومي .

لقد انشطر العالم الامبريالي ، وانشق قسم هام وقوي عليه . إن عصراً انتقالياً قد بدأ فعلا ، عصر انتقال الرأسمالية إلى الاشتراكية . وفتحت أول دولة للشغيلة في العالم الآفاق واسعة أمام طموحات حركة التحرر الوطني المتعاظمة في المستعمرات. وإذا كان من الممكن للمستعمرات أن تتحرر بعد ثورة اكتوبر ، فإن ذلك كان مستحيلا قبلها . ذلك لانها إذا تحررت من هذه الدولة الاستعمارية ، فإن دولة استعمارية أخرى ستملأ الفراغ وتحل مكانها . لقد كان مكتوباً على المستعمرات أن تظل تحت السيطرة المباشرة أوغير المباشرة ، لعدم وجود أية قوة ضابطة أو رادعة للنزعات الاستعمارية الضارية ، لقد كان محكوماً على البلدان المتأخرة أن تبقى مكبلة بأغلال الاستعمار ، لأن الامبرالية وقوانينها ـ قبل ثورة اكتوبر ـ كانت المحددة المطلقة لمصائر التطور العالمي ، وكانت النظام الاعلى والاكثر قدرة على قيادة التطور البشري ، ولم يكن ثمة نظام آخر أرقى منها يشاركها السيادة والتأثير في عمليات التطور العالمية .

أما وقد انتصرت ثورة اكتوبر ، فقد تغير كل شيء ، وبرزت الى

الوجود قوة دولية اشتراكية جديدة لا تشاطر الامبريالية أهدافها وسياستها الاستعمارية ، وتختلف عنها جذرياً حتى فيما يتعلق بالتنظيم الاجتماعي الداخلي ، الذي يقوم على أسس اقتصادية اجتماعية سياسية وايديولوجية مختلفة .

لقد كان انتصار ثورة اكتوبر أول وأكبر هزيمة للرأسمالية الامبريالية المتصدعة ، التي بدأت تنحسر ، وانحسرت فعلا عن بقعة هائلة من حيث المساحة والسكان ، وهي الاتحاد السوفياتي .

ومع هذا كله وخلال كل الفترة الممتدة ما بين الحربين الاستعماريتين العالميتين ، لم يكن الاتحاد السوفياتي على درجة من القوة تسمح له بتقرير مصائر التطور البشري ، وخاصة بالنسبة للمستعمرات ، وكان هدفه الرئيسي بناء قوته الذاتية وترسيخ أسس النظام الاشتراكي الوليد والوحيد في محيط عاصف من الدول الامبريالية القوية والعملاقة . ولكن ما إن دخل العالم الامبريالي محنته الثانية العميقة ، وسقط في أتون الحرب الاستعمارية العالمية الثانية ، جاذباً كل البشرية إلى هاوية الهلاك ، حتى بدأت مرحلة جديدة أفضل . لقد انتصر الاتحاد السوفياتي وهزم أكبر دولة امبريالية نازية هي ألمانيا الهتلرية ، وانتهت الحرب الى انهيار الامبريالية الاوروبية عامة ، وإلى انتصار الاشتراكية في العديد من دول أوروبا الشرقية ، فتكون النظام الاشتراكي العالمي ، وتأكدت السمة الرئيسية التي بدأت تطبع العصر ، وهي الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

في هذه الاثناء كانت تتزايد ضغوط حركة التحرر الوطني قوة واندفاعاً ، ويتنامى تأثيرها على السياسة الامبريالية الاستعمارية ، ومع نهاية الحرب الكونية الثانية ، وجد النظام الاشتراكي العالمي الجديد فرصة أكبر للمطالبة بحق الامم في تقرير مصيرها وانتزاع استقلالها وتحقيق سيادتها الوطنية ، وإنهاء الاستعمار ، وبدأت الدول الاشتراكية تقدم الدعم السياسي المادي والمعنوي للشعوب المستعمرة من أجل إحراز انتصاراتها ضد الاستعمار ، وتوفرت للمرة الاولى الفرص الاكيدة لتحرر الامم المظلومة ، بسبب تنامي قوة سندها الدولي الجديد المتمثل بمنظومة الدول الاشتراكية .

لقد وجدت حركات التحرر الوطني نفسها في نفس خندق الاشتراكية ، ورأت في الدول الاشتراكية حليفاً دولياً واستراتيجياً ضد العدو الامبريالي المشترك . فتكثف نضالها المسلح وغير المسلح ، وتعاظم ضغطها العسكري والسياسي والمعنوي ، وتتالت انتصاراتها في كل مكان من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . ولم يمض عقد من الزمن بعد نهاية الحرب الكبرى حتى برزت الى الوجود عشرات الدول المستقلة الفتية الحرة ، التي باتت تقرر مصيرها بنفسها ، وتسهم من جهة ثانية وتشارك بتقرير مصائر التطور العالمي .

إن انقلاباً كيفياً ثانياً قد أنجز بالفعل ، وكانت الحرب العالمية الثانية حده الزمني الفاصل ، وبدأت مرحلة جديدة من التطور العالمي لم يسبق لها مثيل في المراحل الماضية ، انعكست خصائصها التاريخية

على مختلف أطراف الصراع العالمي ، وخاصة على تطور بلدان المستعمرات التي تحررت منذ أمد قريب .

وقد تحررت سياسياً في هذه المرحلة أكثر من مئة وعشرين دولة من دول العالم الثالث ، واكتسب تطورها خصائص جديدة كل الجدة ، وعلى رأس هذه الخصائص التطور السياسي المستقل الذي لم يعد رهناً بالمشيئة المطلقة للامبريالية . لقد كان التحرر السياسي هو المقدمة المنطقية للتحرر الفعلي ، يقول انجلز : (ما دام الاستقلال السياسي غير متحقق ، يستحيل تاريخياً على أي شعب كبير ، أن يناقش أو يطرح بشكل جاد أية مسائل داخلية»[١]

ولكن مهما يكن من أمر هذا التحرر السياسي الساحق الذي حققته بلدان العالم الثالث ، فهو ليس في نهاية المطاف سوى قفزة نوعية ناجحة نحو الهدف الرئيسي لنضال حركة التحرر الوطني لشعوب بلدان العالم الثالث . إن التحرر السياسي هو مفتاح التحرر الاقتصادي الحقيقي ووسيلته، والتحرر الاقتصادي الفعلي هو المضمون الرئيسي لكل تحرر سياسي فعلي وملموس . إن التحرر السياسي هو من التحرر الاقتصادي بمثابة الشكل من المضمون ، فأي تحرر سياسي ذاك الذي لم يكتسب مضمونه الاقتصادي المذكور ؟! إنه ولاشك لن يكون أكثر من وهم وخدعة وصورة فارغة . يقول لينين : «إنهم يثرثرون بصدد التحرر الوطني . . . تاركين جانباً التحرر

(١) فريد ريك انجلز . تم النقل عن تولبانوف «الاقتصاد السياسي للبلدان النامية» ص ٥٨

الاقتصادي . أما في الواقع ، فإن هذا الاخر هو الرئيسي»[1] إنه الهدف والمحرك الاساسي لكفاح شعوب بلدان العالم الثالث .

إن ما حدث هو مجرد انتقال حركات التحرر الوطني لبلدان العالم الثالث من مرحلة أدنى من النضال إلى مرحلة أعلى ، من مرحلة النضال من أجل التحرر السياسي إلى مرحلة النضال من أجل استكمال التحرر المذكور بالتحرر الاقتصادي الذي يعتبر نهايته المنطقية ومضمونه الحقيقي ، والذي يرمي الى القضاء على الأسس الاقتصادية للسيطرة الامبريالية الاستعمارية[2] :

إن نيل الاستقلال السياسي لعشرات الامم والشعوب المستعمرة المظلومة ، جعل تطورها الجديد يكتسب سمة عامة جديدة وهامة ، ومحتوى هذه السمة هو «أن حركات التحرر الوطني المعاصرة قد ارتدت في الأساس شكل دولة ، أي أنه تكونت منظومة من الدول السيدة الفتية التي وإن كانت لم تتخلص بعد نهائياً من ربقة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، فإنها لم تعد تدخل بمعظمها ، مع ذلك ، كما من قبل ، في نظام الامبريالية السياسي»[3] .

لقد انتزعت دول العالم الثالث سيادتها الوطنية وحقها في تقرير مصيرها ، بفضل قواها الذاتية التي أسبغت عليها الحركة الاشتراكية

---

(١) لينين . تم النقل عن «البلدان النامية وقضاياها الملحة» ص ٣٣

(٢) تولبانوف . المصدر المذكور . ص ٥٧

(٣) البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص ٣١

بعد ثورة اكتوبر عمقاً جديداً وأبعاداً تنظيمية واسعة ، وثقة عظيمة بواقعية أهدافها وآمالها وشرعية كفاحها التحرري[١] ، وبفضل الدعم الاشتراكي المطلق لهذه الحركات ، تمكنت شعوب وأمم العالم الثالث من الظفر بحريتها ، وهذه البلدان التي ، كما يقول لينين ، أبقاها المستعمرون قروناً عديدة «خارج نطاق التاريخ» قد تحولت بالفعل «من هدف للسياسة الاستعمارية إلى مساهم نشيط فيها»[٢] .

لقد وفر التحرر السياسي للامم المظلومة ، ووجود النظام الاشتراكي العالمي ، للمرة الاولى ، فرصة تحررها الاقتصادي ، ذلك لان «الاستقلال الوطني (السياسي) قد وضع حداً للاكراه غير الاقتصادي ، بوصفه طريقة من أهم الطرائق لتوزيع وإعادة توزيع الثروات على الصعيد العالمي ، في صالح الدول الرأسمالية العالية التطور ، وعلى حساب البلدان المتأخرة اقتصادياً[٣] .

وهكذا فإن ثورة التحرر الوطني لم تستنفذ مداها ومضمونها بعد ، ولم تنجز مهماتها التاريخية النهائية التي تقع على عاتقها «إن نشوء الدول الوطنية ، آذ يعجل عملية تحرر شعوب البلدان المستعمرة والتابعة ، (لا يعني أن هذه العملية قد أنجزت) بل يعني(. . . .) أن حركة التحرر الوطني قد دخلت مرحلة جديدة تبرز فيها المهام الاقتصادية والاجتماعية في المرتبة الاولى»[٤] ، وتشير إلى أنها المرحلة

---

(١) المصدر السابق ص ٢١ ، ٢٢

(٢) أوليانوفسكي . الاشتراكية والبلدان المتحررة ص ٥

(٣) البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص ١٤٤

(٤) المصدر السابق . ص ٣٣

الحاسمة التي تصل حركة التحرر من خلالها الى ذروتها المطلوبة .

ومهما يكن من شأن هذه المرحلة من التحرر السياسي ، فإنها قد دفعت حركة التحرر الوطني إلى مواقع متقدمة جداً ، ووضعتها في مكان بارز في عمليات التطور العالمية ، واحتلت مركزاً رئيسياً في جبهة النضال التقدمي العالمي المعادية للامبريالية والرأسمالية ، كجزء لا يتجزأ من الثورة العالمية ، وكحليف أساسي للبروليتاريا في الدول الامبريالية ، ولاسرة الدول الاشتراكية . وقد كان من شأن هذه المرحلة أن طبعت بصماتها قوية على حركة التحرر الوطني وأضافت اليها العديد من السمات النوعية الجديدة ، وأبرزت بعض السمات التي كانت قائمة من المؤخرة الى المقدمة ، وبعضها الآخر أعادته الى المؤخرة بعد أن كان في المقدمة ، وألغت بعضاً آخر أو عدلته وطورته . لقد انعكست سمات التطور العالمية الراهنة بأشكال مختلفة داخل حركة التحرر الوطني ، وكان من بين هذه السمات ، أن هذا العصر لم يصبح عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية فقط ، بل هو عصر انتقال قسم من بلدان العالم الثالث الى الاشتراكية أيضاً ، عصر الانتقال من مرحلة ما قبل الرأسمالية ، او الرأسمالية المبكرة الى الاشتراكية . ويعبِّر تولبانوف عن ذلك بقوله : «إن الخاصية الرئيسية لعصرنا هي تشكل وقيام أسلوب الانتاج الاشتراكي في المستعمرات السابقة التي تسيطر فيها علاقات ما قبل الرأسمالية» [1] إنها خاصية

---

(١) تولبانوف . المصدر المذكور . ص ٣٨

عامة من حيث أنها هدف واقعي لمجمل بلدان العالم الثالث التي لم تنتهج بعد طريق التطور الاشتراكي ، أو طريق التطور اللارأسمالي .

وفي هذه المرحلة الراهنة ما يزال تطور البلدان الفتية متميزاً بمجموعة من الخصائص ، بعضها كان قائماً وما يزال مستمراً ، وبعضها الاخر مستجد وطارىء ، وسوف يظل تطور بلدان العالم الثالث على ما يبدو متميزاً خلال المرحلة التاريخية القادمة المنظورة .

إن خصائص التطور التاريخية لبلدان العالم الثالث تمتد من ماضيها ويستمر بعضها في حاضرها ومستقبلها ، [1] ويورد تولبانوف ثلاثة معايير رئيسية من الناحية الاقتصادية تشكل مرتكزاً أو مبرراً لاعتبار مجموعة دول العالم الثالث دولاً متميزة ولها من الخصوصية ما يبيح لنا تصنيفها ضمن موقع يختلف عن كل من العالمين الاشتراكي والرأسمالي ، وهذه المعايير هي :

«١ ـ مكانة هذه البلدان المتميزة في نظام العلاقات الاقتصادية السياسية على المستوى الدولي .
٢ ـ مستوى تطورها الاقتصادي والصفات الخاصة المميزة لعملية تجديد الانتاج فيها .
٣ ـ خصائص تركيبها الاجتماعي والاقتصادي [2] » .

---

(١) المصدر السابق ص ٢٧
(٢) المصدر السابق . ص ٢٧

إن ظاهرة الاستقلال السياسي ونشوء الـدول الـوطنية الفتية ، هذه الظاهرة السياسية الجديدة التي تميز مجمل دول آسيا وافريقيا في الوقت الراهن ، نبعت من حيث أصولها التـاريخية من ظاهـرة انهيار النظـام الاستعماري العـالمي وتفسخـه ، وكتعبيـر سياسي عن الأزمـة العامـة للرأسمالية الامبريالية الدولية . وهذه الظاهـرة الجـديدة الراهنـة هي احدى أهم السمات النوعية التي تميز بلـدان آسيا وافـريقيا من حيث موقعها في نظام العلاقات السياسية العالمية[1]

إن التبدل الذي حدث في وضع البلدان النامية العالمي هو تبدل في الشكل غالباً ، أمـا من حيث المحتـوى فإن الوضـع السابـق ما يزال مستمراً إلى حد كبير رغم تغير صوره . فالأساس الاقتصادي للاستعمار ما يزال قائماً ، وإذا كان بنـاؤه الفوقـي التقليدي المتمثـل بالسيطـرة السياسية المباشرة والاشراف والادارة المباشرة للمستعمرات ، قد انهار في هذه المرحلة ، فإن بناءً فوقياً جديداً نوعـاً ما قد حل محلـه ، وهـو يعكس عملية تأقلم الامبريالية والبناء التحتي للاستعمار مع الظروف العامة المستجدة في المجال الدولي وخاصة في مجال تعاملـه مع بلـدان العالم الثالث ، وقد انعكسـت عملية تبـديل وتجـديد البنـاء الفوقـي للاستعمار المعاصر في صور ماكرة وأشكال مموهة وأسـاليب منـاورة ، فاستبدل بالسيطرة والاشراف المباشرين ، سيطرة وإشرافاً غير مباشرين معتمداً في ذلك على السيطرة بواسطة الصنائع والحكومات الدمى التي تنتمـي الى أشـد الطبقـات رجعية وعمالـة للاسـتعمار (الاقطـاع ،

---

(١) المصدر السابق . ص ٢٧

الكمبرادور . . الخ) ، وإقامة التكتلات والأحلاف العسكرية العدوانية ، وإنشاء القواعد العسكرية الحربية ، والقروض الجائرة ، وتنصيب الأنظمة العميلة ، وضرب دول العالم الثالث ببعضها ، والتدخل عن طريق الدول الحليفة العميلة له داخل بلدان العالم الثالث ، بشؤ ون بلد نامي آخر لجره إلى مجال سيطرتها ونفوذها . . الخ [١]

لقد تحول الاستعمار من أسلوب السيطرة الاقتصادية والسياسية المباشرة إلى أسلوب السيطرة غير المنظورة ، غير المباشرة . وإذا كان الأسلوب الأول يتميز باستخدام وسائل الضغط والاكراه غير الاقتصادي ، فإن الاسلوب الجديد يعتمد بصورة رئيسية على وسائل الضغط والاكراه الاقتصادي ، من جهة ، ووسائل السيطرة غير المباشرة سياسياً من جهة ثانية ، ومهما يكن من شأن هذا الأسلوب الجديد ، فهو أقل تأثيراً وأهمية من الأسلوب القديم ، بل يعتبر تراجعاً تاريخياً للظاهرة الاستعمارية عامة ، لأن أسلوب الاستغلال المباشر لأراضي المستعمرات هو أخطر شأناً بما لا يقاس بالأساليب الجديدة التي تعتبر أكثر عرضة للانهيار والهزيمة لدى أول ثورة شعبية جماهيرية ، ولكن إذا «كان الاستعمار بدون مستعمرات استعماراً متراجعاً» [٢] فهذا لايعني انعدام الاستعمار أو إلغاء أسسه الموضوعية العامة ، بل يعني الحاق هزيمة قوية به في أهم مواقعه ، ولكن جزئياً . حيث أن الهزيمة التامة لم

---

(١) البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص ٨١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٣

(٢) المصدر السابق . ص ٨٤

ولن تتحقق بسهولة خلال المستقبل القريب . ويمكن تلمس نتائج هذه الهزيمة التي مني بها الاستعمار ، في أن فرصة التحرر السياسي والاقتصادي الفعلي قد أصبحت متاحة أكثر من ذي قبل ، وذلك بسبب انعدام السيطرة السياسية والاقتصادية المباشرة ، والاستملاك المباشر لاراضي المستعمرات ، وإمكانية استيلاء الجماهير الشعبية على السلطة ومقاليد الحكم ، دون تدخل خارجي مباشر من قبل الدول الامبريالية الاستعمارية ، واعتماداً على مساندة ودعم الدول الاشتراكية مادياً ومعنوياً .

إن الاستعمار الجديد لم يعد باستطاعته في معظم الحالات ان يتدخل بشكل سافر بالشؤ ون الداخلية لدول العالم الثالث ، وضد ثوراتها الشعبية ، وللدفاع عن القوى الطبقية الرجعية العميلة المرتبطة به ، وفي ظل ظروف دولية غير مواتية ، يشغل فيها تأثير النظام الاشتراكي العالمي حيزاً متعاظماً على التطورات العالمية ، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان الفتية ، ذلك لأن التحرر السياسي ، وبصورة خاصة التحرر الاقتصادي أصبح متاحاً وممكناً بسبب وجود وتكوّن النظام الاشتراكي العالمي . واستناداً للأسباب المذكورة يعتبر الاستعمار الجديد تراجعاً فعلياً ، وبالمقابل ، تعتبر النجاحات السياسية التي تحققت في بلدان العالم الثالث مرحلة متقدمة جداً إذا ما قيست بمرحلة ما قبل التحرر السياسي .

وإذا كان الاستعمار هو «استثمار واضطهاد بعض الشعوب من قبل

الطبقة السائدة لشعب آخر»(١) وهي هنا الطغمة الاحتكارية في الدول الامبريالية ، فإن أحداً لا يشك في أن هذا الاستثمار لشعوب البلدان الفتية ما يزال قائماً بشتى الصور و «لا تزال الامبريالية تحتفظ بمواقع اقتصادية متينة في بلدان العالم الثالث ، فإن قرابة ثلثي التبادل التجاري الخارجي لهذه البلدان مع الدول الرأسمالية المتطورة صناعياً»(٢) مما يتيح للدول الأخيرة أن تمارس أبشع أنواع الاستغلال الاقتصادي والنهب والاستنزاف غير المباشر لثروات البلدان الفتية ، بمختلف الوسائل ، بمختلف الوسائل وبصورة خاصة السياسة الاحتكارية الاقتصادية للسوق العالمية ، والمبالغة باستخدام شروط التجارة التي ليست في صالح البلدان المتأخرة ، لجني الأرباح الفاحشة ، عن طريق التبادل غير المتكافىء(٣)، الذي يكرس التبعية المتنامية والتخلف المتعاظم للبلدان النامية المتعاملة معه ، وخاصة منها تلك التي لم تمس التركيب الاقتصادي الاجتماعي الموروث ، ولم تعمل على تغيير البنية الاستعمارية الكولونيالية للاقتصاد ، هذا التغيير الذي يعتبر شرطاً حاسماً لتحقيق الاستقلال الوطني الفعلي سياسياً واقتصادياً .

---

(١) المصدر السابق ص ٩٣

(٢) المصدر السابق ص ١١٣ ، ١١٤

(٣) المصدر السابق . ص ٣٣ ، ٣٤ : «إن البلدان المتحررة التي بقيت في نطاق النظام الاقتصادي الامبريالي العالمي ، تتعرض حتماً ، بحكم إنتاجية العمل الضعيفة فيها ، للنهب الاقتصادي من جانب الدول الامبريالية صناعياً [حيث الإنتاجية رفيعة جداً] وفي هذه الظروف لايعني الاستقلال السياسي الاستقلال الاقتصادي ، ولايؤدي [الأول] أوتوماتيكياً إلى تصفية التبعية الاقتصادية حيال الدول الرأسمالية التي هي أكثر تطوراً في الحقل الصناعي» .

إن استثمار واستغلال شعوب البلدان الفتية ما يزال مستمراً في المرحلة الراهنة من تطور العالم الثالث ، وخاصة في المجال الاقتصادي ، الذي يعتبر الهدف الأساسي لظاهرة الاستعمار ، والمرتكز الرئيسي لتبعية وتخلف البلدان الفتية . ولهذا السبب بالذات يتميز تطور حركة التحرر الوطني الحالية ببروز النضال من أجل التحرر الاقتصادي كهدف حيوي استراتيجي الى المقدمة ، ويصبح ذا أهمية خاصة وحاسمة في التخلص من ربقة التبعية والاستغلال الاستعماري الاقتصادي الجديد[1]

إن طبيعة التركيب الاستعماري الاقتصادي والاجتماعي الموروث في البلدان الفتية لا تسمح بالتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المستقل لهذه البلدان ، والحفاظ على هذه البنية الكولونيالية يعني الحفاظ على التخلف والتبعية للاستعمار ، كما يعني استمرار السيطرة الاستعمارية بأشكال وأساليب جديدة وتعميق التبعية والتخلف دائماً . وأسلوب الاستعمار المعاصر الجديد يتلخص في تحقيق هذا الهدف : وهو الحفاظ على البنية الاستعمارية في البلدان الفتية بالاعتماد على شركائه وعملائه من القوى الرجعية المستفيدة في البلدان الفتية . والتخلص من البنية الاستعمارية وتغيير التركيب الاقتصادي الاجتماعي السياسي الكولونيالي ، بالتالي ، هو الشرط الحاسم لكل تحرر وطني فعلي اقتصادياً وسياسياً .

---

(١) المصدر السابق . ص ٣٣ : «في الطور الراهن من حركة التحرر الوطني يكتسب العامل الاقتصادي الاجتماعي أهمية من الدرجة الأولى»

وبما أن هذا التركيب الاستعماري الكولونيالي ما يزال سائداً وغالباً في البلدان الفتية ، فإن قضية تحررها لم تنجز بعد ، وفي البلدان التي تسير في طريق التطور الرأسمالي لا تجري عملية تغيير البنية الاستعمارية إلا بشكل طفيف وبطيء ومتردد ومتعثر ، بسبب عوامل طبقية سياسية داخلية وعالمية معروفة ، ولهذا السبب فإن «نمو الانتاج ، في ظل السير في الطريق الرأسمالية ، مرتبط ، كقاعدة عامة ، بتعميق تبعية البلدان النامية للاقتصاد الرأسمالي العالمي»[1]

ولا يقلل من أهمية هذا الاستنتاج وجود استثناءات نادرة (الهند وغيرها) أو توفر الاحتمالات العكسية بسبب من تأثير الاتجاهات المعارضة الذاتية الداخلية[2] والدولية المتمثلة بالنظام الاشتراكي العالمي الذي يساعد ويدعم محاولات الاستقلال الاقتصادي أو التطور المستقل ولو على أساس رأسمالي وطني .

إن السير في طريق الرأسمالية يشكل في المرحلة الراهنة اتجاهاً مشتركاً لمعظم دول العالم الفتية ، ولذلك فهي ما تزال «محيطاً» رأسمالياً ، مرتبطاً ومنجذباً إلى «المركز» الامبريالي[3] بصورة عامة ، ولا تستطيع الافلات من سيطرة المركز بشكل عام ، ما لم تعمل على الخروج من

(١) تولبانوف . المصدر المذكور . ص ٣٦

(٢) تولبانوف . المصدر المذكور . ص ٣٦ : «يستطيع بعض من هذه البلدان ، بسبب قانون النمو المتفاوت الذي تتميز به الرأسمالية ، أن يحقق نجاحات ملموسة في تطور الانتاج ، وتقليص التبعية الاستعمارية» .

(٣) اصطلاح مقتبس عن الدكتور سمير أمين . انظر كتابه «التراكم على الصعيد العالمي»

هذه الدارة الاستعمارية التي يسيطر فيها المركز على المحيط ، من خلال سيادة قوانين حركة تطور الأول على قوانين حركة تطور الثاني ، وهذا يتطلب تدميراً للأسس الجوهرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يرتكز عليها الاستعمار داخل البلدان الفتية ، والاستعاضة عنها بخلق بنية جديدة قادرة على الوقوف على قدميها ، كالبنية الاشتراكية أو اللارأسمالية .

إن السعي للتخلص من البنية الاستعمارية وما يترتب عليه من تبعية متنامية وتخلف متعاظم نسبياً ، لن يتكلل بالنجاح الا بانتهاج طريق التطور الاشتراكي أو اللارأسمالي ـ حسب مستوى التطور الذي ينطلق منه البلد المعني ـ وبما أن هذه المهمة ما تزال قائمة أمام حركة التحرر الوطني في أغلبية دول العالم الثالث ، فإن حركة التحرر الوطني من حيث هي نضال ضد استمرار السيطرة الامبريالية الاستعمارية بأشكالها الجديدة ، ما تزال لها مبررات وجودها واستمرارها الجوهرية ، لأن مهمات التحرر الوطني لم تحقق غاياتها بعد ، ولأن التحرر الوطني ليس مقصوراً على الاستقلال السياسي فقط وعلى إقامة الدول الوطنية الفتية الناشئة ذات السيادة ، وحتى هذا الهدف الأخير ما يزال غير محقق بشكل واقعي ، وما يزال مجرد تحقيق شكلي لا يمس الجوهر ، وهو يختلف جذرياً عن التحرر الفعلي ، وعلى هذا الأساس ما يزال أمام حركة التحرر الوطني أهداف استراتيجية ، ربما هي أكثر أهمية ، على الأقل في المرحلة الراهنة ، من المهمات التي واجهتها في مرحلة الاستعمار التقليدي[١] . وهنا لا بد أن نورد الملاحظة التالية : وهي

(١) البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص ٣٤ : «يفترض التحرر الاقتصادي جمع النضال في

أننا نعني بحركة التحرر الوطني ، لا الفئات الحاكمة الرجعية منها أو غير الرجعية ، المرتبطة بالاستعمار أو المعادية له ، بل نعني مجمل القوى الطبقية المكونة للحركة بغض النظر عن طابع السلطة السياسية واتجاهاتها المختلفة والقوى المسيطرة عليها . وعلى أساس هذا الفهم يمكن القول : إن النزوع نحو الاستقلال السياسي والاقتصادي والقضاء على التبعية والتخلف ومناهضة السيطرة الامبريالية بمختلف صورها يشكل «سمة مشتركة»[1] عامة لحركة التحرر الوطني في البلدان النامية .

لقد برزت عوامل وحقائق جديدة في مجرى تطور البلدان الفتية ، لها من الحجم الكمي والكيفي ما يكفي لأخذها بعين الاعتبار كخصائص عامة مستجدة وذات أهمية متعاظمة في المرحلة الراهنة .

فالبلدان الفتية على الرغم من كونها حلقات شبه رأسمالية ، وتدور في فلك الامبريالية بأغلبيتها ، وخاصة في الميدان الاقتصادي ، فإنها تتأثر إلى حد بعيد بالنظام الاشتراكي العالمي وقوانين تطوره[2] ، و «يتجلى هذا التأثير ، بشكل غير مباشر ، في تعديل عمل قوانين

سبيل الاستقلال السياسي مع النضال في سبيل التحويلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ، التي تهيء الشروط والظروف ، لأجل الانتقال تدريجياً إلى طريق البناء الاشتراكي ، الذي هو وحده دون غيره ، يمكنه أن يؤمن الاستقلال الحقيقي للشعوب المظلومة»

(١) تولبانوف . المصدر المذكور . ص ٣٥

(٢) تولبانوف . المصدر المذكور ص ٢٨ : «غير أن هذه البلدان ، باعتبارها طرفاً في الاقتصاد العالمي ، تتأثر أيضاً بالنظام الاشتراكي»

الرأسمالية ، وعلى هذا النحو ، تتقلص إمكانيات ومجالات السيادة المطلقة للرأسمالية الاحتكارية وقوانينها» [١] ويتجلى هذا التأثير للنظام الاشتراكي العالمي على تطور البلدان الفتية ، بشكل مباشر في خروج عدد من هذه الدول من دائرة النظام الرأسمالي العالمي كلياً أو جزئياً ، وانتهاج طريق التطور الاشتراكي أو اللارأسمالي (كوبا ، كوريا ، فيتنام ، سوريا ، اليمن الديمقراطية الشعبية ، بورما ، الكونغو .. الخ) هذا الخروج عن نطاق قوانين التطور الرأسمالي العالمي إلى طريق التطور الاشتراكي أو اللارأسمالي ، لم يكن ظهوره ، وبالأصح نجاحه ، ممكناً قبل تكوّن النظام الاشتراكي العالمي .

إن تشكل النظام الاشتراكي العالمي ، وانهيار النظام الاستعماري العالمي ، والضعف العام أو التراجع الذي طرأ على الرأسمالية العالمية ونجاح حركة التحرر الوطني في تحقيق تحررها السياسي ، هذه العوامل مجتمعة ، قد أتاحت لقسم من دول العالم الثالث الفتية الانتقال الى الاشتراكية إما مباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق حلقة وسيطة هي حلقة التطور اللارأسمالي [٢] ، ويعتبر هذا الانتقال الى الاشتراكية من موقع التأخر الاقتصادي لدول متخلفة سمة مميزة ، ليس لمجموعة من الدول الفتية فقط ، بل سمة مميزة لنزوع حركة التحرر الوطني في جميع

---

(١) تولبانوف المصدر المذكور . ص ٢٨

(٢) «إن وجود النظام الاشتراكي العالمي مع ما حل بالامبريالية من الضعف ، يفتح أمام شعوب البلدان المتحررة أفق الانبعاث الوطني والقضاء على التأخر والفقر المزمنين وبلوغ الاستقلال الاقتصادي» (من برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي . موسكو . ١٩٦٤ . ص ٤٥ ، الطبعة الروسية) تم النقل عن البلدان النامية وقضاياها الملحة : ص ٢٢

البلدان الفتية نحو هذا الاتجاه ، إنها سمة مميزة عامة من حيث أنها تـعبر عن اتجاهات التطور الراهنة للعالم ، وعن التناقض الرئيسي الجاري بين النظامين العالميين ، الرأسمالي والاشتراكي . وهذا ما يؤكد لنا أن التطور الاقتصادي للبلدان النامية لم يعد يتحدد بشكل مطلـق وفـق قوانين التطور الـرأسمالي ، لأن «الـرأسمالية لـم تعـد النظـام الـوحيد الشامل» [1] الـذي لا منـازع له ، ولأن قوانـين التطـور الاشتـراكي يتعاظم تأثيرها ، لا على التطور الداخلي للبلدان الفتية فحسب ، بل على مجمل التطور الرأسمالي العالمي ، بما فيها الدول الامبريالية ، وهذا مايضفي على تطور العالم الثالـث خصـوصية جديدة [2] تجـد تعبـيراً واقعياً وملموساً لها في انتصار الاشتراكية في عدد من البلدان الفتية ، وبالتالي في «أن الرأسمالية لـم تعد في الظروف المعاصرة ، حتمية تاريخية بالنسبة للبلدان المتحررة» [3]

لقد أنجزت بعض دول العالم الثالث بالفعل مهمات تحررها الكامل أو شبه الكامل ، كما هو الحال بالنسبة للدول التي انتقلت نهـائياً الى صف الاشتراكية العالمية ، أو التي تمضي في طريقها نحو ذلك الهدف من دول التطور اللا رأسمالي ، وأدى ذلك إلى تعميق وتفاقم الأزمـة العامة للرأسمالية العالمية ، وهذا ما يتيح لثورات التحرر الوطني وبقية بلدان العالم الثالث ان تصبح أشد عمقاً وتأثيراً وأكثر ثباتاً وأوفر حظاً في

(١) تولبانوف . المصدر المذكور . ص ٢٨

(٢) الـمصدرالسابق . انظر قريباً من هذا المعنى في الصفحات : ٣٠ ، ٣٣

(٣) المصدر السابق . ص ١٦

النجاح ، وهذا ما يبرهن عليه «تشابك مهام ثورات التحرر الوطني والثورات الاشتراكية أكثر من ذي قبل بكثير»[1] وبدأت تبرز الى المقدمة أكثر فأكثر المهام الطبقية الاجتماعية باعتبارها التتمة الموضوعية الضروريّة والملحة لمهام الديمقراطية العامة ، كما بدأت تتوضح العلاقة الوثيقة بين التحرر السياسي والتحرر الاقتصادي ، بين المهام الديمقراطية العامة والمهام الطبقية الاجتماعية السياسية[2] ، خاصة وأن «إعلان الاستقلال السياسي قد أضعف حدة التناقضات بين الامبريالية وبين بعض فئات البرجوازية الوطنية»[3] هذه الفئات التي تشكل سنداً طبقياً اجتماعياً سياسياً للامبريالية داخل البلدان الفتية ، وتقود غالباً الحركة السياسية وتسيطر على السلطة وأجهزة الدولة ، مما يدفع

---

(١) البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص ٣٥

(٢) المصدر السابق . ص ٣٥ : «في العهد المعاصر ، يجري تقارب بين نموذجي الثورات : ثورات التحرر الوطني والثورات الاشتراكية . فإن الثورات التحررية تتجه من حيث مضمونها ، في كثير من الأحوال ، ومنذ بادىء بدء ، لاضد الامبريالية وضد النظم الاقطاعية وحسب ، ولكن بدرجة معينة ضد الرأسمالية ، أي من حيث فحوى الأمر ، ضد العدو الذي تقصده الثورات الاشتراكية» وهذا ما يشكل أساساً موضوعياً للتحالف الاستراتيجي بين الثورتين في جبهة ثورية عالمية معادية للامبريالية . «تبرز وتتحقق أحياناً كثيرة في مجرى حركة التحرر الوطني مهام تحلها عادة الثورة الاشتراكية . . . لأن منطق حركة التحرر الوطني لعلى نحو ، بحيث أنها ، وهي الرامية في البدء إلى التحرر الوطني ، تنقلب في آخر المطاف على الرأسمالية بوصفها نظاماً اجتماعياً يخلق الظلم ، الإستعماري» وهو ما يبرر الاستنتاج بأن ثورات التحررالوطني رصيد ثوري تقدمي لقوى الاشتراكية العالمية ورديف أساسي للجبهة الثورية العالمية ، وجزء لايتجزء من الثورة العالمية المعادية للامبريالية وكل النظم الطبقية» انظر أيضاً . ص٣٤ .

(٣) تولبانوف المصدر المذكور . ص ٦٣

القوى الوطنية الى اكتشاف ووعي المحتوى الطبقي لعملية التحرر الوطني التي لم تنجز بعد ، بصورة أكثر صفاء ووضوحاً من ذي قبل .

«إن تزايد الصعوبات الاقتصادية ، وتفاقم عدم المساواة الاجتماعية (حيث كان سابقاً بشكل جنيني) ، والخيبة وفقدان الأمل في البرجوازية ، غير الراغبة في اتخاذ اجراءات حازمة لخلق الشروط الموضوعية لتجاوز الفقر ، تقود إلى تعميق مضمون ثورات التحرر الوطني ، وتقوية الميول والاتجاهات المناهضة للرأسمالية»(١)

إن تحقيق الاستقلال السياسي يولد ميلين متعارضين داخل حركة التحرر الوطني ، يستمران في المرحلة الراهنة وحتى في المرحلة المقبلة المنظورة : ميل البرجوازية للتفاهم مع الامبريالية وحلفائها الطبقيين في الداخل ، والتقاعس عن حل المعضلات الاقتصادية الاجتماعية الوطنية الكفيلة بتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتلبية حاجات الجماهير الشعبية العريضة ، من جهة ، وميل مختلف الطبقات والفئات المكونة للجماهير الشعبية الوطنية العريضة الى الاستمرار في عدائها للامبريالية وحلفائها الطبقيين (الاقطاع ، الكمبرادور . . الخ) والنزوع الى تعميق وتثبيت أسس التحرر السياسي بالتحرر الاقتصادي وحل المهام الطبقية الاجتماعية الديمقراطية ، ولهذا السبب يشتد ويتعاظم الصراع الطبقي في المرحلة الراهنة من تطور البلدان الفتية ، بمقدار ما يجري من تمايز طبقي وتعليق المشكلات الملحة بدون حل . لقد كان الصراع الطبقي داخل مجتمعات دول العالم الثالث بين الطبقات والفئات الفقيرة من

(١) المصدر السابق . ص ١٦

جهة ، والطبقات الغنية من جهة ثانية ، غير واضح المعالم ، لأسباب ذاتية موضوعية داخلية كانعـدام أو ضعف التمايز الطبقـي من جهـة ، ولأسباب موضـوعية خارجية ، تتلخص بأولـوية الصراع الطبقـي مع الاستعمار والعدو الخارجي الامبريالي . أما وقد انحسر الاستعمار ولم تعد المواجهة بين المستغلين المستعمرين وشعوب البلدان الفتية من مواجهة مباشرة ومحسوسة ، فقد برزت الى المقدمة المواجهـة غـير المبـاشرة مع المستعمرين السابقين ، ويتجسـد الصراع الطبقـي غـير المبـاشر بـين شعوب البلدان الفتية والاستعمار من خلال الصراع الطبقي المباشر مع عملائه الـداخليين وممثليه المحليين المتستـرين بأزياء وطنية . إن هذا النوع من الصراع الطبقي المركب يختص به العالم الثالث وحده ، إنه صراع طبقي مركب من تحالف الطبقات المستغلة الاستعمارية الخارجية والداخلية الوطنية من جهـة ، مقابـل تحـالف قوى الشعـب الـوطنية التحـررية (برجـوازية صغـيرة ، فلاحـون ، عمال ، مثقفـون ، حرفيون ، تجار صغار ، . . الخ) من جهة ثانية . إذن فقضية التحرر الوطني اتخذت في المرحلة الراهنة ، وسيستمر ذلك في المرحلة المقبلة ، خاصيتها تلك من الظروف الموضـوعية لتطـور الـرأسمالية العـالمية في المستعمـرات والمتروبـولات معـاً ، ومجمـل خصـائص تطـور العصر بكامله . إن قضية التحرر القومي وقضية التحرر الاجتماعي أصبحتـا قضية واحدة لا يمكن الفصل بينهما [١] لأن العدو الطبقي الداخلي ، والعدو الطبقي القومي الخارجي متحالفان عضوياً ، فكلاهما مستغل ،

---

(١) المصدر السابق . ص ١٥

ولهما هدف واحد هو استغلال واضطهاد واستثمار الشعوب والطبقات الفقيرة ، إنهما شريكان في مؤسسة رأسمالية استغلالية واحدة ، تضع مصالحها الأنانية الضيقة فوق كل الاعتبارات الوطنية والقومية والانسانية ، وتتصرف وفقاً لمبدأ أممية رأس المال الرجعية العالمية .

ولكن مهما يكن شأن النظريات الاقتصادية الاجتماعية السياسية الرائجة في بلدان العالم الثالث ، فستبقى في نهاية المآل تحمل في طياتها كل خصائص التركيب الاقتصادي الاجتماعي المتميز للبلدان المذكورة ، وبنيتها الانتقالية المختلطة المرحلية ، وهذا ما يفسر لنا تشوشها وتنافر أجزائها ، والتناقض بين مكوناتها ماهو إلا تعبير عن التناقضات الواقعية الاجتماعية التي تستند اليها وتعبر عنها . إنها تعبر عن مجموعة متنافرة متناقضة من المصالح الطبقية الاجتماعية القائمة فعلا في الواقع الاجتماعي ، والمتمثلة بتعدد الانماط الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية وماقبل الرأسمالية ، وأحياناً بعض عناصر النمط الاشتراكي ، وبالتالي تنوع وتعقيد التركيب الاقتصادي الاجتماعي للبلدان الفتية .

وبالاضافة إلى ذلك ، هناك نظريات على درجة من الوضوح والانسجام والتماسك ، بحيث تعبر بشكل خلاق عن جملة التعقيدات والتناقضات الخاصة التي تميز واقعها الاجتماعي ، وتشخصه وتعكسه بقدر كبير من الابداع والصحة والواقعية ، وخير مثال على ذلك هو نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي تؤكد منطلقاته النظرية في أكثر من مكان على تلازم النضالين القومي والاشتراكي ، النضال

القومي ضد العدو الطبقي الخارجي المتمثل بالاستعمار والطبقة الرأسمالية المستغلة في الدول الامبريالية ، والنضال الاشتراكي ضد الاستغلال وعلاقات الاستثمار الطبقية الرأسمالية وما قبل الرأسمالية ، الداخلية ، المرتبطة مصلحياً بالعدو الخارجي .

وبالمقابل نجد نظريات غير ناضجة ، وتتسم بالكثير من المراهقة ، وأحياناً بالديماغوجية والانتهازية والتحريفية ، والأمثلة على مثل هذه النظريات كثيرة ، منها ما يطرح فكرة معاداة الامبريالية والاشتراكية معاً ، وانتهاج طريق ثالث . ومنها ما يطرح كواجهة الاشتراكية القومية (الافريقية ، الدستورية . . الخ) والاصلاحية . وبعضها يبالغ بالخصائص الذاتية القومية إلى درجة مَرَضية ، وعلى حساب بقية الخصائص التاريخية العامة . ونظريات تقسم العالم إلى شمال وجنوب أو عالم غني وعالم فقير ، وتطمس بذلك الفرق الجوهري بين الامبريالية المستغِلة ، والاشتراكية المعادية لها ، وتظهرهما في نفس الصفة وتضعهما في نفس الموقع .

إن مرد هذا السيل من النظريات غير العلمية التي تتصدى للواقع في البلدان الفتية ، وسواءاً أكان مصدر هذه النظريات هو مفكرون من الغرب الرأسمالي أم مفكرون برجوازيون من العالم الثالث ، إن مرد وجود هذه النظريات قبل كل شيء إنما هو الواقع الاجتماعي الفعلي المتميز في دول العالم الثالث ، وهي مهما بلغت من البعد عن واقع العالم الثالث ، فستبقى في النهاية تعكس شيئاً منه ، شيئاً صحيحاً ولو

بشكل جزئي ، مثلاً : العالم الفقير والعالم الغني ، وبالفعل نجد أن العالم الثالث هو العالم الفقير ، والعالمين الامبريالي والاشتراكي هما العالم الغني ، وهذا ما تدلنا عليه كل المعطيات الاحصائية المختلفة . ولكن ليس بيت القصيد أن تعكس هذه النظريات الواقع جزئياً ، إنما المهم أنها تهدف إلى إحلال هذا الجزء مكان الكل ، وإلى تفسير الكل بالجزء ، بدلاً من أن يكون العكس هو الصحيح . إن معظم هذه النظريات تضخم الجزء إلى درجة تجعله يطغى على الكل ويطمس حقيقة أنه يجب أن يُفسرً من خلال موقعه وعلاقته بالكل . . بالظاهرة بمجملها . وخلاصة القول فيها ، هي أنها خليط من الآراء والمواقف المتباينة التي تعكس أكثر من موقف طبقي في نظرية واحدة[1] ، ولكنها

---

(١) البلدان النامية وقضاياها الملحة ، ص ٣١ : «إن فئات وجماعات من السكان مختلفة من حيث المركز الاجتماعي ، تشترك في حركة التحرر الوطني ، وتحمل إليها تصوراتها وآراءها غير الواضحة وغير الدقيقة كفاية في أحيان كثيرة بصدد قضايا العصر ، وأوهامها القومية والدينية ، ونواحي ضعفها وأخطاءها ، وهذا الواقع يفسر ، بقدر كبير ، تعرجات سير النضال الوطني ، ونقص الانسجام والمثابرة في تحقيق أهداف الثورة الوطنية ، القريبة منها والبعيدة» .

ـ الاقتصاد السياسي للبلدان النامية . ص ٤٣ : «والبحث عن طريق خاص لهذه البلدان في الايديولوجيا والسياسة ليس إلا انعكاساً للتناقضات التي تعيشها البلدان النامية ، وللطرق التي تسير بها البرجوازية الصغيرة في البلدان المتأخرة نحو الاشتراكية ، حتى مع رفضها لتفسيرها العلمي الماركسي . وهذا الطريق بعيد بالطبع عن الحزم ومليء بالتردد والتناقض» .

ـ ملاحظة مترجم الكتاب المذكور تعقيباً على الفقرة السابقة : «انطلاقاً من اعتبار الوعي الاجتماعي انعكاساً للكائن الاجتماعي ، فإن هذه المقولات الاشتراكية هي انعكاس لضعف تطور القوى المنتجة وعدم نضوج التمايز الطبقي ، وهو في كثير من البلدان خاصة تلك التي تتخذ برنامجاً اشتراكياً ، كما في سوريا مثلاً ـ ذات صفة علمية ، وتعكس خصائص المرحلة التي تمر فيها هذه الأقطار» .

تقترب من التجانس والوضوح والانسجام بقدر ما تبتعد عن التأثيرات الايديولوجية للطبقات المستغِلة ، وخاصة الطفيلية والـرجعية منهـا ، وبقدر ما تعكس وحدة المصالح الـطبقية للطبقـات والفئـات الفقـيرة والتقدمية والثورية . ومع هذا كله فستبقى نظـريات معبـرة عن بنية انتقالية خاصة ، ليست كالبنية الانتقالية التي توجد في مرحلة انتقـال الامبريالية إلى الاشتراكية ، أو في مرحلة انتقال نظام رأسمالي متطور إلى الاشتراكية في ظروف ديكتاتورية البروليتـاريا ، كما أنهـا ليسـت كالمرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع حين انتقاله من النظام الاقطاعي والتقليدي إجمالاً إلى النظام الرأسمالي الكلاسيكي .

إن فهم طبيعة هذه البنية الانتقالية وخصوصيتها في بلـدان العالـم الثالث ، هي التي تفسر لنا الظاهرات الايديولـوجية والبنيان الفوقـي والسياسي المتفرعة عن البنية الانتقالية المذكورة . ويمكن القول تعبيراً عن خصوصيـة البنية الاقتصادية الاجتماعية الانتقالية للـدول الفتية : إنها بنية انتقالية مزدوجة ، ذلك لأنهـا ليسـت بنية انتقـالية من نظـام اقتصادي اجتماعي محدد وصرف إلى نظام اجتماعي اقتصادي آخـر أعلى درجة وصرف أيضاً ، إن البنية الانتقالية لبلدان العالم الثالث ليست بنية انتقـالية كلاسيكية صرف كالتـي عرفتهـا أوروبـا من المجتمـع الاقطاعي التقليدي إلى المجتمع الرأسمالي ، أو كالتي عرفتها روسيا من المجتمع الرأسمالي المتطور نسبياً إلى المجتمع الاشتراكي (بغض النظر عن وجود أوجه تشابه بين تجربة الاتحـاد السوفياتـي الانتقـالية وبـين التجارب الانتقالية الراهنة في البلدان النامية) . وكما أن البنية الانتقالية

للبلدان النامية تتميز عن هذه وتلك من البنى الانتقالية المعروفة تاريخياً ، كذلك فإن تميزها يكمن بالضبط في كونها تحمل في طياتها كلاً من البنيتين الانتقاليتين الوارد ذكرهما ، بل وتجمع بينهما في كل واحد أحياناً ، ولكن في كل متميز عن أجزائه إذا أخذت منفردة ، وبمعزل عن سياق المجموع المتكون منها . ولهذا السبب بالذات يمكن أن نطلق عليها : البنية المزدوجة أو المختلطة ، بسبب كونها تداخلاً وتمازجاً لأكثر من بنية انتقالية تاريخية معروفة ، ولكونها تعايشاً لأنماط اقتصادية اجتماعية متعددة وجديدة تاريخياً ونسبياً ، جديدة نسبياً لأنها أنماط معدلة بواسطة العوامل الاستعمارية الخارجية ،وينطبق ذلك على التركيب الطبقي المتميز المترتب على تميز البنية المذكورة «ففي هذه البلدان (بلدان العالم الثالث) توجد إلى هذه الدرجة أو تلك ، وتعيش جنباً إلى جنب كل الطبقات والفئات والجماعات ، التي عرفتها التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المعروفة[1] » ولكنها ، وهذا هو ما يميزها ، طبقات وفئات وجماعات متميزة ، عن تلك المعروفة تاريخياً ، من حيث كونها ضعيفة التمايز ، ومن حيث كونها تشكلت تحت تأثير عوامل مختلفة تماماً ، خاصة منها العوامل الاستعمارية ، وبسبب كونها طبقات ناشئة تفتقر إلى التمايز والاستقلالية عن بعضها بعضاً ، فهي لا تحمل انتماءً طبقياً خالصاً صرفاً ، بل كثيراً ما تختلط انتماءاتها الطبقية ، وقد تتغلب أحياناً هذه الأخيرة على الأولى . ونعثر على نوع من الازدواجية

---

(١) التركيب الطبقي للبلدان النامية . ص ٤٠

الطبقية ، على تداخل الانتماءات في الطبقة الواحدة[1] ، ولهذا «فإن كل الطبقات والفئات الاجتماعية تحمل هنا ملامح خاصة»[2] ويمكن القول : إن إحدى مبررات خصوصية التركيب الطبقي للبلدان النامية ، في كون جميع الطبقات والفئات الاجتماعية السائدة هي طبقات وفئات انتقالية ، تمر في طور من التحول الكيفي الفريد ، حيث لا تزال قيد التبلور والتشكل ، عبر عملية ديالكتيكية اجتماعية معقدة ، إنها عملية انقلاب نوعي من كيفية طبقية اجتماعية قائمة إلى

---

(١) التركيب الطبقي للبلدان النامية ص ٤٠ : «في ظروف ضعف تطور العلاقات الطبقية ، غالباً ما يكون الانتماء العرقي أو القومي أو الديني أو العشائري أو الطائفي ، أقوى من الانتماء الطبقي ، ويلعب دوراً كبيراً ، وأحياناً حاسماً في تطور الحركات الاجتماعية» .

ـ تعقيباً على ذلك ، قد يتطابق الانتماءان الطبقي وغير الطبقي ، مما يجعل التمييز بينهما وتحديد أولوية أحدهما في درجة التأثير مسألة معقدة للغاية ، فقد يصدف أن تكون الطبقات المظلومة من فئة دينية أو طائفية أو عشائرية أو عرقية معينة ، بينما تكون الطبقات الظالمة من فئة أخرى مختلفة عنها ، وهذه الحالة ، وهي ليست قليلة ـ تجعل النضال الطبقي متنكراً بواجهة غير طبقية ، بحيث تبدو لنا وكأنها صراع ديني أو طائفي أو عرقي ، بينما هي في الواقع بخلاف ذلك تماماً ، وهذا الوضع يعقد مسألة الصراع الطبقي في بلدان العالم الثالث كثيراً ، ويعرقل تطور هذا الصراع ويشوه حقيقته ، ويؤخر ويكبح العملية الثورية الجارية في العالم الثالث ففي زيمبابوي مثلاً وفي جنوب أفريقيا ، يشكل البيض أقلية عرقية رأسمالية مستغلة ، بينما يشكل السود أغلبية عرقية كادحة ومغلوبة على أمرها . وهنا يختلط ويتداخل (الانتماءان) الطبقي والعرقي في عملية اجتماعية واحدة . وهناك أمثلة كثيرة على مثل هذا الواقع .

(٢) المصدر السابق . ص ٤٣

كيفية جديدة ، عملية تحول كيفي لم تنجز بعد[1]

إن مثل هذا التركيب الطبقي الناتج عن التركيب الاقتصادي الخاص بالبلدان الفتية [2] ، يولد حتماً البناء الفوقي والسياسي المناسب له والمتميز بدوره تاريخياً . وهو ما يفسر لنا طبيعة مختلف النظريات والإيديولوجيا المنتشرة في البلدان الفتية ، هذه الطبيعة التي تتميز بعدم التجانس والتعبير عن مواقف وآراء ومصالح طبقية متضاربة ومتباينة في آن واحد ، وتعكس مجمل التناقضات الاقتصادية الاجتماعية المميزة لبلدان العالم الثالث ، بغض النظر عن درجة صحتها أو خطئها أو علميتها أو ديماغوجية بعضها . وخلاصة القول : إن التركيب

---

(١) المصدر السابق . ص ٤٣ : «ولم تفقد طبقات المجتمع البرجوازي سمات الأصل الاجتماعي الذي انحدرت منه ، ولم تقطع صلاتها نهائياً بالوسط الاجتماعي الذي خرجت منه . وهذا الكلام يصدق بنفس الدرجة على البرجوازية والبروليتاريا التي لا تزال كتلتها الرئيسية غير منفصلة نهائياً عن الريف . . . . . ولا يزال الانتماء الطبقي لجزء كبير من السكان غير واضح بعد ، نظراً لأن الكثيرين يمرون في مرحلة انتقالية . . الخ» . (تعتبر الفئات المتوسطة الراكدة ، الوسط الاجتماعي الرئيسي والغالب الذي تتبلور وتتكون وتتشكل من خلال مادته وعناصره الطبقات الاجتماعية الجديدة)

(٢) المصدر السابق . ص ٤٣ : «فالنظام الإقطاعي ، ونظام المشاعية البدائية ، لم يعودا موجودين بأشكالها الصرفة في أية بقعة من العالم تقريباً . إذ تعرضنا للتغيير بتأثير السياسة الاستعمارية ، والعلاقات السلعية النقدية» .

(وهنا يصدق أيضاً على النمط الرأسمالي الذي تكوّن أساساً بفعل عوامل استعمارية قسرية خارجية بالدرجة الأولى)

ـ تولبانوف : المصدر المذكور . ص ٣٤ : «الأشكال ماقبل الرأسمالية تداخلت هنا (في العالم الثالث) مع الأشكال الاقتصادية للسيطرة الامبريالية .

الاقتصادي الاجتماعي الانتقالي المتميز ، يعكس انتقاليته وتميزه ، كقانون تاريخي اجتماعي ، في التركيب السياسي الخاص به داخل العالم الثالث . ويتحدد هذا التركيب بجملة من العوامل الذاتية والخارجية التي سنؤجل التفصيل حولها إلى مكان آخر ، غير أننا نستطيع تلخيص تميز التركيب السياسي باستخدام معيار الاتجاه السياسي للسلطة الحاكمة وطابعها الطبقي ، ودرجة ارتباطها بالتالي بحركة التحرر الوطني . وهذه الاتجاهات هي :

١ ـ الاتجاه البورجوازي الكولونيالي الرجعي ، وهو يعبر عن عدائه لحركة التحرر الوطني وارتباطه بالأوساط الاستعمارية المعاصرة .

٢ ـ الاتجاه البورجوازي الوطني ، وهو ينزع إلى ترسيخ الاستقلال السياسي بالاستقلال الوطني ، بواسطة التطور الرأسمالي المستقل ، ويتميز بعدم ارتباطه بالاستعمار المعاصر من خلال تكتلاته وأحلافه ، وبانتهاجه سياسة عدم الانحياز ، وهذا الاتجاه ليس غالباً .

٣ ـ الاتجاه الاشتراكي المباشر ، وهو الانتقال كلياً إلى صف الاشتراكية ، والخروج من دائرة النظام الرأسمالي العالمي .

٤ ـ الاتجاه الاشتراكي غير المباشر ، وهو اتجاه شبه اشتراكي ، ويطلق عليه أحياناً الاتجاه اللارأسمالي ، وهو اتجاه تفرضه جملة من الظروف الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية ،

وتعتبر بمثابة حلقة وسيطة متميزة وممهدة للاشتراكية [1]

إن الشيء العام المشترك الذي يميز العالم الثالث هو أن حركة التحرر الوطني فيه لاتزال لها «أهداف مشتركة ، ومهام مشتركة ، وعدو مشترك ، هو الامبريالية . وهذا أساس موضوعي لاتحادها الفعلي الكفاحي»[2] ولتحالفها الاستراتيجي ضد الامبريالية وحتى ضد النظام الرأسمالي العالمي برمته .

كما أن بلدان العالم الثالث سوف تستمر في الاحتفاظ بخصوصية نموذجها التاريخي ، طالما أنها لم تنجز بعد مهمات تطورها الاقتصادية والاجتماعية ، وطالما أنها ما تزال تعيش ضمن إطار نموذجها الموروث الذي فرضه عليها الاستعمار القديم والمعاصر ، ولقد خطت في هذا الاتجاه خطوات نوعية واسعة ، تنعكس بسرعة أكبر في تغييرات البناء الفوقي والسياسي ، وبسرعة أقل في تغيرات البناء التحتي ، وهذه إحدى الخصائص المفيدة والبارزة في تطور العالم النامي [3] ، والتي يتميز بها تطور أوروبا الرأسمالي الكلاسيكي .

---

(١) سيكون التفصيل حول هذه النماذج من التركيب السياسي للبلدان الفتية موضوع بحث آخر لاحق

(٢) البلدان النامية وقضاياها الملحة . ص ٢٨

(٣) المصدر السابق . ص ٢٤٦ : «من جراء الاحتكاك الدائم بأشكال مختلفة بنظام الدول الامبريالية الاقتصادية ، تكونت في البلدان المستعمرة والتابعة سابقاً ، مفاهيم سياسية وإيديولوجية ، تتجاوز بأشواط كثيرة الأفكار التي تعكس مباشرة أساسها الوطني بالذات» .
ـ الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ، تولبانوف . ص ٤١ : «إن للإيديولوجيات والسياسة في البلدان النامية دوراً ناشطاً خلاقاً ، أكثر مما كان لها في بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية» .

إن نضوج المقدمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية في بلدان العالم الثالث ، على الصعيدين الداخلي والدولي (المتمثل بشكل خاص بتعاظم نفوذ الاشتراكية العالمية) قد كان له الدور الحاسم في تحقيق التحرر السياسي . واستمرار نضوج المقدمات المذكورة ، وتأثيرها المتنامي على تطور النضال التحرري الراهن ، هو سنّة عامة تطبع تطور بلدان العالم الثالث في الوقت الراهن . وهذا مايسهم أكثر فأكثر في زعزعة أسس النظام الامبريالي العالمي ، وإحراز النجاحات والانتصارات المتوالية عليه . وهذا ما أضفى على حركة النضال الوطني التحرري طابعاً عالمياً شاملاً من حيث أنه أصبح جزءاً لايتجزأ من الثورة العالمية المعادية للامبريالية والهادفة إلى اسقاط النظام الاستعماري الاقتصادي والسياسي المعاصر ، ومن حيث أن حركة التحرر الوطني أصبحت تمثل الرصيد الثوري الذي لاينضب في الجبهة الثورية العالمية ، باعتبارها لم تعد موجهة ضد دولة امبريالية بعينها ، بل ضد النظام الاستعماري الامبريالي برمته ، ومن حيث أنها أصبحت تشارك بشكل فعال في صنع القرارات السياسية العالمية ، وفي تقرير مصير التطور العالمي ، بعد أن كانت لاتملك مصيرها بالذات .

إن خصوصية التطور التاريخية للبلدان النامية ، تستمد عواملها التاريخية زمنياً من الماضي الاستعماري التقليدي ، ومن استمرارية ذلك الماضي في الحاضر بصورة استعمار جديد غير منظور ، مضمونه التبعية والتخلف ، كما تستمد خصوصية العالم الثالث عواملها من الأساليب والأدوات ومختلف الطرق المستخدمة للتخلص من واقعها المذكور

والتصدي لحل مهامها التحررية الكاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية ، وعلى العوامل الأخيرة بالضبط يتوقف نجاح أو فشل العالم الثالث في تحقيق أهدافه ، وعليها أيضاً يتوقف طول الفترة الزمنية التي ستستغرقها هذه المرحلة من تطور العالم الثالث ، بغض النظر عن جملة العوامل الدولية الأخرى .

الفكر الاقتصادي المعاصر أمام التخلف

تمهيد

إن ظهور وانتشار العديد من النظريات الاقتصادية المعاصرة ، كان النتيجة الطبيعية للتحولات الثورية العميقة الجذور ، التي يجتازها عالمنا المعاصر ، في شتى ميادين الحياة الاجتماعية ، وخاصة الاقتصادية والسياسية منها . ذلك لأن تلك التحولات الثورية الجارية ، تطرح أمام البشرية الكثير من المسائل الجديدة التي تحتاج الى الاجابة عليها وحلها ، بالاضافة الى المسائل القديمة التي ما تزال قابلة للنقاش والأخذ والرد .

وتنوع الآراء واختلاف الأجوبة والتناقض بين مجموعات النظريات ، وتصادم العقائد الاقتصادية والسياسية ، يجد تفسيره العلمي في الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، وجميع هذه المسائل النظرية يمكن ردها الى الحركة الواقعية الملموسة لتضارب المصالح المادية والمعنوية بين الناس ، ولطبيعة الصراع الطبقي والقومي بكل مافيه من تعقيد وتغير وتطور .

ويعكس تنوع وتعدد وتصارع النظريات حقيقة الصراع الرئيسي

بين الاشتراكية والرأسمالية ، ويعبر عن جوهر التحولات الثورية الجارية والتي مضمونها الرئيسي هو انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية وتتمحور هذه النظريات حول هذين المحورين : نظرية الطبقة العاملة (الاشتراكية العلمية) من جهة ، ومختلف موديلات ونماذج النظريات البورجوازية الرجعية العالمية من جهة أخرى (١)

وأهم المسائل الراهنة التي تتناولها النظريات الاقتصادية الجديدة تتركز حول سبل تبرير وصيانة الرأسمالية وظواهرها الجديدة وخاصة منها رأسمالية الدولة الاحتكارية المتطورة والدفاع عن مواقعها وطمس حقيقتها ، وتزييف مضمونها ، وتجميل ممارساتها الاستعمارية الجديدة (النيوكولونيالية) ، وظهرت النظريات المتروبولية التبريرية مؤكدة بشكل أو بآخر على ضرورة الاستمرار في النشاط الاستعماري الجديد كمدخل وحيد لانقاذ البلدان المتخلفة من «حلقة التخلف المفرغة» التي تدور فيها دون ان تتمكن من الافلات من محيطها أو فلكها . وظهرت النظريات التي تحاول اصلاح الرأسمالية المتطورة وتكييفها للوضع الجديد وتخليصها من عوامل أزمتها العامة المستفحلة ، وإثبات صلاحيتها للبقاء الى ما لانهاية ، وإسباغ صفة المطلقية على النظام الرأسمالي ككل ، وتكرار ما حاوله الاقتصاديون البورجوازيون الكلاسيكيون الرواد من أن النظام الرأسمالي هو حتمية دائمة ، وأنه النظام الذي ينبع من طبيعة الأشياء ، والذي لا سبيل الى تغييره ، وأن كل ما يمكن فعله إنما هو اصلاحه فقط .

---

(١) لمزيد من الشرح والتفصيل يمكن الرجوع الى كتاب البروفيسور ايفانشوفياليانو : النظريات الاقتصادية المعاصرة ، الفصل الاول وغيره . الترجمة العربية غير الرسمية .

ومقابل هذه النظريات البورجوازية الرجعية العالمية تقف وتتطور بقوة متزايدة النظريات الاقتصادية والسياسية التقدمية الثورية ، مطورة ومغنية نظرية الاشتراكية العلمية الماركسية ـ اللينينية حول التحول الثوري الحتمي لعالمنا المعاصر ، وضرورة انتقال البشرية من النظام الرأسمالي العالمي إلى النظام الاشتراكي العالمي . وقد واجهت هذه النظرية حقائق العصر الجديدة بروح الابداع الخلاق ، وتصدت للاجابة على العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية الجديدة التي طرأت على مسيرة التطورات العالمية ، مثل الظواهر الجديدة للرأسمالية المتطورة في عهد مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية المتطورة ، وأثر الثورة العلمية ـ التقنية فيها ، وصور تجلي الأزمة العامة للرأسمالية في المنطقة المتطورة من الرأسمالية ، وفي المنطقة المتخلفة من الرأسمالية ، ونعني بهذه الأخيرة مجموعة البلدان المتخلفة التابعة أو الداخلة في التركيب العام الاقتصادي والسياسي لنظام العلاقات الدولية الرأسمالية في الوقت الحاضر . كما تتصدى النظريات الاشتراكية الثورية لتفسير قوانين التطور المختلفة للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية التي تتجلى بأشكال جديدة ، والتي استجد بعضها ولم يكن موجوداً من قبل ، وفي ضوء وجود وتعاظم العالم الاشتراكي واشتداد التناقضات الطبقية والقومية المتراكبة والمتشابكة مفسرة ومحللة هذه التناقضات من منطلق المادية الديالكتيكية والتاريخية ، ومتلمسة لمناهج التغيير التي يمكن الاعتماد على استخدامها لحل مشاكل عالمنا بصورة جذرية ، عبر طرحها لأفكار ومشاريع

حلول واقعية علمية لمشاكل عالمنا الراهن ، مثل نظرية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومثل نظرية انتقال البلدان المتخلفة الى الاشتراكية عبر السير في اتجاه التنمية الاشتراكية والابتعاد عن التنمية الرأسمالية العفوية الفاشلة ، وحول نظرية الاشتراكية المتطورة المتعددة الأطراف ، ونظرية التكامل الاشتراكي . وفيما يتعلق بالقسم المتطور من الرأسمالية العالمية ، تصدت النظريات الثورية لتحليل وتفسير خصائص وأسباب العملية التاريخية الاقتصادية السياسية الجارية والجديدة فيه ، مثل التكامل الامبريالي ، وأشكال تدويل الحياة الاقتصادية والسياسية ، وبروز الاتجاهات العالمية للاندماج والوحدة الاقتصادية الرأسمالية وما سوف يترتب عليها من تغيرات في البنية الفوقية السياسية للدول الامبريالية ، وخاصة بروز وتعاظم نشاط الشركات متعددة الجنسيات من كافة أرجاء العالم الرأسمالي ، ودورها في خلق التكتلات الامبريالية الدولية كالسوق الاوروبية المشتركة .. الخ ، وانعكاس ذلك في الممارسات الاستعمارية وظهور ما يسمى بالاستعمار الجماعي ، وانقسام العالم الرأسمالي نفسه أكثر فأكثر الى مركز متطور قائد ومسيطر ومستقل وغني متمثل بالدول الامبريالية ، من جهة ، وكثرة كثيرة من الدول المتخلفة التابعة التي تعاني من الاستثمار والظلم القومي من جهة ثانية . وعلى هذه الأرضية الجديدة من التناقضات العالمية المتراكبة والمتداخلة ببعضها بعضاً ، والمعبرة عن واقع الصراع الطبقي والقومي العالمي الشديد التنوع والتعقيد والحركة والتبدل ، ظهرت وتظهر مجموعة هائلة من النظريات الاقتصادية

والسياسية الجديدة نسبياً ، لتعليل وتحليل ومعالجة الظواهر الجديدة للتطورات العالمية الراهنة ، ويمكن تصنيفها جميعاً طبقاً للمسألة التي تعالجها ، أو طبقاً لطبيعتها الايديولوجية ، أو تبعاً لمعايير كثيرة ، سنكتفي منها بالمعيارين المذكورين :

المعيار الأول : توجد نظريات اشتراكية علمية تعالج جميع مسائل التطور العالمي ، وتجابه نظيرتها النظريات البورجوازية ، وتكشف عن عجز هذه الاخيرة وقصورها عن تفسير ومعالجة مشاكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عالمنا .

المعيار الثاني : تعالج مختلف هذه النظريات الاشتراكية والبورجوازية مسائل التطور الاقتصادية والاجتماعي في القسم المتطور من الرأسمالية (الامبريالية) وفي القسم المتخلف من (البلدان المتخلفة) . كما تعالج مسائل التطور الاقتصادي والاجتماعي للاشتراكية في القسم المتطور منها ، كما في القسم النامي منها .

وسوف نستعرض بايجاز فيما يلي أهم وأبرز النظريات الاقتصادية والسياسية المذكورة ، مع الأخذ بعين الاعتبار تشابك المعيارين المذكورين آنفاً ، وعلى أساس القناعة بوحدة وصراع مختلف أطراف الاقتصاد العالمي الراهن .

أما هذه النظريات فتتمحور حول :

أولا : النظريات البورجوازية المتروبولية الحديثة والجديدة .

ثانياً : نظريات النيوكولونيالية والديمقراطية .

ثالثاً : النظريات الاشتراكية الحديثة

البحث الاول

نظريات البورجوازية المتروبولية الحديثة

وهذه النظريات تعالج ليس فقط مشاكل التطور الرأسمالي في الدول الامبريالية ، بل أيضاً مشاكل تطور البلدان المتخلفة وسبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، عبر جملة من الاقتراحات والوصفات التقنية والفنية ، والمؤشرات الاحصائية والكمية ، ووضع نماذج رياضية جاهزة ، وحلول جزئية قشرية اصلاحية بعيدة عن لب المشكلة ومتجاهلة لأسبابها التاريخية الأساسية .

إن من أبرز النظريات الاقتصادية المتروبولية الحديثة وأشهرها وأكثرها انتشاراً هي الكينزية ووليدتها الأكثر حداثة وجدة الكينزية الجديدة . وهي نظرية البورجوازية الامبريالية في مرحلة معقدة وخطيرة من مراحل الأزمة العامة للرأسمالية وتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وقد تبلورت هذه النظرية عقب الكساد العالمي الأعظم الذي اجتاح العالم الرأسمالي برمته ما بين عامي (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣)، وكان صاحبها اللورد الانكليزي الشهير جون ميناردكينز ، ووضعها في عام (١٩٣٦) ، ناذراً نفسه لتقديم شيء يذكر ، خدمة منه للامبريالية ، ومساهمة منه في إعادة ترقيعها وتقويمها وإنقاذها من الأخطار التي تواجهها .

لقد وضع كينز نظريته تحت عنوان : «النظرية العامة لاستعمال اليد العاملة والفائدة والنقد» في محاولة منه لتكييف الرأسمالية المتروبولية مع مقتضيات العصر ، وبهدف تمكينها من التغلب على التناقضات الحادة والمصاعب الجمة التي تواجه طريق استمرارها وتطورها ، وتأمين استقرارها النسبي عند حد ضروري من التوازن والحياة في عالم أو في ظروف لم تعد تحتمل الآثار الضارة والخطيرة التي يولدها ذلك النظام الرأسمالي .

ودون أن تخرج نظرية كينز عن المنهج البورجوازي لعلم الاقتصاد ، حاولت تعديل آلية عمل الرأسمالية دون المساس بجوهرها القائم على الاستغلال والصراع الطبقي ، وركزت تحليلاتها على الظواهر وصور عرض العلاقات الرأسمالية مبتعدة عن التفسير التاريخي والتعليل الحقيقي لها ، فكانت «دراسة آلية العلاقات الوظيفية للحياة الاقتصادية ، وسلوك الناس وتحري القوانين الاقتصادية في سيكولوجيا الناس والمجتمع» هي المنهج الناقص لأبحاث كينز النظرية (١)

---

(١) اعتمدنا في دراسة النظرية الكينزية ، والكينزية الجديدة على عدد من المراجع التي تطرقت الى هاتين النظريتين ، وكان مرجعنا الرئيسي الأكثر أهمية هو كتاب البروفيسور ايفانشوفاليانو الذي تناول هاتين النظريتين بالعرض والتحليل والنقد بإسهاب وتفصيل مكننا من الاحاطة بالنظريتين بشكل جيد . ولم نتمكن من الحصول على المصدر الأساسي الذي وضعه كينز نفسه . وهذا المصدر ، بطبيعة الحال ، لايمثل مصدراً رئيسياً لأطروحتنا حيث يمكن الاستغناء عنه والاكتفاء بالمراجع المتوفرة التي استعرضت نظريته .

ومثله مثل غيره من الاقتصاديين البورجوازيين الرجعيين ، لجأ الى تعليل العديد من النتائج ذات المنشأ السببي المشترك ببعضها بعضاً ، أي أنه جعل كل نتيجة جزئية سبباً لنتيجة جزئية اخرى ، وجعل مجمل هذه النتائج مترابطة سببياً ببعضها دون الوقوف على العلة المشتركة المولّدة لها جميعاً . وهو ما يدخلنا في حلقة مفرغة ومعزولة أو منفصلة عن خلفيتها الكلية الأصلية .

إن كينز يعلل اختلال عمل الآلية الاقتصادية للرأسمالية الاحتكارية بسيكولوجية المجتمع والدولة وبسياسة الأوساط الحاكمة الاقتصادية ، ويرى أن مثل هذا الاختلال ناتج عن عدم حسن تصرفهما وبلورة ارادتهما وسياستهما الاقتصادية ، متجاهلا كل دور لعلاقات الانتاج الرأسمالية وطبيعة العلة الجوهرية المحددة له ، ومبتعداً عن كل تحليل واقعي يكشف حقيقة وجوهر الطابع التاريخي الانتقالي للرأسمالية وقوانين عملها وطبيعة التناقضات التي تحكم هذا الأسلوب الانتاجي وتفرض ضرورة تغييره والانتقال الى أسلوب انتاج أو نمط أرقى ، وقادر على الحل الجذري لما تولده الرأسمالية من تناقضات .

ويُرجع كينز اختلال عمل الآلية الاقتصادية الرأسمالية الاحتكارية ، الى اختلال بين وظائف الأجزاء المكونة لهذه الآلية ، والتي تفضي إلى تأزم العلاقات فيما بينها وبالتالي توليد التناقضات كالركود والبطالة . . الخ .

إن العلاقات بين ظواهر اقتصادية رئيسية كالانتاج والاستهلاك والاستثمار والفائدة والربح ورأس المال واستعمال اليد العاملة ، هي سبب بعضها بعضاً في رأي كينز ، وليس أكثر من ذلك . ويمكن في رأيه تعديل العلاقات الوظيفية فيما بينها والتحكم في حركتها دون مساس بجوهر النظام الرأسمالي ذاته ، وبحيث يضمن توازناً مستقراً محدداً لحركة مجمل الآلية الاقتصادية ، وتلافي وقوعها وتخبطها في الأزمات والتناقضات ، أو تخفيفها إلى أقصى الحدود .

إن الكينزية ، كما يصفها البروفيسور إيفانشوفاليانو بحق ، هي عقيدة بورجوازية اقتصادية لرأسمالية الدولة الاحتكارية الناضجة التي عانت أشد أزماتها ما بين عامي (١٩٢٩ - ١٩٣٣) . وقد ارتأت الكينزية أن دمج القوى الرأسمالية الاحتكارية الخاصة مع قوة الدولة ، وزيادة اتحادهما في جهاز واحد هو المخرج الأكثر أماناً من مخاطر الانهيار الرأسمالي العام الذي اجتاح العالم ، وهو الذي يضمن النجاة والنجاح في استعارة المبادرة التاريخية لذلك النظام المحكوم عليه تاريخياً بالزوال .

ويرى كينز بتدخل الدولة ، الوسيلة الأكثر فعالية في إخماد الأزمات والحيلولة دون تفجرها . كما تبني النظرية الكينزية فكرتها على العلاقة بين العرض والطلب والتأكيد على توازنهما النسبي ، ويرى كينز بأن الطلب يتخلف عن العرض مما يعرقل عمل الآلية الاقتصادية ويثير الأزمات والبطالة ، ويهدد وجود النظام نفسه بسبب عدم التوازن بين العرض والطلب ، وسبب عدم التوازن هذا في نظر كينز هو في

عدم الاستخدام الكامل والناجح لعوامل الانتاج ، ولا يعطي أي دور لطبيعة علاقات الانتاج الاستغلالية المحددة لعدم التوازن المذكور ، كما يتجاهل دور قانون القيمة المحدد الأساسي لحركة العرض والطلب في توازنهما أو في عدمه ، ولا ننسى هنا الأثر العكسي للعرض والطلب على حرف القيمة النسبي ارتفاعاً أو انخفاضاً عبر تحولها الى أسعار ، وما إلى ذلك .

وهاكم مخطط عرضي لنظرية كينز توضح العلاقة بين مختلف مفاهيمه الأساسية :

تفضيل للسيولة	معيار أقساط الفائدة	الدافع للاستثمار	زيادة الاستثمارات الجارية
عرض النقد (سياسة الانتشار)	الكفاءة الحدية لرأس المال		
	(أقساط الربح المتوقع)	الميل نحو الاستهلاك	الدخل القومي ومستوى الاشغال
		الدخل	كلفة الاستهلاك

وفي هذا المخطط فإن درجة استعمال الأيدي العاملة وسعة الانتاج يتوقف على سعر رأس المال ، كما تعلل تناقضات الرأسمالية بسيكولوجية الناس ، وتبرّر بالتالي السياسة الاقتصادية للاحتكارات . وبلوغ التوازن يقتضي ، كما يقترح كينز ، أن يكون الدخل مساوياً للاستهلاك زائداً الاستثمار ، وهذا هو الطلب الحقيقي . لقد وقف كينز عند حد مظاهر الرأسمالية دون أن يتعمق أو يتوصل الى اللب

والجوهر ، وقد كانت نظريته وصفاً لهذه الظواهر في علاقاتها المتبادلة أكثر مما كانت تحليلا لها ، ذلك لأنه عرضها دون أن يتوصل الى حقيقة أنها بمجملها بحاجة الى تعليل أعم وأعمق باعتبارها شكلاً لتجلي التناقضات الأساسية مثل التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج وطبيعة التملك الرأسمالي المتخلفة عن التطابق معه . وكما يشير البروفيسور فاليانو ، فإن أسباب القوانين والظواهر الرأسمالية يرجعها كينز إلى العوامل الذاتية النفسية للناس مثل اعتبار القانون العام للتراكم الرأسمالي قانوناً أساسياً للميل نحو الاستهلاك ، وقانون القيمة الزائدة كميل نحو الكفاءة الحدية لرأس المال ، وقانون الفائدة كميل نحو السيولة . . الخ .

وبحسب منطق نظرية كينز فإن المجتمعات الأكثر ازدهاراً ستكون تلك التي تخصص قدراً كبيراً من الدخل القومي للاستهلاك الذي هو وحده السبيل لحفظ التوازن بين العرض والطلب ، بين الدخل وكل من الاستهلاك زائداً الاستثمار . وقد أثبتت الوقائع الاقتصادية التاريخية عدم صحة هذه الرؤية[1] التي تعتبر أن إجراء الاستثمار واستخدام القوة العاملة مشروطان بمستوى الربح الأقصى والاستهلاك الخ .

«إن لب السياسة الكينزية مبني على التدخل الفعال للدولة البورجوازية» التي يجب ان تنظم الآلية الاقتصادية للطبقة البورجوازية برمتها ، وبحيث تكون قناتها الاحتكارية الأقوى هي المسيطرة

---

(١) لمعرفة هذه الوقائع يمكن الرجوع الى كتاب الدكتور ايفانشوفيليانو المذكور سابقا ص ٦٤

والقائدة والمنتفع الأساسي من وراء إجراءاتها الاقتصادية . ومن خلال تطبيق المقترحات الكينزية يبدو أن سير التطور قد كشف أنها توسيع مجال التناقضات والأزمات وتعمق الأسباب المولدة لها وبالتالي لعدم التوازن والاستقرار المنشور ، وهذه حقيقة كانت معروفة حتى قبل أن تؤكدها التطورات اللاحقة .

ومهما تكن الدولة البورجوازية الاحتكارية فإنها لا تستطيع الغاء عمل الرأسمالية ، وجل ما تستطيعه هو التأثير على ميكانيكية عملها ضمن حدود نسبية صغيرة ومؤقتة .

إن نسبة (٣ ـ ٤٪) من البطالة اعتبرت طبيعية من قبيل الكينزيين ، وقد ربطوا عدم الاستقرار الى حد كبير بتحويل جزء من الدخل الى استثمارات . وقد أعطوا دوراً هاماً للاستثمارات غير المنتجة كأسلوب لتحقيق التوازن بين الدخل والطلب الفعلي [١]

وقد اقترحت الكينزية استخدام التضخم كأداة لتحديد الدخول الحقيقية للعمال والمستخدمين أو إنقاصها والتحكم بمستوى الأجور من خلالها دون إثارة ضجة تذكر .

وإذا كانت النظرية الكينزية تتناسب والشريحة الاحتكارية الأقوى للبورجوازية المندمجة بالسلطة وجهازها الاقتصادي والسياسي والعسكري ، فهي تتناقض ولاشك مع مصالح بعض الشرائح

---

(١) المصدر السابق ص ٦٦ حول الافكار الواردة .

الاخرى كما قد تتناقض مع مصالح البورجوازية المنتفعة منها في مرحلة ما ، ثم ان العقيدة الكينزية تبقى في نهاية المطاف مجرد دعوة غير ملزمة للبورجوازية الاحتكارية التي قد تأخذ أو لا تأخذ بتصوراتها ، أو انها قد تأخذ كلاً أو بعضاً منها وفقاً لاحتياجات المواقف التي تتعرض لها ووفقاً لتناسب القوى في الصراع الداخلي بين مختلف الاقطاب الاحتكارية ، إن في الدولة الواحدة أو على مستوى عدة دول امبريالية . وهذا ما ثبت تماماً عند انهيار الكينزية وفشلها في كل ما حاولت حله من مسائل التطور الرأسمالي للدول الامبريالية ، خاصة عندما واجهت الدول الامبريالية مشاكل جديدة إثر الحرب العالمية الثانية وفي أجاء الحرب الباردة وبعدها فترة الانفراج في العلاقات الدولية ، وظهور مشاكل معدلات النمو الاقتصادي الاجمالي وميزان المدفوعات والتضخم الذي انتقل من حل الى مشكلة تتطلب الحل ، والعديد من مسائل التنمية التي حرّضت عليها التطورات المنتظمة والمتسارعة للمنظومة الاشتراكية .

إن جملة كبيرة من المشاكل والمسائل الجديدة قد اعترضت النظرية الكينزية ، هذه النظرية التي ظلت قاصرة ومحدودة للغاية من تطور الرأسمالية الاحتكارية ، ناهيك عن أنها - أي الكينزية - لم تتطرق إلى مشكلات التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة التي كانت ما تزال مستعمرة في حينها ، والتي نالت استقلالها في معظمها ، وطرحت مشكلة اختيار طريق تنميتها بحدة أمام الفكر الانساني بعد الحرب . لهذا كله ، حاول العديد من المفكرين البورجوازيين تجديد وتطوير

الكينزية ، عبر ماسمي فيما بعد بالكينزية الجديدة وتركيب الكلاسيكية الجديدة ، التي تم بواسطتها اعادة انتاج وتكييف الكينزية ومواءمتها مع الظروف والأوضاع الجديدة .

وتقدمت أو تطورت الكينزية من مجرد تبني اجراءات لمراقبة العمليات الاقتصادية الى نوع من التخطيط ، والبحث في العلاقة بين الخطة والسوق ، بين المبادرة الحرة الخاصة الفردية والتخطيط ، بين حسنات المشروع الخاصة وميزات مشاريع القطاع العام . وبسبب ضرورة تجاوز السلبيات والنواقص في النظرية الكينزية اندفع الكينزيون لتجديد النظرية وتطويرها بما يتوافق مع التغيرات والنتائج العكسية التي طرأت على التطور الرأسمالي في المتروبولات ، والتي تفرضها اعتبارات التنمية الاقتصادية والصراع والمباراة مع الأسرة الاشتراكية .

والنظرية الجديدة تحاول التوفيق بين الحرية الفردية الرأسمالية القائمة على الملكية الرأسمالية وبين ضرورات التخطيط والتنمية وتحقيق النمو الاقتصادي والمصلحة الطبقية المشتركة لمجمل الطبقة الرأسمالية الاحتكارية في المتروبولات ، وقد أملت هذا الاتجاه النظري الضرورات الموضوعية للتنمية المعاصرة وخاصة تحت ضغط تعاظم وتعمق الطابع الاجتماعي العالمي للانتاج ، وضيق الاطار الرأسمالي لعلاقات الانتاج عن التطابق معه . لقد استهدفت الكينزية الجديدة تأمين الحد الأدنى من التوافق المذكور من خلال طرحها للأساس النظري الملائم ، والمبرر لعمليات التكامل الاقتصادي الامبريالي

وتدويل الحياة الاقتصادية الرأسمالية .

«إن الكلاسيكية الجديدة التركيبية هي خليطة فريدة للأفكار الاقتصادية القديمة ، عبر تجميع وإعادة تركيب وصياغة أفكار المدرسة الاسترالية ، والمدرسة الأميركية الانكليزية ، والمدرسة السويدية والمدرسة الرياضية والأفكار الاقتصادية الاجمالية الرئيسية للكينزية ، في محاولة للتوفيق بين اقتصاد الجزئيات والاقتصاد الاجمالي في الشروط الحالية لرأسمالية الدولة الاحتكارية .

وخلاصة القول هو ان الكينزية الجديدة كانت تهدف بعث الحياة من جديد في إرث الكينزية المهترىء وإحياء بعض الاتجاهات التبريرية والنظرية الاقتصادية العامية كالنظرية الكمية للنقد ، ونظرية عوامل الانتاج ، ونظرية المنفعة الحدية ، ونظرية الانتاجية الحديثة .. الخ .

لقد قدمت الكنيزية الجديدة وفرة وافرة من التبريرات النظرية القديمة في قالب جديد مضيفة اليها المزيد من وسائل المراقبة الاقتصادية الكفيلة بتوطيد عمل الآلية الاقتصادية للنظام الرأسمالي . كما شكلت دعامة نظرية لما يسمى بالاقتصاد المختلط الذي يقوم على المزج بين الحقلين العام والخاص لما فيه مصلحة الاحتكارات بالطبع .

وحسب رأي أحد أبرز ممثلي الفكر الاقتصادي البورجوازي الكينزي الجديد ، وهو ساملسون فإن : $y = pu + I + c$ أي أن الاستهلاك + الاستثمار + النفقات الحكومية = الدخل ، الذي يضمن تشغيلا محدداً للأيدي العاملة . وعندما تزداد انتاجية العمل بمقدار

(٣٠٪) مثلا نتيجة لاستخدام نتائج الثورة العلمية التقنية في الانتاج ، فذلك يفضي الى مقدار من البطالة يعادل النسبة ذاتها أي (٣٠٪) ولتلافي مثل ذلك الخطر يمكن اتخاذ اجراءات لرفع مستوى الاستهلاك والاستثمار والانفاق العام لامتصاص البطالة التي حدثت ، ويبقى هذا العلاج سطحياً ، ولايعدو كونه نداء تتوقف تلبيته على مزاجية البورجوازية الاحتكارية ، كما لا يمكن لمثل هذه الوصفة أن تتعدى كونها وصفة مهدئة للتناقضات ، تخدم فيما لو طبقت السياسة الاقتصادية الرأسمالية الاحتكارية التي تمارسها الحكومات الممثلة لها . وآراء ساملسون وسواه من تلامذة ومنظري الكينزية الجديدة تهدف إلى ترسيخ الرأسمالية وتجميد تناقضاتها عند نقطة اللا انفجار ، وتكييفها بحيث تجني اقصى ما يمكن من المكاسب الاستغلالية جنباً إلى جنب مع إبعاد النظام الرأسمالي عن ساعة الصفر المنذرة بانهياره .

ومع كل ذلك فما من أحد من منظري الكينزية القديمة والجديدة استطاع او خطر له امكانية الاستبعاد الكامل للبطالة أو سببها الحقيقي ، وذلك كما نعلم يقع خارج نطاق علم الاقتصاد البورجوازي . كما ما من أحد منهم يشير من بعيد أو قريب الى علاقات الاستغلال الرأسمالية وطبيعة أو شكل الملكية السائدة . . الخ . وفشلوا جميعاً في الخروج من إسار العقلية البورجوازية للنظرية الاقتصادية ، كونهم يمثلون الطبقة الاحتكارية في مجتمعاتهم ولكونهم ينظرون لبقائها والدفاع عنها بأية وسيلة ، ولهذا فقد اتسمت نظرياتهم بالتبريرية المعهودة وبكونها جملة من الوصفات والاقتراحات والنماذج

المعدة سلفاً لمعالجة الأوضاع السائدة في ظروف تاريخية محددة للنظام الرأسمالي ، من خلال احياء الفكر الاقتصادي العامي وتجديده وإعادة صياغته وتطويره في الاتجاه نفسه ، وإضافة المزيد عليه . والفكر الكينزي يبقى في النهاية الفكر المعبر عن رأسمالية الدولة الاحتكارية ، ولا يقول لنا شيئاً عن الحياة الاقتصادية للبلدان المتخلفة ، التي تختلف أوضاعها وظروفها الاقتصادية والسياسية اختلافاً جذرياً عن نظيرتها في الدول الامبريالية ، ولهذا فإن الكينزية لا يمكن بحال أن تتخذ أساساً نظرياً اقتصادياً لمعالجة الأوضاع في البلدان المتخلفة ، وبما أن الكينزية قد فشلت في عقر دارها ، فكيف ستكون الحال إذا تعدّت حدود تلك الدار الى البلدان المتخلفة ؟!

إن الكينزية والكينزية الجديدة هي ايديولوجية الامبريالية في مرحلة محددة من مراحل تطورها الاقتصادي ، وقد أسهمت بدرجة معلومة في انقاذها وتأخير تفجر تناقضاتها بصورة ساخنة وخطيرة ، وكانت حلا جزئياً مسكناً لأبرز معضلاتها ، ولكن ما من حل جذري للرأسمالية بغير الاشتراكية . وكما سبق أن اشار ماركس أكثر من مرة فان كل حل للأزمةسوف يعيد انتاج هذه الازمة بصورة أوسع وأكثر عنفاً وشدةً وعمقاً .

المبحث الثاني

نظريات النيوكولونيالية ـ الكولونيالية الجديدة . والديمقراطية

الفرع الاول

نظريات النيوكولونيالية (الكولونيالية الجديدة)

بعد الحرب العالمية الثانية ، توالى ظهور العديد من الدول الوطنية الفتية التي كانت من قبل مستعمرة عبر موجة من الانتصارات التي حققتها حركة التحرر الوطني في نضالها ضد نظام الامبريالية الاستعماري ، ونالت عشرات من الشعوب والامم استقلالها السياسي ، وأنشأت حكوماتها ودولها الخاصة بها على أرضها . ونتيجة لذلك فقد برزت مسألة تطور هذه البلدان الجديدة واختيار سبل تطورها الى المقدمة ، ووقفت وجهاً لوجه أمام علم الاقتصاد السياسي ونظريته العامة . فكان لا بد للنظرية العامة الاقتصادية من التصدي للمسائل الجديدة المعقدة التي تطرحها عليها مشاكل وسبل تطور البلدان الجديدة نحو تجاوز تخلفها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . وقد اختلفت الاجابات النظرية الاقتصادية في تفسيرها ومناهجها وأطروحاتها تبعاً لتباين المواقع الطبقية والقومية والمصالح المتنافرة التي تعبر عنها . ويمكن القول : إنه وجد تياران رئيسيان ، اشتراكي ورأسمالي ، وفيما بينهما تتحرك مختلف النظريات . إن منظري

الاقتصاد السياسي البورجوازي المتروبولي قد اضطروا لتبرير واقع التخلف الذي وجدت الدول الجديدة نفسها فيه إثر الاستقلال، ، وأيضاً لتبرير سياسة الاستعمار الجديد الرامية لابقاء هذه البلدان الجديدة ضمن نطاق سيطرتها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، والاحتفاظ بمواقع الاستعمار الاقتصادية فيها على الاقل ، وربطها من جديد في نظام العلاقات الدولية الرأسمالية القائمة على التقسيم الرأسمالي الاستغلالي العالمي للعمل الذي يتجدد ويتكيف مع الاوضاع المتغيرة باستمرار وحسب الامكان . وعلى هذا الاساس ظهرت نظريات النيوكولونيالية التي تعبر عن المصالح الاستعمارية الجديدة للامبريالية ، والتي تنظر إلى البلدان المتخلفة ومشاكلها من وجهة نظر الخصم الامبريالي الاستعماري الطامع بإخضاعها لنفوذه الاقتصادي والاجتماعي والايديولوجي . وسنكتفي هنا بعرض موجز وسريع لاهم وأبرز النظريات النيوكولونيالية على أن نرجيء تفصيلها ونقدها الى فصل لاحق نفرده لهذه الغاية .

إن نظريات النيوكولونيالية تتناول مشكلة التخلف والتنمية لا من وجهة نظر الاقتصاد السياسي ، بل من وجهة نظر الاقتصاد الخالص ، وتنطلق جميعها من مواقع النظرة البورجوازية المتروبولية للمشكلة ، وتظل أسيرة المفهوم البورجوازي التقليدي للتفكير الاقتصادي ، ويمكن القول : إنها تندرج جميعها في زمرة واحدة لها العديد من الخصائص والسمات المشتركة التي سنركز عليها في فصل لاحق .

إن الاساس الذي تنطلق منه وترتكز عليه جميع نظريات النيوكولونيالية بدرجات متفاوتة إنما هو مفهوم «الحلقة المفرغة» ونفضل تسميتها «الدائرة المغلقة» ويرى مفكرو الاقتصاد السياسي البورجوازي أن هذه الدائرة المغلقة هي المجال والمدار الذي يتحكم بواقع وتطور البلدان المتخلفة ، سواءً منها المستقلة حديثاً ، أو سواها (كبلدان أمريكا اللاتينية مثلا) . وأنه لا فكاك من هذه الدائرة المغلقة إلا بالاعتماد على عوامل خارجية . وتنطلق جميع نظريات الحلقة المفرغة من واقع ارجاع التخلف الى عوامل ثانوية ظاهرية منفردة ، أو مجتمعة في زمر ومجموعات .

إن الاعتماد في تفسير التخلف على صور تجلي الآلية «الميكانيكية» التي يعمل بمقتضاها ، كان وما يزال المنهج الاساسي لنظريات «النيوكولونيالية» ، وقد نشأت نظريات الحلقة المفرغة وتطورت على أساس العديد من النظريات السابقة لها ، والتي كانت تركز في تفسيرها للتخلف على عامل واحد أو أكثر من العوامل المحركة لآليته ، وقد برزت في تلك النظريات عوامل كان من أهمها ، العامل السكاني (الديمغرافي) والعامل الطبيعي ، وعامل نقص رأس المال ، وعامل تدني إنتاجية العمل ، والدخل القومي ، وضيق السوق المحلية . . . . الخ .

إن تعداد مختلف خصائص التخلف وتحديده بواسطة المؤشرات الاحصائية يعتبر خاصية مشتركة لنظريات التخلف «النيوكولونيالية» ، وقد كانت معالجة هذه الخصائص والمؤشرات قد اتخذت في البداية طابع المعالجة السكونية ومن ثم الميكانيكية والميتافيزيقية .

ويدخل العامل الديمغرافي المحدد للتخلف والمعرقل للتنمية كما يقول البروفيسور توماس سنتش : «في جميع النظريات غير الماركسية عن التخلف» [1] ولهذا العامل مكانة خاصة في نظرية لاينبشتاين ، وله المقام الاول عند (ساوفي) و(غاناج) ويعتبره (هـ. و . سنجر) أحد أهم عوامل التخلف ، وكذلك (جاكوب فاينر) الذي يعتبر ارتفاع معدل النمو السكاني عقبة في وجه التنمية وسبباً بالتالي لاستمرار التخلف . وتبنى (جيرالدم . ماير ،و روبرت . إي بالدوين) نفس الرؤ ية إذ يعتبران «الضغط السكاني من أهم خصائص البلدان المتخلفة ، وأنه وراء فيض قوة العمل ، والبطالة . . الخ . وهناك العديد من المفكرين الاقتصاديين البورجوازيين الذين يأخذون العامل الديمغرافي (السكاني) بعين الاعتبار دون أن يكون له الدور الرئيسي في تحديد التخلف ، ومن أبرز هؤ لاء مثلاً (راجنار نوركسه ، وجيرالد . م . ماير) ، كما يتساءل (لاينبشتاين) نفسه عن حقيقة الخصائص السكانية ويعتبرها مساعدة على تفسير التخلف وأنها هي بدورها تحتاج الى تفسير ، ويبرهن (كولن كلارك) على ضعف أهمية العلاقة بين العامل الديمغرافي ومعدل إنتاج دخل الفرد . . . الخ [2] .

ولكن معظم هؤ لاء الاقتصاديين لا يقفون عند حد العامل الديمغرافي بل يعتبرونه واحداً من عوامل أخرى محددة للتخلف ، ومن هذه العوامل مثلاً العوامل الطبيعية ، إذ يعزون التخلف الى رداءة

---

(١) ـ توماس سنتش : الاقتصاد السياسي للتخلف . الجزء الاول . ص ٦٣ .

(٢) ـ المصدر المذكور : من ص ٥٦ ـ ٦٦ ، حيث يوجد تفاصيل أوسع .

الخواص الطبيعية وضآلة الموارد أو الانتفاع الجزئي بها ، فمثلاً يشير (جاكوب فاينر) الى أثر تدني مستوى الانتاجية التي تنتج عن رداءة الخواص الطبيعية التي يحيلها بدورها الى الرداءة النوعية للسكان العاملين إضافة الى دور معدل النمو السكاني في تحديد التخلف ، ويحذو حذو جاكوب كل من (ماير ، وبالدوين) فيعتبران الموارد الطبيعية أحد العوامل المسببة للتخلف ، من خلال علاقتها بعوامل أخرى كالنمو السكاني المتزايد[1] . . . . الخ . ويشير (هـ. منيت) الى الارتباط بين عامل تخلف الموارد الطبيعية وتأخر السكان وأثر ذلك في خلق التخلف ، ويحُل فكرة الانتفاع الجزئي غير الامثل بالموارد الطبيعية الموجودة محل فكرة رداءة الخواص الطبيعية التي لم تصمد أمام الانتقاد ، ويعتبر تخلف الموارد عقبة بوجه التنمية .

ومن العوامل الهامة التي تشير اليها العديد من نظريات التخلف البورجوازية الغربية أيضاً ، عامل نقص رأس المال وعدم كفاية نشوئه . فيؤكد (ساوفي) على العلاقة الوثيقة بين عدم كفاية موجودات رأس المال ووجود البطالة ، بينما يبني (غاناج) فكرته على انخفاض حجم رأس المال بالنسبة للفرد في حقل الانتاج ، أما (فاينر) فإنه يعتبر نقص رأس مال هو من الصنف الثاني من معوقات التنمية بعد نوعية الموارد الطبيعية والسكان العاملين ، ويقتفي أثر هؤلاء (و . أ . لويس) . ويرد (راجنار نوركسه) قائلاً : إن المشكلة الاساسية تكمن

---

(١) ـ المصدر المذكور : من ص ٦٧ ـ ٧٧ ، وتوجد تفصيلات لابأس بها حول دور العامل المذكور .

في غياب حوافز التوظيف وليس في قلة الادخار ، وهذه الحوافز مقيّدة بحجم السوق ، وحجم السوق بدوره يؤدي الى غياب حوافز التوظيف وهكذا دواليك حيث يخلق (نوركسه) من العلاقات بين العوامل المذكورة دوائر مغلقة ، فتوسع السوق يقتضي تخفيض كلفة الانتاج ورفع الانتاجية التي تتوقف بدورها على استخدام رأس المال . [1] .

إن جميع هذه النظريات لا تختلف جوهرياً عن بعضها إلا من حيث أنها تركز على عامل من العوامل التي توردها أكثر من غيره وتضعه في مقام القطب الرئيسي للنظرية المعتمدة . ومن العوامل الاخرى التي تعتمدها بعض النظريات كمحور أساسي ، عامل تدني إنتاجية العمل ، والنوعية الرديئة للسكان العاملين . [2]

إن بحث هذه العوامل منفردة أو مجتمعة واعتبارها سبباً أو أسباباً للتخلف قد عجز عن الصمود أمام النقد والواقع ، وحتى عجز عن الوقوف تجاه النقد البورجوازي النظري بالذات ، ومن هنا تطورت هذه النظريات الاوليةلتأخذ بعين الاعتبار مجمل هذه العوامل في علاقاتها الوظيفية المتبادلة من مواقع الفكر الميتافيزيقي والميكانيكي ، ولتشكل كثرة كثيرة من نماذج نظرية واحدة هي نظرية الحلقة المفرغة أو كما نود تسميتها الدائرة المغلقة المنفصلة . ونظرية الحلقة المفرغة تفسر التخلف على أنه محصلة العلاقة الدائرية المغلقة لمجمل العوامل

---

(١) توماس سنتش : المصدر المذكور . من ص ٧٨ ـ ٧٦

(٢) المصدر المذكور : من ص ٨٧ ـ ٩٢

الجزئية التي تركز على إظهارها كأسباب له ، وأن هذه المحصلة ستظل نفسها إذا ظلت عواملها المكونة لها كما هي دن تغيير ، وهي تبحث في إحداث التغيير لا من داخل الحلقة ، بل من خارجها ، لكون أي تغيير داخلي ـ حسب زعم منظريها ـ مستحيل الحدوث ، وهو إذا حدث فلن يفضي الا الى إحداث تغيرات بالعوامل الاخرى بنفس المقدار والكيفية ، وبحيث تبقى المحصلة ، أي التخلف ، دون تغيير يذكر .

إن العلاقات الوظيفية بين العوامل المذكورة المتوقفة على بعضها بعضاً ، والمنتجة للتخلف ، تبدو في مجموعها وكأنها سبب ذاتها الكلية ، أن حركاتها الجزئية هي سبب الحركة الكلية للمحصلة ، وكأن حركة الكل تتوقف على حركة الاجزاء وتتحدد بها في حالة انفصال مطلق أو نسبي عما خارجها من وجود فاعل أو منفعل بها . وهكذا يتجلى التخلف وكأنه علة ذاته ، أو كما يشير «توماس سنتش» معلقاً : «عالماً منفصلاً ونظاماً مستقلاً من حلقات مفرغة» و«منظومة من العلاقات المترابطة لهذه النواقص والعراقيل» التي يسمونها أسباباً للتخلف «فتفسير نقيضة مميزة أو عقبة معينة يتم بواسطة نقيضة أخرى ، وهذه بدورها تفسر بثالثة ، وهكذا دواليك أو العكس بالعكس» .

إن معظم منظري الحلقة المفرغة لا يختلفون الا من حيث أولوية هذا العامل على ما سواه ، أو من حيث بدء الحلقة من هذا العامل

---

(١) أوليانوفسكي : الاشتراكية والبلدان المتحررة . ص ٥٢

دون ذاك وإغلاق الحلقة بذات العامل الذي ابتدأت به الحلقة أو الدائرة المغلقة ، وبهذا الشكل يمكن استنباط ما لا يحصى من الحلقات المفرغة التي يمكن انتقاء نموذجها وإحلال نموذج لا يقل ولا يزيد أهمية عنها .

ومن بعض النماذج الاكثر أهمية للحلقة المفرغة مثلا : نموذج (ج . فانير) الذي يقول :

إن التراكم الداخلي لرأس المال متدن جداً في البلدان الفقيرة . إن مصدر الادخار هو الدخل ، وإذا كان دخل الفرد متدنياً ، فإن المعدل السنوي للادخار بالنسبة للفرد متدن أيضاً .[1]

ويعبر كل من (جير الدماير) و (روبرت بالدوين واي .) عن نموذجه بالقول :

إن التأخر الاقتصادي ينبع من حقيقة أن الانتاج الكلي منخفض ، والفائض المتبقي للتراكم الرأسمالي ضئيل جداً بعد استهلاك الانتاج لسد الحاجات . ونتيجة لتدني مستوى الدخل الحقيقي فإن روافد الادخار شحيحة . والمستوى المتدني للدخل الحقيقي ناتج أساساً عن الافتقار إلى رأس المال الكافي أولاً ونواقص السوق ثانياً ، وتدني مستوى موجودات رأس المال هو بدوره نتيجة لتدني مستوى الدخل الحقيقي [2]

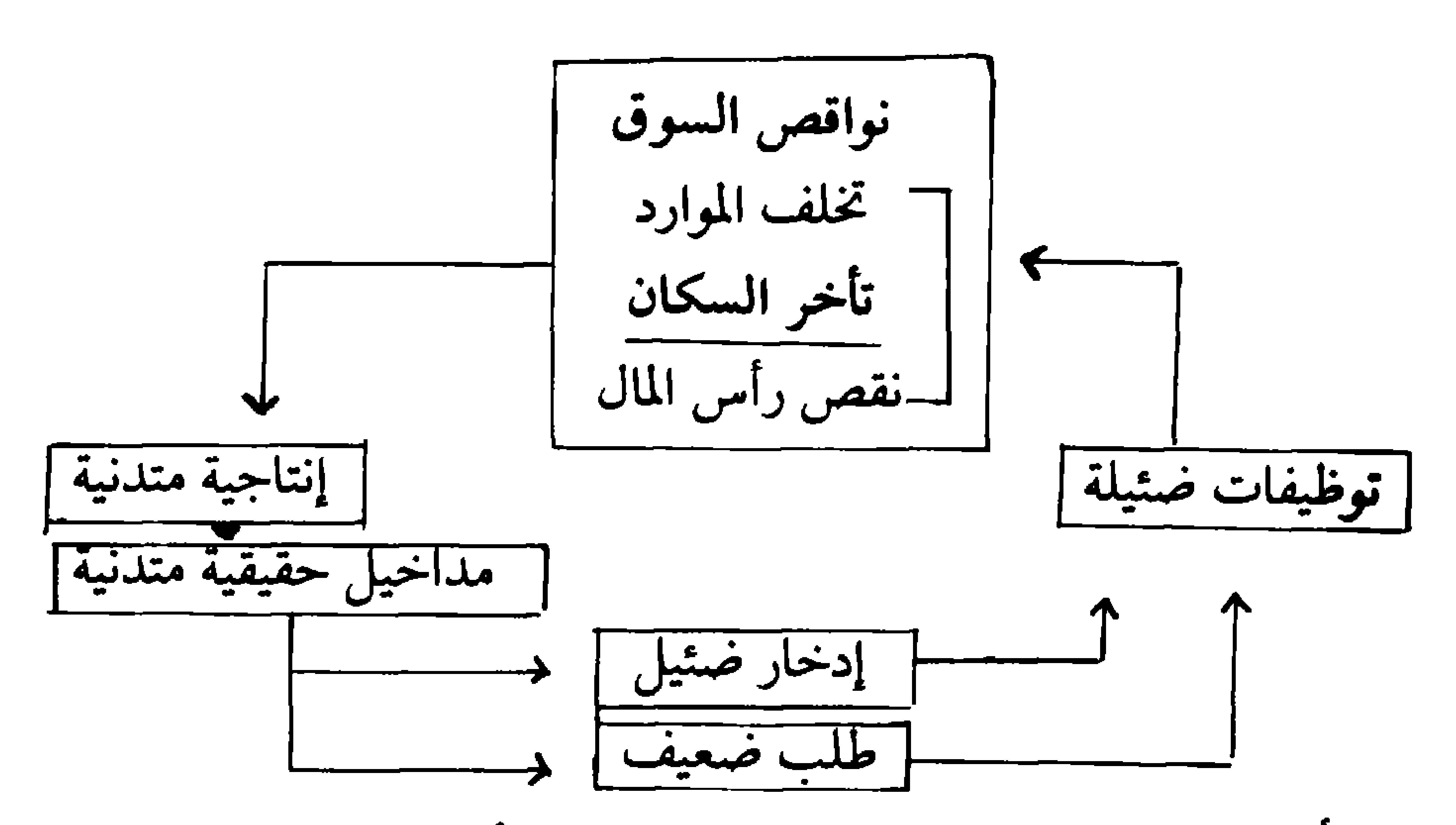
وهاكم نموذجاً من مخططات الحلقة المفرغة [3]

---

(١) -ج . فاينر : التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية . أوكسفورد (١٩٥٣) ص ١٠٥ .- اقتصاديات التخلف ص ١٨ ، ١٩ .

(٢) -ج . م . ماير -و : ر . ي . بالدوين : التنمية الأقتصاية . نظرية تاريخية وسياسية . نيويورك ١٩٥٧ . ص (٣١٩) .

(٣) - اقتبس هذا النموذج عن كتاب البروفيسور توماس سنتش المذكور . ص ٩٧ .



أما (راجنار نوركسه) فيقول : «البلد فقير لأنه فقير . . يبدو هذا الأفتراض مبتذلاً ، إلا أنه يعبر بالفعل عن العلاقات الدائرية التي تؤثر على جانبي العرض والطلب من مسألة نشوء رأس المال في المناطق المتخلفة اقتصادياً . إن حوافز التوظيف مفيدة بحجم السوق ، وحجم السوق بتحدد بالمستوى العام للإنتاجية . والقدرة على الشراء تعني القدرة على الإنتاج . ويتوقف مستوى الإنتاجية بدوره ـ لا نقصد كلياً ، بل بنسبة كبيرة ـ على استخدام رأس المال في الإنتاج ، غير أن استخدام رأس المال ينكبح ، باديء ذي بدء بصغر حجم السوق»[١] وهكذا يبدأ (نوركسه) بعامل حجم السوق ويغلق دائرته المفرغة بذات العامل دون أن يتوصل إلى مخرج حقيقي من هذه الدائرة السحرية القدرية الشريرة .

---

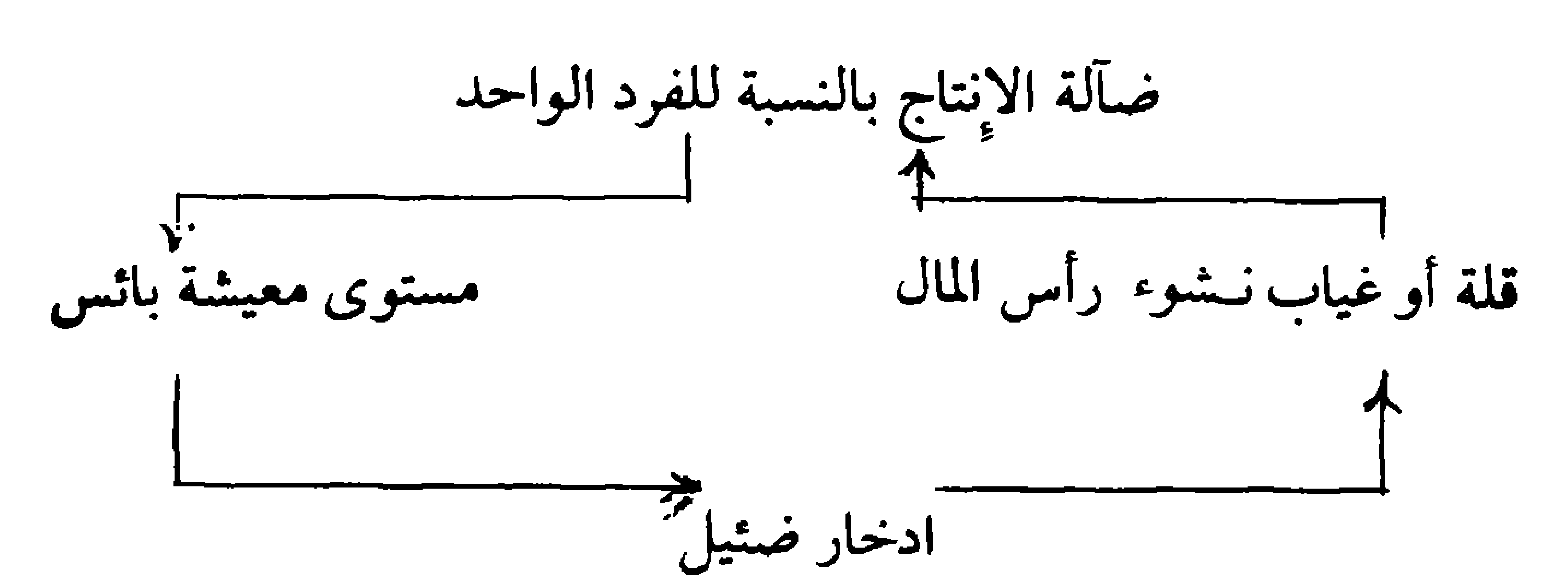
(١) ـ راجنارنوركسة : بعض الجوانب العالمية لمعضلة التنمية الأقتصادية . المجلة الاقتصادية الأميركية ، مايس ، ١٩٥٢ .

ـ اقتصاديان التخلف . ص ٢٥٦ . ـ بعض جوانب التراكم الرأسمالي في البلدان المتخلفة ـ القاهرة (١٩٥٢) ـ ص ١ .

أما(راي. غاناج) فيعرض علينا حلقة مفضلة من حلقاته المفرغة كالتالي :

مستوى معيشة متدني ـــ استهلاك يمتص الفائض ـــ عدم كفاية تكوين رأس المال ـــ مستوى معيشة متدني[1] .

ويعبر (ريتشارد . ت . جيل) عن الحلقة المفرغة بقوله : «لأن البلد فقير فإنه لا يتطور ، ولأنه لا يتطور فسوف يظل فقيراً» ثم يستعرض إحدى الحلقات المفرغة المتصلة بتراكم رأس المال وفق المخطط التالي :



ويعزو في مكان آخر الحلقة المفرغة لمحدودية السوق : «تتطلب الصناعة الكبيرة سوقاً كبيرة . غير أن السوق في البلدان الفقيرة ضيقة جداً . وستظل ضيقة حتى تتأسس الصناعة الضخمة بشكل ما »[2] .

وها هو (برونو كنال) يقول : إن تأخر الاقتصاد ناجم عن تدني الإنتاجية وهذه بدورها عن نقص العمل الماهر والكفاءات ، وهذه

---

(١) ـ إي . غاناج : اقتصاد التنمية ، باريس ـ ١٩٦٢ .

(٢) ـ ر . ث . جيل : التنمية الاقتصادية ماضيها وحاضرها . منشورات برنتس هول ١٩٦٣ (ص ٢٨ ـ ٣٠)

تنتج عن تأخر التعليم العام والمهني الناتج بدوره عن قلة الأموال المنفقة على التعليم أي أنها ناتجة في آخر المطاف عن تأخر البلاد . . الخ[1] .

وعلى الرغم من مواقع السكونية الفكرية التي تنطلق منها هذه النظريات فإنها جميعاً تتجاهل العديد من العوامل الاقتصادية السياسية النوعية التي لا يجوز إغفالها ، كما لا تشير من بعيد أو قريب إلى الكيفية التي تمارس الحلقة المفرغة آلية حركتها فيها ، وهي تضخم الجانب الوصفي للمسألة إلى درجة الابتعاد عن الحقيقة . ثم أفلا يمكن أن نضيف إلى هذه العوامل عوامل أخرى لم يتطرق إليها منظر والحلقة المفرغة مثل عامل توزيع الناتج القومي الإجمالي أو الدخل القومي ، ومسألة طابع الملكية السائد ، ونمط الإنتاج ، فنكشف بالتالي من خلالها عن علة التخلف وكيفية الشفاء من هذا المرض العضال الذي نشرته الرأسمالية من المتروبولات إلى كافة المناطق التي استعمرتها .

إن جميع نظريات الحلقة المفرغة لا ترى نجاة من الدائرة المغلقة ، تلك اللعنة التاريخية الغيبية التي ابتليت بها البلدان المتخلفة إلا بالعودة والارتماء في أحضان الامبريالية ، والاستسلام لمخالبها الحادة ونزواتها في افتراس ما تبقى من جسد البلدان المتخلفة دون مقاومة هذه الأخيرة .

وظلت نظريات الحلقة المفرغة المدخل البورجوازي الاستعماري لصياغة نظريات التنمية على الطريقة النيوكولونيالية ، والتي تطرح نفسها كنظريات إنقاذ ونجدة للبلدان المتخلفة ، تأتيها من البطل البورجوازي المتروبولي الخارق وتفرض عليها الحل من فوق رغماً

---

(١) ـ عن كتاب توماس سنتش المذكور . ص ٩٨ .

عنها ، عبر «التدفق» من الخارج أو من خلال «الدفعة الأولى» الخارجية التي سوف تؤمن الحد الأدنى للانطلاق والنمو الذاتي والتخلص من داء التخلف ، وما هو هذا التدفق أو الدفعة الخارجية ؟ إنه غزو رأس المال المتروبولي (الخاص والحكومي) الجديد أو استمرار هذا الغزو للبلدان المتخلفة واستيطان المزيد من المناطق التي تفتقر إليه والأصح إلى استغلاله وتخريبه وتشويهه لها ولأهلها . أهي حقاً عملية تحضير (من حضارة) أم تمدين (من مدينة) بالعنف والقوة يمارسها الامبرياليون على البلدان المتخلفة ؟ أم هي عملية نهب واستثمار قومي وطبقي ؟ ثم أفلا يمكن لهاتين العمليتين (التحضير والتمدين) أن تجريا بصورة ديمقراطية دولية وبشكل يتوافق مع مصالح جميع الشعوب والبلدان ؟! .

إننا لن نستمر في نقد النشاط الامبريالي الاستعماري الجديد ومنطلقاته الإيديولوجية ، وخاصة نظرياته الاقتصادية والسياسية قبل استعراض المزيد من تلك النظريات عبر تطورها ، ومن خلال اختيار أبرز وأشهر نماذجها وأكثرها شيوعاً في عصرنا ، وسيكون لنا وقفة مع بعضها في فصل خاص ولاحق .

سبق أن أشرنا إلى أن المعالجة السكونية من مواقع الميكانيكية والميتافيزيقية الفكرية كانت هي السائدة في العديد من نظريات الحلقة المفرغة ، وهو ما أفقد الكثير من قوتها وأثرها ، بالإضافة إلى أنها سقطت تاريخياً بالممارسة والتطبيق ، ويبقى أن نشير إلى أهم النظريات النيوكولونيالية التي صيغت بهذا القدر أو ذاك من مواقع الحلقة المفرغة ، وفي سياق المحاولات الكثيرة الرامية إلى تطويرها دون الخروج منها ، وبعض هذه النظريات صارت ذائعة الصيت إلى درجة

لا يمكن معها الصمت حيالها مثل نظرية (و . و . روستو) المسماة : (نظرية مراحل النمو ـ بيان لا شيوعي) ، ونظرية «لاينبشتاين» عن «نظام التوازن شبه المستقر» ، والنظريات «السوسيولوجية» مثل نظرية المجتمع التقليدي الراكد ، ونظرية الازدواجية السوسيولوجية والتكنولوجية . . إلخ .

ففي نظرية لاينبشتاين عن «نظام التوازن شبه المستقر» يقول لاينبشتاين :

«إذا كانت الحلقة مفرغة ، فمن الواضح أن ليس ثمة طريق للخروج . . ولكن هذا لا يفسر لنا كيف أن البلدان النامية التي كانت فقيرة ،لم تعد فقيرة ، أو أنها لم تعد بنفس مستوى فقرها السابق» .

وفي معرض تطويره لنظرية الحلقة المفرغة ونقلها من مواقع السكونية الميكانيكية الى حيز المعالجة الديناميكية الديالكيتكية يطرح لاينبشتاين المشكلة كما يلي :

إن التخلف حالة تعيد إنتاج نفسها بنفسها عبر الحركة ومحتواها الذي هو الصراع بين قوى التنمية والقوى المضادة أو المعرقلة أو الكابحة لها «إن حالة التخلف تتمثل بتذبذب المتغيرات حول توازن دخل الفرد المتدني . . فالاندفاعات والصدمات الدورية تفضي إلى تراقص قيم المتغيرات الفعلية قريباً من حالة التوازن . وبهذه الطريقة يتم تفسير ثبات التخلف الاقتصادي العام ، رغم أن التفسير يقر بحدوث تغيرات طفيفة من آن لآخر» وفي حين تتسم البلدان المتقدمة بنظام تطور غير مستقر أو ساكن أو ثابت ، ويحدث فيه نمو دوري منتظم ، فإن البلدان المتخلفة تتميز بنظام للتطور قريب من السكون ، إنه نظام

للتطور يتصف بالتوازن شبه الثابت أو المستقر ويتراوح قريباً من الكفاف ، إن توسع وتزايد بعض الحجوم المطلقة لبعض المتغيرات الرئيسية كرأس المال وقوة العمل وتفاعل توسعها مع مجمل المتغيرات الأخرى يفضي إلى نفي بعضها للبعض الآخر نفياً نسبياً ، مما يجعل دخل الفرد متذبذباً وشبه مستقر قريباً من حدود الكفاف . أما حالة السكون التام فهي حد أقصى يمكن أن تمر فيه حركة التخلف ولكن بصورة نادرة جداً .

يقول (لاينبشتاين) : «إن القوى أو المؤثرات التي تنزع إلى رفع دخل الفرد ، تحرك بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، قوى معاكسة تفضي إلى كبح دخل الفرد» وهذه القوى المعاكسة تتركز على الزيادة السكانية أو «الانفجار السكاني» التي تمتص في حالات كثيرة ، يذكرها لاينبشتاين، كل زيادةفي الدخل، وتتركز نظرية لاينبشتاين هذه على عاملين رئيسيين هما دخل الفرد ، والنمو السكاني ، والعلاقة بينهما على أساس أن هذه الأخيرة تمثل القوى الكابحة للدخل والتي تمتص في النهاية كل آثار ونتائج القوى الرافعة للدخل ، مما يبقي النظام الاقتصادي في حالة توازن شبه ـ مستقر للتخلف ، وبذلك يمكن اعتبار نظرية لاينبشتاين تطويراً لنظرية الحلقة المفرغة التي تربط التخلف بمستوى الدخل القومي للفرد ، أو تفسره بالعلاقة بين العوامل السكانية وعامل الدخل الفردي كما يفعل (ساملسون) حين يقول : إن قطراً متخلفاً ليس أكثر من قطر فيه الدخل الفعلي للفرد منخفض ، ويرد التخلف إلى تفاعل وترابط عوامل أربعة هي : السكان ـ الموارد الطبيعية ـ تشكل رأس المال ـ والتقنية . . الخ[1] غير أن لاينشتاين

(١) ـ كتاب د . إيفانشوفاليانو المذكور . ص ١١١ وما بعد

يضيف أشياء جديدة من قبيل أن التخلف هو حركة نامية لنظـام من العوامل والمتغيرات التي تحافظ على النسب القائمة فيما بينهـا ، وتظـل المحصلـة بالتـالي هي الـركود أو التخلف أو التـوازن شبـه ـ المستقـر والمتمثل بتدني دخل الفرد عند مستوى محـدد ، رغـم زيادة الدخـل المطلقة ، وذلك من خلال علاقة الدخل بالنمو السكاني . إن كلاً من النمو السكاني ونمو الدخل يبتلعان بعضهما . بحيث تبقى العلاقـات الكمية النسبية فيما بينهما دون تغيير أو تبدل أو تطور جدير بالملاحظة . إن التخلف ليس سوى العلاقات الـكمية بـين العوامـل الاقتصـادية والعوامل السكانية ، والتي لا تفضي إلى الخروج من مأزق التخلف ، واختـلال العلاقـات المذكورة هو وحـده الطـريق إلى تجـاوز نظـام التخلف ، تلك الدائرة المحكمـة الإغـلاق ، الجهنمية التـي تمسـك برقاب شعوب البلدان المتخلفة . وهذا الاختلال غير ممكن الحدوث ، حسـب زعـم لاينبشتـاين ، إلا عن طريق بذل حد معـين من الجهـد الداخلي الحاسم ، وبهذا الصدد يقول لاينبشتاين : «هناك نقطة فاصلة بالنسبة لدخل الفرد ومستوى معين لدخل الفرد ، إذا تم تجاوزها كَفَّ الاقتصاد عن أن يكون من النوع المتوازن (أي السكونـي) لبنقـل إلى اقتصاد غـير متـوازن (أي دينـاميكي متطـور) . . . . وينبغـي بلـوغ مستوى معين من الحد الأدنى لدخل الفرد لكي يتمكن الاقتصاد من توليد نمو ذاتي من داخله» ويكتفي لاينبشتاين بهذا الحد في حل مشكلة التخلف ، وهو كما نلاحظ ، حلاً يتوقف على التغيرات الكمية التـي يجب تحقيقها لمستوى الدخل الفردي ، دون أن يعير النواحي النـوعية للمسألة أي انتباه . إن لبّ التحرر من التخلف هو في رفع مستـوى

الدخل الفردي إلى مستوى الدول المتطورة ذات التطور غير المتـوازن (الديناميكي) ، وهو لا يعطي تحديداً لذلك القدر المطلوب من الجهد الحاسم المفترض تحقيقه للانتقـال من التخلف والتطـور المتـوازن إلى التقدم والتطور غير المتوازن ، وإذا شاءت البلدان المتخلفة بلوغ مرحلة النمو الذاتي المستمر فإنه عليها تجاوز مستوى معين من الدخل القومي للفرد ، ولكن كيف وبأية مقاييس يمكن تحديد ذلك المستوى ، يقول لاينبشتاين : «مهما يكن المقصود ، فإن من الواضح أن الحد الأدنى من الجهد الحاسم هو شيء يمتلك إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة حجماً من نوع ما يمكن التعبير عن جزء منه عادة بلغة المال : القيمـة المالية» ثم يضيـف : «لعله أمر مستحيل أن نعطي تعريفاً محدداً للحد الأدنى من الجهد الحاسم قابل للتطبيق في كل الظروف والأحوال وبنفس المعنى الدقيق» أهو مقدار كمي معين من الدخـل القومـي للفـرد يرفعـه إلى المستوى المطلوب للنمو الذاتي أم هو غير ذلك ؟ هذا ما لا يجب عليه لاينبشتاين في نظريته الديناميكية ، التي تقوم ديناميكيتهـا على المنطـق الميتافيزيقي الميكانيكي آخر الأمر .

ولننتقل الآن إلى نظرية لا تقل إن لـم تكن تزيد شهرة عن نظرية لاينبشتاين ، تلك هي نظرية مراحل النمو التي ابتدعها (و . و . روستو) متجاوزين الحديث عن النظـريات السوسيولـوجية للتخلف التي ترجـع كل شيء إلى تخلف سيكولـوجيا المجتمـع وسوسيولـوجية الشعوب المتخلفة . . الخ .

إن نظرية مراحل النمو (و . و . روستو) هي إحـدى أهـم نظريات مراحل النمـو التـي منهـا مثـلاً : نظـرية ما بعـد المجتمـع

الصناعي (ر . آرون) ، ونظريات مراحل النمو الاقتصادي (ب . ف . هوسلتز) ، ونظرية مراحل التاريخ الاقتصادي (ك . ر . فاي) وغيرها . وهي متقاربة من حيث الأساس والمنهج .

إن نظرية مراحل النمو التي وصفها و . و . روستو تمثل انعكاساً بورجوازياً مشوهاً للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش فيه ، معمماً بصورة تعسفية لا تاريخية تصوراته تلك على صعيد تطور كافة المجتمعات والشعوب . فهو يضع تصنيفاً زمنياً لمراحل التطور الاجتماعي ويفصل لها كيفيات بمقاييس جاهزة ، يظن أنها تنطبق سلفاً على كل مجتمع من المجتمعات المتجاورة مكانياً والمرصوفة على التوالي تاريخياً .

فعند روستو توجد مراحل تاريخية خمسة ، لا بد وأن يمر فيها أي مجتمع بأوقات متباينة ، وهذه المراحل هي :

أولاً : المجتمع التقليدي
ثانياً : المرحلة الانتقالية ـ الشرط المسبق للانطلاق
ثالثاً : مرحلة الانطلاق
رابعاً : الاندفاع نحو الاكتمال
خامساً : مرحلة الاستهلاك الجماعي الهائل[1]

ويحاول روستو في تقسيمه التاريخي هذا أن يحاكي أسلافه ومعاصرية من المفكرين الماركسيين أو غير الماركسيين ، إذ أن هذا التقسيم التاريخي لمراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي ليس الأول من نوعه

---

(١) ـ مراحل النمو الاقتصادي : بيان لاشيوعي ـ كامبر يدج (١٩٦٠) و . و . رستو

ولا الأخير كما هو معلوم ، ولكن الأمر الهام هو في الطابع الذي يرتديه هذا التقسيم إلى مراحل أو في المضمون الذي يتخذه . وبالنسبة لروستو فقد اختار الطابع البورجوازي والمضمون البورجوازي لنظريته[1] .

إن روستو يعتبر أن البلدان المتخلفة تمر بإحدى هذه المراحل ، لا أكثر ولا أقل ، وأن وضعها الاقتصادي والاجتماعي طبيعي ومؤقت ، فهو في نظره مجرد تأخر عن الركب سوف يليه الانعتاق من المرحلة التي تعيشها تلك البلدان نحو المراحل المتقدمة ، بشرط الاعتماد على المجتمعات المتقدمة التي اجتازت المراحل المبكرة ، ووصل بعضها كالولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية واليابان إلى آخر تلك المراحل .

ولا يعير روستو أي اهتمام لاختلاف الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية بين الرأسمالية والاشتراكية ، وهو يعتبر الرأسمالية والاشتراكية ، وهو يعتبر الرأسمالية ذروة ونهاية ما يمكن أن يتوصل اليه أي مجتمع متطور ، ويعتمد في تصنيفه على المؤشرات الكمية الاقتصادية ، مركزاً على دراسة مستويات تطور القوى المنتجة ، وبصورة منعزلة عن الربطة بينها وبين علاقات الانتاج التي تنتج عنها وتؤثر بها . وأن مستوى تطور القوى المنتجة هو الحد الفاصل بين المراحل المتعاقبة تاريخياً والمتعاصرة مكانياً دون أن يتوصل إلى تسبيب أحكامه ومقرراته التي ارتجلها وافترضها افتراضاً تعسفياً .

---

(١) - سنقوم بتفصيل وشرح وتحليل ونقد النظرية في فصل لاحق .

الفرع الثاني

النظريات الديمقراطية

في مواجهة نظريات النيوكولونيالية التي كانت تتناول مسألة التخلف من وجهة نظر مصالح الامبريالية الاستعمارية والمواقع الطبقية للرأسمالية الاحتكارية المتروبولية ، ظهرت نظريات اقتصادية تعكس المصالح القومية التحررية للبلدان المتخلفة ، وتعبر عن نزوع شعوب تلك البلدان إلى استكمال تحررها السياسي بالتحرر الاقتصادي من نير التبعية والخضوع لسيطرة الاحتكارات الرأسمالية الامبريالية العالمية التي استمرت في ممارسة النشاط الاستعماري الجديد القائم أساساً على الاستثمار الاقتصادي . ويمكن أن توضع هذه النظريات التي دافعت عن حق شعوب البلدان المتخلفة بالتحرر الاقتصادي والتنمية المتسارعة والبحث عن وسائل التخلص من التخلف وتجاوزه واللحاق بمستوى الدول المتطورة ، تحت مصطلح النظريات الديمقراطية ، تمييزاً لها عن النظرياص الاشتراكية العلمية من جهة وعن نظريات النيوكولونيالية من جهة ثانية ، مع العلم أن النظريات الديمقراطية تلتقي بهذا القدر أو ذاك بالنظريات الاشتراكية إن من حيث المنهج أو من حيث النتائج التي توصلت اليها في أبحاثها الاقتصادية ، وهذا أمر طبيعي طالما أن مضمون وهدف النظريات الاشتراكية حول التخلف لا يتعارضان مع هدف النظريات الديمقراطية ، بل إن النظريات الاشتراكية والديمقراطية تتكاملات وتتداخلان وتتقاطعان في أكثر من نقطة ، وتغنيان بعضهما بعضاً وإن النظريات الاشتراكية حول التخلف تمد

النظريات الديمقراطية بالمزيد من القوة والعلمية والغنى وعمق المحتوى الديمقراطي الثوري . إن النظريات الديمقراطية حول التخلف مع نظريات النيوكولونيالية ، بينما تستفيد وتعتمد كثيراً على النظريات الاشتراكية للتخلف . إن النظريات الديمقراطية للتخلف هي نظريات البورجوازية الوطنية للبلدان الفتية بالدرجة الاولى ، ولكن يمكن أن نعثر على نظريات بورجوازية ديمقراطية في الدول الامبريالية والرأسمالية المتطورة ، مثل نظريات (غونارميردال) و (أ . لويس) وغيرهما . كما يمكن أن نضيف إلى نظريات البورجوازية الوطنية للدول الفتية نظريات قريبة من الماركسية أو هي تتبنى الماركسية أصلاً مثل النظرية المحيطية لسمير أمين وأندريه غندر فرانك ، وغيرهما .

ومن النظريات الاقتصادية الديمقراطية الكثيرة يمكن ذكر نظرية الاقتصاد الهامشي لـ (ر . بربيتش) ، والنظرية المحيطية (سمير أمين) ، و (س . فورتادو) و (أندريه غندر فرانك) و (غونار ميردال) و (هـ . سنجر) و (أ . لويس) وبعض النظريات البورجوازية الأخرى الاقتصاديين مثل (س . أفاوغاشن) و (س . عياري) و (واديا مرشانت) وسواهم .

وتلتقي هذه النظريات بكثير من المنطلقات والطريقة والنتائج ، كما تفترق عن بعضها بقليل من النقاط والخصائص غير الجوهرية . ويمكن بشكل عام وصف النظريات الديمقراطية بأنها نظريات ديمقراطية تقدمية وطنية تحررية ، ذلك لأنها تنطلق أساساً من مناهضتها للامبريالية

والاستعمار ، ونقدها لمختلف نظرياته النيوكولونيالية . ويرى منظروا هذه النظريات الوطنية الديمقراطية ، أنهم أقدر على تحري مشاكل بلدانهم وفهم احتياجاتهم التنموية وطرق الانتقال من مواقع التخلف إلى مواقع التقدم والنمو المتسارع الطبيعي ، وهم يعكسون المصالح القومية التحررية المشروعة لشعوب بلدانهم في التطور المستقل والتنمية المكثفة والمتسارعة لاقتصادهم . ويتحسسون بشكل مباشر وعملي معظم معضلات تخلف بلدانهم ، مما يكشف لهم أكثر من سواهم أسرار وأسباب التخلف وطرق معالجته والقضاء عليه .

إن معظم النظريات الديمقراطية استطاعت فهم ومعالجة التخلف فهماً ومعالجة تاريخية نسبياً . فمثلاً تعالج نظرية الاقتصاد الهامشي لـ (ر . بربيتسش) والتي شارك في وضعها أو اجتهد في تطويرها اقتصاديون آخرون ، من مدرسة أمريكا اللاتينية ، وتعالج هذه النظرية التخلف كالتالي :

أدى التطور الاقتصادي الرأسمالي وانتشاره في جميع بلدان العالم الى بروز فئتين من البلدان : الأولى هي الأقطار الصناعية المتطورة ، والثانية هي الأقطار الزراعية ، وقد حدث ذلك بسبب تحوّل الرأسمالية إلى نظام عالمي ، إثر جذب البلدان المتخلفة الى التقسيم الرأسمالي للعمل وإدخالها في آلية الاقتصاد العالمي . وقد توزعت الأدوار بينها على أساس أن البلدان المتخلفة تنحصر وظيفتها بتوفير المواد الغذائية والأولية الزراعية والخاماتية للبلدان الصناعية ، بينما تتولى هذه الأخيرة

مهمة تصريف وتسويق المنتجات الصناعية للبلدان الزراعية المتخلفة ، وهكذا ينتشر التقدم الاقتصادي والتقني بصورة غير متساوية أو متكافئة في مختلف البلدان ، وبحيث ينقسم العالم اقتصادياً إلى مركز أو وسط ، من جهة ، وأطراف أو محيط أو تخوم من جهة أخرى ، ففي المركز توجد حفنة من الدول الصناعية المتطورة المنتجة للآلات والتجهيزات ومختلف المنتجات الصناعية ، كما يوجد التقدم التقني الواسع . وفي الأطراف تطورت فروع الصناعات الاستخراجية الخاماتية وصناعات المواد الأولية المعدة جميعها للتصدير وتزويد المركز بمنتجاتها الضرورية لاستمرار صناعاتها المتقدمة ، وظلت صناعات التصدير منعزلة عن مجمل التركيب الاقتصادي الذي ظل في معظمه تقليدياً محتفظاً بوسائله التقنية البدائية في أغلب الفروع [1] وهذا الوضع يستتبع تدهور شروط التجارة بالنسبة للمحيط نتيجة التبادل غير المتكافىء الناتج عن الفروق بين مستويات تطور القوى المنتجة وعوامل اقتصادية اخرى ، نتج عنها بروز ظاهرة استنزاف الدخل . . الخ .

ويرى (بريبتش) أن مزايا التقسيم الاقتصادي الرأسمالي الحالي للعمل تتوزع بشكل غير عادل بين المركز والأطراف ، فالمركز يستأثر بمعظم هذه المزايا ويحصل على قسم أكبر من الدخل القومي من المحيط ، ويتمتع باقتصاد متطور ودخل أعلى وتراكم أكبر وتقدم تقني ، واعتماد أقل على التجارة الخارجية ، أما بالنسبة للمحيط فهناك اقتصاد مشوّه

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول نظرية راؤول بريبتش يمكن الرجوع الى كتاب توماس سنتش المذكور من ص ٢١٢ ـ ٢١٦

تنمو فيه قطاعات الصناعة التصديرية المتطورة ذات الطابع الأحادي (سلعة أو اثنتان أو ثلاثة على الأكثر) ودخل قومي متدني ، وتراكم ضعيف ومتناقص ، وتقدم تقني واطىء ومعتل البنية ، واعتماد كبير على التجارة الخارجية [1] وهكذا يرى بريبتش أن أحد المعوقات الأساسية التي تقف بوجه التنمية للبلدان المتخلفة يكمن في وضعها غير الملائم في التجارة العالمية ، الذي يؤمن تشوه البنية الاقتصادية الاجتماعية المتخلفة ، وانبثاق هذه البنية عن نمط التقسيم العالمي السائد للعمل ، كما يؤمن بريبتش بالترابط الوثيق بين قطبي الاقتصاد العالمي : المركز والأطراف ، وتطور هذه الأخيرة بفعل تطور المركز ، كما يدرك أن قوى السوق غير المقيّدة ليست قادرة على تغيير هذه الصورة .

ويحذو (أندريه غندرفرانك) و (سمير أمين) حذو بريبتش ، إلا أن فرانك يتقدم عليه وينطلق في أبحاثه من «المنهج التاريخي : الشمولي والبنيوي» [2] من أجل «فهم أسباب نمو التخلف وتخلف

---

(١) انظر عرض نظرية بريبتش في كتاب الدكتور ايفانشوفاليانو : العقائد الاقتصادية المعاصرة ص ١٠٥ ، ١٠٦

(٢) اندريه غندرفرانك : أخذت هذه الاستشهادات كلها عن دراسة له جاءت كفصل من كتابه : «امريكا اللاتينية : تخلف ام ثورة ؟» وقد نشرت لأول مرة في عدد أيلول (١٩٦٦) من مجلة(Monthly RReviea) أما ترجمته العربية فقد وردت ضمن سلسلة من الدراسات لمجموعة من الاقتصاديين من دول مختلفة جمعها مترجمها (عصام الخفاجي) في كتاب بعنوان : (الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة»

النمو» [1] وهو يصيب لُبّ الحقيقة حينما يرى «أن ما يولد التخلف هو نفس العملية التاريخية التي تولد التطور ، . . . ، عملية تطور الرأسمالية نفسها» [2] ويؤكد فرانك على «كونية وحدة النظام الرأسمالي . . . والتطور المتفاوت الذي يولده» [3] وفي تفسيره للتخلف يرى «بأن التخلف ليس حالة متأصلة أو متوارثة» [4] كما تدعي بعض النظريات النيكولونيالية ، إنما «هو النتيجة التاريخية للعلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية المستمرة بين التوابع وبين البلدان المتطورة حالياً . يضاف إلى ذلك أن هذه العلاقات تشكل جزءاً جوهرياً من بنية وتطور النظام الرأسمالي على صعيد العالم ككل» [5] ويرفض فرانك فكرة ازدواجية الاقتصاد المتخلف ويعتبرها زائفة برمتها ، ويرى «أن التوسع الرأسمالي قد تغلغل بشكل كلي وفعال حتى في أكثر القطاعات المنعزلة ظاهرياً في البلدان المتخلفة . وهكذا فالمؤسسات والعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية التي نراها هنا إنما هي نتيجة التطور التاريخي للنظام الرأسمالي» [6] ناكراً أي دور أو أثر عكسي مقاوم للبنى والعلاقات التقليدية الموروثة أو التي كانت قائمة ، وهو يعالج هذه البنى والعلاقات على أنها بُنى وعلاقات ذات سلبية مطلقة حيال التغيرات والتطورات التي تدور حولها بتأثير من الرأسمالية العالمية . وسنعود إلى تحليل ونقد آرائه في فصل لاحق بتفصيل أكثر .

---

(١) و ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ : المصدر الآنف الذكر : الصفحات على التوالي : ١١٩ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٠٣ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

ويقول فرانك : «إن العلاقة بين التقدم والتخلف على المستوى العالمي هي ناتج العملية التاريخية للتطور الرأسمالي» [1] دون أن أن يعبأ بقانون وحدة وصراع الأضداد المادي التاريخي الذي يحكم عملية الصراع بين التطور الرأسمالي المتغلغل في البنيات التقليدية وبين مقاومة ورد فعل وتكيف هذه الأخيرة مع الضرورات التي يفرضها الصراع مع التغلغل الرأسمالي .

ويقسم فرانك العالم الرأسمالي إلى طبقات هرمية يوجد في قمتها المتروبول العالمي غير التابع لأحد ، ويليه المتروبولات التابعة القومية والمحلية والاقليمية دون أن يوضح ماهية العلاقات المتروبولية ، والنطاق الذي يشمله هذا المصطلح وسبب ذلك . . الخ . ثم يختزل الصراع الطبقي والقومي إلى صراع بين المدنية التي تمثل المتروبول وبين الريف الذي يمثل التخلف [2] ويصرّ فرانك على أن الطريق إلى تجاوز التخلف والقضاء عليه يبدأ من الانفصال عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، لتأمين التطور المستقل والتنمية المتسارعة [3] .

---

(١) و (٢) و (٣) ـ المصدر الآنف الذكر : ص ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٠ .

البحث الثالث

النظريات الاشتراكية العلمية حول التخلف

لقد وضع كل من ماركس وانجلز ولينين أولى اللبنات في النظريات الاشتراكية العلمية الحديثة والمعاصرة التي تعالج التخلف وتضع تصورها الخاص حول استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بالقضاء عليه والانتقال الى مستوى الدول المتطورة .

وكما هو معروف ومشهور فقد اشترط ماركس وانجلز ولينين من أجل انتقال المستعمرات والبلدان التابعة إلى الاشتراكية ، انتصار الاشتراكية في البلدان الرأسمالية المتطورة قبلاً ، ومد يدالمساعدة من قبل هذه الأخيرة بصورة ديمقراطية لبلدان المستعمرات وأشباه المستعمرات من أجل تنميتها وإيصالها الى الاشتراكية عبر مراحل خاصة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية ، وكنا قد استشهدنا بآراء ماركس وانجلز حول هذا الموضوع في مكان سابق .
أما بالنسبة للينين ، فقد طرح في حينه فكرة التطور غير الرأسمالي للبلدان المستعمرة والتابعة التي كانت ما يزال يغلب عليها الطابع التقليدي ما قبل الرأسمالي للبنى والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بدرجات متفاوتة ومتوقفة على مدى تغلغل نمط الانتاج الرأسمالي أو العلاقات الاقتصادية الرأسمالية فيها . وأكد لينين إمكانية تطبيق أسس

النظام السوفييتي الاشتراكي في البلدان الزراعية المتأخرة حتى مع انعدام أو ضعف الوجود الكمي والنوعي للطبقة العاملة ورغم تأخر وتدني مستوى تطور القوى المنتجة ، ورأى أنه يمكن إقامة سوفيتيات الفلاحين والكادحين ، وتنبأ لها بلعب دور ثوري للغاية في مجرى الصراع العالمي التحرري والاشتراكي ، كما أكد إمكانية الاستفادة والاعتماد على البورجوازية الصغيرة في البلدان المتخلفة من أجل انتصار الثورات الديمقراطية التحررية ومن أجل تحويل هذه الثورات الى ثورات اشتراكية . ولكن لم يتصور لينين قط امكانية انتقال البلدان المستعمرة والتابعة الى الاشتراكية دون الاعتماد على مساعدة البروليتاريا الظافرة في الدول الرأسمالية المتطورة مثل روسيا في ذلك الوقت [١] .

وحين كانت الرأسمالية ضعيفة التطور في البلدان المتخلفة التي كانت حينذاك ما تزال مستعمرة ، وحين كانت الغلبة للبنى والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية ما قبل الرأسمالية ، بدءاً من المشاعية وانتهاءً بالاقطاعية ، فقد كان الحديث مُبَرَّراً عن تطور غير رأسمالي فيها تحت إشراف مباشر أو غير مباشر مع دولة اشتراكية قوية ومتطورة ، أو اعتماداً على دعمها المادي والمعنوي . وحقاً فقد انتصرت الاشتراكية في جملة من البلدان التي كانت تستعمرها روسيا والتي كانت تغرق في ظلمات القرون الوسطى إذا صح هذا التعبير ، بمساعدة البروليتاريا

(١) لن نستعرض هنا أية استشهادات لماركس وانجلز ولينين ، بغية عدم التكرار ، وبسبب الشهرة الواسعة لأفكارهم حول هذا الموضوع ، وأيضاً بسبب استعراضها في فصل آخر من أطروحتنا هذه .

الروسية الظافرة ، وكانت (منغوليا) الشعبية ـ على سبيل المثال ـ بلداً شديد التأخر ، تكاد تنعدم فيه الرأسمالية ، ولهذا فقد كان يدور الحديث حول انتقالها الى الاشتراكية دون المرور بالمرحلة الرأسمالية ، أي بتجنب دخولها المرحلة الرأسمالية . وعلى أساس الظروف الموضوعية في ذلك الوقت نشأت وتبلورت أفكار لينين الأولية حول التطور غير الرأسمالي لشعوب المستعمرات والبلدان التابعة في أوج نضوج تحول الرأسمالية ـ عبر المرحلة الامبريالية إلى نظام رأسمالي عالمي لا منازع له ، ثم في أعمق أزمة من أزمات الامبريالية وتخلخل نظامها الاستعماري العالمي الذي خلقته في كل أنحاء المعمورة حينذاك .

صحيح أنه حين الحرب العالمية الأولى كان العالم كله مقسماً استعمارياً بين حفنة الدول الامبريالية ، وأن الحرب جاءت كثمرة ضرورية للتقسيم الاستعماري الذي كان قائماً ، وبهدف تغيير وتعديل هذا التقسيم بين مختلف القوى الامبريالية الطامعة بمكاسب استعمارية لا حدود لها . ولكن مع ذلك كله فإن الرأسمالية لم تكن قد تطورت كما يجب في المستعمرات والبلدان التابعة ، بل كان هذا التطور ما يزال محدوداً ، وغير كاف لدرجة أنه لا يمكن أن يكون منطلقاً للتطور الاشتراكي أو الثورة الاشتراكية ، كما هو الأمر بالنسبة للدول الرأسمالية المتطورة .

وفيما بعد ظلت النظرية الاشتراكية حول تطور بلدان المستعمرات السابقة على الطريق الاشتراكي كما هي دون أي تطور جوهري فيها ، ربما بسبب الظروف الموضوعية والذاتية للحركة

الاشتراكية العالمية خلال الفترات ما بين الحربين العالميتين من جهة وما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الستينات من جهة ثانية . واكتفت النظرية الاشتراكية ببلورة نظرية التطور اللا رأسمالي كصيغة متقدمة للتفكير الماركسي اللينيني المتعلق بالعالم المتخلف . وظل الحديث يدور حول التطور اللا رأسمالي ، على أساس المعطيات التاريخية القديمة لتطور المستعمرات والبلدان التابعة في عهد سابق .

ومنذ الستينات ازدهرت النظريات الاشتراكية العلمية حول التخلف على أساس اجتهادات الأحزاب الشيوعية والعمالية القومية ، وعلى أساس المؤتمرات العالمية لهذه الأحزاب ، وبفضل جهود العديد من الاقتصاديين والمفكرين الماركسيين اللينينيين الفردية والجماعية في جميع أنحاء العالم الرأسمالي والاشتراكي والعالم المتخلف ، وظهرت أسماء ونظريات بارزة على هذا الصعيد من أمثال الرئيس نيقولاي شاوشيسكو الذي أولى اهتماماً كبيراً لمسائل التخلف في خطبه ومقالاته وكتاباته وممارسته النظرية والسياسية العملية والتطبيقية ، ومن أمثال الاقتصادي الامريكي البارز (بول باران) [١] والمفكر الماركسي (موريس دوب) [٢] والاقتصادي الهندي (برابهات باتنيك) [٣] و

---

(١) انظر كتاب بول باران : «الاقتصاد السياسي للتنمية» (الترجمة العربية (أحمد فؤاد بليع ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧١)

(٢) انظر دراسة موريس دوب : «النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة» الطبقة الثانية من الترجمة العربية للدكتور هشام متولي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٩ .

(٣) انظر دراسة برابهات باتنيك الواردة ضمن مجموعة دراسات مترجمة الى العربية بقلم : عصام الخفاجي ومجموعة في كتاب تحت عنوان : الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة ، الطبعة الأولى ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٤ ، من ص ٦٧ ـ ٩٨ .

(بوب ساتكليف)[1] والبروفسور توماس سنتش صاحب العمل الجليل «الاقتصاد السياسي للتخلف»[2] والدكتور س . إي . تولبانوف ، الاقتصادي السوفييتي الذي كرّس فكره لدراسة مشاكل البلدان المتخلفة وكان من أبرز أعماله كتابه «الاقتصاد السياسي للبلدان النامية»[3] والاقتصاديون السوفييت : أندرييف[4] وم . م . أفسينيف[5] وف . ج . سولرد فينكوف ، والبولوني زاداديسكي ، والفنزويلي ف . . ميرز ، والأرجنتيني ج . فوتسن ، والمفكر الشيوعي التركي (يوروك أوغلو)[6] وسواهم من المفكرين الماركسيين اللينينيين البارزين الذين يصعب حصرهم في هذه العجالة ، وقد أسهموا بقوة في تطوير النظرية الماركسية اللينينية فيما يتعلق ببحث مشاكل التخلف : أسبابه وطرق تصفيته ، ونقد نظريات التخلف الاقتصادية البورجوازية النيوكولونيالية والديمقراطية وطرح البديل

---

(١) بوب ساتكليف : انظر دراسته الواردة في المصدر السابق تحت عنوان «الامبريالية والتصنيع في العالم الثالث» من ص ٣٠ ـ ٦٦ .

(٢) مصدره المذكور سابقاً والمعتمد كأحد أبرز مصادر أطروحتنا هذه .

(٣) س . إي . تولبانوف «الاقتصاد السياسي للبلدان النامية (الترجمة العربية للدكتور مطانيوس حبيب ، دار التقدم العربي ، دمشق ١٩٧٤)

(٤) أندرييف «التطور اللا رأسمالي» الترجمة العربية . دار التقدم ، ١٩٧٧

(٥) م . م . فسنييف «نظريات النمو الاقتصادي للبلدان النامية» تعريب عز الدين جوني ، دار الفارابي وابن رشد ، بيروت ١٩٧٩ .

(٦) يوروك اوغلو : «تركيا ـ حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية» الترجمة العربية لفاضل لقمان ، دار ابن رشد ، بيروت ١٩٧٩ .

الواقعي العلمي النظري والمنهجي لبحث التخلف ومعالجته من منظور ماركسي لينيني . وقد حققت الدراسات والنظريات الماركسية اللينينية هذه نجاحات مرموقة على هذا الصعيد ، على الرغم من أنها ما تزال تواجه العديد من المعضلات والمسائل التي لم يحسم النقاش حولها بعد ، أو التي لم يتطرق اليها البحث العلمي ، أو التي ظلت غير مغطاة لسبب أو لآخر من النواحي البحثية .

فمثلاً هناك اتفاق أو إجماع بين النظريات الاقتصادية الاشتراكية العلمية على المنطلقات المنهجية للبحث ، مثل استخدام الجدلية المادية الديالكتيكية والتاريخية عند بحث أسباب التخلف ، وحتى بالنسبة لطرق تصفية التخلف اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً فإننا نعثر على أوجه اتفاق تامة حول العديد من النقاط ، كما نعثر على أوجه الخلافات الثانوية وربما قليلاً الجوهرية أيضاً في بعض النقاط الأخرى ، ولهذه الاختلافات جذورها التي تغوص في تربة الواقع الموضوعي المتصف بالتنوع الشديد بالنسبة للبلدان المتخلفة ، أي فيما بينها من جهة ، وبالنسبة لموقعها في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية من جهة ثانية . وسوف نقف عند هذه وتلك من نقاط الاتفاق والاختلاف ، ونشير ما أمكن من المسائل التي لم تتم الاجابة عليها بعد ، أولم تتم الاجابة عليها كما يجب ، ولم يقطع اليقين العلمي حولها بعد ، وذلك في مكان آخر عندما نتعرض للتطور النظري للفكر الماركسي اللينيني حول التخلف . وتُجمع النظريات الاشتراكية حول التخلف على أنه هو الكينونة الاقتصادية والسياسية الخاصة التي أحدثها التغلغل

الرأسمالي ، وخاصة في المرحلة الامبريالية ، مرحلة ازدهار ونضوج نظامها الاستعماري العالمي ، في جميع المستعمرات والبلدان التابعة ، الموجودة خارج نطاق الدول الرأسمالية الامبريالية ، وتؤكد على حقيقة نشوئه التاريخي وانبثاقه عن عوامل خارجية استعمارية تعود بدورها لتطور النظام الرأسمالي وتحوله الى نظام اقتصادي سياسي عالمي ، فارضاً التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل لمصلحة المركز الرأسمالي المتطور دون سواه . وترى هذه النظريات أن التفاوت المتزايد بين العالمين الغني والفقير لا يمكن تذليله عن طريق اتباع اسلوب التنمية الرأسمالية ، وأن هذا الطريق سوف يظل مسدوداً أمام تطلعات شعوب البلدان المتخلفة إلى تصفية التخلف واللحاق بمستوى الدول المتطورة [١] .

ولا تقف النظريات الاشتراكية للتخلف عند حد تعليله بالعوامل الكمية الجزئية المنعزلة عن السياق التاريخي لتكونها كما تفعل النظريات البورجوازية الاستعمارية الجديدة ، بل تؤكد على الطابع التاريخي لظاهرة التخلف وعلى الكيفية التي انبثقت من خلالها عبر مقولتي الزمان والمكان والحركة ، ويقوم أصحاب هذه النظريات بابراز دور الامبريالية في خلق وتعزيز النظام الكولونيالي الذي ينتج ويعيد إنتاج التخلف والتبعية والعلاقات الاستغلالية بين الدول الامبريالية والبلدان المتخلفة ، ويكشفون عن آلية عمل الكولونيالية وقوانين

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول المساهمات الماركسية حول التخلف ، يمكن الرجوع الى كتاب الدكتور ايفانشو فاليانو المذكور سابقا ، الفصل التاسع من ص ٩٨ ـ ١٠٤ .

تطورها موضحين الدور الحاسم للعلاقات الاقتصادية الكولونيالية المحلية الوطنية والدولية في خلق وتعميق واستمرار التخلف والتبعية .

إن إبراز البعد السياسي والاجتماعي لمسائل التخلف والتبعية يضعنا مباشرة أمام حقيقة أن التخلف ليس مجرد قضية اقتصادية بحتة أو مجردة أو منعزلة عن العلاقات الاقتصادية القومية والطبقية ، التي تسهم بالابقاء على التخلف وتعميقه ، وذلك ما تبحثه النظريات الاشتراكية وتؤكد عليه كثيراً ، مركزة على أن التخلف هو مسألة اقتصادية وسياسية وطبقية وقومية ودولية ، إنه مسألة نمط إنتاج اقتصادي اجتماعي معين هو الرأسمالية التي أفضت إلى خلق التخلف والتفاوت في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وانقسام العالم الرأسمالي الى قلة من الدول الرأسمالية الامبريالية المتطورة ، وأغلبية ساحقة من الدول المتخلفة الفقيرة ، وبينما تمثل الأولى المركز الرأسمالي المسيطر ، تمثل الثانية المحيط أو الاطراف الخاضعة والتابعة للمركز تخدمه وتدور في فلكه وتغذي آلته الاقتصادية والسياسية ، على أساس علاقات الاستغلال الرأسمالية التي تقوم على عدم المساواة أو التكافؤ في التبادل والتطور والعلاقات .. الخ .

وتضع النظريات الاشتراكية أسوة بالنظريات البورجوازية استراتيجيات عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالبلدان المتخلفة ، تنطبق بهذا القدر أو ذاك عليها جميعاً وبغض النظر عن التفاصيل التي قد تختلف حسب اختلاف الدول المتخلفة ذاتها ،

وتنطلق استراتيجيات التنمية الاشتراكية من حلين متكاملين لمسألة التخلف : الحل القومي ، والحل الدولي ، ويتمثل الحل القومي بالابتعاد عن تطبيق استراتيجيات التنمية الرأسمالية الكولونيالية التي أثبتت فشلها حتى الآن في معالجة مسائل التخلف الرئيسية حتى في أكثر البلدان المتخلفة تطوراً كالبرازيل والهند ونيجيريا وسواها ، واتباع سبل التطور اللا رأسمالي أو التنمية شبه الاشتراكية أو حتى الاشتراكية كطريق بديل ووحيد لتصفية التخلف والتبعية بأقصر وقت وبنجاح مؤكد . أما على الصعيد الدولي فالحل ، كما تطرحه النظريات الاشتراكية ، هو في تعديل وتغيير نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية الراهن ، وإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يتضمن حداً ضرورياً لا غنى عنه من الديمقراطية والمساواة والعدالة والتكافؤ بين جميع الدول التي تمثل أعضاء أو أطراف الأسرة البشرية [١] .

والحلاّن ، كما تبرهن على ذلك النظريات الاشتراكية ، هما حلان حتميان ولا مخرج للبلدان المتخلفة من تخلفها وتبعيتها وفقرها إلا باعتبارهما معاً بصورة متوازية ومتوازنة ومنسجمة حتى النهاية . وسنتطرق الى هذين الحلين بصورة أكثر تفصيلاً في فصل آخر .

(١) للاطلاع على نموذج حول أطروحة إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد . يمكن الرجوع الى رسالة الرئيس شاوشيسكو الى المؤتمر الخامس للأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفيه تفسير الأوضاع الاقتصادية العالمية المتردية وضرورة تغييرها لمصلحة جميع الأطراف وخاصة البلدان النامية .

تحليل بعض نظريات الواقعية الديمقراطية حول التخلف

تشكل النظريات الاقتصادية الديمقـراطية حول التخلف زمـرة خاصة من الأفكار الاقتصادية والسياسية ، التي تشغل منزلة متوسطة بين النظريات البورجوازية المتر وبولية والنيوكولونيالية من جهة ، وبين النظريات الاشتراكية العلمية من جهة ثانية ، كما تتأثر هذه النظريات الديمقراطية بدرجات متفاوتة بالمفهوم الماركسي اللينينـي وخاصـة ذلك الذي يعالج التخلف والكولونيالية الـكلاسيكية والجـديدة ، دون أن تقطع صلتها تماماً بالجذور الايديولوجية البورجوازية العامـة ، وهـي تتسم بالوصفية المثالية حيناً ، وبالواقعية شبه الاشتراكية حيناً آخر ، كما لاتخلو من آثار المنهجية الميكانيكية والميتافيزيقية التي تطبع الفـكر البورجوازي بشكل عام .

إن النظريات الديمقراطية حول التخلف تظل في آخـر المطـاف تنتمي إلى هذا الحد أو ذاك إلى الفكر البورجوازي ، ولكنها مع ذلك تحمل طابع الفكر البورجوازي التقدمي المناهض للنزعات والاتجاهات الايديولوجية الرجعية للبورجوازية العالمية وخاصة منها البورجـوازية المتروبولية ونظرياتها النيكولونيالية المعاصرة . ومن هذا المنطلق تعتبر النظريات الديمقراطية حول التخلف خطوة إلى الأمام نحـو اكتشـاف الحقائـق الاقتصـادية ، سيما مايتعلـق منهـا بقوانـين التخلف ونظـام

الكولونيالية العالمي المعاصر وآليات حركته والعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية الراهنة .

وتشغل النظريات الديمقراطية للتخلف منزلة مرموقة في علم الاقتصاد السياسي وخاصة من فرعه الخاص بالكولونيالية وسبل تصفيتها ، ولهذا السبب سوف نفرد فصلاً خاصاً لاستعراض وتحليل ونقد أهم وأبرز تلك النظريات كنماذج تعكس الخصائص المشتركة لجميع النظريات الديمقراطية إن من حيث الجوهر أو من حيث المظهر والمنهج .

ومن أهم أعلام هذه النظريات وروادها الأوائل الاقتصادي السويدي (غونارميردال) ، و (راؤ ول بربيتش) صاحب نظرية الاقتصاد الهامشي وأحد أهم مؤ سسي مدرسة أمريكا اللاتينية ، الذين نذكر منهم (أندريه غندر فرانك) و (س . فورتادو) وغيرهما . وهنالك أيضاً (سمير أمين) و (هانز سنجر) و (آرثرلويس) وكثيرون غيرهم . وسوف نتناول مايسمح البحث به من نظريات هؤ لاء الرواد دون التقيد بترتيب معين .

نظرية غونارميردال

يُبرز ميردال سمتين أساسيتين للبلدان المتخلفة هما : التبعية والاستغلال . وخلال بحثه عن أسبابهما يكتشف أنهما تعودان إلى طبيعة نظام التجارة العالمية السائد والتقسيم العالمي للعمل الناتج عنهما ، أي باختصار إلى الكولونيالية التي ينتقدها قائلاً : «لم تكن الكولونيالية تعني تعزيز السوق التي كانت تعمل أساساً كيفما اتفق

باتجاه خلق التفاوتات الداخلية والعالمية وحسب . بل إنها عززت بنفسها وأعطت دفعة كبيرة للأسباب الدائرية لعملية التراكم وأكسبتها طابعاً شاذاً»[١] .

وهكذا يؤكد ميردال على التفاوتات في مستويات التطور الاقتصادي بين مجموعتي البلدان : المتطورة والمتخلفة ، وعلى الدور الذي لعبته المجموعة الأولى في تخلف المجموعة الثانية من البلدان ، مشيراً إلى «أن البلدان ذات التطور العالي كانت قادرة على التطور مثل جزر صغيرة وسط محيط واسع من شعوب متخلفة وقد تمكنت من استغلال هذه الشعوب كمصادر للمواد الخام وأسواق للسلع الصناعية الرخيصة واستطاعت أن تبقيها تحت السيطرة الاستعمارية لهذا الغرض»[٢] .

ويمكننا استنباط ثلاثة خصائص للكولونياليةمن خلال الطرح السابق ، هي : الطبيعة التاريخية ، والطبيعة العالمية ، والأثر الحاسم للعوامل الخارجية . هذه الخصائص الثلاث التي يؤكدها ميردال خلال بحثه في أسباب تخلف البلدان المتخلفة تمثل تقدماً إيجابياً في النظرية الاقتصادية حول التخلف .

ويشير ميردال إلى النتائج المترتبة على العملية الكولونيالية . حيث تراكم الغنى وتمركزه في المتروبولات ، وحيث يكون نصيب بقية البلدان تراكم وتمركز الفقر والمديونية . فهناك طرفان تنشأ بينهما

---

(١) استشهاد منقول عن كتاب توماس سنتش المذكور قبلاً . الجزء الأول ، ص (٢١٠)

(٢) ـ استشهاد منقول عن كتاب توماس سنتش المذكور قبلاً . الجزء الأول ، ص ٢٠٦

علاقات اقتصادية وسياسية غير عادلة أو متكافئة عبر لعبة قوى السوق الدولية التي تفضي إلى مزيد من سيطرة المراكز الاستعمارية على المناطق المتخلفة من العالم ، وإلى تعميق تبعية وتخلف هذه الأخيرة إلى الأولى . فاللامساواة التي تكرسها العلاقات بينهما عبر التجارة العالمية ناتجة إذن ـ حسب رأي ميردال ـ عن تطور العلاقات الاقتصادية العالمية وتأثيرات العملية الكولونيالية [١] .

إن سوء شروط التجارة المتفاقم بالنسبة للبلدان المتخلفة ، يعمق التفاوت في مستويات التطور بين زمرتي البلدان : المتقدمة والمتخلفة ، حسب مايرى ميردال ، الذي يرجع سبب ذلك إلى لعبة قوى السوق التي تنزع إلى زيادة التفاوت بين المنطقتين : المتقدمة والمتخلفة بدلاً من تقليصها ، ويقول ميردال بهذا الشأن : «إن اللعبة الحرة لقوى السوق تعمل في البلد الفقير بفعالية أكبر خالقة التفاوت بين المناطق ومعمقة اللامساواة الموجودة أصلاً» [٢] ويشرح ميردال العلاقات بين طرفي اللعبة في العملية الكولونيالية شرحاً على قدر كبير من الواقعية عندما يكتشف أن «لبلد المتروبول ، بالطبع ، مصلحة في استخدام البلد التابع سوقاً لتصريف منتجاته الصناعية ، كما أن لبلد المتروبول مصلحة واضحة وجلية في الحصول على السلع الأساسية من المناطق التابعة له . . . مستغلاً بذلك الموارد الطبيعية المحلية ، والعمل المحلي الرخيص وفقاً لمصلحته . . . ولبلد المتروبول مصلحة

---

(١) ـ المرجع الرئيسي الذي اعتمدنا عليه في دراسة آراء ميردال هو كتاب سنتش المذكور .

(٢) ـ استشهاد منقول عن كتاب سنتش المذكور . الجزء الأول ، ص ٢٠٧

جلية في احتكار البلد التابع بأكبر قدر ممكن انسجاماً مع مصلحة مشاريعه ، كسوق للتصدير والاستيراد على حد سواء»[1] ـ ومن الواضح أن ميردال يدرك أن العلاقة بين المتروبولات والبلدان التابعة هي العلاقة بين السيطرة والخضوع ، بين الأقوى والأضعف ، فالأقوى دائماً هو الذي يقرر ، لسبب بسيط هو أن الأقوى هو الذي يملك «والذي يملك هو الذي يقرر» حسب قول جورج مارشيه ، والمتروبولات تملك كل شيء : القدرات الهائلة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية ، ولذلك فهي تتحكم بكل شيء ، أي أنها هي التي تسيطر وتتحكم بحركة وإتجاهات العملية الكولونيالية على الصعيد العالمي ، وبالطبع ، بالشكل الذي ينسجم ومصالح مشاريعها الرأسمالية . ومما يثبت صحة هذا الرأي ، كما يؤكد ميردال ، هو الموقع الاقتصادي الحي الفعلي القائم في البلدان المتخلفة ، الذي يعكس تشوه تطور البنية الاقتصادية العالمية التي تضم كلاً من المتروبولات والبلدان التابعة ، حيث هنا مراكز متفرقة على أعلى درجات أو مستويات التطور ، وهناك كثرة كثيرة من المناطق على أشد درجة من درجات التخلف والتشوه البنيوي الاقتصادي والاجتماعي . ويذكر ميردال أن تصدير رأس المال كان موجهاً إلى القطاع الاقتصادي «الدخيل» المسيطر عليه أجنبياً والذي يقتصر على إنتاج المواد الخام المعدة للتصدير ، فكانت هذه القطاعات الدخيلة بمثابة جزر معزولة كجسم غريب ومقطوع الصلة تقريباً عن سائر

---

(١) ـ المصدر السابق . ص ٢١١

الفروع الاقتصادية المحيطة بها ، لأنها كانت مندمجة بشدة وبشكل مباشر باقتصاد المتروبول [1] .

وتقتصر العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الدخيلة والواقع الاقتصادي والاجتماعي المحيط بها محلياً على مجرد استخدام العمل غير الماهر .

إن ميردال يدرك طبيعة التطور المشوه والشاذ للبلدان المتخلفة ، هذا التطور الذي يمضي باتجاه توطيد التبعية للسوق العالمية التي تسيطر عليها المراكز المتروبولية ، وترسيخ تراكيب التخلف الاقتصادي والسياسي التي تحول البلد المتخلف إلى مجرد إقليم اقتصادي من أقاليم المتروبولات أو إلى امتداد ثانوي للاقتصاد المتروبولي . ويفهم ميردال أن التطور الاقتصادي المشوه للبلدان المتخلفة باتجاه خدمة اقتصاد المتروبولات لايفيد بل يضر بكامل البنية الاقتصادية لهذه الدول المتخلفة ، ولايسهم بتطويرها وتكاد تنعدم أية علاقة اقتصادية معها ، ذلك لأن الصناعة منعزلة الصلة بالزراعة أو بسواها من القطاعات الاقتصادية ، فالقطاع الصناعي الدخيل ينتج للسوق الخارجية من جهة ، ويستورد حاجياته من السلع الاستهلاكية والإنتاجية والغذائية من السوق الخارجية من جهة ثانية والقطاع الزراعي يتسم إنتاجياً بطابع الاكتفاء الذاتي والبقاء عند حد الكفاف ، وتبقى القوى المنتجة الزراعية خارج إطار التحديث أو التصنيع ، أي شديدة التأخير وتقليدية ، بمعنى أن التطور الرأسمالي من حيث وسائل الإنتاج لم

---

(١) ـ اعتمد المصدر السابق من ص ٢٠٦ ـ ٢١٢ بصورة رئيسية .

ينتشر في الريف الزراعي ولا حتى في بقية الفروع الاقتصادية كما هو شأن الصناعات الاستخراجية وإنتاج المواد الأولية الضرورية لتزويد سوق الإنتاج الصناعي في المتروبولات .

وتنعكس في أفكار ميردال حقيقة الأشكال التي يتخذها قانون تفاوت التطور الرأسمالي على المستويين القومي والعالمي ، ويعبر عن ذلك بقوله : «إن بحث مسألة التفاوتات بين المناطق داخل البلد الواحد أمر وثيق الصلة بتحليل التفاوتات على الصعيد العالمي [١] » . ويرى ميردال أن إحباط تأثيرات الكولونيالية لايتأتى إلا بالسيطرة على العملية التراكمية بواسطة التدخل الحكومي والتنظيم الهادف من قبل الدولة ، لتحريك القوى اللامركزية للتوسع الاقتصادي ، وهو **ما يسميه «مؤثر الامتداد» ، أما ما دام «مؤثر الامتداد» المذكور** ضعيفاً فإن النزوع إلى توليد وتراكم التفاوت بين المناطق سيظل قائماً ومتفاقماً . وهو يربط مشكلة التخلف بمستوى التطور الاقتصادي الذي حققه بلد ما ، ويعتبر «أنه كلما كان مستوى التطور الاقتصادي الذي حققه بلد ما عالياً جداً في الاصل ، كلما كان «مؤثر الامتداد» أكثر فاعلية ، لان مستوى التطور العالي جداً يقترن بوجود وسائط نقل واتصال جيدة ، ومستوى عالٍ من الثقافة ، ومجموعة قيم وأفكار أكثر ديناميكة ـ وهي جميعاً تسهم في تعزيز قوى الامتداد اللامركزي للتوسع الاقتصادي أو إزالة العقبات التي تعترض عملها» [٢] .

---

(١) ـ المصدر السابق . الجزء الأول ، ص ٢٠٩

(٢) ـ المصدر السابق . الجزء الأول ، ص ٢٠٨

من ناحية ثانية يرجع ميردال أسباب ضعف مؤثر الامتداد بين مجموعتي البلدان المتأخرة والمتقدمة إلى ضعف مؤثر الامتداد داخل البلدان المتخلفة نفسها ويعزو هذا الاخير الى تدني التطور الذي بلغته ، وبهذا الصدد يقول : «إن ضعف مؤثر الامتداد بين مجموعتي البلدان : المتأخرة والمتقدمة ، هو بالاساس وبدرجة كبيرة ليس سوى انعكاس لضعف مؤثر الامتداد داخل البلدان المتخلفة نفسها والناتج عن تدني مستوى التطور الذي بلغته» (١) .

ويدرك ميردال العلاقة الوثيقة بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية ، أي بين تشوهات البنيتين الاقتصادية والاجتماعية ، ويلفت النظر إلى تشويهاتها ، ويعزو تشويهات البنية الاقتصادية إلى تشويهات البنية الاجتماعية ، والتي من أهمها التمييز العرقي ، وهو بذلك يقلب الصورة رأساً على عقب ، بينما يؤكد في موضع آخر على أن استمرار التركيب الحالي للتجارة العالمية بين مجموعتي البلدان : المتأخرة والمتقدمة ، لا يمكنه «أن يؤدي إلى إحداث قدر هام من التطور الاقتصادي» وأن من الضرورة بمكان تغيير التقسيم الدولي الراهن للعمل بغية تحقيق التنمية الواقعية المتسارعة للبلدان المتخلفة .

إن ميردال يتوصل بأبحاثه إلى حقائق معينة تشخص بقوة أمام أية محاولات تنموية جادة للعالم المتخلف من أهمها : أن تخلف البلدان المتخلفة وثيق الصلة بتقدم البلدان المتطورة ، وأن العملية الاقتصادية العالمية هي التي ولّدت تاريخياً التخلف ، وأن التراكيب الحالية

---

(١) ـ المصدر السابق . الجزء الأول ، ص ٢٠٩

للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية مسؤ ولـة مباشرة عن وجـود واستمـرار التخلف في عالمنـا ، وأن تصـفية التخلف والتنمية رهــن بإجراءات اقتصادية وسياسية دولية ومحلية في آن واحد ، أي بتغيير نظام التجارة العالمية الراهن وما إلى ذلك .

إن الكولـونيالية هي المسؤ ولـة عن التخلف . ولـكن ما هـي أسباب الكولـونيالية ؟ وكيف تكونـت تاريخياً ؟ وما الـذي يعتـرض طريق تصفيتها ؟ تلك قلة من كثرة الاسئلة التـي لم يعطنـا مـيردال أجوبة عنها والتي يمكن أن تضعنا مباشرة أمام الاسباب والحل . وعلى الرغم من العديد من النتائج الصحيحة التي توصل إليهـا مـيردال في أبحاثه وآرائه ، فقد ظلت نظريته حول التخلف وسبل تصفيته ناقصة إلى حد معين ، فهو يدرك حقيقة أن الكولونيالية هي السبب الرئيسي للتخلف ، غير أنــه يقتصـر عنــد هـذا الحـد ، ولـم يحـاول الكولونيالية من حيث هي بدورها في مكان آخر لا بد وأن تكون نتيجة اقتصادية سياسية تاريخية لوجود تشكيلة اقتصـادية اجتماعية تاريخية ، لأسلوب أو نمط إنتاج محدد تاريخياً هو النظام الرأسمالي العالمي في مرحلته الامبريالية ، هذا النظـام الـذي خلـق الكولـونيالية ، التـي خلقـت بدورها نمطاً معيناً من التقسيم الدولي للعمل والتجارة العالمية وما ترتب عليها من انقسام البلـدان إلى متخلفـة ومتطـورة ، ونشـوء علاقـات اقتصادية دولية غير عادلة بين الطرفين .

إن ميردال لا ينتقد النظام الرأسمالي ، بل أسلوب عمله ، ونمط حركته ونشاطه الاقتصادي الدولي ، أي أنه ينتقد الكولـونيالية التـي

ما هي سوى التعبير الضروري عن حتمية تطور الرأسمالية باتجاه تدويل الحياة الاقتصادية وخلق النظام الرأسمالي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية المناسبة له .

إن ميردال إذ ينتقد نظام التجارة العالمية والتقسيم الدولي الحالي للعمل ، ويعتبرهما وراء مشكلة التخلف ، لا يرى بذلك كله الأشكال الضرورية لحركة مجمل النظام الرأسمالي العالمي . إنه لا يدين النظام الرأسمالي باعتباره الأصل الذي تتفرع عنه كل هذه المشاكل الاقتصادية العالمية والتي من أهمها التخلف . كما لا يدعو إلى تغيير النظام الرأسمالي ، بل إلى تغيير أشكال وجوده الدولية . ولذلك فهو لا يخرج بتحليلاته من إطار المفاهيم البورجوازية التي تعتبر النظام الرأسمالي نظاماً طبيعياً ودائماً ، بل ولا حاجة لتغييره .

وهو إذ يطرح فكرة التدخل الحكومي من أجل السيطرة على العملية التراكمية ، لا يوضح لنا مضمون وشكل هذا التدخل الحكومي ، وما إذا كان تدخلاً من مواقع البورجوازية ام لا ، كما لا يتوصل إلى اكتشاف الطابع الطبقي والقومي للعملية الكولونيالية ، ويقع أحياناً في تناقضات جلية حين يعتبر الكولونيالية مسؤولة عن التخلف من جهة وحين يعتبر التخلف مسؤولا بذاته عن ذاته من جهة أخرى ، لانه نتاج تدني مستوى التطور الاقتصادي وضعف مؤثر الامتداد ، أي قوى التوسع الاقتصادي اللامركزي . ولكن هل التخلف هو مجرد ضعف مؤثر الامتداد ؟ وإذا كان ضعف مؤثر الامتداد أمراً واقعاً في الماضي ، على سبيل الفرض . فلماذا يستمر هذا

الضعف حتى الان ؟ ثم ما معنى ضعف مؤثر الامتداد ، أهو فقط مجرد ضعف القوى الاقتصادية الوطنية اللامركزية ؟ ولماذا كان تدني مستوى التطور الاقتصادي سبباً في ذلك الضعف ؟ أهو حقاً انعكاس لضعف مؤثر الامتداد داخل البلدان المتخلفة نفسها والناتج عن تدني مستوى التطور الذي بلغته ؟ تلك مسألة يختلف الجواب عليها ، وفي رأينا أن ضعف مؤثر الامتداد داخل البلدان المتخلفة هو نتيجة للتدخل الكولونيالي لمجموعة الدول المتقدمة في الحياة الاقتصادية للبلدان المتخلفة ، وليس العكس كما يتصور ميردال .

ومن خلال وصف البلدان المتخلفة بخاصتين هما : التبعية والاستغلال ، اللتين يؤكدهما ميردال ، لا بد من القول أن هاتين الخاصتين ، دليل على أن الاسباب والعوامل الاقتصادية العالمية الخارجية هي السبب الرئيسي للتخلف وخلق التفاوتات بين البلدان ، وانقسامها إلى متقدمة ومتأخرة ، واتساع الفجوة التي تفصل بين مستويات تطورها وطبيعة وكيفية هذا التطور ، والفروق البنيوية التي تميزهما عن بعضهما .

إن ميردال إذ يعتبر أن العملية التراكمية تنشأ عن اللعبة الحرة لقوى السوق ، مما يؤدي إلى خلق التفاوت ، لا يفيدنا شيئاً ، بل حتى لا يتساءل عن منشأ اللعبة الحرة لقوى السوق ، وهذا ما يطمس حقيقة أن هذه اللعبة هي ظاهرة اقتصادية تاريخية مرتبطة بالنظام الرأسمالي ، وأنها ذات طابع انتقالي ، ومن ثم ليست طبيعية وخالدة ، ومن الممكن زوالها بزوال النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يولدها .

وبذلك لا يكون التخلف ـ كما يمكن الاستنتاج من أفكار ميردال ـ عملية طبيعية ومستقلة عن النظام الاقتصادي الاجتماعي المحلي والدولي . ولا يكون التخلف سبب ذاته ، وتصفيته لا تلوح كأمر مستقل عن كامل البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلد المتخلف من جهة ، ولنظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية من جهة ثانية .

نظرية راؤول بريبيتش

تعتبر نظرية الاقتصاد الهامشي واحدة من أبرز نظريات التخلف التي وضعت من قبل اقتصاديين آخرين من مدرسة أمريكا اللاتينية ، وقد وضعها راؤ ول بريبتش وكرس لها جهداً كبيراً ، وقسطاً وافراً من نشاطه العلمي الاقتصادي .

وتعكس تحليلات بريبتش النظرية الآثار السلبية الضارة الناشئة عن تطور نظام التجارة العالمية بالنسبة للبلدان المتخلفة .

ووفقاً لنظرية الاقتصاد الهامشي ، فإن الاقتصاد الرأسمالي العالمي ينقسم إلى مركز وأطراف ، فالمركز تمثله زمرة الدول الامبريالية المتطورة ، أما الاطراف فتمثله زمرة الدول المتخلفة . إن الاطراف تتبع المركز وتستمد حركتها منه وطبقاً لمقتضيات وحاجيات تطوره .

لقد جذب المركز الأقطار المتخلفة في البداية إلى الاقتصاد العالمي كمناجم ومستودعات طبيعية وافرة للخامات والمواد الأولية الزراعية والمعدنية الضرورية لتزويد الصناعة في المركز ، وبنفس الوقت كسوق واسعة لتصريف منتجات الصناعة المتطورة في المركز الرأسمالي .
وبسبب هذا الوضع فقد توزع التقدم التقني عالمياً بصورة غير عادلة

أو متكافئة ، مما خلق التفاوت بين البلدان ، وقاد إلى انقسامها أكثر فأكثر ، وبروز زمرة من الاقطار الصناعية وأخرى من الاقطار الزراعية الموردة للمواد الاولية .

وبينما ازدهرت الصناعة في الوسط ، في الاقطار الصناعية ، وانتشرت في جميع الفروع مظاهر التقدم التكنولوجي ، بقي هذا النوع من التطور الصناعي في المحيط المتخلف مقتصراً على فروع التصدير كاستخراج الخامات وتحويل المواد الاولية الزراعية والطبيعية لتزويد حاجات تطور الصناعة في الوسط . وهو ما سبب تشوه واعتلال التركيب الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المتخلفة ، وبروز إقتصاد وحيد الطرف مبني على أساس التبعية المتزايدة للاقتصاد العالمي ، وبكلمة أدق ، لاقتصاد الوسط الصناعي الرأسمالي . ويخلص بريبتش إلى أن البلدان المتأخرة قد تطورت بوصفها «أطراف النظام الاقتصادي العالمي» وظيفتها تزويد الوسط بالمواد الاولية الزراعية والطبيعية ، بمعنى أنه اقتصاد فرعي تكميلي وظيفي هامشي غير قادر على الوجود والتطور إلا وهو مقترن باقتصاد المركز الاساسي المتكامل ، أي أن الاقتصاد المتخلف معد سلفاً لخدمة الجهاز الاقتصادي المتطور في الوسط الصناعي العالمي وغير قادر على التطور بمعزل عن هذا الوسط أو المركز الذي ولّده تاريخياً .

ويبرز بريبتش من خلال أبحاثه عدداً من الفروق والخصائص المميزة لكل من المركز والاطراف ، من بينها مثلاً : سوء علاقات التبادل بالنسبة للمحيط ، وتحسنها المتزايد بالنسبة للوسط (الدول

الرأسمالية المتطورة) ، وبالتالي حصول الوسط على قسم أكبر وأكثر أهمية من الدخل القومي للمحيط عن طريق التبادل غير المتكافىء وظاهرة استنزاف الدخل (ترحيل الارباح للمتروبولات ، دفع الفوائد الربوية ، تسديد الديون . . . الخ) ويتمتع الوسط باقتصاد متطور متكامل قطاعياً بصورة كافية لتقليص الاعتماد على التجارة الخارجية إلى درجة كبيرة ، كما يملك الوسط دخلاً أعلى بكثير من المحيط ، ويحتكر بين يديه القسم الأعظم من أدوات التداول النقدي ، وإمكانيات تراكم أكبر ، وتقدم تقني متفوق . أما بالنسبة للمحيط ، فيتمتع باقتصاد متطور نسبياً ولكنه وحيد الطرف وناقص وله طابع تصديري يفرض الاعتماد الكبير والمتزايد على التجارة الخارجية ، ودخول قليلة ، وقدرة على التراكم شبه منعدمة وضعيفة للغاية ، وتقدم تقني غير كاف ومقتصر على الفروع التصديرية التي يسيطر على معظمها رأس المال الاجنبي (١) .

ويمكن الاستنتاج من هذه النظرية أن غنى وتقدم أقطار المركز كان على حساب الاقطار المتخلفة مما عرقل طريق تطورها الطبيعي وشوّه تنميتها الاقتصادية الصحيحة في الماضي والحاضر .

إن سوء وتدهور شروط التجارة بالنسبة لاقطار المحيط المتخلف يعود ، كما يؤكد لنا بريبتش ، إلى نمط التقسيم العالمي للعمل ،

---

(١) ـ اعتمدنا في دراسة وتحليل أفكار بريبتش على مرجعين رئيسين هما : كتاب البروفيسور إيفانشوفاليانو «العقائد الاقتصادية المعاصرة» وكتاب البروفيسور توماس ستنتش «الاقتصاد السياسي للتخلف ـ الجزء الأول»

وتراكيب البنى الداخلية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المكونـة له ، وإلى التغيرات العفوية التي طرأت على هذه البنى نتيجة التقدم العملي والتقنـي ، ويعـود أيضـاً إلى التخـطيط المرسـوم للسياسـة التجــارية والضرائب الجمركية من جانب البلدان الرأسمالية المتقدمة (١) .

ويرفض بريبتش فكرة تطبيق نظرية المنافـع النسـبية ، وينـكر قابلية تنفيذها أو فائدتها بالنسبة لأقطار المحيط المتخلف . ومن حيث العقبـات الـداخلية للتخلف ، فإن بريبتش يبـين مثـلاً أن احتــكار الاراضي المنتجة في أيدي عدد قليل من الملاك ، والأرباح الكبيرة التي يحتفظون بها ، يعرقل تحـديث الزراعـة وزيادة التـراكم . وإنتـاجية العمل في الزراعة منخفضـة ، لذلك فإن على سكان القـرى الـذين يذهبون إلى المدن أن يعملوا في أنشطة غير منتجة ، نظراً لقلة الصناعة والانشطـة الاخـرى المنتجـة فيهـا ، ويرى بريبتش أيضـاً أن التنمية تتعرقل بسبب أن الاقطار النـامية لا تأخـذ إجـراءات داخلية واجبـة الاتباع بغية زيادة الاستثمار اعتماداً على مواردها الخاصة (٢) .

وبحسب رأي بريبتش فإن منافع إرتفاع إنتاجية العمل في إنتاج المواد الاولية لا تفيد البلدان المتأخرة ، من جرّاء تسرب هذه المنافع من الاطراف إلى المركز الصناعي المستهلك لها ، وبذلك يكتشـف بريبتش مثل ميردال وسواه من الاقتصاديين الديمقراطيين ، ميكانيزم إستنزاف

(١) ـ توماس سنتش : الاقتصاد السياسي للتخلف . الجزء الأول . ص ٢١٣

(٢) ـ إيفانشوفاليانو : من كتابـه «النظـريات الاقتصـادية المعـاصرة» الترجمة العـربية غـير الرسمية ، ص ١٠٧ .

دخل البلدان المتخلفة عبر التجارة العالمية وميزان التبادل غير المتكافىء ، مُظهِراً الكيفية التي تنتقل بها ثمار التقدم التكنولوجي في قطاعات أو فروع التصدير في البلدان المتخلفة ، بصورة متزايدة إلى البلدان الصناعية المتطورة والمستوردة لمنتجات الصناعات التصديرية في البلدان المتخلفة ، ويعزو بريبتش ذلك إلى أن مستوى الاجور في قطاعات التصدير واقعة تحت الضغط ، بحيث أن ازدياد الانتاجية يولد توسعاً في الانتاج يُفضي إلى هبوط الاسعار بدلا من تحسن الاجور الحقيقية ، ويرى بريبتش أن ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع المرونة الداخلية للطلب على السلع الصناعية ، ولكن مؤثر التظاهر يلعب دوراً مهماً للغاية في ذلك ، مما يزيد طلب البلدان المتخلفة على المنتوجات الصناعية المستوردة [١] .

إن مداخيل المنظمين (المقاولين) وعوامل الانتاج تزداد بصورة نسبية أكثر من ازدياد الانتاجية ، في المراكز الصناعية الرأسمالية . أما في الأطراف (البلدان المتخلفة) فإن ازدياد الدخل أقل من ازدياد الانتاجية ، ولا يمكن تفادي وقوع هذه الامور قطْعاً مع وجود قوى سوق غير مقيدة [٢] .

وفي ظل السياسة التجارية الليبرالية ، ووجود قوى سوق حرة غير مقيدة لا يمكن تأمين التوازن والمنافع المتبادلة العادلة في التجارة العالمية وتقسيم العمل الدولي الامثل [٣] ، ويشرح لنا بريبتش ذلك

---

(١) و (٢) و (٣) ـ توماس ستتش : من كتابه المذكور ، الجزء الأول : الصفحات ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥

بقوله : «ليس من اليسير التوصل إلى حل أمثل لهذه المشكلة إذا ما تركت قوى السوق دون تقييد . إن الميكانيزم الكلاسيكي للعّبة الحرة لقوى السوق في شكلها الاصلي : تعديل الاجور ، أو في صورتها الحالية : تعديل الاسعار ، من خلال حركة معدل التبادل ، غير قادرة على تحقيق الحل الأمثل ، بل إنها على نقيض ذلك تماماً . فالاطراف تنقل إلى العالم الخارجي جزءاً من ثمار إزدياد الانتاجية أكبر مما تحتويه قوى السوق عند نقطة معينة إما من خلال الحماية الجمركية ، أو عبر أشكالٍ أخرى من التدخل في مجرى هذه العملية» (ر . بريبتش : السياسة التجارية في البلدان المتخلفة . اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية التابعة للامم المتحدة . ص٢٦١ - ٢٦٢ [١]) .

ويبدو من أبحاث بريبتش أنه يلتقي مع نظيره ميردال في العديد من المنطلقات النظرية الاقتصادية ، كالتركيز على دور اللعبة الحرة لقوى السوق ، وتدهور شروط التجارة بالنسبة للأطراف وسوء التركيب البنيوي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وأضرار التبادل غير المتكافىء بين مجموعتي البلدان : المتقدمة والمتأخرة ، وارتباط التخلف بنمط معين للتقسيم العالمي للعمل ، وبدينامكية الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه دول المركز الصناعي الرأسمالي المتطور ، والتأكيد على الدور الحاسم للعوامل الاقتصادية العالمية الخارجية في خلق واستمرار التخلف في المحيط ، والاشارة إلى السياق التاريخي الذي

(١) - المصدر السابق . هامش الصفحة ٢١٥ .

انبثقت عبره الكولونيالية ، والنتائج الاقتصادية التي ترتبت على ذلك الانبثاق ، واكتشاف الكثير من الاساليب الواقعية والموضوعية الضرورية لتصفية التخلف ، وتحقيق التنمية الناجحة للبلدان المحيطة ، كضرورة التصنيع وتحطيم البنية الكولونيالية الأحادية للاقتصاد ، وإجراء التحولات البنيوية العميقة في مجمل التركيب الاقتصادي المحلي ، وفي مجمل تركيب العلاقات الاقتصادية الدولية أو النظام الاقتصادي العالمي الراهن . والاعتماد قدر المستطاع على الذات ، وتأمين حد أدنى من السيطرة على قوى السوق وتقييدها عن طريق التدخل الحكومي ، والذي لا بد أن يمارس تأثيراً حاسماً على عملية التحولات الاقتصادية في البلدان التي تمضي على طريق التنمية .

ولم يُغْفِل بريبتش الروابط بين الأسباب الخارجية العالمية للتخلف وبين الأسباب الداخلية له ، وأبرز عدداً من هذه الأسباب وطرق معالجتها وإزالتها باعتبارها تشكل عراقيل موضوعية في وجه كل محاولة للتنمية الجادة . إن إجراء إصلاحات جذرية في تركيب أو نظام التجارةالعالمي ، والتغيير البنيوي للتقسيم العالمي للعمل هي ضرورة موضوعية لتصفية التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقطار المحيط المتخلف ، وقد برزت هذه الفكرة لدى بريبتش كما لدى أقرانه من الاقتصاديين الديمقراطيين من أمثال ميردال وسواه .

وعلى الرغم من شجب بريبتش للكولونيالية والدور الذي فرضته على البلدان المتخلفة ، والصيغ الضارة لحركة التجارة العالمية ، فإنه

يبقى أسير الطريقة البورجوازية للتفكير ، خاصة عندما يتعلق الامـر بتفسير التخلف ومعرفة أسبابه وطرق تصفيته ، فبريبتش كسـواه من الاقتصاديين الديمقراطيين ، لا يعير مسألة النظام الاقتصادي أهمية . وعلى الرغم من التنويه إلى الطابع التاريخي للعملية الكولونيالية ، فإن نظرية الاقتصاد الهامشي لا تجعل من هذا الطابع أمـراً ذا شأن ، من ناحية انبثاق التخلف ، وبالأخص من حيث سبل تصفيته ، ولا تربط النظرية بين نظام الكولونيالية وبالتالي لا يدرك بريبتش جوهر التغيرات البنيوية المطلوبة في الاقتصاد العـالمي كما يجـب ، أو في اقتصاديات البلدان المتخلفة ، لأن تلك التغيرات لا بد وأن تطـال نمـط الانتـاج الرأسمالي المركزي والمحيطي من الناحية البنيوية ومن ناحية علاقـات الانتاج سواء بسواء .

ثم إن بريتبش بنظريته الاقتصادية يمثل دعوة إلى إصلاح النظام الاقتصادي العالمي الراهن وتعديله ، وتلك أساس الطبيعة الديمقراطية لآرائه ، فالمضمـون الديمقراطـي لنظريتـه لا يمس النظـام الـرأسمالي مباشرة ، بل يجسد النزعة البورجوازية إلى تعديله أو تكييف آلية عمله بالشـكل الـذي يتوافـق مع مصالـح البلـدان المتخلفـة المشروعـة ، وطموحاتها العادلة في التنمية وتصفية التأخر واللحاق بمستوى الدول الصناعية المتطورة ، والتعامل مع سائر الدول على أساس التكافؤ ، والمساواة ، والاحترام المتبادل ، وتبادل المنافـع ، وعـدم التدخـل في الشؤ ون الداخلية ، واحترام حقوق السيادة الـوطنية لكل دولـة على أراضيها وثرواتها الطبيعية .

إن دعوات الاقتصاديين الديمقراطيين لا تتجاوز مفهوم الاصلاح ، ومع ذلك فهي تمثل اتجاهاً ايجابياً نحو تعديل وتغيير النظام الاقتصادي العالمي الراهن ، وإنشاء بديل ديمقراطي عنه ، وهو ما يجسد ويعكس الحقيقة الموضوعية التي تجري بمقتضاها جملة من التحولات الثورية العميقة على الصعيد العالمي . نحو المرحلة الديمقراطية للعلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية . والانطلاق منها نحو المرحلة الاشتراكية .

إن الفكر الاقتصادي الماركسي يدعم هذه الاتجاهات الفكرية للنظرية الاقتصادية ويؤثر فيها ، ويحاول تطوير الجوانب الايجابية فيها عبر صراع الافكار والنظريات والحوار الجاري بقوة على الصعيد الدولي . خاصة وأن هذه النظريات الاقتصادية حول التخلف تجسد نقداً وشجباً للكولونيالية ، ونضالاً وطنياً تحررياً من النواحي الاقتصادية والسياسية والايديولوجية .

إن نظرية الاقتصاد الهامشي لبريبتش تمثل جزءاً من النظريات الاقتصادية الديمقراطية وتنطوي على قدر كبير من التقدمية والايجابية بسبب كونها تطرح حلولاً معقولة وقابلة للنقاش والتطبيق ولو بصورة نسبية أو جزئية ، وفي الحقيقة لا يمكن تجاوز الواقع الراهن ومعطياته وحدود إمكاناته والمطالبة الفورية بزوال النظام الرأسمالي العالمي ، ونظام الكولونيالية المتفرع عنه ، وهو أمر يقع خارج نطاق المستقبل المنظور والشروط الموضوعية الفعلية ، ودعوة كهذه تضع أصحابها في صف المفكرين المتشددين المغالين ، الذين يحاولون حرق المراحل

أو القفز فوقها من غير ما قاعدة أو منطلق ينطلقون منه ، وتلك هي النزعة اليسارية الطفولية المغامرة التي تجهل الظروف الموضوعية أو تتجاهلها إلى درجة كبيرة .

إن العلاجات الاصلاحية التي تطرحها النظريات الديمقراطية ، هي بالأساس علاجات ناقصة أو غير جذرية ، فهي تعول على العوامل الجزئية ، بمعزل عن ارتباطها بالوحدة الكلية للحركة الاقتصادية المحلية والدولية . ففكرة اللعبة الحرة لقوى السوق ، وفكرة إمكانية ضبطها حكومياً ، وتفسير ميكانيزم الانتقال غير المباشر لدخل البلدان المتخلفة بتأثير القانون العام للمرونة الداخلية للطلب ، كل هذه الافكار تحتاج هي نفسها إلى تفسير ، ولا يمكن فهمها إلا من خلال موقعها كجزء داخل مجموع الحركة الكلية للاقتصاد المحلي والعالمي . ومن الواضح أن كلاً من الحلول الجزئية التي تطرحها النظرية تتسم بنسبة ما من الميتافيزيقية ، بسبب أن كل حل غير قابل للتطبيق بمعزل عن الحلول الجزئية الاخرى ، أو بمعزل عن جملة من التغيرات البنيوية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشترط بعضها بعضاً ، وتقتضي حداً ضرورياً من التوافقات والتناسبات المحددة ليتم التغيير الفعلي .

فمثلاً كيف يمكن تقييد السوق في ظل سلطة البورجوازية صاحبة المصلحة في إطلاق حرية السوق ، سواءً في المتروبولات أو في البلدان المتخلفة ؟ وكيف يمكن إجراء إصلاحات زراعية جذرية وتغيرات بنيوية في تركيب علاقات الانتاج والملكية في ظل سيطرة

الطبقـات الاستغـلالية المتضررة من هذه الاجـراءات والاصلاحـات والتغييرات ، والمنتفعـة من بقـاء واستمـرار العلاقـات الاقتصـادية الكولونيالية ؟ وهكذا فإن المسألة الاقتصـادية لا تنفصـم عن المسألـة السياسية والاجتماعية . ومن ثم فإن تغييرات فعلية من هذا القبيل تظل متصلة بقوة بجوهر وطبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي لا بـد من تأثره بها لانه المولد الفعلي للواقع الاقتصادي والاجتماعي وأشكال حركته وتجليه ، وكافـة وجـوه تطـوره . تلك مسألـة لا تتوصـل إلى اكتشافها النظريات الديمقراطية ، وتبقى تراوح عند عتبة الحقيقة دون أن تتمكن من الدخول إلى ملكوتها الفعلي .

نظرية هانز سنجر

ينهج سنجر نفس المنهج الذي تسير عليه النظريات الاقتصادية الديمقراطية حول التخلف ، وتتطابق أفكاره كثيراً من المرات مع أفكار غيره من أعلام الفكر الاقتصادي الديمقراطي مثل ميردال وبريبتش ، وهو يؤكد على نفس النقاط على الرغم من الفروق النسبية التي تجعله مختلفاً عنهما من حيث الشكل بصورة أساسية .

فمثلاً يحذو سنجر حذو زميله بريبتش في دحضه لمقولة المنافـع النسبية ، ويرى أن هذه المنافع الناتجة عن التقدم التـكنيكي موزعـة بصورة غير متساوية أو عادلة في الاقتصاد العالمي ، فالبلدان الصناعية «تتمتع بأحسن ما في العـالمين الاقتصـاديين ، سواءً من ناحية كونهـا مستهلكة للسلع الاولية ، أو من ناحية كونها منتجة للمواد المصنّعة ، في حين أن البلدان المتخلفة تحظى بأسوأ ما في العالمين من ناحية كونها

مستهلكة للسلع الصناعية ومنتجة للمواد الخام» [١] .

إن العالم في رأي سنجر ، كما في رأي ميردال وبريبتش وسواهما ، ينقسم إلى قطبين ، أو إلى مركز ومحيط ، أو إلى زمرتين من الدول : المتقدمة والمتخلفة ، والعلاقات الاقتصادية بينهما تفتقر إلى العدل والتكافؤ والمساواة ، وذلك بسبب ـ كما يعلن سنجر ـ أن «البنية الحالية للمنافع النسبية ، والمزايا الطبيعية ليست مما يمكن اعتباره قاعدة دائمية للتقسيم العالمي المقبل للعمل» [٢] .

وتنعكس في أطروحة سنجر حقيقة الطابع الوحيد الطرف لاقتصاد البلدان المتخلفة ، والتطور المشوَّه الذي تمضي فيه والناتج عن التخصص الاحادي في مجال إنتاج وتصدير المواد الخام والأولية ، الزراعية والطبيعية ، مما يكبح ويعرقل تطورها ويجعله عرضة لاشد التذبذبات والتقلبات والتبعية المتزايدة للسوق الخارجية المتمثلة بالدول الصناعية المتطورة ، وليس تدهور شروط التجارة وحده هو الذي يسبب الفقر والمديونية والأضرار الأخرى المتفاقمة في البلدان المتخلفة ، بل إن تذبذب هذه الشروط لا يقل ضرراً أيضاً بمصالح وتطور البلدان المتخلفة ، فهبوط أو ارتفاع أسعار المواد الاولية في السوق العالمية ، يخلقان جملة من التأثيرات والنتائج التي لا تخدم التنمية الضرورية لاقتصاديات البلدان المتخلفة . فمثلاً عندما تهبط أسعار المواد الأولية ، تحرم البلدان المتخلفة من قسم هام من الدخل

---

(١) ـ توماس سنتش : مؤلفه المذكور . ص ٢١٧

(٢) ـ المصدر السابق ص ٢١٧ ، ٢١٨

الناتج عن التصدير والتجارة الخارجية ، والمكوّن من العملات الصعبة ، أي من رأس المال الضروري الذي تحتاجه من أجل التصنيع ، والتصدير هو القناة الوحيدة للحصول على العملات الصعبة ، بل على رأس المال اللازم للتنمية ، ذلك لأن عوائد التصدير تمثل غالباً قسماً هاماً من الدخل القومي للبلدان المتخلفة . ومن جهة ثانية ، إذا ما ارتفعت أسعار المواد الأولية ، تتوفر إمكانية تمويل استيراد السلع الأساسية اللازمة للتصنيع والتنمية ، غير أن ما يحدث هو العكس تماماً ، حيث يضعف الاندفاع نحو التصنيع ، وإجراء التغييرات البنيوية المطلوبة ، والسبب في ذلك هو الاندفاع نحو استيراد البضائع الاستهلاكية والمواد الكمالية ، وهذا ما يذكرنا بفكرة «مؤثر التظاهر» التي أبرزها بريبتش ، والتي بمقتضاها يعيق هذا المؤثر الاهتمام بالتراكم والتصنيع والتنمية الجادة .

وهنا يحق لنا أن نسأل سنجر نفسه وأترابه من الاقتصاديين الديمقراطيين عن علة هذه الآلية ، ونؤكد من جهة أخرى أن هناك تجارب واقعية تنفي صحة هذا الرأي ، تلك هي تجارب التنمية الاشتراكية التي تطبق في العديد من البلدان المتخلفة ، ونذكر منها على سبيل المثال : كوبا ، فيتنام ، كوريا ، . . . الخ .

إن الشق الأول من هذا الطرح صحيح ، حيث يشكل انخفاض أسعار المواد الاولية المفاجىء عقبة موضوعية فعلية أمام التنمية الاقتصادية ، لان إيرادات التصدير تشكل قسطاً رئيسياً من الدخل القومي ، وخاصة أن هذا الدخل المتحقق من التصدير مكوّن عامة من

العملات الصعبة ، غير أن هذه العقبة تبقى نسبية ، وليس من المستحيل تذليلها . فالاعتماد التدريجي المتزايد على الذات وتنويع الانتاج والتصنيع وتطوير وخلق الفروع الاقتصادية المناسبة ، وبكلمة مختصرة خلق التكامل القطاعي بين الصناعة والزراعة وبقية فروع الاقتصاد الوطني ، والتخطيط الاقتصادي ، واختيار نمط تنمية غير رأسمالية ، ملائمة ومنسجمة مع الواقع ، كل ذلك يسهم تدريجياً في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وعدم التأثر أو التضرر نسبياً من الحركات الاقتصادية المتأرجحة للاقتصاد الرأسمالي العالمي .

أما الشق الثاني ، حيث يرى سنجر أن الاتجاه المعاكس هو السائد عندما ترتفع أسعار المواد الأولية ، أي لا يتم الاندفاع نحو تمويل استيراد السلع الأساسية اللازمة للتصنيع والتنمية ، بل نحو استيراد البضائع الاستهلاكية والمواد الكمالية ، فإن رؤيته تلك رؤية وصفية تحتاج بدورها إلى تعليل وتفسير ، وهو ما لم يقبل عليه سنجر ، فالمهم ليس وصف هذه الظاهرة التي يؤكد وجودها ، بل سببها وطريقة القضاء عليها لكي تتمكن البلدان المتخلفة من الاندفاع نحو التصنيع ، وفي رأينا أن جذور هذه الظاهرة التي يدعوها بريبتش «مؤثر التظاهر» تتعلق بطبيعة البنى والتراكيب والعلاقات الطبقية والاجتماعية والسياسية ، أو بعبارة مختصرة ، تتعلق بجوهر وطبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في البلد المتخلف من ناحية ، وبنمط وهدف التنمية الاقتصادية المتبعة والمنبثقة عن ذلك النظام من جهة ثانية ، وسائل التنمية ليست اقتصادية وحسب بل هي اجتماعية

أيضاً ، ولذلك فكل علاج تنموي هو اقتصادي اجتماعي معاً .

ومن أبرز النقاط الايجابية في نظرية سنجر ، كشفه آلية عمل قطاعات التصدير في البلدان المتخلفة ووظيفتها الكولونيالية ، في الحفاظ على دورة التخلف و إعادة إنتاجها . وفي دراسته لرأس المال الاجنبي العامل في البلدان المتخلفة يرى سنجر أن هذه التوظيفات الاجنبية «لم تصبح قط جزءاً من البنية الاقتصادية الداخلية لتلك البلدان المتخلفة ، اللهم إلا من الناحية الجغرافية والطبيعية البحتة . . . أما من الناحية الاقتصادية فإنها موقع منفصل تابع لاقتصادات البلدان المستثمرة» [1] وبذلك يتفق مع ميردال الذي يشير إلى أن العلاقات الاقتصادية للقطاع الدخيل (الأجنبي) مع السكان المحليين محصورة في نطاق استخدام العمل غير الماهر ، وما عدا ذلك فهو معزول كجزر دخيلة أو كجسم غريب عن الفروع الاقتصادية المحيطة به ، ومرتبط مباشرة باقتصاد المتروبول .

إن ميردال وسنجر محقان في فهمهما لدور ووظيفة رأس المال الأجنبي العامل في قطاعات التصدير التي تؤمن تزويد المتروبولات بلوازمها من المواد الخام من أجل وجود وتطور الصناعة الرأسمالية فيها ، ويكشفان عن النتائج الضارة لهذه التوظيفات الأجنبية ، والتي تتخلص بإنتاج وإعادة إنتاج التخلف والتبعية للاقتصاد العالمي الرأسمالي الذي تسيطر عليه المراكز المتروبولية الصناعية المتطورة التي

---

(١) ـ عن مؤلف توماس سنتش المذكور . ص ٢١٨

تمركز أكثر فأكثر وتحشد بين أيديها بصورة متزايدة كل الطاقات والإمكانات والوسائل الهائلة المالية والصناعية والتكنولوجية العلمية .. الخ . وتتحكم من ثم بمصائر أقطار المحيط المتخلف وتخضعه لمصالحها الخاصة ، وتحدد نمط تطوره الكولونيالي المشوَّه الذي يلائم احتياجاتها الاستعمارية الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

ولذلك فإن سنجر يرى «أن تخصص البلدان المتخلفة في تصدير الأغذية والموارد الخام إلى البلدان الصناعية ، كنتيجة للتوظيفات الأخيرة (المقصود : الأجنبية) هو أسوأ أمر بالنسبة للبلدان المتخلفة لسببين :

(١) ـ إنه ينقل النتائج الثانوية والتراكمية للأموال الموظفة ، ينقلها من البلدان التي تعمل فيها التوظيفات إلى البلدان التي أرسلت هذه التوظيفات .

(٢) ـ إنها حرفت البلدان المتخلفة إلى أنواع من النشاط ، لا توفر سوى مجالاً ضيقاً للتقدم التكنيكي والاقتصادي الداخلي والخارجي الذي كانت تسير عليه ..»[(١)] .

إن هذه الصورة المَرَضِيّة للتقسيم العالمي للعمل تؤلف الإطار العام لمشكلة التخلف ، مما يبرهن حقيقة أن الدور الحاسم في خلق واستمرار التخلف هو للعوامل الخارجية العالمية التي تولّدت بدورها عن ولادة وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي وما يتطلبه من أشكال الحركة والانتشار والنشاط على المستوى الدولي .

---

(١) ـ عن مؤلف سنتش المذكور . ص ٢١٨

ويقدم لنا سنجر المزيد من الشرح حول قوانين الكولونيالية ، ويوضح لنا كيف «تستعيد البلدان المصدرة لرأس المال مدفوعاتها أضعافاً مضاعفة بالأشكال الخمس الآتية :

(١) ـ تعزيز وزيادة تصدير السلع الصناعية ، ونقل سكانها من مهن ذات إنتاجية واطئة إلى مهن ذات إنتاجية عالية .

(٢) ـ التمتع باقتصاد داخلي يتسم بتوسع الصناعات التحويلية .

(٣) ـ التمتع بالزخم الديناميكي العام للصناعة في مجتمع يتقدم باطراد .

(٤) التمتع بثمار التقدم التكنيكي الحاصل في الانتاج الأولي ، طالما أنها المستهلك الرئيسي للسلع الأولية .

(٥) التمتع بالمساهمة من جانب المستهلكين الأجانب للمواد الصناعية»[1]

وعلى الرغم من صحة التشخيصات العلمية للواقع الاقتصادي للبلدان المتخلفة التي أتى عليها سنجر ، فإنه لا يستمر في ذلك حتى النهاية ، بل يظل تشخيصه ناقصاً ومفتقراً إلى الانسجام حين يرد أسباب هذه الآلية للتخلف إلى مقدار الدخل القومي المنخفض ونتيجة من نتائجه ، ولا يشير من بعيد أو قريب إلى أثر الاتجاه التنموي أو النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد الملموس ، وهو بذلك يفعل كما فعل غيره ، عندما يفسر الجزء بالجزء ، وبمعزل عن الروابط مع الكل .

---

(١) ـ عن مؤلف توماس سنتش المذكور . ص٢١٩

وتتصف تحليلات سنجر بالطابع الوصفي التقريري ، فهو يلاحظ الظواهر ويكشف قوانينها ويحاول الربط بينها ، ولكن في حدود المنهج الوضعي الذي لا يعنى بوحدة الكل ، ويبتعد بذلك عن الطريقة التركيبية مقتصراً على التحليل دون التركيب ، مما يضعف إلى حد كبير أهمية استنتاجاته وأطروحاته الاقتصادية .

إن سنجر لا يتجاوز أفق التفكير البورجوازي التقدمي النقدي الذي يقف عند حد النقد ، من خلال المنظور البورجوازي للعالم ، ويعجز بالتالي من التقدم خطوة أخرى نحو اكتشاف حقائق الكولونيالية ، وآلية عملها . وهو إذ يساير في أفكاره أفكار ميردال وبريبتش ، لا يتقدم عنهما خطوة إلى الأمام في طرحه لسبل التخلص من التبعية والتخلف وتغيير التقسيم العالمي الراهن للعمل ، وتركيب نظام التجارة العالمية الحالي .

نظرية آرثرلويس

يجاري آرثر لويس ، بريبتش في الاعتقاد بـ «أن كل المنفعة المستمدة من ازدياد كفاءة الصناعات التصديرية تذهب عملياً إلى المستهلك الاجنبي»[1] ولكنه يرفض بنفس الوقت أفكار سنجر وبريبتش حول التدهور العام في شروط التجارة وتذبذبها ، ويعتقد أن سبب انتقال المداخيل والمكاسب الناتجة عن ازدياد الانتاجية ، إنما هو عرض العمل غير المحدود في القطاع الريفي حيث الانتاجية الحدية للعمل ضئيلة

(١) ـ عن مؤلف توماس سنتش المذكور . ص٢٢٠

للغاية أو حتى صفراً . ويتحدد مستوى الأجور في القطاع الحديث وفقاً لشروط العرض والمعيشة السائدة في القطاع التقليدي ، ومستوى المعيشة الواطىء في الريف يحافظ على تدني مستوى الأجور في القطاع الحديث .

ويبدو من خلال أطروحة لويس تلك ، أن التخلف مجرد مشكلة عمالة ، وسوق عمل ، يتصارع فيها العرض والطلب على قوة العمل ، بينما أن مشكلة العمالة هي نتيجة وظاهرة من الظواهر الاقتصادية الاجتماعية الملازمة للتخلف ، وحلها مرتبط بحل بقية جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إن إرجاع التخلف إلى العوامل السكانية يذكرنا بنظريات النيوكولونيالية حول «الحلقات المفرغة» التي تفسر التخلف ـ وهو الكل ـ بجزء من أجزائه ، أو بصورة من صور تجليه الواقعي . لكن الحقيقة هي أن التخلف لا يمكن أن يُبسّط ويختزل إلى مجرد شكل جزئي معبر عن أحد جوانبه ، بل هو مجموع الظواهر المعبرة عن مختلف جوانبه ومضامينه الواقعية .

من ناحية ثانية فإن مشكلة العمالة وتحديد الأجور في القطاع الرأسمالي داخل البلدان المتخلفة هي أعقد مما يتصور لويس ، وليس ما يبرهن على صحة مذهبه حول أثر القطاع التقليدي وإنتاجية العمل الواطئة فيه في تحديد أجور العمال في القطاع الحديث . غير أننا لا ننفي آراء لويس هذه نفياً مطلقاً ، إنما نحاول تلمس جوانبها الايجابية والاعتراف بصحة ما ذهب اليه نسبياً . فما يذهب اليه نرفض فيه إطلاقه ، ونتقبل منه الأثر النسبي للعوامل السكانية التي ذكرها . إن

مشكلة عرض العمل هي إحدى مشاكل التخلف الاقتصادية الاجتماعية ، ولها تأثيرها في الحفاظ على التخلف ، ولكن مع ذلك فإننا نرفض أن تكون هذه المشكلة هي السبب الرئيسي في التخلف ، بل هي إحدى ظواهره ونتائجه التي تبدأ تأثيرها بدورها في استمرار حلقة التخلف بعد أن تنتُج عن آلية عمله الكلية . إن سعر العمل يتأثر بانتاجية العمل المتدنية في القطاع التقليدي دون ريب ، ولكن ليس بصورة مطلقة ، بل ولا يمكن أن تكون إنتاجية العمل المتدنية في الريف هي العامل الوحيد والرئيسي في تحديد سعر العمل داخل القطاع الحديث . بل إن سعر العمل هذا يتحدد وفقاً لجملة من الشروط والعوامل المتشابكة والمعقدة التي تنتمي الى القطاعين الحديث والتقليدي وإلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . . الخ .

إن رفض لويس لفكرة الفوارق في المرونة الداخلية للطلب ، لا يتمخض عن تقديم فكرة أصح منها في بحثه عن بعض أسباب التخلف وقوانين عمله . بل إنه يجاري في أفكاره قيمة وأهمية أفكار زملائه من أمثال سنجر وبريبتش وميردال ، ولا يتقدم عنهم خطوة إلى الأمام .

والدارس لأبحاث لويس التي تنحو هذا المنحى من عزل الظواهر الاقتصادية ، وتضخيم بعضها ، وتبسيط بعضها الآخر ، وعدم إدراك الطبيعة الديالكتيكية التي تحكمها ، يمكن أن يستنتج منطقياً ان البلدان المتخلفة في آخر المطاف هي المسؤ ولة بذاتها عن تخلفها .

ومع ذلك كله فإننا نميل إلى تصنيف لويس ضمن قائمة المنظرين

الاقتصاديين الديمقراطيين الذين ينتقدون الكولونيالية ، ويدينون بشدة التركيب الراهن للتقسيم العالمي للعمل والعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ، ونظام التجارة العالمية الحالي .

فلويس يهاجم الامبريالية صراحة وبشدة ، كاشفاً لنا الصلات التاريخية الموضوعية بين زمرتي البلدان المتخلفة والمتقدمة ، إذ يقول : «إن حقيقة توقف مستوى الأجر في القطاع الرأسمالي على الدخل في قطاع الكفاف (القطاع التقليدي) هي أحياناً ذات أهمية سياسية بالغة ، طالما أن للرأسماليين مصلحة مباشرة في إبقاء انتاجية عمال قطاع الكفاف في وضع متدن . . وهذا واحد من أسوأ مميزات الامبريالية . إن الامبرياليين يوظفون الرساميل ويستأجرون العمال ، ومن مصلحتهم الابقاء على الأجور الواطئة . . إن السجل الواقعي الحي لكل قوة امبريالية في افريقيا في الأزمنة الحديثة ، هو سجل إفقار اقتصاد الكفاف الحياتي ، إما بمصادرة أراضي السكان ، أو المطالبة بالعمل القسري في القطاع الرأسمالي ، أو بفرض الضرائب لدفع الناس إلى العمل عند أرباب العمل الرأسماليين»[١]

وينادي لويس بضرورة التصنيع المتسارع كمخرج وحيد من التخلف ، حيث بواسطته تتم عملية تقليص الحجم المطلق للسكان في القطاع الريفي ، ورفع انتاجية الفرد لكل ساعة في ذلك القطاع ، كما يدعو إلى تطبيق التكنولوجيا وتحويل الاقتصاد المتخلف المزدوج . ولكن لويس لا يذكر لنا هوية ذلك التصنيع ومضمونه الطبقي ، ويظل

---

(١) ـ عن مؤلف توماس سنتش المذكور . ص٢٢١

بالتالي أسير النظرة البورجوازية للواقع الاقتصادي والاجتماعي ، إذ ليس المهم أن ننادي بضرورة التصنيع بل بكيفية تحقيقه بصورة واقعية ، والفرق بين تفكير لويس الاقتصادي وبين التفكير الاقتصادي الاشتراكي هو الفرق بين الاشتراكيين الطوباويين والاشتراكيين العلميين .

نظرية أندريه غندر فرانك

يعتبر أندريه غندر فرانك من أبرز منظري التخلف والتنمية في أميركا اللاتينية ، وقد حظيت نظريته وأفكاره بانتشار واسع في أوساط البلدان المتخلفة ، وأطبقت شهرته آفاقها لما تحمله من مزايا وجوانب ثورية لا يمكن تجاهلها . وهو واحد من المفكرين الاقتصاديين الثوريين المتشددين في عدائهم للكولونيالية والامبريالية ونبذ طريق التنمية الرأسمالي .

ويدعو أندريه غندر فرانك بصراحة ووضوح الى اتباع سبيل التنمية الاشتراكية ، ويعتبره السبيل الوحيد للخلاص من التخلف والانطلاق نحو التقدم والازدهار والاستقلال الاقتصادي والسياسي[١]

---

(١) ـ أندريه غندرفرانك : «البورجوازية الرثة والتطور الرث» ترجمة إلى العربية كل من : الهيثم الأيوبي ، وأكرم ديري ، دار العودة ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ١٨٢

ـ أيضاً ، دراسته «تطور التخلف» الواردة في كتاب «الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة» والذي يتضمن مجموعة دراسات لمجموعة كتب مترجمة إلى العربية على يد عصام خفاجي ، نشر دار ابن خلدون ١٩٧٤ ، ص١٠٢ .

وخلافاً لسواه من البحاثة الاقتصاديين في مشاكل التخلف يعتمد فرانك في دراساته على المنهج التاريخي الشمولي والبنيوي من أجل «فهم أسباب نمو تخلفها وتخلف نموها»[١] وسبل تغيير هذا الواقع .

ويتفحص فرانك الكيفية التاريخية التي ولّدت التخلف ، كرد نقدي موضوعي على مختلف نظريات النيوكولونيالية والبورجوازية التي تعالج التخلف على غير هذا الأساس التاريخي ، ويرى أن دراسة التاريخ الاقتصادي للمتروبولات غير كاف لمعرفة أسباب التخلف والواقع الاقتصادي الراهن للبلدان المتخلفة ، رغم أن التاريخ الاقتصادي المتروبولي هو الذي ولّد في سياق تطوره حالة التخلف الاقتصادي للمناطق المتأخرة التي استعمرها طويلاً بصورة رئيسية ، ويبين لنا فرانك أنه على الرغم من كل ذلك فإن تاريخ المتروبولات يختلف عن تاريخ مستعمراتها ، وعن «التجربة التاريخية لأقطار أوروبا وأمريكا الرأسمالية الشمالية المتقدمة»[٢]

ولهذا فإن أنماط التنمية المشابهة لتجارب الرأسمالية الكلاسيكية والمقترحة من قبل منظري البورجوازية المتروبولية على البلدان المتخلفة غير ممكنة التطبيق على الواقع الفعلي لهذه الأخيرة ، فبين الواقع المتخلف والرأسمالي الكلاسيكي توجد اختلافات وفروق جوهرية سواءً ، في الزمن الحالي أو تاريخياً ، كما لا توجد أوجه شَبَهٌ هامة بين واقع البلدان الرأسمالية المتطورة التاريخي قبل ولادة وتطور الرأسمالية فيها وبين

---

(١) فرانك : تطور التخلف ص ١١٩

(٢) المصدر السابق ص ١٠٢

الواقع الراهن للبلدان المتخلفة . ولهذا «فإن النظريات المتوفرة عاجزة تماماً عن الكشف عن تاريخ الجزء المتخلف من العالم ، ولا تؤدي إلا إلى كشف جزء من تاريخ العالم . والأسوأ من ذلك (كما يشير فرانك) أن يدفعنا جهلنا بتاريخ البلدان المتخلفة إلى افتراض أن ماضيها ـ بل وحتى حاضرها ـ يشابه المراحل الأولى من تاريخ البلدان المتقدمة»[1] وفي ذلك إشارة واضحة إلى نظريات مراحل النمو الاقتصادي النيوكولونيالية التي رُوّج لها كثيراً من قبل اقتصاديين بورجوازيين من المتروبولات والتي منها على سبيل المثال نظرية مراحل النمو الاقتصادي لـ (و . و . روستو) والتي ستكون لنا وقفة معها في الفصل اللاحق .

ورداً على مثل هذه النظريات الامبريالية الاستعمارية الجديدة يجزم فرانك قائلاً : «إن إلماماً بسيطاً بالتاريخ يبين لنا بأن التخلف ليس حالة متأصلة أو متوارثة ، وأنه ليس هناك من وجه شبه جوهري بين ماضي البلدان المتخلفة أو حاضرها وبين ماضي البلدان المتقدمة ، فالبلدان المتقدمة حالياً لم تكن متخلفة في يوم من الأيام ـ ولكنها ربما كانت غير متطورة»[2]

وفي معرض تفسيره للتخلف يرفض فرانك تلك النظريات والفرضيات النيوكولونيالية التي تعتبر التخلف الراهن حالة أصيلة محلية محضة تنبع من خصائص التراكيب والأبنية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتخلفة ذاتها ، وليس من عوامل خارجية عالمية ، ويرد فرانك

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٢

(٢) المصدر السابق ص ١٠٣

على هذه النظريات قائلاً : «إن البحوث التاريخية تبين أن جانباً كبيراً من واقع التخلف القائم إنما هو النتيجة التاريخية للعلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية المستمرة بين التوابع وبين البلـدان المتطـورة حالياً . يضاف الى ذلك أن هذه العلاقات تشكل جزءاً جوهرياً من بنية وتطور النظام الرأسمالي على صعيد العالم ككل»[1]

وبرأينـا فإن فرانـك محق تماماً في ذلك الطـرح المادي التاريخـي للمسألة ، ويلتقي في طرحه هذا مع الطرح الماركسي اللينيني . وينتقد فرانك تلك الآراء التي ترى أن تصفية التخلف رهن باستمرار العلاقة مع المتروبـولات والاعتماد عليهـا في الحصـول على رؤ وس الأمـوال والمؤ سسات والقيم الرأسمالية ، ويعـرض إثباتـاً لذلك أمثلـة تاريخية تؤ كد أن الانفصال لا الاتصال بالمتروبولات هو الذي يمكن من التنمية والتطور الصناعي الوطني الكفيل بتجاوز التخلف الاقتصادي . وفي هذا المجـال لنـا بعض التحفظـات على تحليـلات فرانـك وطريقـة محاكماته ، إن من حيث المبدأ أو من حيث النتائج التي يتوصل إليها ، والتي سنأتي على ذكرها عبر استعراضنا لأفكاره وأطروحاته التاريخية . يقول فرانك : «لا يمكن حدوث التنمية الاقتصادية للبلدان المتخلفـة دون الاستقلال عن معظم علاقات التسرب هذه»[2] والمقصود رؤ وس الأموال والمؤ سسات والقيم الـرأسمالية من المتروبـولات إلى البلـدان المتخلفة[3]

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٣

(٢) المصدر السابق ص ١٠٣

(٣) المصدر السابق : ص ١٠٤

ويعتقد فرانك «بإن أطروحة المجتمع «المزدوج» زائفة برمتها» و «أن التوسع الرأسمالي قد تغلغل بشكل كلي وفعال حتى في أكثر القطاعات المنعزلة ظاهرياً في البلدان المتخلفة . وهكذا فالمؤسسات والعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية التي نراها هنا إنما هي نتيجة التطور التاريخي للنظام الرأسمالي مثلها مثل المعالم التي تبدو أكثر عصرية أو رأسمالية في متروبولات هذه البلدان المتخلفة»(١)

ونختلف مع فرانك اختلافاً نسبياً في فرضيته تلك ، فهو ينفي الأثر العكسي للمؤسسات والعلاقات الاقتصادية والسياسية التقليدية (ما قبل الرأسمالية) ومقاومتها للغزو الاقتصادي الرأسمالي ، نفياً مطلقاً ، ولا يعطي دوراً للبنى والتراكيب التي كانت قائمة قبل وخلال الانتشار الاقتصادي الاستعماري للرأسمالية الامبريالية ، أي أنه لا يطبق قانون وحدة وصراع الأضداد الديالكتيكي تطبيقاً مادياً تاريخياً سلبياً ، حينما يضفي على حكمه صفة الاطلاق والنظرة الأحادية الجانب للعملية التاريخية التي ولدت التخلف .

إننا لا نستطيع ان نوافق فرانك على إنكاره لأطروحة المجتمع المزدوج ، أو الازدواجية الاقتصادية ، ولا على التغلغل الكلي للرأسمالية في جميع أوجه النشاط الاقتصادي الاجتماعي داخل البلدان المتخلفة ، ونميز تبريراً لرفضنا لهذه الفكرة بين تغلغل العلاقات الاقتصادية شبه الرأسمالية وبين العلاقات الاقتصادية الرأسمالية البدائية أو غير المتطورة والعلاقات الرأسمالية المتطورة ، وهذا التمييز

---

(١) المصدر السابق : ص ١٠٥

يضعنا أمام حقائق تُضعف إلى حد كبير قوة المحاكمة الفرانكية الآنفة الذكر . فالوقائع الاحصائية والموضوعية تشير إلى سيطرة وغلبة العلاقات البضاعية ما قبل الرأسمالية في القطاعات التقليدية التي تتكاثر فيها أنماط الانتاج الشخصي والمشاعي والاقطاعي والعشائري ، وترمي بثقلها الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي على كامل الحركة والتطور الاجتماعيين ، وما يزال للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، ماقبل الرأسمالية الوزن الأكبر في العديد من البلدان المتخلفة وخاصة في القارة الافريقية التي هي أكثر بقاع العالم تخلفاً .

من جهة ثانية فإن العلاقات البضاعية قد وجدت قبل وجود الرأسمالية ، وكما يؤكد لينين بحق فإن الرأسمالية ليست سوى أعلى درجة من درجات تطور الاقتصاد البضاعي . وليس الاقتصاد البضاعي وعلاقات السوق وقفاً على المرحلة الرأسمالية ، فقد وجدت السوق والتبادل البضاعي والنقد قبل بزوغ الرأسمالية ، ووجود العلاقات البضاعية أو علاقات السوق ليس دليلاً على وجود وتطور الرأسمالية ، وهذا هو ما التبس على فرانك في محاكمته المذكورة ، وحمله على التعميم الخاطىء والجزم بوجود وتغلغل الرأسمالية الكلي والفعال في جميع خلايا المجتمعات المتخلفة .

من جهة أخرى ، إذا كان الأمر كذلك فما الفرق إذن بين رأسمالية المتروبولات ورأسمالية البلدان المتخلفة إذا كانت جميعها قد وصلت الى تطبيق الرأسمالية بشكل كلي وفعال في جميع الفروع والقطاعات الاقتصادية القومية .

ثم أين هي المؤسسات الرأسمالية المزعومة في القطاع الزراعي داخل البلدان المتخلفة ؟ وهل تغطي إذا وجدت حقاً كامل الريف الزراعي أو حتى المديني الصناعي ؟

إن التطور الرأسمالي في البلدان المتخلفة لم يتغلغل بشكل كلي وفعال بشهادة فرانك نفسه ، الذي يشير في مكان آخر من دراسته إلى أن التطور الرأسمالي في البلدان المتخلفة قد اقتصر على فروع التصدير والصناعات الاستخراجية والأولية الضرورية لتموين الصناعات المتروبولية التحويلية المتطورة ، وبينما بقية المؤسسات الرأسمالية مستقرة في الفروع والقطاعات التصديرية ظلت بنفس الوقت منعزلة إلى حد ما عن كامل البنية الاقتصادية المتخلفة ، وظل تعاملها مع هذه البنية في حدود حاجتها الاقتصادية والاجتماعية غير الجوهرية .

ونسأل فرانك عن السبب والكيفية التي تم بها تغلغل الرأسمالية «الكلي والفعال حتى في أكثر القطاعات المنعزلة ظاهرياً في البلدان المتخلفة» ؟ لعله يقصد ذلك التحوير أو التكيف الذي طرأ على القطاعات المنعزلة نتيجة تجاورها المكاني وتعايشها الزماني وتفاعلها المحدد مع الرأسمالية الغازية . إن المجتمع المتخلف ، برأينا ، هو مجتمع هجين متكيف ، ليس تقليدياً محضاً كما أنه ليس رأسمالياً محضاً ، بل هو هذا وذاك معاً في آن واحد . إنه مجتمع تقليدي رأسمالي ، بل إنه مجتمع تقليدي في عصر الرأسمالية وسيطرتها ، مجتمع تقليدي يتعامل بالضرورة مع الرأسمالية ويقاومها بنفس الوقت ، والنتيجة هي مجتمع كولونيالي يحمل خصائص مزدوجة نتجت عن

التفاعل بين القديم والجديد ، لا على الطريقة الكلاسيكية لتطور الرأسمالية ، بل على الطريقة الاستعمارية الكولونيالية والكولونيالية الجديدة .

ولو ان الرأسمالية قد تغلغلت «بشكل كلي وفعال» في البلدان المتخلفة لما كانت متخلفة ، ولايضيرها في ذلك إن كانت تابعة أم لا ، فالتبعية ليست دائماً دليل التخلف رغم أن العكس هو غير ذلك . إذ توجد بلدان رأسمالية متطورة وتابعة ، لكنها غير متخلفة كاليونان واسبانيا والبرتغال . . الخ . إن التبعية هي خاصية المجتمع الرأسمالي برمته وعلى جميع المستويات ، وهي ليست برهاناً على التخلف بل إن ما تشير إليه التبعية هو تأخر أو ضعف في مستوى تطور هذه البلدان الرأسمالي بالنسبة إلى سواها من الدول الرأسمالية المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً . ولو سلّمنا جدلاً بأن أحكام فرانك صحيحة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، فهي ليست كذلك بالنسبة لبقية البلدان المتخلفة في آسيا وإفريقيا .

وعليه فالمؤسسات والعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية التي نراها في البلدان المتخلفة ، ليست كما يقول فرانك نتيجة التطور التاريخي للنظام الرأسمالي وحسب ، بل هي نتيجة تصادم وتفاعل التطور التاريخي للنظام الرأسمالي مع كامل البنى والتراكيب الاقتصادية والاجتماعية ما قبل الرأسمالية والتي كانت سائدة قبل الاستعمار الامبريالي لها . وهذه الاضافة تسهم برأينا في تطوير فكرة فرانك وترميم نواقصها ، والحد من إطلاق بعض أحكامها . وهذا

إن فرانك إذ يعالج التخلف على إنه مجرد ظاهرة رأسمالية محضة ، يطمس حقيقة الفرق بين زمر البلدان المتخلفة ، وتصبح المسألة بالتالي مسألة أقل أو أكثر تطوراً ، وتتساوى من ثم البلدان الرأسمالية التابعة مع البلدان المتخلفة ، وتصبح المسألة مسألة تبعية وحسب ، وبإلغاء التبعية يزول التخلف ويتسارع التطور الرأسمالي بصورة أوتوماتيكية .

هذا ما توصلنا إليه المحاكمات المنطقية المتسلسلة إذا انطلقنا من فرضية فرانك الخاطئة ، والتي تعتبر جميع المؤسسات والعلاقات في البلدان المتخلفة رأسمالية أو نتيجة التطور التاريخي للرأسمالية ويساوي بينها وبين المؤسسات الرأسمالية التي أنشأها الاستعمار والامبريالية في قطاعات التصدير ، بل يعتبر أنه مؤسسات وعلاقات لا تختلف عن تلك المؤسسات التصديرية إلا من حيث أنها أقل عصرية أو رأسمالية . فما معنى «أقل أو أكثر» رأسمالية ؟ وأين هو التحديد العلمي في هذه «الأقل أو الأكثر» رأسمالية ؟ إن «الأقل» رأسمالية تفيد أن القطاعات «الأقل» رأسمالية لم تصبح بعد متينة الصلة بالعلاقات والنماذج ما قبل

الرأسمالية وهو ما لم يفطن اليه فرانك في محاكماته الجادة . ولم يأخذ بعين الاعتبار الفرق الكمي والكيفي بين العلاقات الرأسمالية المشوهة وغير النامية والبدائية وبين العلاقات الرأسمالية المتطورة التي سيطرت على كل جوانب الحياة الاقتصادية بما فيها من قطاعات وفروع صناعية وتجارية وزراعية . . الخ . إن نمو العلاقات البضاعية لا يعني نمو العلاقات الرأسمالية في كل الأحوال ، وأيضاً فإن نمو العلاقات البضاعية الرأسمالية لا يعني محو كل أثر وبشكل فوري لكل البنى والتراكيب والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ما قبل الرأسمالية ، وكل ما في الأمر هو أن هناك مجتمع في حالة تحول كمي وكيفي من القديم إلى الجديد ، وهو ما يعني تعايش وتجاور وتفاعل وصراع القديم والجديد في مرحلة تاريخية محددة ، وضمن كيفية خاصة ومتميزة ، تلك هي حالة البلدان المتخلفة التي يحاول فرانك الكشف عن حقائقها وقوانينها التاريخية ، ويُوفّق حقاً بذلك ولكن بصورة ناقصة أو غير كافية تماماً .

إن فرانك يقول : إن العلاقة بين التقدم والتخلف على المستوى العالمي هي ناتج العملية التاريخية للتطور الرأسمالي . ثم يضيف إن المؤسسات القائمة في المناطق المسماة بالمتخلفة أو الإقطاعية في كل بلد متخلف إنما هي ناتج هذه العملية مثلها مثل المؤسسات المسماة رأسمالية في المناطق التي يفترض أنها أكثر تقدماً [١] .

ونحن نعتقد أن تعميم فرانك هذا يكمن سببه في أنه حينما يعالج التخلف يركز أكثر ما يركز في أبحاثه على بلدان أمريكا اللاتينية ،

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٥

وللعلم فإن هذه البلدان هي الأكثر تقدماً من جميع البلدان المتخلفة في آسيا وافريقيا ، إنها تمثل أكثر المناطق القارية تقدماً في العالم المتخلف من الناحيتين الزراعية والصناعية ، وللعلم أيضاً فإن تاريخ الكولونيالية في أمريكا اللاتينية يختلف كثيراً عن تاريخ الكولونيالية في آسيا وافريقيا ، وهاتان الحقيقتان المعروفتان جداً للجميع توضحان بعض أخطاء التعميم النظري الذي لدى فرانك في أبحاثه حول التخلف ، والمعروف للجميع أن دراسات فرانك الاقتصادية تتركز في غالبيتها حول أمريكا اللاتينية ، مما يحملنا على القول : إن كثيراً من الخصائص والقوانين الاقتصادية التاريخية للتخلف في أمريكا اللاتينية تختلف عن نظيرتها في بقية البلدان المتخلفة في آسيا وافريقيا ، وهو ما سيتوضح لنا جلياً في هذا السياق .

إن مفهوم التخلف غير واضح بما فيه الكفاية لدى فرانك ، فتارة يبدو أنه يقصد به التبعية أو الرأسمالية التابعة ، وطوراً يبدو أنه يقصد البنى والتراكيب والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تتعرض بعد لتأثيرات الغزو الرأسمالي الاستعماري ، أو أنها تعرضت له تعرضاً طفيفاً ، وأحياناً تضيء الفكرة فجأة في ذهن فرانك ، فنشعر أنه يريد أن يقول : إن التخلف هو كبح تطور الاقتصاد المتأخر وحرف اتجاهه الطبيعي لصالح المتروبولات ، هذا كله يجعلنا نصادف فكرة صحيحة هنا وأخرى خاطئة هناك وثالثة ناقصة أو بين بين أو تعوزها الدقة في الصياغة والتعبير . . الخ .

وكثيراً ما يركز فرانك في تقسيمه لبلدان العالم بين متقدمة ومتخلفة ،

على الخصائص المكانية ، وتكاد تمّحي الحدود الفاصلة الحقيقية بين التقدم والتخلف عبر تحليله لهما .

وتبدو العلاقة بين التقدم والتخلف لدى فرانك ، وكأنها بصورة رئيسية العلاقة بين المدنية التي يطلق عليها «متروبول» وبين الريف . ومع ذلك لو حاولنا تفحص فكرته تلك لوجدنا أنه من المستحيل اللحاق بالتخلف أو العثور عليه في أي مكان ضمن نطاق الشبكة المتروبولية الكونية التي يرسمها لنا فرانك ، لكأنّ التخلف يتحول عنده إلى (غول) . . إلى قوة ميتافيزيقية غير مرئية ولا نستطيع تحديد مكانها على خريطة التطور العالمي الراهن . . فالمدن والمراكز الاقليمية والمراكز الأصغر فالأصغر كلها متروبولات مترابطة هرمياً ، وكلها تساهم بقسط من السيطرة والاخضاع وتوليد التخلف ، فقط رأس الهرم غير متخلف أولا يخلق التخلف في مناطقه القومية الخاصة به ، بل يخلقه وحسب في المناطق القومية للبلدان المتروبولية التابعة كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين . . الخ .

يطرح فرانك فكرة أن هناك نظام رأسمالي عالمي ـ ونحن نوافقه على هذه الفكرة ولاشك ـ ولكنه يعتبر التخلف مجرد جزء من هذا النظام يمثل فيه أدنى درجاته ، واننا نميل إلى الموافقة على أن التخلف شكل من أشكال تفاعل التطور الرأسمالي الآتي من الخارج (عن طريق الاستعمار) مع الواقع المتأخر للبلدان المستعمرة ، ورغم أن التخلف يدخل كآلية ضمن نطاق حركة النظام الرأسمالي العالمي إلا أنه يحمل أيضاً خصائص محلية وقومية تاريخية محلية ، فالنظام الرأسمالي الغازي والأنظمة ما قبل الرأسمالية هي عوامل متضادة متصارعة متطورة أدت

إلى شكل خاص من النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي يطلق عليه التخلف . لكن فرانك لا يسير على هذه الطريقة في التفكير بل يعتبر التخلف نتاج الرأسمالية فقط ويتجاهل أية عوامل تاريخية محلية قومية للبلدان المتخلفة ، ويبدو التخلف لديه بالتالي حالة رأسمالية أساسها التبعية .

إن أفضل ما يمكن أن يعبر عن فكرة فرانك هو نفسه حين يستبدل دون أن يدري العلاقة الطبقية بين التقدم والتخلف ، بالعلاقة المكانية التي لا توضح لنا الفرق . يقول فرانك :

«لا تقتصر علاقة المتروبول ـ التابع على مستوى امبراطورية أو المستوى الأولي فقط ، بل تتوغل لتشكل صميم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمستعمرات وأقطار أمريكا اللاتينية . فما إن أصبحت الرأسمالية الكولونيالية والوطنية ـ وقطاعها التصديري ـ تابعة للمتروبول الاسباني (وفيما بعد لغيره) ضمن النظام الاقتصادي العالمي ، حتى يضحي هذا التابع مباشرة متروبولاً كولونيالياً ومن ثم قومياً بالنسبة للسكان والقطاعات المنتجة في الداخل . كما أن العواصم الاقليمية التابعة لمتروبول قومي ـ ومن خلاله للمتروبول العالمي ـ تكون بدورها مراكز تدور حول توابعها المحلية الخاصة . وهكذا تقوم سلسلة كاملة من الأفلاك المتروبولية والتوابع بربط نظام كامل يمتد من المراكز المتروبولية في أوروبا أو الولايات المتحدة إلى أقصى نقطة على حدود الريف الأمريكي اللاتيني»[١]

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٦

ويحق لنا الآن أن نسأل فرانك عن مدلول كلمة متروبول عنده ، ونتساءل : أحقاً تمثل جميع دول العالم بما في ذلك البلدان المتخلفة متروبولات مترابطة تبعياً ؟ وإذا كان المتروبول يعني الدولة الامبريالية فهل تعتبر الدول المتخلفة امبريالية ؟ وإذا كان المتروبول يعني الدولة الاستعمارية فهل تعتبر الدول المتخلفة ، بما فيها دول أمريكا اللاتينية دولاً استعمارية ؟ ولو قبلنا افتراضاً بصحة الفكرة الفرانكية واعتبرنا جميع البلدان المتقدمة والمتخلفة امبريالية استعمارية متروبولية ، فأين نستطيع حينئذ العثور على الفرق بين التقدم والتخلف ؟ وماهو مقياسهما ؟ أهو مجرد التأخر الكمي والكيفي في درجة تطورها الاقتصادي الرأسمالي ؟ أم هو مجرد التبعية والسيطرة ؟ أم أنه فرق نمطي في التطور البنيوي ؟

إن فرانك يعتبر كل بلد متخلف في أمريكا اللاتينية تابع ومسيطر بنفس الوقت ، ويعتبر أوروبا وأمريكا الشمالية المقر الوحيد للمتروبول المسيطر وغير التابع لأحد ، غير أن الوقائع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تشير إلى أن بلدان أوروبا الرأسمالية تعاني من التبعية للولايات المتحدة الامريكية التي تمثل رأس الامبريالية ومركزها المسيطر غير التابع . كما يشير التاريخ إلى أن التبعية حالة متحركة غير ثابتة فالبلد الذي لم يكن تابعاً في مرحلة ما أصبح تابعاً في مرحلة أخرى والعكس يمكن أن يكون صحيحاً أيضاً . وفي رأينا فإن التبعية ليست المقياس الرئيسي للتخلف الاقتصادي ، نقصد ليس أية تبعية تخلق تخلفاً ، بل إن تبعية ذات كيفية خاصة هي التي تخلق التخلف .

وإذا كان عالمنا سلسلة من المتروبولات المترابطة تبعياً من المراكز المتروبولية في أوروبا وأمريكا الشمالية وحتى «أقصى نقطة في الريف» المتخلف ، إذن فأين يكمن التخلف جغرافياً وديمغرافياً واقتصادياً وسياسيا . إن فرانك عندما يعالج المسألة الكولونيالية ديالكتيكياً يفشل في تطبيق أهم قوانين هذا الديالكتيك المادي التاريخي ، وينظر للمسألة من الزاوية العالمية الخارجية وحسب دون أن يتمكن من أن يلم بالقطب أو الزاوية المعاكسة لها ، أي دون أن يعير انتباهه واهتمامه للطرف الاخر من المعادلة ، بمعنى آخر ، للعوامل المضادة التي تعمل بالاتجاه المعاكس من العملية التاريخية العالمية المكونة لكل من التقدم والتخلف معاً . وبذلك ترتدي نظريته طابعاً وحيد الطرف وغير ديالكتيكي .

ولا يحق لفرانك استبدال العلاقة بين الانظمة الاقتصادية والاجتماعة ، بالعلاقات المكانية الجغرافية التي لا تستطيع تفسير التخلف . كما لا توضح نظريته أن التخلف هو نظام اقتصادي اجتماعي ناتج عن تفاعل الرأسمالية المتروبولية القادمة من الخارج مع الواقع الاقتصادي الذي كان سائداً ولا يزال إلى حد ما في البلدان المتخلفة . من ناحية ثانية يزيح فرانك الصراع الطبقي جانباً ليحل مكانه صراع جغرافي ، صراع بين المدينة والريف علماً أن فرانك يتهم حتى الريف بالمتروبولية ، ونتج عن ذلك أن الصراع ضد التخلف لا بد وأن يكون صراعاً ضد المراكز المتروبولية المنتشرة في البلدان المتخلفة ، أي ضد المدن والمدن الاقليمية والمراكز الاصغر فالاصغر . وينسى بالتالي الصراع الطبقي الدائر في هذه المتروبولات العالمية والقومية والمحلية بين الطبقة البورجوازية التابعة وبين البروليتاريا وسائر الكادحين .

إن العدو الرئيسي لدى فرانك مثل الزئبق الذي لا تستطيع الامساك به أو ضبطه في مكان وزمان معينين ، كل ما في الامر هو أن هناك عدواً عاماً يتمثل بالامبريالية أولاً وبالبورجوازية المحلية التابعة ثانياً ، هكذا يقول فرانك ـ وهو مصيب بصورة عامة بقوله هذا ـ «إن العدو المباشر لحركة التحرر الوطني في أمريكا اللاتينية هو من الناحية التكتيكية ، البورجوازية نفسها(. . . .) مع أن العدو الرئيسي من الناحية الاستراتيجية هو بلا شك الامبريالية»[1] ويرفض فرانك أي تقسيم فئوي أو وظيفي للطبقة البورجوازية المحلية ويعتبرها بكليتها مسؤولة عن التخلف والتبعية ، ونحن نوافقه جزئياً على هذا الرأي من حيث آفاق تطور الاقتصاد تحت قيادة البورجوازية وفي الطريق الرأسمالي التابع أو المستقل نسبياً للتطور .

إن أهم سؤال يمكن توجيهه للسيد فرانك هو : أين التخلف ؟ وإننا لا نعثر عبر أبحاثه على جواب وافٍ للسؤال المذكور . والاستنتاجات التي نتوصل إليها عبر المحاكمات المنطقية المستندة إلى أبحاث فرانك تؤدي بنا إلى اعتبار التخلف مسألة كمية ، مقدار معين ، درجة تطور أكبر أو أصغر ، مستوى معيناً من النمو الرأسمالي ، وتلك نتيجة لا يرض عنها فرانك بالطبع ، وكان الاقتصاديون البورجوازيون النيوكولونياليون قد أكدوا عليها كثيراً في نظريات حلقاتهم المفرغة والتي سنفصل في نقدها لاحقاً .

التخلف قضية كمية ، تطور أدنى . . . أقل من الناحية الرأسمالية ،

---

(١) ـ فرانك : البورجوازية الرثة والتطور الرث . ص ١٨٢

تلك هي نتيجة من النتائج التي توصلنا اليها محاكمات فرانك ، وإن كان هو لا يرغب بذلك بالتأكيد .

إن تطور البلدان المتخلفة ، أو كما يريد فرانك ، بلدان أمريكا اللاتينية ، هو «في أحسن الاحوال تطور متخلف أو محدود» . ونمط النمو الرأسمالي وبنية المتروبول التابع الاحتكارية قد دخلت الى الاقتصاد والمجتمع في بلدان امريكا اللاتينية ، وتوغلت في صميم كل الاقتصاد بسرعة فائقة ، وسيادة الابنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدالة على التبعية ، هكذا يقول فرانك . وهذه مبالغة لا يمكن القبول بها من الناحية العلمية ، وكأنّ فرانك يريد أن يقول : إن كل تابع متخلف . وهو ما عملنا على رفضه في سياق بحثنا الجاري في نظريته .

إن فرانك ، كما نلمس من خلال نظريته ، يبتعد كلياً عن مسألة القوى المنتجة وعلاقات الانتاج المنبثقة على أساسها ، ولا يصنف البلدان على هذا الاساس ، بحيث أن القوى المنتجة هي في كل مكان من البلدان الامريكية اللاتينية هي قوى منتجة رأسمالية ، وهكذا شأن علاقات الانتاج المترتبة عليها فهي في عرفه علاقات إنتاج رأسمالية محضة صافية نقية لا أثر فيها للعلاقات الاقتصادية ما قبل الرأسمالية . والحق يقال إن واقع أمريكا اللاتينية التاريخي يشير إلى ضعف الطابع ما قبل الرأسمالي للقوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، وذلك على العكس من الواقع التاريخي للبلدان المتخلفة في آسيا وافريقيا . ولكن مع ذلك لا نستطيع نفي وجود مثل هذا الطابع بصورة مطلقة حتى عن بلدان أمريكا اللاتينية .

إن فرانك يفسر التخلف على أنه النمو التابع العاجز عن توليد المزيد من النمو وإدامته ، ويشير فرانك في مدار بحثه حول البرازيل : «إن تطور صناعة (ساوباولو) لم يؤ د إلى رفع مستوى المناطق الاخرى للبرازيل ، بل إنه حوّلها إلى توابع مستعمرة ، وجرّدها من المزيد من رؤ وس أموالها ، ورسخ بل وعمق تخلفها»[1] وهذا يعني أن المناطق المتخلفة هي تلك المناطق المتأخرة وحسب رأسمالياً أو التي تفتقر إلى رؤ وس الاموال ، وتعميق التخلف يعني استنتاجاً إيقاف وتأخر أو تقليص النمو الرأسمالي للمناطق المتخلفة داخل البرازيل نفسها وقياساً عليها داخل سواها من البلدان الاميركية اللاتينية .

ويضيف فرانك قائلا : «إن التخلف لا يعود إلى استمرار بقاء مؤ سسات بالية أو وجود نقص في رؤ وس الاموال في المناطق التي لا تزال منعزلة عن مجرى التاريخ العالمي ، بل بالعكس . إن ما يولد التخلف هو نفس العملية التاريخية التي تولد التطور ، أعني تطور الرأسمالية نفسها»[2] . إذن وكما يؤ كد فرانك نفسه فإن هناك مناطق لا تزال تفتقر إلى رأس المال ونمو العلاقات الرأسمالية ، كما لا تزال هذه المناطق منعزلة عن مجرى التاريخ العالمي . ما الذي نفهمه من هذا الكلام ؟ أهو اعتراف ضمني من قبل فرانك بوجود مناطق منعزلة عن مجرى التطور الرأسمالي العالمي ؟ وإذا كان الامر كذلك فما هو نوع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه المناطق ؟ أهو واقع رأسمالي ! أم

---

(١) ـ فرانك : الأمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة . ص ١٠٩

(٢) ـ المصدر السابق . ص١٠٩ .

واقع ما قبل رأسمالي ؟! تلك حقيقة لا يستطيع فرانك التهرب من مواجهتها كما هو واضح ، هذه الحقيقة هي وجود الطابع المزدوج للابنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبدرجات متفاوتة بين بلد وآخر وبين منطقة وأخرى وبين قارة وأخرى في ذلك القسم المتخلف من عالمنا الراهن . وإن تأثر أو تحول او تكيف الابنية والتراكيب والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التقليدية أو ما قبل الرأسمالية بالتطور الرأسمالي وتأقلمها معه لا يقلل من حقيقة وجودها وتأثيرها على مجرى التطور الاقتصادي والاجتماعي . وهو ما يرفضه فرانك رفضاً قاطعاً كما بينا .

ويطرح فرانك علينا «سلسلة من الفرضيات حول التنمية والتخلف» على أمل التوصل إلى نتائج مرضية من الناحية العلمية ، وتدعيماً لنظريته العامة حول التخلف . وسوف نستعرض بعضاً من فرضياته واستناجاته لتعرية النواحي الايجابية والسلبية فيها .

الفرضية الاولى :

«إن بنية المتروبول التابع في إطارها العالمي تولد ميلا نحو تنمية المتروبول وأخر نحو تخلف التابع (. . . . .) وإن تطور المتروبولات القومية وغيرها من المتروبولات الخاضعة باستثناء المتروبول العالمي غير التابع لأحد ، يحدده مستوى تبعيتها[1] » . إذن فالتبعية تحدد التخلف ونسبته ومقداره ، وعليه فكل تبعية تولد تخلفاً ، وهكذا فإن التخلف هو تطور رأسمالي كمي أقل من اللازم وحسب . وهو : أي تطور

(١) ـ المصدر السابق . ص ١٠٩

التخلف في اعتبار فرانك نمو ناقص وغير مستقل .

الفرضية الثانية :

«إن التوابع تحقق أقصى ما يمكن من النمو الاقتصادي ـ والصناعي خاصة ـ الرأسمالي الكلاسيكي كلما وحينما يضعف ارتباطها بمتروبولها[1] » ويذهب فرانك إلى تبرير فرضيته تلك فيقول : «ويؤكد فرضيتنا نمطان من العزلة واجهتها أمريكا اللاتينية خلال تاريخها . الأول هو تلك العزلة الناتجة عن الحروب والكساد التي مرّ بها المتروبول[2] » ثم يعدد «إلى جانب الأزمات الثانوية خمس فترات من الأزمات الكبرى التي تؤيد هذه الفرضية . تلك هي : الكساد الأوروبي (والاسباني خاصة) خلال القرن السابع عشر ، حروب نابليون ، الحرب العالمية الأولى ، كساد الثلاثينات ، والحرب العالمية الثانية[3] » ويشير فيما بعد إلى أنه «من المتعارف عليه تاريخياً أن القسط الأكبر من النمو الصناعي المتحقق ـ خاصة في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ، وكذلك في بلدان أخرى كشيلي ـ إنما حدث خلال الحربين العالميتين وفترة الكساد التي حدثت بينهما[4]» .

أما النمط الثاني من العزلة فيكمن «في العزلة الجغرافية والاقتصادية لمناطق كانت في فترات معينة ضعيفة الارتباط والاندماج نسبياً في النظام الرأسمالي والمركانتيلي[5] » ، ويعتبر فرانك أن نمواً رأسمالياً صناعياً كلاسيكياً قد تحقق في فترات العزلة تلك في العديد من المناطق الاقليمية

---

(١) ـ المصدر السابق . ص ١١٠

(٢) ـ المصدر السابق . ص ١١١

(٣) و (٤) و (٥) ـ المصدر السابق : ص ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣

داخل بلدان أميركا اللاتينية[١] .

أما على الصعيد العالمي فيضرب لنا فرانك مثلاً باليابان الفقيرة الموارد ، بينما روسيا وبلدان أميركا اللاتينية الغنية بالموارد عجزت عن القيام بذلك . ويعلل فرانك ذلك بقوله : إن السبب الأساسي يكمن في عدم انجذاب اليابان نحو التبعية . . . من هنا فإن نموها لم يواجه عوائق بنيوية كما حصل للبلدان التي دخلت إطار التبعية[٢] » ، ونود فقط تذكير فرانك أن اليابان هي حالياً بلد تابع إلى حد ما .

ويخلص فرانك من فرضيته الثانية إلى استنتاج مفاده أنه : «حين يبرأ المتروبول من أزمته ويعاود إحكام روابطه التجارية والاستثمارية لدمج التوابع كلياً في النظام ، أو حين يتوسع المتروبول لدمج المناطق التي كانت معزولة في النظام العالمي ، فالنتيجة هي إما كبح النمو والتصنيع المتحققين سابقاً في هذه المناطق ، أو أن يحرفاه باتجاه لا يعد بإمكانية الاستمرار ، وغير قادر على إدامة نفسه . وهذا ما حصل إثر كل من الأزمات الخمس الكبرى» حيث «أخذ تخلف القطاع الصناعي (بعد الانتعاش اللاحق للحرب الكورية) في البرازيل ، وبشكل أكثر جلاءً في الأرجنتين ، بالتزايد المستمر في قدرته على توليد تصنيع مستمر أو تعزيز النمو الاقتصادي ، إن هذه العملية ، هي التي تعاني منها الهند كذلك[٣] » .

---

(١) و(٢) و(٣) ـ المصدر السابق : ص ١١٢ ، ١١٢ ، ١١٨ .

ويبدو من خلال هذا العرض الأخير لأطروحات فرانك ، أنه يتخذ من بعض البلدان المتخلفة كالهند والبرازيل والأرجنتين والمكسيك ، وشيلي . . الخ نموذجاً ومقياساً يمكن تعميم خصائصه وقوانينه على مجمل البلدان المتخلفة ، ونحن نعلم أن هذه الدول تكاد تكون شبه امبريالية ، أو هي ـ كما نميل إلى تسميتها ـ دول رأسمالية احتكارية تابعة وشريكة للأمبريالية العالمية ، وهذه الزمرة من البلدان المتخلفة تمثل ذروة التطور الصناعي الرأسمالي الجاري في العالم المتخلف وهي دول متميزة عن سائر البلدان المتخلفة بدرجة تطور القوى المنتجة الرأسمالية فيها أو بمستوى تطور علاقات الإنتاج الرأسمالية فيها ، وبنموها الاقتصادي الصناعي المتقدم بالنسبة إلى سواه داخل البلدان المتخلفة .

إن هذه البلدان التي يقيس عليها فرانك ويحاكم التخلف على أساسها تمثل المنطقة الأكثر تقدماً من ناحية التطور الصناعي الرأسمالي في العالم المتخلف ، وهي تختلف كثيراً عن باقي المناطق المتخلفة في آسيا وافريقيا حيث تكاد تنعدم الصناعة الرأسمالية وعلاقات الإنتاج الرأسمالية في العديد من بلدان هاتين القارتين ، أو هي ضعيفة إلى درجة كبيرة ، ولا يمكن بحال تطبيق أحكام وفرضيات فرانك على واقعها الاقتصادي .

وبينما واجهت أمريكا اللاتينية غزواً رأسمالياً استعمارياً تميز بأنه استيطاني بصورة رئيسية ، فإن هذه الصفة الاستيطانية لم تكن كذلك في آسيا وأفريقيا ، بحيث أن القديم ظل متعايشاً مع الجديد اقتصادياً

واجتماعياً وسياسياً بصورة متغيرة حتى الآن من الناحيتين الكمية والكيفية .

الفرضية الثالثة :

«إن المناطق التي تبدو اليوم أكثر تخلفاً وأكثر إقطاعية ظاهرياً هي تلك التي كانت أكثر التصاقاً بالمتروبول في الماضي . لقد كانت هذه المناطق أكبر مصادر رأس المال للمتروبول العالمي ، وأكبر موردي المواد الأولية له [١] » .

وتلي هذه الفرضية فرضيات واستنتاجات أخرى يؤكد من خلالها على «كونية ووحدة النظام الرأسمالي ، وعلى بنيته الاحتكارية والتطور المتفاوت الذي يولده ، وما ينتج عنه من استمرار وجود رأسمالية تجارية ـ لا صناعية في العالم المتخلف (وحتى في أكثر بلدانه تطوراً صناعياً [٢])» .

وتعليقاً على الفرضية الثانية نقول : إن ضعف الارتباط بالمتروبولات نتيجة الأزمات الكبرى يبقى ظرفاً أو شرطاً استثنائياً من الناحية التاريخية ، ولا يمكن والحالة هذه الاعتماد عليه من الناحية الواقعية لتحقيق التنمية الرأسمالية الكلاسيكسة .

ثم إن الاستقلال عن المتروبولات يظل أمراً نسبياً في وقت لم يعد فيه الانعزال عن الاقتصاد العالمي ممكناً ، وحيث يجري التطور الاقتصادي العالمي باتجاه دولنة الإنتاج ، والتمركز والتراكم على

(١) ـ المصدر السابق . ص ١١٥

(٢) ـ المصدر السابق . ص ١١٨

الصعيد العالمي الذي وصل إلى درجة من التطور تتجاوز طاقات وإمكانات كل دولة على حدة ، ومثالنا على ذلك أشكال وأنماط التكامل الاقتصادي الأمبريالي والاشتراكي ، ومختلف صور التكتلات والأسواق الاقتصادية التي نشهد تزايدها حالياً .

من ناحية أخرى ، ما الذي يقصده فرانك من فرضيته تلك ؟ هل يريد القول إن التصنيع أو التنمية على الطريقة الرأسمالية الكلاسيكية ممكنة إذا ما حاول البلد المتخلف قطع روابطه بمتروبوله أو بالمتروبول العالمي ؟ أم أن من الواجب الانتظار حتى حدوث أزمة كبرى لتحقيق ذلك ؟ وما الفائدة إذا عادت المتروبولات إلى الانتعاش وتم تدمير كامل الإنجازات التنموية التي تحققت خلال الأزمة في البلد المتخلف ؟ إن التنمية الرأسمالية الكلاسيكية غير ممكنة في رأينا لأسباب موضوعية تاريخية ، اقتصادية وطبقية وسياسية . لأن الطبقة نفسها التي تؤمن ويمكن أن تمضي في هذا الطريق من التنمية ترفضه أو هي غير قادرة عليه بحكم ارتباطها بالأمبريالية على جميع الصعد . وبحكم ضعفها وعدم قدرتها على المنافسة والتبادل المتكافىء اقتصادياً مع الطرف المتروبولي العالمي ، وداخل سوقه الرأسمالية العالمية . إن السوق الداخلية في عصرنا الراهن لا تفي بمقتضيات التطور الرأسمالي الرفيع المستوى ، ولا يمكن للبلدان المتخلفة أن تحقق نمواً رأسمالياً ذاتياً كلاسيكياً حتى في حال تمكنها من قطع روابطها بالمتروبول العالمي ، كما لا تتوفر لها إمكانية الحصول على المعدات والأجهزة والتكنولوجيا أوتوليدها ذاتياً بالشكل المناسب . إن اعتماد البلدان المتخلفة على

استيراد المكننة والتكنولوجيا من الدول المتقدمة بات أمراً لا مفر منه إذا أرادت أن تتطور صناعياً ، بغض النظر عن طبيعة الطريق التنموي الذي تختاره لتطورها .

وإذا أتيح لليابان أن تتطور صناعياً على الطريقة الرأسمالية الكلاسيكية ، فهل كان بالإمكان لبلدان أميركا اللاتينية أن تنحو نفس المنحى ؟ إن التطور الموضوعي يشير إلى الإجابة بالنفي . إذ أن فقر اليابان بالموارد وعزلتها الجغرافية وربما عوامل أخرى هي ذاتها التي لم تجعل منها محط أنظار وأطماع المتروبولات الأوروبية والأميركية الشمالية . بينما العكس هو الذي حدث بالنسبة للبلدان الغنية بمواردها ، فغنى الموارد يجذب الدول الأمبريالية إلى السيطرة عليها واستثمارها واستعمارها . إن غنى القارة الأميركية هو الذي استجلب إليها الغزو الأبيض الكثيف ، وما يزال ذلك الغنى كبيراً إلى الدرجة التي تدفع بالدول الامبريالية إلى إحكام السيطرة الاقتصادية والسياسية عليها . وهكذا فاليابان تمثل استثناءً له شروطه ومبرراته التاريخية المعروفة ، ولا يمكن لأي بلد أن يقلده في مسيرته الرأسمالية الخاصة . ولا عبرة ولا علاقة للتبعية بذلك قطعاً ، خاصة وأن اليابان لم تختر بنفسها عزلتها واستقلالها أو عدم تبعيتها ، بل لقد فرضت عليها العزلة وعدم التبعية موضوعياً دون أن يكون لها يد في ذلك . وهكذا فالانجذاب نحو التبعية ليس مسألة إرادية ذاتية قومية محلية تختارها البلدان المتخلفة ، بل هي أمر واقع ، فرض عليها فرضاً ، وهي لا تستطيع حياله شيئاً في الوقت الراهن طالما أنها تسير في نموذج التنمية

الرأسمالية الكولونيالية .

إن ضعف الارتباط بالمتروبولات ـ على الأقل في الوقت الراهن ـ لا يؤدي حتماً أو حكماً وبصورة أوتوماتيكية إلى تحقيق «أقصى ما يمكن من النمو الاقتصادي ـ والصناعي خاصة ـ الرأسمالي الكلاسيكي» ، وبعبارة ثانية ليس ضعف الارتباط بالمتروبولات بحد ذاته هو الذي يؤدي إلى تحقيق نمو رأسمالي سريع في البلد المتخلف ، بل تغيير كيفية هذا الارتباط التي تؤدي إلى التخلف . إن طبيعة العلاقات والروابط مع المتروبولات تتسم بالطابع الوظيفي التابع التكميلي ، وهي علاقات وروابط قائمة على عدم التكافؤ أو المساواة ، إنها قائمة على أساس سيطرة الطرف الأمبريالي على الطرف المتخلف . إن تغيير جوهر وطبيعية هذه العلاقة وحده هو الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أقصى ما يمكن من النمو الاقتصادي الصناعي للبلدان المتخلفة مجتمعة أو منفردة ، فالمسألة ليست مسألة اندماج أو انفصال بين البلد المتروبولي والبلد المتخلف التابع ، بل هي مسألة الطبيعة الكيفية للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بينهما .

إن الانفصال عن الاقتصاد العالمي غير وارد في عصرنا أو هو مستحيل ، وهذا الطرح يتصف بحدة بالطوباوية المغالية ، مثله مثل الطرح النيوكولونيالي المعاكس له تماماً والذي يرد في نظريات الحلقة المفرغة ، ومفاده الدعوة إلى الاندماج مع الاقتصادات المتروبولية الأم والاعتماد عليها اقتصادياً بصورة تامة ـ أو على الأقل ـ بصورة شبه كاملة .

إن أساس الطرح النظري الفرانكي هذا خاطىء ، ورأينا هو أن لا نغالي في إدانة العلاقات الاقتصادية الدولية مع الدول الرأسمالية المتطورة ، والدعوة إلى إلغائها وتدميرها ومحوها من الوجود كما يبغي فرانك ـ وهذا وهم دون شك ـ بل إن الحل يكمن بتغيير نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الرأسمالي العالمي ، وإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يوفر للبلدان المتخلفة إمكانيات وفرص التنمية المتسارعة والمستقلة في إطار علاقات دولية اقتصادية متكافئة وعادلة وبعيدة عن استخدام القوة والسيطرة والإخضاع والضغوط ، وعن كل أثر للتبعية والخضوع .

إن التخلف برأينا هو علاقة اقتصادية بين المتروبولات والبلدان المتخلفة ، وبتغيير هذه العلاقة وإنشاء علاقة جديدة محلها لصالح البلدان المتخلفة هو الحل والهدف الذي يمكن أن تبلغه البلدان المذكورة ، ألا وهو تحقيق التنمية الاقتصادية المتسارعة الكفيلة بتصفية التخلف . وإمكانية تحطيم العلاقات الكولونيالية واستبدالها بعلاقات اقتصادية جديدة هي إمكانية قائمة بالفعل على أرض الواقع التاريخي الراهن لعالمنا ، بحكم العديد من الظروف والشروط الموضوعية الاقتصادية والسياسية ، والتي نذكر منها تعاظم وتطور المنظومة الاشتراكية العالمية ، وتنامي شأن حركات التحرر الوطني في البلدان المتخلفة وانتقال بعضها تباعاً إلى صف التنمية الاشتراكية .

وأخيراً إذا كانت التوابع (البلدان المتخلفة) قد حققت «أقصى ما يمكن من النمو الاقتصادي ـ والصناعي خاصة ـ الرأسمالي

الكلاسيكي» كلما وحينما كان يضعف ارتباطها بمتر وبولها في الماضي ، فهل يمكن أن تحقق ذلك في الحاضر ؟ إن فرانك نفسه يجيبنا على هذا التساؤ ل بالنفي[1] . فكيف إذن يمكننا قبول دعوته إلى الانفصال عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي حتى مع وجود المنظومة الاشتراكية وإمكانية الاعتماد عليها ؟

(١) ـ فرانك : المصدر السابق . انظر الصفحة رقم (١١٦) .

نقد النظريات الكولونيالية الجديدة

بعد تقديم بعض النظريات الكولونيالية الجديدة في فصل سابق ، سوف نفرد هذا الفصل لتناول بعضاً من نماذجها عرضاً وتحليلاً ونقداً ، وعلى أساس أنها تعبر بشكل عام عن معظم النظريات النيوكولونيالية ، وتنطلق وإياها من نفس المبدأ الفكري في معالجة قضايا التخلف .

إن هذه النظريات تتماثل في العديد من الخصائص ، التي منها: التعبير عن مصالح الدول الامبريالية والنظر إلى قضايا عالمنا الاقتصادية من منطلق الحرص على بقاء الرأسمالية والامبريالية ، وتبرير النظام الرأسمالي العالمي ، والعمل على استمراره والدفاع عنه في كل مكان ، وتعليل سيطرته الاستعمارية الجديدة على البلدان المتخلفة . مستخدمة في سبيل ذلك المنطق البورجوازي والمنهج الميتافيزيقي أو الميكانيكي أو الوضعي ، الذي يقف عند حدود العوامل الجزئية والقشرية والكمية لأية مشكلة اقتصادية أو سياسية . كما تفسر الجزء بالجزء المتفاعل معه ، دون أي اعتبار للكل الذي تولّد عنه وصار يؤثر فيه بدوره ، والعلاقة بين الظواهر هي علاقة مكانية وحسب ، أما العلاقات الزمانية التاريخية فتزاح جانباً ، ولا تعار أدنى اهتمام . تلك بعض من خصائص هذه النظريات التي سنستعرض نماذج منها ، فيما يلي :

أولاً: نظرية هـ. لاينبشتاين عن: نظام التوازن شبه المستقر

لا بد أن نشير باديء ذي بدء إلى أن نظرية هـ. لاينبشتاين عن نظام التوازن شبه ـ المستقر ، هي واحدة من نظريات النيوكولونيالية ، التي تحاول تطوير مفهوم «الحلقة المفرغة» والخروج بها من أزمتها المنطقية ، المعبرة عن تناقضاتها ونواقصها وعجزها عن الصمود على محك الواقع الموضوعي، التي تحاول تفسيرة والتعبير عنه ، ومحاولة وضع برامج تغييره .

ولاينبشتاين نفسه يعترف بانتمائه للمدرسة الفكرية الاقتصاديّة البورجوازية المتروبولية الساعية إلى إحياء الكولونيالية بالكولونيالية الجديدةالتي تعكس قبل كل شيء مصالح البورجوازية الامبريالية الاستعمارية الجديدة الطبقية الاستغلالية على المستوى العالمي ، وخصوصاً فيما يتعلق باستثمار البلدان المتخلفة ، وإحكام قبضتها على مواردها الطبيعية والبشرية سواء بسواء ، والامبريالية إذ تهدف إلى ذلك لا بد لها من فئةمنبثقة من الطبقة البورجوازية أو تدين لها بالولاء ، وتتمتع بكونها «أنتلجنسيا» الاستعمار ، لتؤمن للامبريالية الغطاء الإيديولوجي المناسب الذي يبرر نشاطها وسياستها الدولية اقتصادياً واجتماعياً .

إن لاينبشتاين هو واحد من هؤلاء المنظرين البارزين المدافعين عن الممارسات الاستعمارية للبورجوازية الامبريالية داخل أو حيال

البلدان المتخلفة . ويعتبر نفسه مطوّراً لنظرية الحلقة المفرغة ، التي كانت في رأيه بحاجة إلى إعادة صياغة وتدقيق ، بحيث تخرج من الطريق المسدود الذي وصلته في محاكماتها . ويتساءل لاينبشتاين : «إذا كانت الحلقة مفرغة ، فمن الواضح أن ليس ثمة طريق للخروج . . ولكن هذا لا يفسر لنا ، كيف أن البلدان النامية التي كانت فقيرة لم تعد فقيرة ، أو أنها لم تعد بنفس مستوى فقرها السابق» [1] ورداً على هذا التساؤل يندفع لاينبشتاين خلال سلسلة من المحاكمات النظرية المنطقية ، في محاولة لشرح كيفية عمل الحلقة المفرغة وكيفية كسر طوقها على أساس من المعالجة الديناميكية الديالكتيكية ، وهو أساس جديد كانت تفتقر إليه نظريات الحلقة المفرغة ، حيث كانت تعتمد المنهج السكوني الميكانيكي والميتافيزيقي لدى معالجتها لمسائل الاقتصاد السياسي عامة ، ولمسائل الاقتصاد السياسي للتخلف خصوصاً . ومع ذلك فقد ولدت طريقة لاينبشتاين الديناميكية الديالكيتكية مسخاً ضعيفاً مشوهاً وناقصاً ، وجاءت معالجته فاشلة وغير منسجمة من الناحية المنطقية . إن استخدام المنهج استخداماً صحيحاً يوصلنا إلى الحقائق ، ولكن لاينبشتاين لم يوفّق في ذلك لدى بحثه الاقتصادي حول التخلف ، ولم يحقق تقدماً ذا شأن عن بقية نظريات الحلقة المفرغة ، باستثناء الناحية الشكلية وحسب .

---

(١) المصدر السابق . ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

يتابع لاينبشتاين عناصر ومكونات البنية الاقتصادية لنظام التخلف ، لا من حيث أنها كميات ثابته كما كان يفعل سابقوه ، بل من حيث حركتها وتغير مقاديرها ونموها ، ومع ذلك فإنه لم يتوصل إلى تفسير جوهر نظام التخلف ، كما سنرى .

إن كل ما استطاعه لاينبشتاين لا يعدو أنه استخدام منهجاً أو طريقة أكثر تقدماً من الناحية العلمية ، وظل يفسر وحدة الحركة الكلية لنظام التخلف بحركة جزء أو عنصر مكون من عناصره الفاعلة ضمن آليته . كما ظل ينظر إلى التخلف على أنه حركة منتظمة لمجموع القوى المكونة له ، وهذه القوى إذا تغيرت أو كانت نامية فإنها تظل ثابتة من حيث العلاقات النسبية الناظمة لحركتها والتي تؤمن ثبات نظام التخلف .

ونظام التخلف المتحرك هو نظام ثابت أو في أحسن الأحوال شبه ثابت في كيفيته التي اتخذها وما يزال يتخذها ، ويرى لاينبشتاين أن المحور المحرك والأساس للكيفية المذكورة هو في الدخل القومي للفرد الواحد من السكان ، هذا الدخل الذي هو المؤشر الرئيسي للتخلف أو التقدم ، والبؤرة التي تنعكس فيها كافة تناقضات العوامل الاقتصادية الجزئية المكونة لمجمل البنية الاقتصادية . وبهذا المعنى يبدو التخلف أو التقدم في رأي لاينبشتاين عبارة عن اتجاه حركة هذه العوامل نحو شكل خاص وثابت من الحركة الكلية المركبة ، ضمن إطار ثابت من العلاقات الكمية النسبية بين القوى المحركة لنظام التخلف . ويعبر لاينبشتاين عن هذه الحالة بقوله : «إن حالة التخلف تتمثل بتذبذب

المتغيرات حول توازن دخل الفرد المتدني . . . فالاندفاعات والصدمات الدورية تفضي إلى تراقص قيم المتغيرات الفعلية قريباً من حالة التوازن . وبهذه الطريقة يتم تفسير ثبات التخلف الاقتصادي العام ، رغم أن التفسير يقر بحدوث تغيرات طفيفة من آن لآخر» [1] .

إن التخلف في نظر لاينبشتاين هو نظام ديناميكي قائم على أساس توازي وتوازن النسب الكمية بين مختلف عناصره حتى في حالة نموها الكمي . وهنا يظهر قصور الديالكتيك لديه ، واقتصاره على الجوانب الكمية دون الجوانب النوعية للعملية الديالكتيكية . إن حركة المتغيرات الكمية تحجب عنه جوهر واتجاه حركة المتغيرات النوعية القائمة والممكنة في الظواهر الاقتصادية التي يعالجها في ديناميكية التخلف .

إن ما يريد لاينبشتاين التعبير عنه هو أن هناك في البنية الاقتصادية للتخلف حركة مستمرة أو حسب تعبير سمير أمين «نمو دون تطور» ونحن مع لاينبشتاين إلى هذا الحد فقط ، ولكننا لا نتفق معه في تعليله للحالة المذكورة ، لأنه يعللها بذاتها أو بعنصر من عناصرها أو بجوانبها الكمية وحسب ، ويبتعد كلياً عن مصدرها الكلي والكيفي الذي انبثقت منه ، فيغرق في حركة الكيفية الراهنة دون أن يتمكن من التوصل في أبحاثه إلى الكيفية الأصل التي تولدت عنها . وهنا تتجلى

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٧

الروح الوضعية لديه بكل أبعادها . والمسألة برأينا ليست في الوقوف عند حد الكشف عن حركة القوى المكونة للكيفية القائمة لبنية التخلف فقط ، بل إن فهمها يقتضي أو يشترط العمل على كشف الكيفية الأم التي تشكل خلفيتها وأرضيتها التاريخية .

إن التخلف برأينا هو مولود تاريخي ، مركّب زماني ومكاني يبدأ من الماضي ويستمر في الحاضر ، وسوف يشيخ ويضمحل ويزول في المستقبل ، مثله مثل أي شكل أو صورة مادية أو معنوية ، وهذا ما لم يلحظه لاينبشتاين ، ومن ثم حال بينه وبين معرفة أسباب «نظام التوازن شبه - المستقر» ككل أو كحالة كلية شاملة وجدت البلدان المتخلفة نفسها غارقة فيها ، وتسعى من أجل إنقاذ نفسها وتجاوزها إلى حالة نظام ديناميكي غير متوازن كالذي تتمتع به البلدان المتقدمة (الدول الصناعية الامبريالية المتطورة) .

إن التخلف كما يراه لاينبشتاين هو حالة متكررة تنتج وتعيد إنتاج نفسها على الدوام ، والقاعدة الأساسية لبقاء واستمرار هذه الحالة من التخلف هي محصلة الصراع بين قوى التنمية وبين القوى المضادة لها ، ومقدار هذه المحصلة هو دائماً صفر (٠°) أو قريب منه . وتتجسد المحصلة المذكورة ، أو هي تجد تعبيراً ملموساً لها في الدخل القومي للفرد الواحد من السكان ، وهذا الدخل واطىء أو متدن للغاية ، ويبقى كذلك طالما بقيت المعادلة على حالها رغم تغير مقادير أطرافها . والسبب هو أن تغير مقاديرها متعادل إلى درجة لا يحدث معها تغير في النتيجة وهذه النتيجة هي التخلف ، أي اقتصاد يتصف

بنظام توازن شبه ـ مستقر ، يتذبذب عند الحد المتدني لمستوى دخل الفرد الذي يراوح على حافة الكفاف .

إن تزايد حجوم المقادير المختلفة أو تغيرها إيجاباً أو سلباً يستدعي تغيرات مناسبة بين بعضها بعضاً وبحيث تتنافى تأثيراتها ، بمعنى أدق تنفي بعضها بعضاً لتظل النسب فيما بينها على ما هي عليه أو قريباً من ذلك ، مما يفضي إلى بقاء دخل الفرد على حالة أو قريباً منه . أما حالة الثبات التام فهي ممكنة ، وتعتبر حينئذ حالة قصوى لحركة النظام الكلية ، ولكنها مع ذلك نادرة . وفي افق لاينبشتاين «فإن القوى أو المؤثرات التي تنزع إلى رفع دخل الفرد تحرك بصورة مباشرة أو غير مباشرة قوى معاكسة تفضي إلى كبح دخل الفرد» [١] .

ولتوضيح ما يقصد إليه لاينبشتاين نضرب مثالاً مقبساً بتصرف من توماس سنتش [٢] هو التالي : نتيجة للتأثير المباشر أو غير المباشر لارتفاع الدخل القومي ، يتحسن مستوى المعيشة كالتغذية والرعاية الصحية ، فتهبط نسبة الوفيات مع ارتفاع معدل الولادة أو بقائه على حالة ، فتؤدي الزيادة السكانية الحاصلة بدورها إلى امتصاص الفائض في الدخل القومي ومن ثم إلى بقاء معدل الدخل القومي للفرد الواحد من السكان على حاله تقريباً .

---

(١) و (٢) المصدر السابق . ص ١٠٨

مثال آخر : عندما تزداد المحاصيل الزراعية لأسباب معينة تتحسن التغذية ومن ثم تتقلص المجاعات الدورية ، وينخفض معدل الوفيات . والزيادة السكانية التي تنجم عن ذلك تفضي إلى نتائج معاكسة كامتصاص الفائض وتجزئة أو تقسيم الأرض والملكيات الزراعية ، وهذه الأخيرة تعرقل وتشل إمكانيات صيانة النوعية وتحسين التربة أو استنزاف خصوبتها بسبب شدة استثمارها ، مما يقود بدوره إلى هبوط كمية المحاصيل الزراعية ، وسوء التغذية والمجاعات ، وإبقاء الدخل القومي على حاله .

مثال ثالث : إن توظيف الرساميل خارج نطاق القطاع الزراعي يخلق فرصاً إضافية للعمل تحفز بدورها نمواً سريعاً للسكان وقوة العمل . . ما يفضي إلى إعادة زيادة الدخل القومي للفرد الواحد من السكان . . الخ .

وعلى ما يبدو من الأمثلة السابقة فإن «تأثيرات القوى الكابحة للدخل» في حالة اضطراب التوازن ، أو النمو غير المتوازن تواجه تأثيرات معاكسة أكبر أو أقوى أو أشد منها ، ولذلك فإن العوامل المعاكسة لحركة النمو غير المتوازن ، تعيد هذا الأخير إلى حالة النمو المتوازن أو شبه المتوازن أو المستقر . تلك هي حالة التخلف كما يصفها لاينبشتاين أو كما تنعكس في ذهنيته .

إن لدينا الكثير من الاعتراضات على طريقة لاينبشتاين في المعالجة والتحليل ، وعلى النتائج المغلوطة التي توصل إليها في بحثه عن أسباب التخلف وآليته . فمثلاً لا يبحث لاينبشتاين عن أسباب

التخلف خارج نطاق كيفيته الراهنة أو خارج نطاق الكيفية الراهنة ككل ، بل يغرق في ظرفها الراهن وخصوصياتها العرضية وحركة أجزائها المحدودة والتي تشترط بعضها بعضاً . أي باختصار يغرق لاينبشتاين في الحاضر وينسى الماضي ، يبحث في الكائن ولا يلتفت إلى الكينونة ، يحلل الصائر ويتجاهل الصيرورة ، فالتخلف عنده حالة قائمة وحسب ، ولا يقيم أي اعتبار لتاريخيتها ، لديناميكية انبثاقها وتطورها التاريخي ، كما لا يتلمس جذورها وأسبابها في الماضي الاقتصادي والاجتماعي ، ومن ثم يعجز عن كشف أو اكتشاف عواملها الخارجية العالمية ، مكتفياً باستقراء العوامل الداخلية التي ـ وإن كانت تمارس تأثيرها ودورها المحدد في استبقاء التخلف ـ تولدت أساساً عن العوامل التاريخية الخارجية .

وتقوم نظرية «نظام التوازن ـ شبه المستقر» على افتراض مغلوط مفاده أن العوامل السكانية تلعب دوراً رئيسياً في خلق النظام المذكور ، وتعيق إمكانية نمو وتزايد الدخل القومي للفرد الواحد من السكان . وكأنّ النمو السكاني في البلدان المتخلفة هو العامل المحدد للتخلف وسببه الرئيسي ، هكذا يبدو من فرضية لاينبشتاين ، الذي يعزو إلى الزيادة السكانية انخفاض أو تدني دخل الفرد ، لأن الفائض السكاني النامي يمتص كل قدرة على رفع دخل الفرد هذا . إنه لمنطق مالتوسي جديد ، ولكنه أسوأ حظاً من المنطق المالتوسي القديم . ومثل هذا الافتراض يؤدي إلى استنتاج أكثر خطأ هو أن المحصلة ـ أي الدخل القومي للفرد ـ مؤشر أو مقياس رئيسي لتخلف أو عدم تخلف بلد أو

مجتمع ما ، بمعنى آخر مؤشر نستطيع به التمييز بين نظام متوازن وآخر غير متوازن لبلد ما . إن كثرة من الأمثلة التاريخية الواقعية في الماضي والحاضر تدحض بصورة قاطعة هذا الاستنتاج وذلك الافتراض الذي يشكل قاعدته . فإذا كان الدخل القومي للفرد مؤشراً لتخلف أو لتقدم بلد ما ، فبماذا نحكم على تلك البلدان المتخلفة المنتجة للنفط والتي تتمتع بدخل قومي مرتفع جداً بالنسبة للفرد الواحد من السكان ؟ وعلى سبيل المثال هل تعتبر دولاً كالمملكة العربية السعودية وإيران والعراق وليبيا والإمارات العربية المتحدة . . الخ متخلفة أم متقدمة ؟ علماً بأن الدخل الفردي المتوسط في هذه الدول أكبر منه لدى العديد من الدول المتقدمة بغض النظر عن النظام الاجتماعي السائد فيها وبغض النظر عن مستوى تطورها . هل تعتبر مثلاً دولة قطر أو الكويت أكثر تطوراً أو تقدماً من رومانيا أو النمسا أو بلجيكا أو . . . الخ ؟

من جهة ثانية ما هو مقياس اختبار إيجابية أو سلبية العلاقة بين زيادة الدخل القومي والزيادة السكانية ؟ كيف يمكن توضيح الرابطة الموضوعية بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني ، وما هي المقادير النسبية التي يمكن إذا ما طبقت أن تؤدي إلى تناسب النموين الاقتصادي والسكاني فيصبح المجتمع سائراً في نظام اللاتوازن ، أي مجتمعاً متطوراً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ؟ وهناك اعتراض آخر وهو أن زيادة الدخل القومي لبلد متخلف قد تكون في أحيان كثيرة أكثر منها لدى بلد متقدم . ومعدلات النمو الاقتصادي للدول الرأسمالية المتطورة شاهد حقيقي على ذلك إذ تبلغ أحياناً الصفر أو حتى

أنها تصل إلى أرقام سلبية قياساً إلى فترات سابقة ، ومع ذلك فهي متطورة والدخل الفردي فيها مرتفع . ويمكننا أن نذكر لاينبشتاين بأنه ليس لدى البلدان المتخلفة نفس شروط البلدان المتقدمة التي تمكنها من نهب البلدان الأخرى واستثمارها قومياً ، وامتصاص جزء من فائضها الاقتصادي الذي تولده (بحكم استغلال شعوبها وقواها العاملة أو الكادحة ، أو بحكم الريع التفاضلي أو الفرقي لمواردها الطبيعية والزراعية ، أو بحكم التبادل غير المتكافىء معها ، أو بحكم وسائل وأساليب لاتحصى من استنزاف دخلها القومي بصورة مجحفة) فإذا كانت البلدان المتقدمة تملك القدرة على امتصاص جزء من الفائض الاقتصادي من البلدان المتخلفة بشتى الأساليب والطرق ،وتحقيق تراكم مقبول على الصعيد الاقتصادي ، وبالتالي دخل قومي مرتفع بشكل عام ودخل فردي متوسط يعادله ارتفاعاً بشكل خاص ، فإن البلدان المتخلفة تعجز عن امتلاك مثل هذه الإمكانية لعدم توفر الشروط المذكورة لها . هذا ناهيك عن التاريخ العريق للتطور الصناعي الكلاسيكي الذي اجتازته البلدان المتقدمة وحققت خلاله تقدمها الراهن ، بجهودها وعلى حساب الغير(أي على حساب استثمار شعوب المستعمرات) . ولو أخذنا جميع هذه الظروف والشروط بعين الاعتبار لتبين لنا بأن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتطورة ليست مختلفة كثيراً ـ في حال زوال هذه الشروط ـ عن مثيلتها لدى البلدان المتخلفة . ثم إن البلدان المتطورة لم تكن في مراحلها التاريخية الأولى تعاني من نفس الحالة بسبب اختلاف

الظروف التاريخية المعلومة ، وعدم خضوعها للسيطرة الاستعمارية الخارجية ، كما هو شأن البلدان المتخلفة .

من ناحية ثالثة يصف لاينبشتاين حالة التخلف وصفاً تعسفياً افتراضياً ، عندما يسلم ضمناً بمجتمع منظم متجانس يجري في الانتاج والتوزيع بصورة رياضية ، حيث كل فرد يأخذ كالفرد الآخر حصة متساوية ومعلومة من الدخل القومي الكلي للمجتمع . إذ ما الذي يؤكد صحة مذهب لاينبشتاين عندما يحكم بأن ارتفاع الدخل القومي يستهلكه الفائض السكاني عن النمو السكاني ؟ أحقاً إذا ازداد الدخل القومي يتحسن مستوى المعيشة كالتغذية والرعاية الصحية ؟ أم أن هناك طبقات اجتماعية طفيلية استغلالية تحتكر الفائض الاقتصادي وتتحكم بالقسم الأكبر من الزيادة الحاصلة في الدخل القومي بما تمليه مصالحها الشخصية الاستهلاكية أو حتى الإنتاجية ؟ إن لاينبشتاين يفترض أن الزيادة في الدخل القومي سوف توزع توزيعاً عادلاً على مجموع السكان بما في ذلك الزيادة السكانية المضافة ، وإذا صح هذا الافتراض يمكن القبول بأن تحسن التغذية ومستوى المعيشة سيحصل وسيزداد معدل النمو السكاني . . الخ . ولكن شيئاً من ذلك كله لايحدث كما يتخيل لاينبشتاين ، فالتوزيع غير عادل وغير منظم ، والمجتمع يتألف من طبقات وفئات ، ورأس المال القومي متمركز في قسمه الأكبر بين أيدي حفنة من أرباب العمل في الصناعة والتجارة والزراعة ، ومن ثم فإن القسم الأكبر من الدخل القومي يعود لهؤلاء وليس لكامل المجتمع ، بل ليس للطبقات الكادحة سوى ذلك القسم

الذي يغطي أقل من حقهـا في الحياة ، وأقـل ممـا تقدمـه قوة عملهـا بالفعـل . إن المسألـة بالنسبـة للاينبشتـاين ليســت مسألــة طبقية وتاريخية ، بل هي رياضية كمية افتراضية تخيلية بحيث يمكن حلها على هذه الأسس الميتافيزيقية المذكورة . والتخلف ، عنده ليس مشكلـة اقتصادية اجتماعية سياسية تاريخية ، بل مشكلة اقتصادية تكنيكية فنية حسابية ، وحلها يقع ضمن هذا النطاق الوهمي والمستحيل برأينا .

والأمثلة الأخرى التي يوردها لاينبشتاين لاتقـدم شيئـاً جديداً يمكن أن يكشف لنا عن حقيقة التخلف، أكثر مما قدمته الأمثلة أو المثال الذي حللناه آنفاً .

وهكذا يقر لاينبشتاين بوجود الحلقة المفرغة ، وكانت الإضافة النظرية التي قدمها تتركز حول أن هذه الحلقة متحركة وليست ثابتة ، ومتوازنة الحركة عند نقطة الركود أو قريباً منها ، والصورة الأكثر تعبيراً عن هذا الركود هي الدخل القومي للفرد . ومع ذلك فإننا نود لفت نظر لاينبشتاين أن هذا الدخل القومي للفرد في البلدان المتخلفة ليس كذلك بل هو ينمو ويزداد في العديد من الدول المتخلفة ، وخاصة في تلك البلدان التي اختارت طريق التنمية الاشتراكية ، وأن الدخل القومي للفرد هو تعبير كمي قد لايعكس حقيقة العلاقة بينـه وبـين مستـوى المعيشة الحقيقـي للشعـب أو للأفـراد ، والمهـم آخـر المطـاف هو أن لاينبشتـاين لـم يكتف بمحاولتـه غـير الموفقـة لتفســير نظـام التخلف الاقتصادي ، من منطلق مفهوم الحلقة المفرغة المتحـركة ، بل حاول كغيره البحث في إمكانية كسر طوقها والتوصل من ثم إلى نظام ديناميكي

غير متوازن ، كذلك الذي تتمتع به البلدان المتطورة .

وبينما تعتقد نظريات الحلقة المفرغة أن كسر هذه الحلقة يقتضي بالضرورة تدخل قوة خارجية (رأس المال الأجنبي مثلاً) ، يطرح لاينبشتاين حلاً آخر يقوم على مبدأ اعتماد البلدان المتخلفة على نفسها بصورة أساسية ، وتلك نقطة ايجابية لابأس بها في تفكير لاينبشتاين التنموي ، ولكن النية الطيبة لاتكفي لإزالة التخلف ، ولابد من البحث عن أسلوب عملي واقعي وموضوعي للخروج من حلقة التخلف المفرغة ، أو كسر طوقها والانطلاق على طريق النمو الذاتي ، وفي نطاق نظام ديناميكي اقتصادي غير متوازن حسب تعبير لاينبشتاين نفسه ، فماذا يقترح لاينبشتاين علينا لأجل ذلك ؟

إنه يقترح بذل حد أدنى من الجهد الحاسم الداخلي الذاتي لتجاوز الحد الفاصل ما بين التخلف والتقدم ، ويتصور أن هذا الحد يتمثل بمقدار معين من الدخل القومي للفرد ، دون أن يأخذ بعين الاعتبار بقية العوامل والقوى والمكونات البنيوية للاقتصاد ، أو الطبيعة الكيفية للتخلف التي تتطلب تغيرات نوعية تتضمن تحطيم البنية الاقتصادية الكولونيالية أو تعديلها وتغييرها وتطويرها وخلق بنية وطنية اقتصادية جديدة متكاملة قطاعياً ومتنوعة ومتعددة الأطراف ضمن إطار برنامج تنمية ملائمة للواقع الاقتصادي والبشري للبلد المتخلف .

يقول لاينبشتاين : «هناك نقطة فاصلة بالنسبة لدخل الفرد ،

ومستوى معين لدخل الفرد ، إذا تم تجاوزها كفّ الاقتصاد عن أن يكون من النوع المتوازن (أي السكوني) لينتقل إلى اقتصاد غير متوازن (أي ديناميكي متطور) . . . وينبغي بلوغ مستوى معين من الحد الأدنى لدخل الفرد ، لكي يتمكن الاقتصاد من توليد نمو ذاتي من داخله» [١] .

أحقاً يؤدي بلوغ مستوى معين من الحد الأدنى لدخل الفرد أوتوماتيكياً إلى توليد نمو ذاتي من داخله ، كما هو شأن البلدان الصناعية المتطورة ؟ وينتقل من ثم البلد المتخلف من حيز التخلف إلى حيز التقدم والنمو والتطور الذاتي ؟ وبما أننا عرضنا بعض الشواهد الراهنة التي تدحض هذه الفكرة فلا يسعنا إلا أن نترك الإجابة لمن يريد استنتاجها بنفسه .

من ناحية ثانية هل هذا الحد الأدنى المطلوب أن يبلغه دخل الفرد هو مقدار معلوم ، أو قيمة كمية يمكن تحديدها بدقة أو بصورة تقريبية ؟ يجيبنا لاينبشتاين على ذلك إجابة مشوشة وغامضة فيقول : «مهما يكن المعنى المقصود فإن من الواضح أن الحد الأدنى من الجهد الحاسم هو شيء يمتلك إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة حجماً من نوع مايمكن التعبير عن جزء منه عادة بلغة المال : القيمة المالية» وفي شرحه للحد الأدنى يضيف : «لعله أمر مستحيل أن نعطي تعريفاً محدداً للحد الأدنى من الجهد الحاسم قابل للتطبيق في كل الظروف والأحوال

---

(١) المصدر السابق . ص ١١٢ ، ١١٣ .

وبنفس المعنى الدقيق»[1] هكذا يختار لاينبشتاين لنفسه التهرب من النتائج التي توصلنا إليها نظريته ، ويقترح علينا حلاً دراماتيكياً غير قابل للتحقيق أو التحديد ، فتبدو نظريته مشبعة بالرومانسية الاقتصادية المحلقة في عالم الميتافيزيق .

فالحد الأدنى لايمكن تحديده أو تتعريفه بصورة قطعية ، وكل مانستطيعه إذا شئنا الشعور بوجوده أو عدمه هو أن يبلغ المجتمع مرحلة النمو الذاتي المستمر . وهنا لايتقدم لاينبشتاين قيد أنملة ، بل يواجه حَرَجاً جديداً ، لأنه يستثير لدينا تساؤلاً مؤسساً على محاكمته الآنفة الذكر ، هذا التساؤل هو : مادليل بلوغ المجتمع مرحلة النمو الذاتي ؟ أهو الدخل الفردي المرتفع ؟ وما هو مقدار الدخل الفردي المرتفع الذي يولد النمو الذاتي هكذا يظل لاينبشتاين أسير منطق الدائرة المغلقة التي اختار الالتزام بها خلال أبحاثه ومحاكماته النظرية الاقتصادية .

إن طريقة لاينبشتاين جاءت وصفية ، افتراضية[2] ، روبنسوية ، بعيدة عن الواقع الفعلي نسبياً ، والعلم لايمكن أن يقف عند هذه الحدود ، وإلا فسوف يكون مجموعة مواقف وآراء تعسفية ، أو اقتراحات طوباوية لايمكن تطبيقها .

إن لاينبشتاين قد أحل مظاهر أو خصائص التخلف محل أسبابه وعوامله التاريخية الخارجية ، واقتصر على اعتبار النتائج أسباباً

---

(١) المصدر السابق . ص ١١٥

(٢) المصدر السابق . ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠

رئيسية ، وتجاهل حقيقة الأسباب الرئيسية الفعلية التي تقع في التاريخ الطويل للتطور الاقتصادي العالمي وخاصة منه التطور الاقتصادي التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي .

وهكذا ولدت نظرية لاينبشتاين ميتة ، لا تاريخية ، وبعيدة عن المنهج المادي التاريخي الذي يأخذ في اعتباره الطابع الكيفي للعملية الاقتصادية ، فيركز على دور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القومية والعالمية ، والتطورات التاريخية الملموسة ، ونظرية لاينبشتاين على عكس ذلك تماماً ، لأنها ابتعدت عن كل تحليل مادي ديالكتيكي او تفسير تاريخي للمشكلة .

باختصار جاءت ديالكتيكية لاينبشتاين ميتافيزيقية ، أي قامت منهجيته التي بدت ديالكتيكية على قاعدة عريضة من الميتافيزيقية النظرية .

ثانيا : نظرية راجنار نوركسه

يضع نوركسه نفسه ضمن مجموعة المفكرين الاقتصاديين الملتزمين بمدرسة الاقتصاد البورجوازي بصورة عامة ، والاقتصاد البورجوازي للكولونيالية الجديدة بصورة خاصة ، ويدلو بدلوه مع أقرانه من أتباع نظرية الحلقة المفرغة ، في محاولة لإضافة شيء مايسهم في سد نواقصها وسلبياتها، وإخراجها من أزمة فشلها الناتجة عن تعارضها مع الواقع الاقتصادي الفعلي في البلدان المتخلفة ، ولكنه مع ذلك لم يصب حظاً من النجاح يزيد عما حققه أترابه من منظري الحلقة المفرغة الآخرين ، الذين كان كل منهم يرتق النظرية من جهة ليفتقها من الجهة الأخرى ، ولم يتجرأ أحدهم على تحديها ككل أو التمرد عليها أو دحضها بكليتها ، والانتقال بالمنهج والنتائج إلى مواقع الروح العلمية الواقعية الموضوعية التاريخية .

إن نوركسه يتفق مع زملائه من رواد الحلقة المفرغة في التسليم بوجودها الحتمي والطبيعي ، ولكنه يختلف عنهم في تصوره لشكل وجودها وحركتها ، وتلك في رأينا قضية شكلية لا تمس لب النظرية بشيء هام ، وهو إذ يتناولها بالنقد فإنما يقصد صورتها وطريقة ترتيب العلاقات الدائرية للقوى والعوامل المكونة لها ، ويطرح بديلاً لها حلقة مفرغة أخرى لا تختلف عن سواها من الحلقات المفرغة إلا من حيث التركيز على عامل أو أكثر من عواملها ، وبما يختلف عن النظريات الأخرى وحسب . فهاهو يقول : «البلد فقير لأنه فقير» ويضيف من

ثم : «يبدو هذا الافتراض مبتذلاً ، إلا أنه يعبر بالفعل عن العلاقات الدائرية التي تؤثر على جانبي العرض والطلب من مسألة نشوء رأس المال في المناطق المتخلفة اقتصادياً . . إن حوافز التوظيف مقيدة بحجم السوق . . وحجم السوق يتحدد بالمستوى العام للإنتاجية ، والقدرة على الشراء تعني القدرة على الإنتاج ، ويتوقف مستوى الإنتاجية بدوره ـ لا نقصد كلياً ، بل بنسبة كبيرة ـ على استخدام رأس المال في الإنتاج . غير أن استخدام رأس المال ينكبح ، باديء ذي بدء ، بصغر حجم السوق»[1] .

إذن هناك حلقة مفرغة تبدأ بعامل السوق الضيقة وتختتم نفسها بنفس العامل دون أن تكون هناك أية علاقة لرأس المال الأجنبي بخلقها أو توليدها ، أو حتى بكسر طوقها ، ونتساءل هنا كيف ارتفع المستوى العام للإنتاجية والذي يتحدد به حجم السوق في البلدان المتطورة قبل أن تكون كذلك ؟ وإذا كانت القدرة على الشراء تعني القدرة على الإنتاج ، أو ليست القدرة على الشراء للاستهلاك المبني على «مؤثر التظاهر» قدرة على الإنتاج ، ومن ثم قدرة على كسر الحلقة المفرغة ؟ ثم لماذا ينكبح استخدام رأس المال بسبب ضيق حجم السوق في البلدان المتخلفة ولم ينكبح استخدامه بسبب ضيق حجم السوق في البلدان المتطورة قبل بلوغها هذا المستوى الرفيع من التطور ؟

وبرأينا فإن هناك تكاملاً وظيفياً بين العوامل التي يعددها نوركسه

---

(١) ـ المصدر السابق . ص ٩٧ ، ٩٨ .

ويعتبرها عناصر مترابطة ومسببة للتخلف بدرجات متفاوتة ، ونحن نعتبرها عوامل متبادلة التأثير ومتكاملة وظيفياً من حيث أنها عوامل مترابطة ومسببة للتطور الاقتصادي . فالإنتاج يخلق الاستهلاك والعكس صحيح لأن الإنتاج هو استهلاك وهذا الأخير هو إنتاج ، والإنتاج والاستهلاك لا يختلفان من حيث الجوهر ، والفرق بينهما هو فرق في التعبير والوظيفة ، فما هو إنتاج من جانب يمكن وصفه بأنه استهلاك من الجانب الآخر ، حسب وجهة النظر الماركسية المعروفة حول هذا الأمر .

إن عدم استخدام رأس المال في الإنتاج يجد مبرره في السياسة الاقتصادية الاستعمارية ، وإلا فلماذا يستخدم رأس المال الأجنبي في قطاع التصدير أو المواد الأولية ، ولا يستخدم في قطاعات أخرى من اقتصاد المستعمرات ؟ أحقاً يكمن السبب في ضيق حجم السوق . . . أم ماذا ؟

يجيب نوركسه على هذا بعرضه نمطين للتوظيفات الرأسمالية الأجنبية ، وهي : توظيفات رأس المال الأجنبي في إنتاج المواد الأولية ، والتي كانت تستهدف استغلال المستعمرات مباشرة ، والتوظيفات التي خدمت الاستغلال الكولونيالي بصورة غير مباشرة عبر خلقها الشروط الضرورية لهذا الاستغلال ، ويضع هذين النوعين من التوظيف في تعارض ، على الرغم من كونهما متكاملان لا متعارضان ، والواقع يدحض مقولته في هذا الأمر .[1]

---

(١) ـ المصدر السابق . ص ٢٣٩

إن التوظيفات العالمية حسب زعم نوركسه تنقسم إلى نوعين : التوظيفات «المحفزة» والتوظيفات «العفوية» . ومادام التوظيف المباشر لرأس المال الأجنبي الخاص (الفردي) ينتمي إلى فئة التوظيفات «المحفزة» (توظيفات يحفزها طلب ملموس في السوق) فإن من الطبيعي أن تركز هذه التوظيفات في قطاع التصدير ، ويضيف نوركسه : «وهنا كانت التوظيفات محفزة من جانب الطلب في البلدان القائمة بالتوظيف»[١] . وهكذا من فمه ندينه ، فنوركسه يعترف بأن الربح والطلب المحفز هو الاعتبار الأول في حركة ونشاط رأس المال الأجنبي العامل في البلدان المتخلفة ، وإن طبيعة حركة وحياة ذلك الرأس المال لا تسمح بغير تشويه البنية الاقتصادية للبلد المتخلف ، عن طريق تنمية شاذة ومتطرفة لقطاع او لصناعات معينة تخدم اهداف الرأسمالية في الربح والسيطرة .

وإذا وجد رأس المال الأجنبي في قطاعات التصدير مقراً لنشاطه ، بسبب الطلب المحفز في السوق العالمية أو الخارجية ، فما الذي يمنع من تغلغل الرأس مال الأجنبي المذكور من التغلغل إلى القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات التحويلية . . الخ طالما أن منتجات هذه الصناعات معدة هي بدورها للتصدير والتصريف في الأسواق الخارجية . ولنوضح فكرتنا أكثر :

إن منتجات الصناعات التحويلية والثقيلة المتطورة في الدول المتروبولية معدة في قسم كبير منها للتصدير والتجارة الخارجية

---

(١) ـ المصدر السابق . ص ٢٤٠

والتصريف عبر الأسواق أو السوق العالمية ، هذه السوق التي تعتبر البلدان المتخلفة جزئاً رئيسياً فيها ، فإذا كان الأمر كذلك ، فما الذي يمنع من قيام هذه الصناعات التحويليةالمتطورة في البلدان المتخلفة ذاتها ، إذا كانت ظروف مواردها الطبيعية تسمح بقيامها ، طالما أن تسويق السلع الرأسمالية لا يقتصر على الأسواق المحلية القومية ؟ بماذا يجيبنا نوركسه على هذه التساؤلات الجدية ؟ وللتذكير نقول لنوركسه : إن الصناعات الرأسمالية المتطورة تتطلب سوقاً ذا حجم كبير يتعدى أي سوق قومية بمفردها ، هذا من جهة ، وهي تخلق بنفس الوقت هذا السوق الكبير من جهة ثانية . ولتحقيق هذين الشرطين كان لا بد من السيطرة على البلدان المتخلفة واستعمارها واستخدامها كمورد دائم للشرطين المذكورين أولاً ، وكمستودع هائل للمواد الأولية الزراعية والمعدنية والبشرية ثانياً .

فالذي منع استخدام رأس المال في القطاعات الأخرى من اقتصاد البلدان المتخلفة ، ليس إذاً ضيق سوقها القومية كما هو واضح ، لأن أية صناعة حديثة نادراً ما تنتج للسوق المحلية وحسب ، بل إن الذي منع استخدام رأس المال في الإنتاج داخل بقية قطاعات الاقتصاد المحلي ، إنما هو السيطرة الأستعمارية التي جعلت من قيام صناعة وطنية أمراً مستحيلاً في ظل إغراق السوق المحلية بمنتجات الصناعات الرأسمالية المتروبولية الاستهلاكية منها أو التحويلية . وهو ما أدى إلى تضخم الصناعات التصديرية إلى درجة اندماجها الكامل بالسوق العالمية وانعزالها شبه المطلق عن كامل البنية الاقتصادية للبلد المتخلف .

إن نوركسه لا يرى حرجاً إذ يقر بأن رأس مال الشركات الخاصة (الفردية) الأجنبية كان ينشط ويتوزع ويتحرك في مختلف قطاعات الاقتصاد المحلي وفقاً للظروف الاقتصادية الفعلية ، وما يقصده نوركسه بتلك الظروف الاقتصادية الفعلية ، إنما هو اعتبارات المصالح الربحية الخاصة لرأس المال الأجنبي التي كانت تدفعه لاختيار تلك القطاعات التي تؤمن له النجاح والربح المضمونين ، وقد شاءت الظروف أن تكون هذه القطاعات متمركزة في مجال الصناعات الاستخراجية الأولية لإنتاج المواد الخام وتصديرها وبيعها في الأسواق الخارجية .

وإذ يعارض نوركسه نموذجي التوظيف ببعضهما ، فإنما يعمل على تشتيت المسألة أكثر مما يعمل على الوصول إلى جوهرها : فتوظيفات السلطات العامة من الموارد الأجنبية لم تنزع كما كان يتصور نوركسه إلى «الابتعاد عن الصناعات العاملة من أجل السوق المحلية في المناطق المتخلفة ، والتركيز عوضاً عن ذلك ، على إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى المراكز الصناعية المتقدمة[1] » بل إن التوظيفات المذكورة كانت في معظمها تتركز على تطوير القاعدة الهيكلية الضرورية لحركة أي اقتصاد متطور (نقل ، خدمات عامة ، مواصلات ، مرافىء . . الخ) وبرأينا فإن توظيفات السلطات العامة من الموارد الأجنبية بهذا الشكل إنما كانت تخدم بصورة مباشرة وغير مباشرة حركة ونشاط رأس المال الأجنبي الخاص المتمركز والعامل في مجال صناعة استخراج المواد الأولية

---

(١) ـ المصدر السابق . ص ٢٣٩

الطبيعية والـزراعية من أجـل تصديرهـا إلى الأسـواق المتروبـولية أو الأسواق العالمية . والواقع إن توزيع وشكل بنـاء الهياكل الارتـكازية للاقتصاد في البلدان المتخلفة تعبر عن التكامل العضوي الواضح بين نوعي التـوظيف اللـذين يحـاول نوركسـه معارضـتهما ببعضـهما دون مبرر ، كما تعبر عن المصالح للرأس مال الأجنبي الاحتكاري بشـقيه الخاص والحكومي من جهة ، والخـاص المتشـكل من الموارد الأجنبية حينما تتصرف به سلطات عامة كولونيالية تابعة ، أو حتى سلطات عامة بورجوازية تسترشـد بمصالحها المندمجة بمصالح الرأسمال الاحتـكاري العالمي من جهة أخرى .

إن نوركسه يذهب مذهباً مختلفاً ـ في الظاهر ـ عن غـيره من أعـلام مدرسة الحلقة المفرغة حينما يحكم بأن تدفق رأس المال الأجنبي لا يؤدي بالضرورة إلى تحطيم الحلقة المفرغـة ، وليس السبـب في طبيعية ذلك الرأس مال الأجنبي وسيطرته أو طبيعة حركته ، بل إن نوركسه يلقي مسؤولية عرقلة أو منع كسر الحلقة المفرغة من قبل رأس المال الأجنبي المتوغل في القطاع التصديري على البلـدان المتخلفـة ذاتهـا ، ويؤكد بذلك على أن الأوضاع المحلية الذاتية الخاصة الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان المتخلفة هي التي تعيق تطبيق رسالة رأس المال الأجنبي في تحرير البلدان المتخلفة وإنقاذهـا من مرض التخلف الخطـير . إن نوركسه بهذا المعنى هو داعية للتغلغل الكولونيالي للأمبريالية ، ومدّاح للنشاطات الأستعمارية ، وهو يستخدم من أجل ذلك طريقة في التفكير والتحليل أكثر ذكاءً ومكراً من سواه من المفـكرين الاقتصـاديين . إذ

يحاول أن يتهم البلدان المتخلفة بمقاومة التحرر من التخلف ، عندما تقاوم النشاط الأستعماري للرأس مال الأجنبي المتفشي في خلايا واقعها الاقتصادي المريض . إن مقاومة حركة ونشاط رأس المال الأجنبي تعني في أفق نوركسه مقاومة تصفية التخلف «فالتوظيفات الأجنبية في الصناعات الاستخراجية المعدة لغرض التصدير لا تستأهل الاحتقار طالما أنها تحمل معها منافع عديدة مباشرة وغير مباشرة إلى البلد الذي تعمل فيه[1] » هذا ما يقوله نوركسه بصدد التوظيفات الأجنبية ، دون أن يشير بشيء إلى النتائج الضارة والتشويهات العميقة التي خلقتها في البنية الاقتصادية .

ونوركسه يلتزم الدفاع عن الأستعمار ، مستخدماً منطقاً ذرائعياً تبريرياً واضحاً حينما يرى أن الذنب في عدم تطور بقية القطاعات الاقتصادية للبلد المتخلف إنما يكمن بعدم جاذبيتها بالنسبة لرأس المال الأجنبي والتوظيفات التي يقوم بها ، وكأنّ عدم توفر تلك الجاذبية هو نقمة أو قَدَرْ ميتافيزيقي حلّ بالقطاعات الأخرى ، فلا أمل لها أن تحظى ببركة ونعِم رأس المال الأجنبي الطيب القلب وصاحب النية الصافية !! .

إن بقية القطاعات ، حسب محاكمات نوركسه المنطقية ، لا يمكنها إذن التمتع بثمار استخدام رأس المال بسبب الطبيعة التي تتصف بها هذه القطاعات ، والتي تتعارض مع استخدام رأس المال فيها . يالها من محاكمات متماسكة لا سبيل إلى الطعن بها ؟ ! أحقاً هو الأمر

---

(١) ـ المصدر السابق . ص ٢٤١

كذلك ؟ .

المهم أن ما يركز عليه أو ما يمكن استنتاجه من نوركسه هو أن بإمكان رأس المال الأجنبي إذا ما تدفق على البلدان المتخلفة أن يكسر طوق الحلقة المفرغة بشرط خضوع البلدان المتخلفة لسياسة وأهداف التوظيفات الأجنبية ومحاولة البلدان المذكورة تكييف نفسها اقتصادياً مع متطلبات النشاط الرأسمالي الأجنبي . إنه لمنطق كولونيالي عجيب !

ولقد أثبتت الوقائع التاريخية الملموسة عدم صحة هذا الرأي الاستعماري الرجعي . ولذلك وبسبب ضعف المنطق النيوكولوني المذكور ، يعمد نوركسه الى البحث عن مخرج ، فيتكئ من أجل ذلك على مقولة «مؤثر التظاهر» وكيما يخفي نوركسه ضعف تماسكه النظري ، يضخّم من عامل مؤثر التظاهر هذا حتى يكاد يشعر القارئ انه علة العلل المولدة للتخلف .

إن «مؤثر التظاهر» يعني أن الشعوب المتأخرة تحاكي حياة وطريقة استهلاك الشعوب المتقدمة ، مما يقلل من تحقيق حجم كبير من التراكم والادخار اللازمين لتأمين التنمية الاقتصادية الضرورية لتجاوز التخلف ، وهذا يعني أن مؤثر التظاهر هذا العامل الذي يركز عليه نوركسه يتسبب في تقليص موارد التنمية ، وبالتالي من فرص تصفية التخلف الاقتصادي ، ويرى نوركسه أن اتباع سياسة ضريبية من قبل الدولة من أجل علاج هذه الظاهرة والسيطرة عليها قد تؤدي إلى خلق مشاكل وأزمات ومصاعب سياسية (١) .

---

(١) ـ المصدر السابق . ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤

وبرأينا فإن مفهوم «مؤثر التظاهر» الذي يعني محاكاة الأدنى للأعلى ، أو الأضعف للأقوى هو مفهوم سيكولوجي نسبي ، لا ينطبق على البلدان المتخلفة وحسب بل وعلى جميع البلدان والشعوب والأمم والأفراد ، فتلك نزعة نفسية قائمة في التاريخ الإنساني بدرجات متفاوتة ، ولا يمكن من ثم إعطاءها تأثيراً أو دوراً أكثر مما هي عليه بالفعل ، كما لا يمكن أن يكون هذا العامل محدداً ولو بصورة جزئية للتخلف ، ففي جميع العصور والمراحل التاريخية والمجتمعات والطبقات تتجلى نزعة تقليد الأعلى بكل شيء ، حتى بالاستهلاك الشخصي ، ولا نظن نوركسه يجهل طريقة حياة واستهلاك الطبقات الاستغلالية في جميع أنماط الإنتاج المعروفة تاريخياً من العبودية والإقطاعية وحتى الرأسمالية . فالبذخ البورجوازي لا يقل شأناً عن البذخ الإقطاعي وإن اختلفا في الشكل . والطبقات الوسطى وحتى الشرائح المتبرجزة من البروليتاريا في الدول المتطورة تسعى دوماً إلى مزيد من الاستهلاك على الطريقة البورجوازية .

فمؤثر التظاهر ليس صفة ملازمة للتخلف أو البلدان المتخلفة وحسب بل هي صفة ملازمة للتاريخ والناس جميعاً . كما أن عامل المحاكاة لا يفعل فعله في البلدان المتخلفة أكثر مما يفعل فعله في بقية البلدان المتقدمة .

من جهة ثانية ، لا يمكن القبول بأن مؤثر التظاهر هو عامل محدد للتخلف طالما أن محاكاة طريقة استهلاك الأفضل هي وقف على من يستطيع ممارسة هذه المحاكاة ، أي على الطبقات الاستغلالية من إقطاعية وبورجوازية وسواها . وطالما أن الثروة تتمركز في قسمها

الأعظم بيد الطبقات الاستغلالية المذكورة وليس بيد الأغلبية الاجتماعية الساحقة من الطبقات الكادحة والمنتجة . وعلى أساس هذا الواقع فإن واجب الادخار وتأمين حد أقصى من التراكم يقع على عاتق الطبقات والفئات الاستغلالية الكولونيالية من المجتمع ، وليس على عاتق كامل الشعب في البلد المتخلف . إن البذخ الاستهلاكي الفظيع تمارسه الطبقات الاستغلالية ، بحيث لا يمكن حصر موارد البلد المتخلف وتنظيمها والتحكم بالادخار والتراكم والتخطيط والبرمجة لاستخدامها استخداماً رشيداً يمكن من نجاح التنمية الاقتصادية الكفيلة بتصفية التخلف .

خلاصة القول : إن نوركسه قد بحث في ميكانيزم التخلف من منطلق المصالح المتروبولية لتبريرها والدفاع عنها ، وتطرف كغيره إلى بعض الظواهر الاقتصادية للتخلف، ليحللها بمعزل عن بعضها أحياناً ، وبمعزل عن السياق العام أو النظام العام أو الكيفية العامة التي تتحرك عبرها ، وغض الطرف كلياً عن الطابع التاريخي لمشكلة التخلف ، متناسياً الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية أو الخارجية التي ولدت هذه المشكلة : أي التخلف ، لذلك كله لم يكن ممكناً تصنيف نوركسه إلا بين أنصار مدرسة الاقتصاد الوضعي الكولونيالي الجديد الذي يغرق بالجزئيات ويتحجّر عند التفاصيل ، ويعالج العوامل التي تعترضه معالجة منفصلة ميتافيزيقية وميكانيكية ، تلك هي حال نوركسه الذي ارتضى لنفسه أن يكون واحداً من أنصار نظرية الحلقة المفرغة الاستعمارية .

ثالثاً : نظرية والت ويتمان روستو

مراحل النمو الاقتصادي[1]

إثر الفشل الواقعي الذي لقيته مختلف نظريات الحلقة المفرغة النيوكولونيالية ، درج العديد من المفكرين الاقتصاديين البورجوازيين في الدول الرأسمالية المتطورة (الامبريالية) على انتهاج خيار نظري مختلف في المواجهة المحتدمة بين الفكرين : الاشتراكي والبورجوازي سواءً حول مسائل الاقتصاد السياسي عموماً ، أو من حيث فرعه المتعلق بالتخلف الاقتصادي في عالمنا الراهن . ويعود السبب في ذلك إلى الانتصارات الملموسة التي ظهرت على صعيد ترسخ وتقدم النظام الاشتراكي العالمي ، وتعاظم قوة ونجاح حركات التحرر الوطني وبعض التجارب التنموية الاقتصادية التي خاضتها في بلدانها المتخلفة هذا من جهة ، أما من الجهة الثانية فيعود السبب إلى فشل السياسات التنموية البورجوازية التي طبقت في بلدان العالم المتخلف نتيجة استرشادها أو تطبيقها للنظريات النيوكولونيالية المقترحة من قبل اقتصاديين بورجوازيين من المتروبولات أو من قبل تلامذتهم من أبناء

---

(١) ـ اعتمدنا في دراسة وتحليل هذه النظرية على المصدر الأساسي للمؤلف وهو : مراحل النمو الاقتصادي بقلم : والت ويتمان روستو ، الترجمة العربية للدكتور محمد محمود الإمام ، وقد وردت في مجموعة (اخترنا لك) الصادرة في مصر ، العدد (٩٥) مطابع الدار القومية ، القاهرة .

البلدان المتخلفة المرتبطين بسلطات وطبقات بورجوازية ويدينون بالولاء والإيمان العميق والتشبع الكامل أو شبه الكامل بالمناخ الفكري االاقتصادي المتروبولي .

والتيار الاقتصادي النيوكولونيالي الذي نحن بصدده ، إنما هو تيار المدرسة التاريخية البورجوازية التي أخذت على عاتقها مسايرة روح العصر ، والتلبس بمنهج فكري ثبتت صحته وتأكّد نجاحه ، للخروج بواسطته إلى نظرية اقتصادية يمكنها في النهاية الوقوف في وجه النظرية الماركسية اللينينية في شتى المجالات وخاصة الاقتصادية منها ، ومن ثم الدفاع عن الرأسمالية كنظام اقتصادي في ظروف تقهقره وخسرانه مواقعه الواحد بعد الآخر سواءً على الصعيد التاريخي الفعلي أم على الصعيد الإيديولوجي .

ولأجل تبرير بقاء واستمرار النظام الرأسمالي العالمي كان لابد من الرضوخ والاعتراف ببعض الاعتبارات المنهجية النظرية الاقتصادية للماركسية بعد أن لم يعد إنكارها أمراً مجدياً وذا أثر على عقول الناس . ولذلك فقد ظهرت مجموعة من النظريات الاقتصادية التاريخية ، التي أخذت تحاول محاكاة الماركسية في معالجتها التاريخية لتطور المجتمعات البشرية ضمن سلسلة من المراحل الاقتصادية والاجتماعية المتمايزة والمتعاقبة والمتعايشة أحياناً إلى جوار بعضها البعض ، وسوف نبحث من بين هذه النظريات نظرية مراحل النمو الاقتصادي التي وضعها (والت ويتمان روستو) ، وهي نموذج من نماذج النظريات التاريخية المذكورة ويمكنها أن تعكس إلى حد كبير نفس اتجاه المنهج والتفكير في

بقية النظريات المماثلة لها[1] .

يؤكد روستو في مقدمة كتابه أن نظريته حول مراحل النمو الاقتصادي يمكن اعتبارها «بمثابة نظرية عامة للنمو الاقتصادي ، كما يمكن أيضاً اعتبارها نظرية تلخص ، ولو جزئياً ، التاريخ الحديث في جملته»[2]

ويقصد روستو بدراسته تاريخ الرأسمالية وحسب بدءاً من الخط الفاصل بينها وبين المرحلة السابقة لها والتي يدعوها بالمرحلة التقليدية ، وجميع مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي السابقة للرأسمالية هي في نظر روستو مرحلة واحدة وحسب تلك هي مرحلة المجتمع التقليدي ، التي لا مكان فيها لأي تمييز بين مراحل المشاعية البدائية ، والعبودية ، والإقطاعية ، وهكذا تنعدم كل الفروق والحدود الفاصلة بين التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الثلاث السابقة للرأسمالية ، وتظهر لديه في صورة مجتمع تقليدي جاهز هو ذلك المجتمع الذي سبق مرحلة ولادة ونشوء وتطور الرأسمالية ، أما ماعدا ذلك فلايعني بتحليله روستو كما يقرر هو نفسه عندما يؤكد أن دراسته تطال التاريخ الحديث فقط ، وماهو التاريخ الحديث عند روستو إذا لم يكن تاريخ الرأسمالية ؟

---

(١) ـ من هذه النظريات مثلاً : نظرية مابعد المجتمع الصناعي لـ ر . آرون . ونظرية مراحل التاريخ الاقتصادي لـ ن . س . ب . جراس . ونظريات مراحل النمو الاقتصادي لـ ب . ف . هوسلتز . . الخ .

(٢) ـ روستو مصدره المذكور . ص٥ من المقدمة .

وثمة نقطة أخرى شبيهة بالنقطة السالفة ، وهي أن نظرية روستو الاقتصادية التاريخية لا تضع أية إشارة فصل جوهرية بين المرحلة الرأسمالية والمرحلة الاشتراكية ، ولا تفرق بينهما على أساس علاقات الإنتاج والبنى الفوقية ، وترى فيهما شيئاً متماثلاً . فليس هناك في نظر روستو وجود غير الوجود الرأسمالي ، ويصرف النظر كلياً عن مسائل شكل الملكية أو هو لا يمسها إلا مساً طفيفاً ، وكأن الأمر لا يعنيه ولا يعني نظريته ورؤيته للتطور الاقتصادي من بعيد أو قريب .

ويقف روستو بصراحة ضد المفهوم المادي الديالكتيكي التاريخي للتطورات الاقتصادية والاجتماعية ويعلن «أن التغيرات الاقتصادية ذاتها هي وليدة العوامل السياسية والاجتماعية» ثم يضيف : «ولو أخذنا في تفسيرنا للتغيرات الاقتصادية بمبدأ إرجاعها إلى الحوافز البشرية لوجدنا أن الكثير من التطورات الاقتصادية نشأت عن الحوافز والآمال غير الاقتصادية للبشر»[١] . وعلى هذا فهو ينكر فكرة أن المحرك الأساسي الذي له الأولوية في التطورات التاريخية إنما هو للعوامل الاقتصادية التي تشكل القاعدة الهيكلية لكل البنيانات الفوقية السياسية والاجتماعية والفكرية . ويعتبر أن الناس يصنعون تاريخهم بأيديهم وعلى وعي منهم وبإرادتهم ونتيجة تصميماتهم المسبقة التي يرسمونها له فقط وبالشكل الذي يريدونه دون الأخذ بعين الاعتبار للعوامل الموضوعية وتأثيرها في عملية صنع التاريخ ، وهي فكرة مغلوطة لا يمكن الموافقة عليها وليس هنا مجال مناقشتها ، لأن مناقشتها تحملنا إلى الفلسفة

---

(١) ـ المصدر السابق . ص ٨ .

والخروج عن الموضوع الاقتصادي الذي نحن بصدده . يقسم روستو التاريخ الحديث لكل المجتمعات البشرية إلى خمس مراحل رئيسية لا بد وأن يمر فيها أي مجتمع قديم أو حديث أو معاصر ، ويحاول بذلك جعل هذا التقسيم التاريخي إلى مراحل تطورية مقابلاً مضاداً للتقسيم الماركسي اللينيني لتاريخ العالم الاقتصادي والاجتماعي منذ المشاعية البدائيةوحتى الرأسمالية . وهذه المراحل كما ارتأى روستو تسميتها هي : مرحلة المجتمع التقليدي ، المرحلة الانتقالية أو مرحلة ما قبل الانطلاق أو مرحلة التهيؤ للانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، مرحلة المضي نحو التقدم أو النضوج أو الاكتمال ، وأخيراً مرحلة المجتمع الاستهلاكي ودولة الرفاه الواسع وانتشار الخدمات والسلع الاستهلاكية المعمرة على نطاق واسع . تلك هي المراحل الخمس التي يستعرضها روستو استعراضاً وصفياً وتحليلياً في محاولة لتفسير قانونيات التطور الاقتصادي والاجتماعي العامة في عالمنا والواقع الاقتصادي العالمي الراهن . وسوف نلخص بإيجاز شديد فكرته عن كل مرحلة من المراحل الخمس ليتسنى لنا تحليلها ونقدها .

أولاً : مرحلة المجتمع التقليدي :

يقول روستو : «من الوجهة التاريخية نستطيع أن ندرج تحت اسم «المجتمع التقليدي» كل العالَم الذي سبق عصر «نيوتن» . ويتابع : «ويضاف إليها جميع المجتمعات التي جاءت بعد عصر (نيوتن) وظلت وقتاً غير قصير لا تمتد إليها القوى الجديدة التي أتيحت للانسان لكي

يسيطر على بيئته بما يعود عليه بالنفع الاقتصادي[1] » .

ومع أن المجتمع التقليدي لا يمثل حالة ستاتيكية مطلقة ، فإنه لا يتميز بالديناميكية التي تميز المجتمعات التي دخلت المراحل اللاحقة من تطورها ، ومن خصائص المجتمع التقليدي انخفاض مستوى الإنتاجية في الزراعة والصناعة إلى حد كبير بسبب الافتقار إلى العلم والتكنولوجيا وفنون الإنتاج الحديثة[2] وهيمنة الزراعة على ما سواها من نشاطات اقتصادية حيث يعمل حوالي (٧٥٪) من القوة العاملة في الزراعة وإنتاج الغذاء[3] والدخل القومي الكلي منخفض ومتوسط دخل الفرد محدود بحدود الكفاف «وتلعب الروابط العائلية والعصبية دوراً كبيراً في التنظيم الاجتماعي» وتسيطر القدرية على المجتمع[4] . أما من حيث النظام السياسي «فإن مركز الثقل في عالم السياسة فيها يتركز عادةً في الأقاليم في أيدي أولئك الذين يملكون الأرض أو يسيطرون عليها . فكان مُلّاك الأراضي يسيطرون بدرجات متفاوتة على القوى السياسية القائمة معتمدين على بطانتهم من الأتباع المدنيين والعسكريين[5] » .

ويكتفي روستو بالقليل من الوصف لحالة المجتمع التقليدي ، دون أن يوضح لنا أي فرق بين خصائص نموذجي المجتمع التقليدي : الذي

---

(١) ـ المصدر السابق . ص ١٣ .

(٢) ـ المصدر السابق . ص ١١ .

(٣) ـ المصدر السابق . ص ٣٧ .

(٤) ـ المصدر السابق . ص ١٢ .

(٥) ـ المصدر السابق . ص ١٣ .

وجد قبل «عصر نيوتن» والذي وجد بعد ذلك العصر . وبذلك يحق لنا أن نتساءل عما إذا كانت المجتمعات التقليدية التي وجدت قبل الرأسمالية تختلف أولا تختلف عن تلك التي وجدت في عصر الرأسمالية ، فالمجتمع التقليدي الذي مرت به الدول الرأسمالية في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وروسيا قد وُجد حين لم يكن هناك من وجود للرأسمالية ، وولدت الرأسمالية على أساس المرحلة التقليدية فيها كما يعترفَ روستو نفسه بذلك ، ولكن المجتمعات التقليدية الأخرى وجدت ومازال موجودة في عصر الرأسمالية وسيطرتها الإستعمارية عليها . وهكذا فالمجتمعات التقليدية الراهنة ليست من الغزو والسيطرة الاستعمارية الامبريالية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ، وهذا ما يضفي خصائص جديدة على الحياة الاقتصادية لتلك المجتمعات ، لم يشر إليها روستو . ومن أهم هذه الخصائص مثلاً هو أنه لم تعد توجد أنظمة اقتصادية تقليدية محضة ، بل هناك على حد تعبير (س . فورتادو) : «أنظمة اقتصادية هجنية توجد فيها خلية رأسمالية ـ إن جاز القول ـ في حالة تعايش سلمي مع بنية اقتصادية قديمة . . . ومن الخطأ الاستنتاج بأن الأنظمة الاقتصادية الهجينة التي كنا نبحثها قد عملت في كل الظروف وكأنها بنى ماقبل رأسمالية [١] » .

إن المرحلة التقليدية في عصرنا الراهن تختلف جذرياً عن نظيرتها قبل

---

(١) ـ عن مؤلف سنتش المذكور ، الجزء الأول ، هامش الصفحة ١٩٥ ، وقد اعتمدنا على هذا المؤلف بصورة ثانوية في فهم وتحليل ونقد نظرية روستو التي نحن بصددها .

بزوغ الرأسمالية والأمبريالية والكولونيالية . وهي ليست مرحلة طبيعية كما يحاول روستو أن يوهمنا بذلك ، بل هي مرحلة تقليدية شاذة وبمعنى أدق خاصة تولدت كمحصلة لتصادم الحضارة الرأسمالية مع الحضارة ما قبل الرأسمالية ، ودخلت بالتالي النظام الكولونيالي العالمي ، وخاصة من النواحي الاقتصادية .

إن روستو يعتبر التخلف الذي تعاني منه البلدان المتخلفة مجرد تأخر تاريخي طبيعي لا بد وأن تتجاوزه البلدان المذكورة ، ويُبعد ، من خلال تحليله لوضع هذه البلدان ، كل شبهة عن الاستعمار الرأسمالي الأمبريالي في خلقه للتخلف ، بل إنه لا يرى أن هناك مشكلة تدعى التخلف ، بل كل ما هنالك إنما هو مراحل تطور . . سُلّم حضاري للتطور تقع مختلف المجتمعات على درجات متفاوتة منه ، وتمثل الرأسمالية المتطورة أعلى درجة في هذا السلم . أما الدول الاشتراكية ، وبغض النظر عن اختلاف نظامها الاقتصادي والاجتماعي فهي تمثل بدورها مرحلة أو درجة ما من درجات السلم الاقتصادي التاريخي لروستو ، ولم تصل بعد إلى مرحلة الاستهلاك الواسع ، بل إنها تحاول اقتحام هذه المرحلة بكل السبل .

ثانياً : المرحلة الانتقالية :

ويسمي روستو هذه المرحلة أيضاً بمرحلة التهيؤ للانطلاق ، وتمر بهذه المرحلة معظم الدول المتخلفة ، بينما تجاوزتها كل من الدول الاشتراكية والرأسمالية المتطورة . وهي مرحلة ضرورية لتحول

المجتمع من المرحلة التقليدية إلى مرحلة الانطلاق . يستعرض روستو في الفصل الثاني من كتابه ، الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق ، ويحدد نمطين للظروف والشروط المولدة للانطلاق هما : الحالة العامة والحالة الخاصة .

وتنطبق الحالة العامة على جميع الدول باستثناء بريطانيا ومجموعة الشعوب التي صنعتها في سياق اجتيازها للمرحلة الانتقالية ، والتي تمثل الحالة الوحيدة والخاصة للتهيؤ للانطلاق ، بسبب جملة من الشروط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية والتاريخية التي حبت بريطانيا شرف سبقها لجميع الشعوب إلى الانطلاق بجهودها الذاتية الحرة ، وبحيث لا يمكن تكرار هذه الحالة الخاصة الأولى من بعد ، بل ومن المستحيل تكرارها من قبل أية دولة أخرى «استحالة استعادة الشرف المثلوم» حسب تعبير روستو نفسه . والصدفة هذه التي حققها التاريخ كانت على حد تعبير روستو «نتيجة لتلاقي عدد من الظروف المختلفة والمستقلة عن بعضها البعض[1] » ! ؟ !

عوامل مستقلة عن بعضها البعض ! ثم صدفة تاريخية ! واستثناء لا يتكرر ! ومجموعة الشعوب التي صنعتها بريطانيا ؟ ! ذلك هو المنطق العام لنظرية روستو التي تصف حالة التهيؤ للانطلاق وتحاول تبرير ثغراتها ، فأية عوامل اقتصادية اجتماعية يمكن أن تكون مستقلة عن بعضها سواء على الصعيد المحلي أو العالمي في عصر امتزجت واندمجت فيه اقتصاديات الشعوب عبر الازدهار الكبير للتجارة الخارجية والنقل

---

(١) ـ روستو : مؤلفه المذكور ، الصفحات ٢٤ ، ٢٥ ، ٥٩ .

والمواصلات والتبادل الدولي . . الخ ؟ وأية صدفة تاريخية تلك التي أدت إلى انطلاق بريطانيا وصنعها للشعوب على صورتها ومثالها الخاص ؟ ! وهل يمكن القبول باعتبار بريطانيا استثناء وحالة خاصة تم فيها التهيؤ للانطلاق بصورة حرة وذاتية ؟ الحقيقة أن تاريخ بقية الدول الأوروبية ينفي هذه الحقيقة ، ويؤكد أن انطلاق التطور الرأسمالي الصناعي فيها لم يكن بفضل العوامل الخارجية أو عوامل التمريض القومي الخارجي كما يصر روستو ، بل كان انطلاقها قريباً جداً من حالة بريطانيا على الرغم من الفروق الزمنية البسيطة في تعاقب عمليات الثورة الصناعية فيها جميعاً ، وهكذا كان شأن اليابان على الأقل رغم أنها جاءت متأخرة عن بريطانيا وفرنسا وألمانيا . . الخ .

وحول طبيعة عملية الانتقال يرى روستو أنها تتضمن الانتقال من مجتمع تهيمن عليه الزراعة إلى وضع تنقلب فيه الموازين لصالح الصناعة والمواصلات والتجارة والخدمات ، وانتقال الدخل الفائض إلى أيدي المستثمرين الرأسماليين لإنفاقه في مجالات إنشاء الطرق والسكك الحديديةوالمصانع بدلاً من إنفاقه على القصور الريفية والخدم والحشم والحلي والمجوهرات والمعابد . . الخ . كما لا بد من التحول عن العصبية أو الطبقية أو حتى الطوائف الحرفية[1] . وتوفر فئة من الناس استطاعت أن تلم بالعلم الحديث وبالاختراعات لرفع معدل الاستثمار وتفوقه على معدل زيادة السكان عن طريق تطبيق التكنولوجيا التي تزيد الإنتاجية ، وهذا ما يمثل لب عملية الانتقال[2] . وما يميز

(١) ـ المصدر السابق . ص ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) ـ المصدر السابق . الصفحات ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

المرحلة الانتقالية إنما هو ارتفاع الإنتاجية في الزراعة والصناعات الاستخراجية وتشكل رأس المال الاجتماعي الثابت ، والمقصود بهذا الأخير هو القاعدة الهيكلية أو الهياكل الارتكازية للاقتصاد وخاصة النقل والمواصلات ، ويرى روستو «أنه لكي تنشأ عملية التصنيع لابد من ازدهار نشاط آخر غير صناعي ، تكون مهمته تحريك كافة القطاعات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو بناء رأس المال الاجتماعي الضروري للتصنيع اللاحق . وأولوية التطوير في المرحلة الانتقالية هي للزراعة التي تؤمن السرعة التي يتم بها التحول إلى الأوضاع العصرية لأنها تشكل سوقاً وتخلق سوقاً للصناعة بنفس الوقت . وفي هذه المرحلة أيضاً لا بد من تدخل الحكومات في التنمية خاصة من أجل عملية إنشاء رأس المال الاجتماعي الثابت والإسراع بتحقيق شروط التهيؤ للانطلاق [1] .

ومن النواحي الاجتماعية يرى روستو «الحقيقة التاريخية الثابتة» في «أن وجود حركة قومية متمردة ـ تناوىء تدخل الدول الأكثر تقدماً في الشؤون الداخلية ـ كانت من أهم وأقوى الدوافع على إحداث التحول من الوضع التقليدي إلى المجتمع العصري [2] » و «مجموعة الأفراد التي تملك زمام الأمور في هذه الحالة تبدي رغبتها في إحداث تغيير جوهري في المجتمع التقليدي لا لمجرد جني المزيد من الأرباح ، بل لأن المجتمع التقليدي قد عجز ، أو أصبح على وشك أن يعجز عن

(١) ـ روستو : مصدره المذكور ، الصفحات ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٩ .

(٢) ـ المصدر المذكور ، ص٥١ .

حماية الوطن من امتهان الأجانب لكرامته[١]» فلابـد إذن ، حسـب زعم روستو ، من وجود مجتمع واقع تحت السيطرة والتدخل الأجنبي كما تحدث لديه ردة فعل قومية تؤدي إلى انبعاث الرغبة في التحديث وتحقيق شروط التهيؤ للانطلاق ومقاومة الاستعمار وتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي . تلك هي باختصار أهم بنود المرحلة الانتقالية حسب ما جاءت في مؤلف روستو المذكور .

وبرأينا فإن أطروحة روستو هذه حول مرحلة التهيؤ للانطلاق لا تخلو من بعض الإيجابيات ، ويمكننا اعتبارها إلى حدما نظرية تبحث حالة تاريخية للتنمية كانت قائمة وما تزال وسوف تظـل واجبـة الاتّبـاع في المستقبل ، وتلك واحدة من المآخذ السلبية أيضاً ، حيث أنه يقترح نمطاً وحيداً للتنمية هو النمط الرأسمالي ، ولكن تحقق هذا النموذج للتنمية يفتـرض توفـر شروط اقتصـادية واجتماعية وسياسية داخلية ودولية ضرورية كالاستقلال ومناهضة الأستعمار وانتشار التصنيع . . الخ ، غير أن أسلوب تحقيق مثل هذه الشروط غير ممكن الاتباع بسبب تعارض تحققها مع النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الذي تهيمن فيه زمـرة الدول الامبريالية على بقية البلدان المتخلفة ، إن تحقيق شروط التهيؤ للانطلاق تقتضي القضاء على الكولونيالية ، والقضاء على الكولونيالية يتطلـب في النهـاية زوال الأمبـريالية ، أو تضييـق نطـاق سيطرتهـا الاسـتعمارية إلى أقصى حد ، وعلى المستـوى القومـي يتطلـب تحقيق

---

(١) ـ المصدر المذكور ، ص٥١ .

شروط التهيؤ للانطلاق مقاومة العناصر والشروط المضادة المتمثلة بالسياسة الاقتصادية للاستعمار وبالسياسة الاقتصادية التابعة التي ينتهجها عملاؤه المحليون من أبناء البلدان المتخلفة . من جهة ثانية يمكن تحقيق شروط التهيؤ هذه عن طريق اختيار نهج التطور الاشتراكي ، ثم لا يمكن اعتبار العامل القومي سابقاً في الوجود على العامل الاقتصادي الرأسمالي ، فالرأسمالية هي التي جعلت من القومية شكلاً سياسياً محسوساً ، وليس العكس صحيحاً كما يعتقد روستو . وأخيراً فإن مرحلة الثورة الصناعية تختلط لدى روستو بمرحلة التحرر القومي التي تمر بها البلدان المتخلفة في الوقت الراهن ، وبمرحلة ماقبل الثورة الصناعية (المرحلة المركنتيلية) التي مهدت لبزوغ فجر الثورة الصناعية في أوروبا والتي يعود الفضل فيها لا إلى بريطانيا وحدها وحسب ، بل للعديد من دول أوروبا الرأسمالية ، ورغم أن بريطانيا كانت سباقة إليها ، فإن هذا لا يشكل شرطاً لاستثنائيتها المزعومة .

ثالثاً : مرحلة الانطلاق :

تشكل هذه المرحلة عند روستو «الحد الفاصل الكبير» بين المجتمع التقليدي والمجتمع العصري «ويصبح النمو هو الطابع العادي للمجتمع ، وتبدأ الفائدة المركبة تتغلغل في عاداته وفي أنظمته وهيكله[١] » و «يأخذ معدل الاستثمار المنتج ومعدل الادخار في الارتفاع

---

(١) ـ مؤلف روستو المذكور . ص١٧ .

من حوالي (٥٪) مثلاً من الدخل القومي إلى (١٠٪) أو أكثر» «وتتوسع الطبقة الحديثة وهي طبقة المنظمين» ، «وتنتشر الفنون الإنتاجية الحديثة في الزراعة والصناعة على حد سواء» «وتعتبر التغيرات الجذرية في الإنتاج الزراعي من أهم شروط حدوث انطلاق جيد» وتستمر فترة الانطلاق قرابة عقدين من الزمن تتوطد خلالهما هياكل المجتمع الحديث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة تؤمن استمرار النمو المطرد في المستقبل [١] .

ويحدث الانطلاق إما بواسطة حركة اقتصادية بحتة (كما في الولايات المتحدة واستراليا) وإما نتيجة إحداث تغيرات جوهرية في الأبنية السياسية والاجتماعية والثقافية ، وتلك هي الحالة الأكثر شيوعاً كما يؤكد روستو[٢] .

يتميز الانطلاق بالنهوض الصناعي الكبير ، ومعدل نمو مرتفع ، وطبقة من رجال الأعمال الرأسماليين قديرة ، وقدرة على تعبئة النمو من الموارد المحلية ، أو بواردات رأسمالية خارجية ضخمة[٣] .

وفي معرض بحثه في مرحلة الانطلاق يلتفت روستو للبلدان المتخلفة فيقسمها إلى الفئات الأربعة التالية :

أولاً : بلاد تمر بمرحلة ما قبل الانطلاق مثل (أثيوبيا ، كينيا ، تايلاند ، كمبوديا ، أفغانستان . . الخ)

---

(١) ـ المصدر السابق . الصفحات ١٨ ، ١٩ ، ٦٩ ، ٩٠ .

(٢) ـ المصدر السابق . الصفحات ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ .

(٣) ـ المصدر السابق . الصفحات ٧٠ ، ٧١ .

ثانياً : مجتمعات بسبيل الانطلاق (كالمكسيك ، وشيلي ، وباناما ، والفيليبين . . الخ) ويعتبر أن المكسيك والهند والأرجنتين . . الخ قد تخطت هذه المرحلة التاريخية الفاصلة ، مع أنها مصنفة في زمرة البلدان المتخلفة .

ثالثاً : المجتمعات النامية (مثل كولومبيا) .

رابعاً : مجتمعات على مفترق الطرق ، وتتميز بصناعات تصديرية ضخمة وبمعدلات ادخار واستثمار مرتفعة غير أنها تفتقر إلى الشرط الثالث من شروط الانطلاق ، مثال (الكونغو البلجيكية ، بورما ، نيجيريا . . الخ[1]) .

ويرى روستو في القطاعات التصديرية وسيلة فعالية لتحريك وخلق سلسلة من القطاعات الصناعية الحديثة إذا ما أحسن استخدام الموارد المتأتية عنها واستثمرت كما يجب ، واستخدمت لتغطية وتمويل الواردات من المعدات والأجهزة الرأسمالية الضرورية للتصنيع ، ولتسديد القروض الأجنبية . ويكشف روستو الأضرار الفادحة الناتجة عن الاستهلاك غير المنتج لحصيلة الدخول المتأتية من الموارد الداخلية والخارجية المترتبة على التصدير ، كما يلحظ روستو أن رأس المال الأجنبي يلعب دوراً رئيسياً في مرحلة الانطلاق ، ولكنه مع ذلك لا يمكن اعتباره شرطاً لازماً في جميع حالات الانطلاق ، ويؤكد روستو على ضرورة التوسع الصناعي السريع في بعض القطاعات الصناعية القيادية التي تختلف في ترتيبها وأهميتها من مجتمع لآخر ومن ظرف

---

(١) ـ المصدر السابق . الصفحات ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ .

لآخر[1] ، لأنه لا يوجد أي نمط قطاعي موحد وواجب الاتباع في عمليات النمو الاقتصادي الجارية خلال مرحلة الانطلاق .

يجسد روستو خلال وصفه لمرحلة الانطلاق عصر الثورة الصناعية ، ضمن النماذج والأشكال التي حدثت فيها ، ويتوهم أن هذه الثورة ما تزال تقوم وستظل تنشأ بصورة حتمية في تلك البلدان التي لم تنشأ فيها الثورة الصناعية بعد كقسم من البلدان المتخلفة . وهو لا يتلمس الفروق بين الثورة الصناعية الرأسمالية الكلاسيكية التي تعم فيها القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الرأسمالية جميع أوجه الحياة الاقتصادية من جهة ، وبين التنمية الاقتصادية أو التطور الاقتصادي الجاري في ذلك القسم المتخلف من عالمنا .

ويضع روستو تصنيفاً للبلدان المتخلفة على أساس مراحله ، بشكل يطمس عبر موقعها الاقتصادي العالمي كمجموعة من البلدان المستغلة (بفتح الغين) من قبل حفنة من الدول الامبريالية ، ولا يلحظ العلاقة التي تربط البلدان الغنية بالبلدان الفقيرة ، وحتى في تقسيمه للبلدان المتخلفة إلى أربعة زمر لا ينجح روستو في توضيح معالم كل زمرة ، وتشوب فكرته الغموض فهناك بلاد تمر بمرحلة ما قبل الانطلاق ، فهل هي في المرحلة التقليدية أم في مرحلة التهيؤ للانطلاق ؟ ثم هناك زمرة ثانية تمضي بسبيل الانطلاق ، فهل يعني روستو بذلك أنها دخلت مرحلة الانطلاق أم ما زالت تمهد لدخول المرحلة المذكورة ، ومن ثم

---

(١) ـ المصدر السابق . الصفحات ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ومن ص٩٤ إلى ص١٠٦ .

ما الفرق بين هذه الزمرة من البلدان والزمرة الأولى ؟ من حيث سلم التطور الذي يرسمه لها ؟ أهما في مرحلة التهيؤ للانطلاق أم في المرحلة التقليدية ؟ ثم المجتمعات النامية وهي الزمرة الثالثة عند روستو ، التي لا ندري على أي درجة من مراحل نمو «روستو» الاقتصادية تقع بدقة أوبغير دقة ، وأخيراً زمرة المجتمعات التي ما تزال على مفترق الطرق ! ما الذي يمكن أن توحيه تلك العبارة «مفترق الطرق» أكثر مما أوحته العبارات السابقة ؟ أيعني المرحلة التقليدية أم مرحلة التهيؤ للانطلاق ؟ إن روستو لا يكلف نفسه عناء توضيح هذه الإشكالات الجلية في تعرضه لوضع البلدان المتخلفة .

إن معالجة روستو لمراحل النمو الاقتصادي كما تبدو تتصف بالميكانيكية التاريخية التي تضع الوقائع التاريخية إلى جوار بعضها البعض وتعالج كلاً منها على حدة وبمعزل عن كل علاقاتها مع بقية الظواهر أو الوقائع ، وعن السياق الكلي للعملية التاريخية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية في عصر نشوء وتطور النظام الرأسمالي العالمي .

رابعاً : مرحلة المضي نحو النضوج :

وتسمى مرحلة المضي نحو التقدم أو الاندفاع نحو الاكتمال ، ومضمون هذه المرحلة يتمثل في ترسيخ وتدعيم وتطوير مرحلة الانطلاق والتقدم باتجاه مرحلة استهلاك الخدمات والسلع المعمرة على نطاق واسع أو مجتمع الرفاه والاستهلاك الوفير ، وتجري في هذه المرحلة

عملية تعميم التصنيع والتكنولوجيا في شتى أوجه الحياة والنشاطات الاقتصادية ، ورفع نسبة الدخل القومي المعدة للاستثمار فوق (١٠٪) وحتى ما يقارب (٢٠٪) ، وهذا من شأنه المحافظة على تزايد الإنتاج بمعدل يفوق باستمرار وبشكل تصاعدي معدل النمو السكاني . كما تجري في هذه المرحلة تغيرات قطاعية عديدة تتبدل عبرها القطاعات بحيث تحل قطاعات قيادية جديدة مكان القديمة ، ومن هذه القطاعات الصناعية القيادية الجديدة التي تميز مرحلة المضي نحو الاكتمال صناعات الصلب والسفن الجديدة والكيماويات والكهرباء ومنتجات الآلات الحديثة[١] . ويحدد روستو الفترة الزمنية لاجتياز مرحلة المضي نحو النضوج بـ (٦٠) ستين عاماً ابتداءً من أول مرحلة الانطلاق . وبما أن مرحلة الانطلاق تستغرق عقدين من الزمن أي فترة (٢٠) عاماً ، فهذا يعني ، كما يعبر روستو ، أن مرحلة النضوج تستغرق فترة (٤٠) عاماً ابتداء من نهاية مرحلة الانطلاق[٢] .

ومن علائم انتهاء مرحلة الانطلاق وبدء مرحلة التقدم نحو الاكتمال ـ حسب تصور روستو ـ انخفاض نسبة القوة العاملة المشتغلة بالزراعة من (٧٥٪ وحتى ٤٠٪) ، أما بعد اجتياز مرحلة الاكتمال فتعود هذه النسبة إلى الانخفاض حتى (٢٠٪) . من جهة ثانية تزداد بعد النضوج نسبة العاملين في المكاتب والعمال المهرة والخبراء الفنيين وأرباب المهن ، وبكلمة مختصرة يتغير تركيب القوة العاملة وطابعها خلال هذه

---

(١) ـ روستو : مؤلفه المذكور ، الصفحات ٢٠ ، ٢١ ، ١٠٧ .

(٢) ـ المصدر السابق . ص ٢٠ ، ١٠٩ .

المرحلة ويزداد ضغطها السياسي ، من ناحية ثالثة تتغير طبيعة القيادة الاقتصادية فتنتقل من أيدي الرأسماليين إلى أيدي المدراء الأكفاء والمتخصصين والخبراء ، والأمر الرابع هو أن المجتمع في جملته يصاب بالضجر والملل وفقدان الرغبة في الإبداع والافتقار إلى الحماس للتقدم الصناعي ، وتلك هي الفترة الحرجة المليئة بالإمكانيات والطاقات الجديدة المزدهرة .[١]

وأقل مايمكن قوله في أفكار روستو حول هذه المرحلة هو تعسيفيتها في اختيار الأرقام وتعميم تجربة تطور النظام الرأسمالي الكلاسيكي على تطور جميع الدول ، واعتبار التجربة الأوروبية الرأسمالية مرحلة حتمية سوف تمر بها جميع البلدان وضمن الحدود الزمنية التي يرسمها لنا دون أي اعتبار للعوامل التاريخية الاستعمارية التي جعلت من هذه الفترة الزمنية (٤٠ ـ أو ـ ٦٠ عاماً) ودونما اعتبار للنهب الاستعماري والإثراء الرأسمالي على حساب بقية شعوب العالم ، والظروف الخاصة التي عملت في نضوج البلدان الرأسمالية المتطورة وقلصت من ثم فترة من اكتمالها. فإذا كانت فترة (٤٠ـ أو ـ ٦٠ عاماً) كافية لاكتمال التصنيع والنمو الذاتي وتحديث المجتمع اقتصادياً واجتماعياً بالنسبة لبريطانيا أو لفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وكندا . . . الخ ، فهل الأمر كذلك بالنسبة للبلدان المتخلفة ؟ أو هل يمكن أن تكون نفس المدة كافية لنضج البلدان المتخلفة إذا ما سارت على طريق التنمية الرأسمالية ؟ وهناك سؤال لم يحاول روستو طرحه ومن ثم الإجابة عليه وهو : هل

---

(١) ـ المصدر السابق . الصفحات ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ .

يمكن حقاً للبلدان المتخلفة أن تقتفي أثر التطور الرأسمالي لدول أوروبا وأمريكا الشمالية ، وتحقق بالتالي ماحققته هذه الأخيرة من تطور صناعي ناضج وبنفس الفترة الزمنية ؟ ثم هل تتوفر للبلدان المتخلفة نفس الظروف التاريخية ويتاح لها مجال المنافسة الدولية والقيام بنشاط استعماري معجل للنمو الاقتصادي كما حدث في الدول المتطورة ؟ من المؤكد أن شيئاً من هذا القبيل غير ممكن الحدوث ، ومن المؤكد بحكم الوقائع الاقتصادية التاريخية والتجارب التنموية الراهنة أيضاً أن طريق التنمية الرأسمالية مسدود في وجه البلدان المتخلفة ولم يمكنها قط ولن يمكنها في المستقبل من تصفيةواجتياز تخلفها الذي خلفته الكولونيالية المتمثلة بتدخل الدول الامبريالية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتخلفة ! ثم أليس هناك من نموذج للتنمية ممكن التطبيق غير النموذج الرأسمالي الكلاسيكي الذي يرى فيه روستو النموذج الوحيد والحتمي لتطور جميع البلدان ؟

خامساً : مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير :

ويسميه روستو أيضاً عصر الاستهلاك الجماعي الهائل ، ومن أبرز سمات هذه المرحلة «انتقال دور القيادة إلى القطاعات التي تنتج السلع المعمرة والخدمات» وقد شارف الأميركيون على نهاية عصر الاستهلاك الوفير «بينما بدأت دول غرب أوروبا واليابان ترتاد دروبه بعزم وإصرار ، وبدأ المجتمع السوفيتي يتحرق شوقاً لاقتحامه»[1] . ويتابع

(١) ـ المصدر السابق . ص ٢٢ .

روستو وصفه لمرحلة الاستهلاك الوفير فيقول : «عندما بلغت بعض المجتمعات مرحلة النضوج خلال القرن العشرين حدث أمران هامان : فقد ارتفع دخل الفرد إلى الحد الذي أصبح فيه عدد كبير من الأفراد يتمتعون بمقدرة على الإنفاق الاستهلاكي تفوق مايحتاجونه لأغراض الغذاء والمسكن والملبس الضرورية»[١] ولكننا نسأل روستو عن حالة العدد القليل المتبقي من المجتمع ، أو المستثنى من حالة الاستهلاك الذي يفوق الاحتياجات المعيشية الضرورية المذكورة ، وهل حالة الاستهلاك الوفير متاحة لجميع الأفراد في المجتمع دون استثناء ؟ وإذا كان دخل الفرد قد ارتفع فما المقصود بذلك ؟ أهو الدخل المتوسط؟ أم ماذا ؟ إن عبارات روستو تعوزها الدقة كما نرى وتتجاهل بشكل جلي واقع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل مجتمع تسوده الملكية الخاصة واضطراب التطور الاقتصادي ، وكأننا بروستو يعرض علينا مجتمعاً متجانساً متناسقاً متناغماً لامكان فيه للصراع الطبقي ولالتعايش الفقر والغنى ، بل لامكان فيه إلا للضجر الذي يختص به الرجال أكثر من النساء ، والملل من كل شيء والميل مجدداً إلى الترف والرفاه وظهور اتجاه الناس إلى زيادة إنجاب الأطفال وتفضيلهم ذلك على اقتناء السلع الاستهلاكية المعمرة .[٢]

ومن العلائم الأساسية التي يبرزها روستو لمجتمع الاستهلاك التغير في «تكوين قوة العمل بشكل زاد من نسبة سكان الحضر إلى إجمالي

---

(١) ـ المصدر السابق . ص ٢٢ .

(٢) ـ المصدر السابق . ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

السكان ، كما زاد أيضاً من نسبة العاملين في المكاتب وفي الأعمال الفنية بالمصانع ، هؤلاء على قدر كبير من الإدراك والرغبة في التمتع بثمرات الاستهلاك التي يتيحها لهم المجتمع الناضج»[1] تلك هي طريقة روستو في التعبير عن الرأسمالية المتطورة ، وطريقته هذه تفتقر إلى عمق التحليل ودقة الملاحظة ، إذ متى كان الناس ، أياً كانت مشاربهم الطبقية وأعمالهم ووظائفهم ، لا يتطلعون ويرغبون في التمتع بثمرات الاستهلاك ؟ ثم أليس ازدياد نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان سمة ملازمة للمراحل السابقة لمرحلة الاستهلاك هذه ؟ مثلاً لمرحلة ماقبل الانطلاق أو مرحلة الانطلاق ، فالنضوج ؟ والأمر الثالث الذي نود ذكره إنما هو التساؤل التالي : أوليس من الممكن حدوث تغيرات جذرية وجوهرية في التوزع السكاني الراهن إذا ما حدثت طفرة جديدة في عالم النقل والمواصلات ؟ مثلاً عندما تفضي الأبحاث العلمية إلى إنشاء وسائط نقل تعادل سرعتها أضعاف سرعة وسائط النقل الحالية ، بحيث أن من يعيش في قرية نائية تبعد (٥٠٠) كم يستطيع أن يلتحق بعمله خلال ساعة أو نصف ساعة ، ويعود إلى منزله الريفي بنفس المدة وبتكاليف رخيصة أقل مما يلزم لتأمين سكنه في مكان عمله ؟ وإذا كان هذا وشيك التحقق فسوف تنعكس فرضية روستو الآنفة الذكر دون شك .

ويذكر روستو من بين صفات مجتمع الاستهلاك أيضاً أن التوسع في تطبيقات العلم والتكنولوجيا الحديثة لم يعد هدفاً صعب المنال ، كما

---

(١) ـ المصدر السابق . ص ١٦٢ ، ٢٣٠ .

لم يعد هدفاً يحتل مركز الصدارة بل إن المجتمع يتجه نحو استخدام موارده الهائلة لأغراض الرفاهية والضمان الاجتماعي وظهور دولة الرفاه العام حيث توجه الموارد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية : غسالات ، ثلاجات ، تلفزيونات . . الخ وبيوت السكن الصحية . ويعتبر روستو «أن العامل الحاسم في دفع المجتمعات في هذه الوجهة هو ظهور السيارات الشعبية الرخيصة وماخلفته من آثار بعيدة المدى ـ اجتماعية واقتصادية ـ في حياة المجتمعات ونظرتها إلى المستقبل»[١] ما الذي يمكننا قوله حول هذا الرأي الذي انحدر إلى درجة من السطحية والعامية بحيث يكون عدم الرد عليه أفضل موقف يتخذه باحث يحترم نفسه . إذ ماهو الرد على اعتبار ظهور السيارات الشعبية الرخيصة العامل الحاسم في اتجاه المجتمع نحو مرحلة الاستهلاك الوفير ، وتحضرني ظاهرة طالما لفتت النظر في بلدنا سوريا وهي ظاهرة انتشار السيارات الشعبية اليابانية سوزوكي ، هوندا ، مازدا ، ، الخ بشكل واسع جداً ، ومع ذلك لا يمكن اعتبارها علامة اتجاه الجمهورية العربية السورية نحو مرحلة الاستهلاك الوفير التي يتحدث عنها روستو !

باختصار ، وحسب تعبير روستو ، فإن مجتمع الاستهلاك هو ذلك المجتمع الذي تتحول عنايته من مشاكل الإنتاج إلى مشاكل الاستهلاك والرفاهية بأوسع معانيها ، وكأن مشاكل الاستهلاك والرفاهية منفصلة عن مشاكل الإنتاج ، أو لكأن الأولى غير متوقفة على الثانية ، وتلك

(١) روستو : مصدره المذكور ، ص٢٣ .

فرضية ميتافيزيقية لا تلحظ العلاقة الجوهرية مابين الإنتاج والاستهلاك ، كما تقدم لنا مجتمعاً مزعوماً لاوجود له إلا في مخيلته التي تعكس الواقع الاقتصادي للدول الرأسمالية المتطورة وخاصة الولايات المتحدة الأميركية ، بشكل مشوه يفتقر إلى الموضوعية والواقعية .

إن روستو يعالج التاريخ الاقتصادي وكأنه مجرد كميات ومقادير من الدخل القومي ورأس المال ومعدلات الادخار والاستثمار ، وأصناف أوزمر محددة من السلع الرأسمالية ، ويعالج مسائل التطور على أساس مؤشر درجة تطور القوى المنتجة وحسب ، دون أي اعتبار لعلاقات الإنتاج ، أو للاختلافات الجوهرية بين الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية التاريخية المعروفة ، فسيّان عنده أكان النظام اشتراكياً أم رأسمالياً ، إذ لا يرى روستو أي فرق بينهما ولا ينظر إليهما إلا من زاوية مستوى تطور القوى المنتجة ، والدرجة التي بلغتها هذه الدولة أو تلك من مراحل النمو الاقتصادي التي تشمل جميع البلدان والمجتمعات بغض النظر عن كل العوامل الأخرى .

وهكذا فالتاريخ الاقتصادي لدى روستو ليس سوى مجموعة من التطورات والطفرات في طرق الإنتاج وتطبيق التكنولوجيا أو عدم تطبيقها ، من قبل مجتمع لا أثر فيه يذكر للعلاقات الاقتصادية والصراع الطبقي ، ويقدم لنا عبر عرضه مراحل التطور سيلاً من الوصف والوصفات التنموية الجامدة ، وصورة رومانسية مبالغ بها حول تطور النظام الرأسمالي باعتباره النظام الأزلي الأبدي الخالد الذي لا يعلو عليه نظام وليس بعده من نظام ، ولا يمكن تغييره أو الشك ببقائه واحتلاله

مرتبة الذروة بالنسبة لكل الأنظمة والمراحل السابقة له . ولذلك جاءت طريقة روستو متسمة بالروح اللاتاريخية أو كانت طريقته التاريخية قائمة على أساس ميتافيزيقي سافر .

وبينما قام ماركس بقراءة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات البشرية كما هو في الواقع ، كان روستو يقرأ التاريخ كما تبدى لمخيلته البورجوازية الميتافيزيقية المثالية أو كما كان يحلو له أن يقرأه . وبينما قرأ ماركس التاريخ واستوعبه وفهمه فإن روستو قرأ التاريخ ولم يفهمه أو هو لم يحاول فهمه على الأقل . ولذلك فقد تمكن ماركس من وضع نظرية التغيير بينما لم يستطع روستو شيئاً سوى تبرير النظام الرأسمالي الذي يتحزّب له ويدافع عنه في نظريته .

وعلى الرغم من أن المقارنة بين ماركس وروستو ترفع من شأن هذا الأخير ، فلقد كان لابد من ذلك بسبب شعبية وشيوع نظرية روستو وتعرضها السافر للنظرية الماركسية اللينينية .

المضمون الاجتماعي والسياسي لنظرية التطور اللارأسمالي

تعود فكرة انتقال بلدان المستعمرات السابقة ، إلى الاشتراكية ، إلى ماركس وانجلز . وقد عبّرا عن هذه الحقيقة في أماكن متفرقة وقليلة جداً من كتاباتهما ، ولم يتطرقا إلى تفصيلات حول هذا الموضوع ، بل اكتفيا بطرح المبدأ بشكله الأكثر عمومية وشمولاً ، فاعترفا بإمكانية انتقال الأمم المتخلفة إلى الاشتراكية بشرط اعتمادها على مساعدة البروليتاريا العالمية ، بعد أن تكون ثورة هذه البروليتاريا الاشتراكية قد انتصرت [1] وشكلت نظاماً دولياً ثابتاً . «ولكن أية أطوار اجتماعية وسياسية يترتب على هذه البلدان اجتيازها قبل أن تبلغ أيضاً التنظيم الاشتراكي ، فهذا ما لا نستطيع اليوم ، كما اعتقد ، أن نجيب عليه ، إلا بفرضيات لا طائل تحتها» [2] ، هذا ما قاله انجلز بصدد طبيعة المرحلة التي يتوجب على البلدان المتخلفة اجتيازها لكي تتمكن من البدء ببناء الاشتراكية .

---

(١) انظر «البيان الشيوعي» . ماركس ـ انجلز . مقدمة الطبعة الروسية لعام ١٨٨٢ ، الترجمة العربية . دار التقدم . موسكو . ص١٢ . وانظر أيضاً : ماركس ـ انجلز : «في الاستعمار ـ مجموعة من المقالات والرسائل» ، رسالة انجلز الى كاوتسكي ، الترجمة العربية . دار التقدم . موسكو ١٩٧١ ، ص١٩٣ ، ١٩٤ .

(٢) ماركس ـ انجلز : «في الاستعمار» . ص١٩٤

وفي عهد لينين ، كانت الرأسمالية قد انتقلت إلى طورها الأعلى ، إلى الامبريالية ، وأنجزت تشكيل نظامها الاستعماري العالمي ، بينما كانت حركة التحرر الوطني في المستعمرات والبلدان التابعة قد تبلورت وتعاظمت باعتبارها الرد الطبيعي على منطق الامبريالية الاستعماري [1] ، وكما احتد التناقض بين المستعمرات والمتروبولات ، كذلك نضجت الظروف الموضوعية العالمية إلى درجة كبيرة ، لانتصار ثورة البروليتاريا الاشتراكية الأولى في العالم الرأسمالي ، ودخول الامبريالية بداية أزمتها العامة الكبرى .

إن تنامي دور مختلف العوامل الرئيسية والثانوية في العالم ، والعاملة باتجاه نفي التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية ، قد تمخض عند درجة معينة ، عن انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا . فكانت هذه الثورة النتيجة المنطقية للكثير من الأسباب الوطنية والدولية ، والتي يمكن أن نذكر منها الدور البطولي الرئيسي للبروليتاريا الروسية ، وتعاظم تأثير قوى التحرر الوطني في المستعمرات والبلدان التابعة ، والنضال المتنامي للبروليتاريا العالمية . إن مجمل هذه الأسباب قد تظافرت وتفاعلت لتشكل قوة عالمية متطورة ، أفضت عند درجة معينة من نضوجها إلى زعزعة النظام

---

(١) لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية (مجموعة من المقالات والخطب) ، الترجمة العربية . دار التقدم . انظر : ص٢٥٩ حيث يقول : «إن الحروب الوطنية من جانب المستعمرات وأشباه المستعمرات في عصر الامبريالية ليست أمراً محتملاً وحسب ، إنما هي أمر محتوم»

الرأسمالي العالمي وانتزاع جزء هام من السلسلة الامبريالية ، ووضعه بشكل نهائي وكامل خارج ذلك النظام ، فكانت ثورة أكتوبر الثمرة الأولى لكل ذلك .

لقد تخلخل النظام الرأسمالي العالمي نتيجة الحرب العالمية الأولى ، وتم اختراق جزء منه من قبل الثورة البروليتارية الظافرة في روسيا ، وتنامي قوى حركات التحرر الوطني في المستعمرات ، ونضال البروليتاريا العالمية .

إن نجاح وتطور كل جزء من أجزاء العملية الثورية العالمية ينعكس بصورة ما على بقية أجزائها الأخرى ، فنجاح ثورة اكتوبر انعكس على نضال حركة التحرر الوطني في المستعمرات ، وعلى نضال بروليتاريا البلدان الرأسمالية ، ونضال بروليتاريا المتروبولات . وكفاح حركات التحرر الوطني هو بدوره يضفي على الثورة الاشتراكية عمقاً جديداً ، ويمدها بقوة إضافية ، ويجعلها أكثر رسوخاً ونفوذاً في مواجهة الامبريالية . لأن الثورة الاشتراكية العالمية ، كما يقول لينين : «لن تكون لا كلياً ولا بصورة رئيسية عبارة عن نضال البروليتاريين الثوريين في كل بلد من البلدان ضد برجوازيتهم ، قطعاً ، إنما ستكون نضالاً من قبل جميع المستعمرات والبلدان التي تظلمها الامبريالية ، نضالاً من قبل جميع البلدان التابعة ، ضد الامبريالية العالمية [1] » .

---

(١) المصدر السابق . ص٣٦١

لقد اكتشف لينين في حركة التحرر الوطني جوانبها الثورية ، التي ترتكز قبل كل شيء على معاداتها للامبريالية ، وتشكل بالتالي عنصراً هاماً من عناصر الثورة العالمية الهادفة إلى دك نظام الامبريالية العالمي ، واعتبرها حليفاً استراتيجياً لا غنى عنه بالنسبة للثورة الاشتراكية [١] ، ونضال بروليتاريا الدول الامبريالية ، التي «لن تحرز النصر بدون مساعدة جماهير الكادحين في جميع الشعوب المستعمرة والمظلومة» [٢] كما اكتشف لينين في حركة التحرر الوطني إمكانيات ثورية قادرة على رفد الحركة الثورية العالمية بطاقات هائلة ، وقد لخص هذه الإمكانيات في «أن حركة أكثرية سكان الكرة الأرضية ، التي تتجه في البدء وجهة التحرر الوطني ، ستنقلب على الرأسمالية والامبريالية في المعارك الفاصلة التي ستخوضها الثورة العالمية في المستقبل ، وقد تلعب دوراً ثورياً أكبر جداً مما نتوقع» [٣] . و «جماهير الكادحين ـ الفلاحون في المستعمرات ـ ستلعب على الرغم من أنها ما تزال متأخرة دوراً ثورياً كبيراً جداً في المرحلة المقبلة للثورة العالمية» [٤] . إن احتمالات تحول الثورات الوطنية التحررية إلى ثورات اشتراكية أو إلى ثورات اجتماعية طبقية معادية للرأسمالية

---

(١) المصدر السابق . لينين : «حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية» ص٣٨٤ : «يتوجب السير على سياسة أوثق التحالف بين جميع الحركات الوطنية وجميع الحركات التحررية في المستعمرات وبين روسيا السوفييتية» .

(٢) المصدر السابق . ص٣٦٥

(٣) المصدر السابق . ص٤٣٣

(٤) المصدر السابق . ص٤٣٤

وتستهدف انتهاج خط تطور باتجاه الاشتراكية ، ترتكز إلى مبررات موضوعية وعوامل تاريخية ملموسة ، منها التناقض بينها وبين الامبريالية ، وعجز المنهج الرأسمالي للتطور عن تحقيق أهداف ومطامع حركات التحرر الوطني في المستعمرات والبلدان التابعة . وامتناع ثورات التحرر الوطني عن انتهاج خط التطور الرأسمالي المذكور يشكل المضمون الأساسي لعملية التطور اللارأسمالي . إن نظرية الاشتراكية العلمية ، إذا فسرت لنا الواقع الرأسمالي وما قبل الرأسمالي ، وقدمت لنا منهجاً لاستبدال الواقع الرأسمالي بالنظام الاشتراكي ، كان لا بد لها أن تتصدى عند درجة معينة من التطورات العالمية لمسألة لا تقل شأناً عن مسألة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، تلك كانت مسألة الانتقال من درجات التطور ما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية ، ذلك لأن مثل هذا النوع من الانتقال إلى الاشتراكية قد بات مسألة ملحة ، تمس الأكثرية الساحقة من سكان الأرض ، ونعني بها بلدان العالم الثالث ، التي لم تزل في مراحل متأخرة من التطور التاريخي . فعلى ضوء تحليل الواقع المتأخر لبلدان العالم الثالث اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، تمكنت نظرية الاشتراكية العلمية من أن تضع منهجاً مبدئياً عاماً ترسم من خلاله الخطوط والقوانين الرئيسية لعملية الانتقال من مراحل التطور المتخلفة ما قبل الرأسمالية أو الرأسمالية الضعيفة التطور إلى الاشتراكية . وقد كان للينين اليد الطولى في استكمال وإنضاج النظرية الاشتراكية العلمية ، فيما يتعلق بنظرية التطور اللارأسمالي ، خاصة وأن الثورة الاشتراكية الظافرة قد واجهت مباشرة ضرورة وضع نظرية ومنهج انتقال

المستعمرات القيصرية السابقة ، التي كانت في درجات متأخرة جداً عن التطور الرأسمالي ، إلى الاشتراكية [١] . وقد وضع لينين أسس ومبادىء هذا النوع من الانتقال ، وأوصى للاجتهاد في الممارسة والتطبيق ، وبتطوير النظرية على أساس ذلك . وبذلك تحول مفهوم التطور اللارأسمالي من فكرة إلى ممارسة يومية ملموسة للسلطة السوفيتية في بلدان آسيا الوسطى المتخلفة . وإن هذا الواقع الفريد الذي واجهته ثورة أكتوبر الاشتراكية ، هو الذي مكن من وضع نظرية واضحة ومتكاملة حول تطور البلدان التي ماتزال عند درجة متأخرة من تطورها الرأسمالي أو ما قبل الرأسمالي باتجاه الاشتراكية . لقد كانت روسيا في مستوى متوسط من تطورها الرأسمالي ، وكانت مناطق كثيرة من الامبراطورية الروسية ما تزال في مراحل التطور ما قبل الرأسمالية ، مما اضطر الثورة البروليتارية الاشتراكية أن تقف وجهاً لوجه لا أمام إنجاز بناء الاشتراكية في روسيا الرأسمالية فقط ، بل أمام عملية بناء الاشتراكية في مستعمراتها المتخلفة ، تلك العملية التي لا يمكن أن تتحقق مباشرة ، بل عبر مرحلة خاصة من التطور ، ليست رأسمالية ، ولااشتراكية . فكانت هذه أول تجربة للتطور اللارأسمالي في العالم ، طبقت فيها تصورات ماركس ـ انجلز ، حول تطور البلدان المتخلفة بمساعدة البروليتاريا الظافرة باتجاه الاشتراكية عبر «مراحل وأطوار» خاصة تختلف كلياً عن مرحلة الرأسمالية ، بنفس الوقت الذي تختلف فيه كلياً عن مرحلة البناء الاشتراكي المباشر .

---

(١) المصدر السابق . ص٤٠٦ : «بمساعدة البروليتاريا في البلدان المتقدمة ، يمكن للبلدان المتأخرة أن تنتقل إلى النظام السوفياتي وإلى الشيوعية عبر درجات معينة من التطور متجنبة مرحلة التطور الرأسمالي»

ومنذ قيام تجربة التطور اللارأسمالي في بعض جمهوريات روسيا السوفيتية ، ونجاحها ، لم تعد نظرية التطور اللارأسمالي موضع جدل ، بل أصبحت الكيفية التي يمكن أن تتم بها عملية التطور اللارأسمالي وقوانينها الخاصة هي المجال الأرحب اللجدل المذكور .

إن التطور اللارأسمالي ، كما توحي به اللفظة ، لا يمكن أن يعني تطوراً رأسمالياً ، بل نوعاً من التطور يختلف عن أشكال التطور الرأسمالية المعروفة، ويوحي بهدف انتهاج سبيل آخر يمكن من خلاله تجنب الرأسمالية أو تقليصها إلى أقصى حد ، واستحثاث التطور إلى نظام مختلف ، فما هو هذا النظام المختلف الذي يستهدفه التطور اللارأسمالي ؟ إنه ولاشك النظام الاشتراكي ، ولو أنه كان يستهدف النظام الرأسمالي لما كان لدينا أي مبرر لإطلاق مصطلح اللارأسمالية على هذا النوع من التطور . من ناحية ثانية لايمكن القول عن مجتمع ماإنه يتطور لارأسمالياً إذا كان هذا المجتمع قد وصل أو هو الآن في درجة من التطور الرأسمالي متقدمة أو فوق المتوسط أو متوسطه . إن المجتمع الذي يعيش مرحلة التطور الرأسمالي في درجة المتوسطة فما فوق ، ليس بحاجة لانتهاج سبيل التطور اللارأسمالي ، بل هو يستطيع بناء الاشتراكية مباشرة ، عبر إنجازه المرحلة الانتقالية المباشرة من الرأسمالية إلى الاشتراكية . فلدى المجتمع الرأسمالي ذي الدرجة المتوسطة وما فوق من التطور تتوفر مجمل المقدمات المادية والذاتية لبناء الاشتراكية ، تتوفر كافة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبقية والسياسية للانتقال مباشرة إلى البناء الاشتراكي . ولذلك فلا مجال

للحديث عن التطور اللارأسمالي بالنسبة للأمم التي تجاوزت الدرجة المتوسطة من تطورها الرأسمالي . وبالنسبة لبلدان العالم الثالث توجد دول عدة تجاوزت هذه الدرجة من تطورها الرأسمالي مثل تركيا، ، الهند ، باكستان ، معظم دول أميركا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل والمكسيك . . . الخ . أما بالنسبة للأغلبية الكبرى من دول العالم الثالث فهي تتراوح في تطورها بين مختلف درجات ومراحل التطور ما قبل الرأسمالية ، بين درجات تطور متدنية من التطور الرأسمالي ، كما هو الحال بالنسبة لمعظم دول افريقيا ، التي ماتزال توجد فيها أشكال إنتاج مشاعية وقبلية وإقطاعية ورأسمالية بدائية وكما هو الحال بالنسبة لمعظم دول آسيا المتخلفة ، وبعض دول أمريكا اللاتينية .

يقول لينين : «إن جميع البلدان توجد إما في طريقها من القرون الوسطى إلى الديموقراطية البرجوازية ، وإما في طريقها من الديموقراطية البرجوازية إلى الديمقراطية الاشتراكية» (١) والبلدان الأولى بالضبط هي التي يمكن أن تسلك سبيل التطور اللارأسمالي ، لأنها ماتزال في مرحلة انتقالية من أشكال التطور ماقبل الرأسمالية إلى أشكال التطور الرأسمالية (٢) ، أما البلدان التي تجاوزت هذه المرحلة

---

(١) لينين : «حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية» ص٣٤٠

(٢) البلدان النامية وقضاياها الملحة . جوكوف ،اسكندروف، سيتبانوف . الترجمة العربية لـ : الياس شاهين . دار التقدم موسكو . ١٩٧٨ . ص٢٥٢ : «لا توجد بين البلدان المتحررة بلدان تنظيم اقتصادها إقطاعي صرف ولم تمسها العلاقات الرأسمالية إطلاقاً . ويمكن التحدث عن درجة تطور الرأسمالية فيها ، عن نضج الرأسمالية فيها على العموم»

الانتقالية وطغت عليها أشكال التطور الرأسمالية وترسّخت وسادت ، فلا مجال فيها للتطور اللاأسمالي [١] ، لأن بمقدورها أن تباشر البناء الاشتراكي حال قيام الثورة فيها .

أما في البلدان التي ماتزال في الأطوار المبكرة من الرأسمالية ، وحيث لم تتحول الرأسمالية إلى نظام سائد ، فهي المقصودة بالتطور اللارأسمالي ، والذي لا يمكن أن يعني من حيث جوهره غير قطع التطور الرأسمالي وتجنب المرحلة الرأسمالية أو تجاوزها بأشكال تؤدي إلى اضمحلالها . وإذا كان فحوى الطريق الرأسمالي هوانتقال البلدان المتخلفة إلى الاشتراكية ، فما هي شروط مثل هذا الانتقال ؟ وما هي الكيفية التي يمكن ان يتم بها هذا التطور ؟ وما القوانين التي تحكمه ؟ تلك هي بعض المسائل الاساسية لنظرية التطور اللارأسمالي والتي ما تزال بحاجة إلى المزيد من التحليل والتطوير ، وبصورة خاصة فيما يتعلق بتلك الدول في افريقيا واسيا التي سلكت سبيل التطور اللارأسمالي منذ ستينات هذا القرن .

---

(١) المصدر السابق . ص٢٤٩ : «إن التطور اللارأسمالي غير ممكن إلا في البلدان التي لا توجد فيها بورجوازية محلية ، وكذلك في البلدان التي توجد فيها رأسمالية مستوردة ولكنه لا يوجد فيها نظام بورجوازي . أما البلدان من طراز الهند والصين ،التي مرت بالمرحلة البرجوازية الديمقراطية من الثورة ، فإن هذا الاحتمال غير وارد إطلاقاً بالنسبة إليها» وهو الرأي الراجح خلال المناقشات الجارية في المؤتمر السادس للاممية الشيوعية . المصدر الاساسي «المؤتمر السادس للاممية الشيوعية ، تقرير اختزالي ، النشرة الرابعة ، موسكو ـ لينغراد ، ١٢٩ . ص٦ .

إن أفضل طريقة لبحث مسألة ما ، كما تعلمنا الماركسية ، هو وضع هذه المسألة في سياقها التاريخي وضمن الظروف الملموسة المحددة ، ومن ثم استنباط الأحكام من الوقائع والممارسة . إن أفضل طريقة هي استنباط محتوى التطور اللارأسمالي وشروطه المختلفة من خلال التجربة الفعلية الملموسة التي أصابت النجاح في عدد من البلدان المتخلفة ، لكيما نتمكن من تقييم التجربة الراهنة التي لم تنجز بعد مرحلة التطور اللارأسمالي ، ومعرفة آفاقها وخصائصها المميزة .

يشير أندرييف في كتابه « التطور اللارأسمالي »[1] إلى ثلاثة نماذج معروفة للتطور اللارأسمالي ، وأول هذه النماذج هو تلك البلدان المتخلفة جداً التي كانت تابعة للامبراطورية القيصرية الروسية سابقاً ، هذه البلدان انخرطت في سبيل التطور اللارأسمالي واجتازته بنجاح ، تحت الاشراف المباشر لسلطة ديكتاتورية البروليتاريا الروسية وبمساعدتها الدائبة ، وقد فاز هذا النموذج في امتحان التاريخ ولم يعد مثار جدل بين المفكرين الثوريين . أما النموذج الثاني ، فيتمثل بتلك البلدان التي لم تكن تابعة للامبراطورية الروسية ، وتم فيها تجاوز الراسمالية ومرحلة التطور اللارأسمالي بنجاح أيضاً في ظروف قيام السلطة الشعبية ولكن بدعم مباشر أيضاً من قبل دولة ديكتاتورية البروليتاريا في الاتحاد السوفياتي . أما ثالث هذه النماذج ، فيتمثل ببعض بلدان آسيا وافريقيا التي بدأت سيرها في طريق التطور اللارأسمالي خلال العقدين السابع والثامن من القرن الحالي . إن هذا

(١) أندرييف . التطور اللارأسمالي . الترجمة العربية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٧ ، ص٢٤

النموذج الأخير هو الأكثر حداثة ، بين النماذج المذكورة ، وهو النموذج الوحيد الذي لم ينجز بعد تطوره اللارأسمالي . وإذا كان النموذجان الأوليان قد حسما النقاش حول صحة نظرية التطور اللارأسمالي ، فإن النموذج الاخير مايزال موضع أخذ ورد من قبل مختلف المفكرين الثوريين ، وهذا أمر طبيعي جداً طالما أن الواقع التاريخي لم يحسم المسألة بعد لصالح أو ضد هذا النموذج الاخير ، خاصة وأنه يتمتع بميزات جد مختلفة عن تلك التي كان يتصف بها النموذجان السابقان .
ولكن قبل أن نتعرض لخصائص النموذج الأخير الذي يعنينا أكثر من غيره ، سنحاول استنتاج أهم الشروط الضرورية للتطور اللارأسمالي من خلال التجارب المعروفة سابقاً .

إن تجارب النموذجين الأولين تثبت أن التطور اللارأسمالي يشترط عدة عوامل أو مقومات لابد من توفرها لنجاح هذا النوع من التطور ، وقد أشرنا إلى أن ماركس وانجلز ولينين قد أكدوا على ضرورة توفر الشروط المذكورة كمقدمة حتمية لنجاح التطور اللاراسمالي .

إن أهم هذه الشروط إطلاقاً هو توفر شرط سياسي دولي خارجي ، بدونه يستحيل كل نوع أو نموذج من نماذج التطور اللارأسمالي . هذا الشرط هو نجاح ثورة البروليتاريا العالمية الاشتراكية في جزء من العالم الرأسمالي المتطور ، وقيام الدولة الاشتراكية وترسخها ، باعتبارها سنداً دولياً قوياً ووحيداً لنضالات قوى التحرر الوطني في المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلدان التابعة سابقاً ، والتي هي المعنية ، انطلاقاً من تخلفها القائم ، بسلوك سبيل التطور اللارأسمالي . إن

وجود دولة اشتراكية هو بمثابة الرصيد الثوري الوحيد لحركات التحرر الوطني في البلدان المتخلفة ، هو البعد الاستراتيجي المتطور التي يفتح آفاقاً أكثر رحابة لنجاح النضال التحرري لشعوب البلدان المتخلفة ، وبالتالي لإمكانية سلوكها الطريق اللارأسمالية المفضي إلى بناء الاشتراكية اعتماداً على العون الذي ستقدمه الدولة الاشتراكية لها . إن التاريخ لم يقدم لنا في أي بلد في العالم حتى الآن تجربة تطور لارأسمالي واحدة قبل قيام وتوطد ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، ولم يكن من الممكن له أن يقدم مثل هذه التجربة في مرحلة السيادة التي لامنازع لها للامبريالية ونظامها الاستعماري الدولي .

إن العامل الحاسم لتحقيق التحرر الوطني ، أي نيل الاستقلال القومي ، وإنشاء الدول الوطنية الفتية السيدة من قبل شعوب المستعمرات والبلدان التابعة سابقاً ، كان انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، فهو إذن عامل سياسي واقتصادي خارجي ، يتمثل في انشقاق العالم الرأسمالي وانشطاره ، وولادة ونمو النظام الاشتراكي العالمي ، باعتباره القوة الرئيسية القادرة على دك النظام الرأسمالي الامبريالي ، وقد وجدت حركة التحرر الوطني في المستعمرات والبلدان التابعة لأول مرة الحليف القوي والثابت والقادر على دفع حركة التحرر الوطني إلى مواقع متقدمة ، وفتح آفاق لم تكن في الحسبان ، لها ، وتوفير فرص نجاحها في نيل حريتها السياسية ، ولقد أكد لينين على هذه الحقيقة بقوله : «من الناحية العسكرية وكذلك من ناحية الامتداد (التوسع) لايمكن أن يتحقق انفصال

المستعمرات بوجه عام إلا في عهد الاشتراكية . أما في ظل الرأسمالية فإن انفصال المستعمرات قابل للتحقيق إما بصورة استثنائية ، وإما إثر سلسلة من الثورات والانتفاضات ، سواءً في المستعمرات أو في المتروبولات» [1] .

إن نجاح الثورة الاشتراكية في العالم الرأسمالي كان ممكناً ، بسبب نضوج الظروف الموضوعية والذاتية لنجاحها ، أما نجاح ثورات التحرر الوطني في المستعمرات فقد كان كقاعدة ، شبه مستحيلة ، ويتوقف اساساً على نجاح الثورة الاشتراكية في البلدان المتربولية الامبريالية أو في إحداها على الأقل ، ولكن عملية التحرر الوطني إذا أمكن تحقيقها بشكل استثنائي في عصر ما قبل الثورة الاشتراكية ، فإن هذا التحرر لن يكون تحرراً حقيقياً وإنما يقتصر على التحرر بصيغته السياسية أولاً ، وبصورة نادرة واستثنائية ثانياً ، وحتى عملية التحرر هذه هي عملية شاقة وشبه مستحيلة ، إذ لم يكن ثمة من يحمي شعباً من الاستغلال والاستعمار أو يصون حريته فيما لو تحرر من أطماع الامبرياليين الاستعمارية ، لو لم تولد دولة اشتراكية بروليتارية تقف لاضد السياسة الاستعمارية وحسب ، بل ضد أسس النظام الرأسمالي الامبريالي ككل باعتباره المنبع الضروري لكل حرب ولكل سياسة استعمارية ولكل التناقضات العالمية .

ولأن العامل الحاسم في نجاح حركات التحررالوطني في نيل

(١) لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص ٢٦٦

استقلالها القومي، وانهيار النظام الاستعماري العالمي ، هو انتصار الثورة الاشتراكية في جزء من العالم الرأسمالي ، لهذا السبب بالذات يكون هو نفسه العامل الحاسم الخارجي في فتح الآفاق الواقعية لبدء عملية التطور اللارأسمالي في البلدان المستعمرة المتخلفة .

إن نيل الاستقلال السياسي هو الشرط السياسي الذاتي الوطني لبدء عملية التطور اللارأسمالي ، هو المقدمة التي لاغنى عنها للسير في سبيل التطور اللارأسمالي ، وهو مفتاح حرية اختيار الامم المستعمرة لنهج تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، ويعلق فريدريك انجلز على التحرر السياسي أهمية قصوى باعتباره الخطوة التي لها الأولوية لممارسة أية اختيارات من قبل الشعوب ، فيقول : «ما دام الاستقلال السياسي غير متحقق ، يستحيل تاريخياً على أي شعب كبير ، أن يناقش أو يطرح بشكل حاد أية مسائل داخلية» [١] . إن أية أمة مستعمرة لم تنهج سبيل التطور اللارأسمالي حتى الآن كما هو معروف ، ولذلك فإن التحرر السياسي هو الاطار المحلي لكل تطور لارأسمالي .

إن تلازم الشرطين السياسيين : الخارجي المتمثل بوجود النظام الاشتراكي ، والذاتي المتمثل بنيل الاستقلال السياسي وقيام الدولة الوطنية ذات السيادة ، هما الركنان الأساسيان العامان اللذان لايبدأ التطور اللارأسمالي إلا في إطارهما المنجز .

---

(١) تم النقل عن : تولبانوف . س . إي : «الاقتصاد السياسي للبلدان النامية» الترجمة العربية للدكتور مطانيوس حبيب . دار التقدم العربي . دمشق ١٩٧٤ ، ٥٨ .

إن الشرط الخارجي هو المحرض والمحفز الأول لكل شروط التطور اللارأسمالي والتي تجد مبرراتها الموضوعية في الظروف الواقعية الموضوعية دولياً ، أي على صعيد العلاقات الدولية ، ومحلياً على صعيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية للشعب الذي يرغب السير في طريق التطور اللارأسمالي .

إن معرفة أهداف ومبررات التطور اللارأسمالي ستوضح لنا ضرورة توفر مختلف الشروط الأخرى للتطور المذكور . لذا سوف نبحث أولاً في أهم هذه المبررات لنصل إلى هدفنا .

من المعروف أن أهم أهداف نضال حركة التحرر الوطني هو نيل الاستقلال القومي السياسي وإنشاء الدول المستقلة عن المتروبولات سياسياً ، وبالتالي امتلاك حرية التطور المستقل ، وهذا الهدف هو على النقيض تماماً من أهداف السياسة الاستعمارية الامبريالية ، مما يعني تناقضاً رئيسياً بين قوى حركة التحرر الوطني وبين قوى الامبريالية العالمية .

وبينما تحاول قوى التحرر الوطني تثبيت تحررها وتوطيد استقلالها ، تعمل قوى الامبريالية العالمية على تقويض اسس التحرر السياسي من خلال تفريغه من مضمونه الجوهري ، وجعله استقلالاً شكلياً لايسمن ولايغني من جوع بالنسبة للدول الفتية . وهكذا يستمر التناقض بين حركة التحرر الوطني وبين الامبريالية بعد نيل الاستقلال السياسي كما كان قائماً قبل نيل ذلك الاستقلال ، ولكن بصورة مختلفة هذه المرة ، فنيل الاستقلال القومي غالباً ما لا يحسم

مسألة الصراع مع الامبريالية ، بل ينقلها إلى مواقع جديدة ، ويمنحها أشكالاً مختلفة وأشد عمقاً وحدة ، إلى أن تنجز مهمة الاستقلال كاملة ، بعد أن تتعزز وتشمل مختلف وجوه النشاط الاجتماعي للبلد المتحرر .

إن النضال ضد شكلية الاستقلال السياسي ، وبروز مهمة تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن الاقتصاد الامبريالي الاحتكاري ، يشكلان إحدى مهام التطور اللارأسمالي وهدفاً رئيسياً من أهدافه ، ومبرراً أساسياً له . لأن التطور المستقل قومياً يستحيل عملياً دون تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، دون التحرر من التبعية الاقتصادية للاحتكارات الامبريالية ورأس المال الاجنبي ، يقول لينين : «إنهم يثرثرون بصدد التحرر الوطني . . تاركين جانباً التحرر الاقتصادي . أما في الواقع ، فإن هذا الاخير هو الرئيسي»[1] والتحرر الاقتصادي لايتحقق كما هو معلوم إبان الاستقلال السياسي مباشرة، بل هو مهمة لاحقة تبدأ لحظة نيل الاستقلال السياسي وتستمر بعده إلى أن يمتلىء الاستقلال السياسي بمضمونه الحقيقي الوطني ، بمحتواه الاقتصادي القومي القادر على الحياة والحركة والتطور وحده ، والقادر على الاستغناء عن المساعدة الخارجية ، وخاصة منها تلك المساعدات التي تأتي من المتروبولات ، وتهدف في الواقع الى إحكام السيطرة

---

(١) لينين : تم النقل عن : «البلدان النامية وقضاياها الملحة» للمؤلفين : جوكوف ، اسكندروف، استيبانوف . الترجمة العربية لـ : الياس شاهين . عن دار التقدم ، موسكو ١٩٧٨ . ص٣٣

الاستعمارية الجديدة ، وإعادة إنتاج علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية بشكلها الجديد مع الدول الامبريالية ، وإبقاء الدول الفتية في إطار الاقتصاد الاحتكاري الامبريالي وتحت رحمته ، ورهن مشيئته ، ليستمر الاستغلال والاستثمار الاحتكاري الطبقي لشعبه وموارده المختلفة . إن التحرر السياسي الحقيقي الممتلىء بمضمونه الاقتصادي غير ممكن في إطار استمرار العلاقات مع رأس المال الاحتكاري الدولي ، في إطار انتهاج التطور الرأسمالي المعتمد كلياً على الدول الامبريالية وسوقها العالمية ، لان العلاقات التي تنشئها هذه السوق ليست متكافئة بين الدول المتحررة والدول الامبريالية ، بل هي علاقة القوي المستغل بالضعيف المضطر للرضوخ وقبول الاستغلال . يقول لينين : «بدون رأسمال يستحيل التطور المستقل ، أو أي تطور آخر ، في المجتمع الذي يسوده الانتاج البضاعي» [١] وبما أن الدول المتحررة لا تملك رأس المال اللازم لتطورها المستقل ، فإنها عملياً غير قادرة على الاستقلال الحقيقي في ظل اضطرارها للاعتماد على رأس المال المستورد من الدول الامبريالية ، لان الحصول على الرأسمال من الدول الامبريالية مشروط باستعباد واستغلال الدول المتحررة اقتصادياً على الاقل ، [٢] وهذا ما يشكل واقعاً ملموساً للعديد من دول العالم الثالث الدائرة في فلك الاحتكارات الامبريالية العالمية .

---

(١) لينين : «حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية» ص٢٦٧

(٢) لينين : المصدر السابق . ص٢٦٧ : «ولا تستطيع المستعمرات الحصول على الرأسمال في أوضاع الرأسمال المالي إلا بشرط استعبادها سياسياً»

من كل ما سبق نستخلص نتيجة هامة ، وهي ، أن نيل الاستقلال السياسي وقيام الدول الوطنية الفتية يمثل انعطافاً ثورياً في التطور السياسي العالمي ، وبصورة خاصة في التطور الاقتصادي والسياسي لدول العالم الثالث . غير أن هذا الانعطاف ليس الأول أو الأخير ، بل لقد وضع هذا الانعطاف في تطور العالم الثالث ، دول هذا العالم أمام مسألة جديدة ، هي المسألة الأهم والأكثر حسماً وجذرية ، إنها مسألة الصراع مع الامبريالية العالمية بغية استكمال شروط الاستقلال الوطني ، ومقومات التطور الحر المستقل ، البعيد عن التبعية للاقتصاد الامبريالي العالمي . إن مسألة التحرر الاقتصادي والتطور المستقل باتت قضية الساعة بالنسبة لدول العالم الثالث ، باتت القضية الاستراتيجية التي يتوقف على حلها النجاح الكامل والنهائي لحركة التحرر الوطني ولنضالها في سبيل حريتها واستقلالها . لقد نقل التحرر السياسي تطور حركة التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث الى مستويات أعلى من النضال ، وتحققت درجة معلومة من النجاح في هذا السبيل ، خاصة في إطار تعاظم دور ونفوذ المنظمة الاشتراكية العالمية في التطورات العالمية الجارية .

إن تحقيق التحرر الاقتصادي من التبعية للاحتكارات الامبريالية العالمية ، وبدء عملية التطور المستقل لدول العالم الثالث هي المسألة الأساسية المحورية التي تدور حولها مختلف الصراعات الاجتماعية الطبقية بين مختلف الفصائل المكونة لحركة التحرر الوطني من جهة وبين القوى المعارضة لهذا الهدف وترى فيه تهديداً لوجودها ونشاطها من جهة ثانية .

وإذا كانت القوى الاجتماعية الطبقية التي لها مصلحة حقيقية في التحرر السياسي ، وتشترك بالفعل في النضال الهادف الى تحقيق هذه المهمة تكاد تشمل المجتمع برمته ، عدا القليل من الاستثناءات المتواطئة مع الاقطاع والبرجوازية الكمبرادورية ومن يدور في فلكهما ، فإن القوى الاجتماعية الطبقية التي لها مصلحة في التحرر الاقتصادي والتطور المستقل ، وتشترك وتعمل بالفعل من أجل تحقيقه ، تختلف كماً وكيفاً عن الأولى ولا تشمل إلا قسماً من المجتمع ، ولكن هذا القسم يمثل الأغلبية على الأقل . فالقوى الطبقية المكونة لحركة التحرر الوطني تختلف في مرحلة الاستقلال السياسي عنها في مرحلة الاستقلال الاقتصادي . وفي هذه المرحلة الأخيرة تنشق قوى طبقية معينة عن حركة التحرر الوطني لا تريد إنجاز مهمة التحرر الاقتصادي والتطور المستقل إلا في حدود مصالحها الطبقية المعروفة ، أو أنها تركب الموجة وتقود هذه الحركة باتجاه التراجع والتقهقر والمواقع المتأخرة ، مما يفضي كما من قبل إلى انشقاق حركة التحرر الوطني طبقياً وسياسياً إلى فئتين ، فئة تخلت عن استكمال مقومات التحرر وتحقيق هدف الاستقلال الاقتصادي عن الامبريالية ، وفئة تتشبث أكثر فأكثر بأهداف التحرر الاقتصادي والقضاء على التبعية لرأس المال الاحتكاري الدولي والتطور المستقل . إن الطبقة الاقطاعية المعروفة تاريخياً بتواطئها مع الاستعمار ، وكذلك البرجوازية الكمبرادورية المرتبطة بعلاقات لا حصر له برأس المال الأجنبي ، هي في الأساس غالباً ما تكون خارج نطاق القوى الاجتماعية والطبقية المكونة لحركة

التحرر الوطني ، ومناوئة بشكل سافر لنضالها ولكل أهدافها القريبة والبعيدة ، وفي الدول التي تسلمت فيها الاقطاعية والكمبرادور زمام السلطة السياسية في العالم الثالث ، لم ولن تحل أهداف ومهام حركة التحرر الوطني ، بل حتى تحررها السياسي يظل صورياً ، وفي دول هذا الصنف لا مجال للحديث عن تطور لارأسمالي فيها طالما أن أهم شروط هذا التطور لم يتوفر ، ونعني به التحرر السياسي الفعلي من جهة ، وعدم استلام قوى حركة التحرر الوطني لزمام السلطة السياسية من جهة ثانية . أما في الدول التي استطاعت فيها قوى التحرر الوطني انتزاع الاستقلال السياسي والسيطرة على السلطة السياسية فيها ، فيمكن القول إنها تستطيع حل المهام التي تواجهها أو جزءاً منها على الاقل ، ويتوقف حل هذه المهام على النسبة بين مختلف القوى الطبقية المكونة لجبهة التحرر الوطني ، وعلى طابع الفصيل القيادي فيها من الناحية الايديولوجية والسياسية والطبقية . ففي البلدان التي تكون فيها حركة التحرر الوطني تحت قيادة البرجوازية الوطنية ، يستحيل تحقيق التطور اللارأسمالي فيها ، لأن البرجوازية الوطنية لن تنهج سوى طريق التطور الرأسمالي ، مما سيفضي آخر المطاف إلى الوقوع من جديد في شباك التبعية لنظام الامبريالية العالمية . والبرجوازية الوطنية حيث تمكنت من السيطرة على آلة الدولة وجهازها السياسي كانت عاجزة دوماً عن حل أية مهام ديمقراطية عامة [١] لحركة التحرر الوطني ، وستظل عاجزة عن تحقيق أية مهام

---

(١) أوليانوفسكي : «الاشتراكية والبلدان المتحررة» . الترجمة العربية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٥ ، ص ٨٨ : «ان مهام الثورة الديمقراطية الوطنية لا يمكن ان تحل بصوره متوالية تحت القيادة المطلقة للبرجوازية الوطنية» .

مهما كانت هذه المهام ملحة بالنسبة لمختلف فصائل الحركة وفئاتها الطبقية المختلفة ، وأثبت الواقع أن البلدان التي سارت في طريق التطور الرأسمالي وتحت زعامة البرجوازية الوطنية قد فشلت في تحقيق هدف التطور المستقل وخاصة على الصعيد السياسي ، وانحرفت أكثر فأكثر الى جانب الامبريالية العالمية خوفاً على مصالحها الطبقية الخاصة من التهديد المحسوس الذي تواجهه من تصاعد النضال الطبقي لتبعية فصائل وطبقات جبهة التحرر الوطني الهادفة إلى انجاز مهام شعبية وتقدمية . وقد تنبّه لينين الى هذه المسألة وأشار منذ ذلك الحين إلى أنه «تم بعض التقارب بين برجوازية البلدان الاستثمارية وبرجوازية المستعمرات ، مما جعل برجوازية البلدان المظلومة ـ مع تأييدها للحركات الوطنية ـ تناضل في الوقت نفسه في حالات كثيرة ، بل قل في معظم الحالات ضد جميع الحركات الثورية والطبقات الثورية بالاتفاق مع البرجوازية الامبريالية» [١] . وما أكثر الدول المتحررة التي وصلت إلى هذه النقطة الحرجة المسدودة ، والتي يستحيل عندها أي تطور لارأسمالي مستقل ، وحيث سلكت دول من العالم الثالث الطريق الرأسمالي للتطور انعدم أهم شرط سياسي للتطور اللارأسمالي ، وهو الشرط الذاتي للحركة . وفحوى هذا الشرط هو استلام تحالف القوى الثورية الديمقراطية الراغبة في التطور اللارأسمالي والتي لها كل المصلحة بالتطور المستقل لزمام السلطة السياسية في البلد المتحرر ، وينتج عن تحقق هذا الشرط السياسي بصورة طبيعية شرط

(١) لينين . حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص ٤٠٢

استبعاد البرجوازية الوطنية عن قيادة الحركة واحتكار السلطة السياسية من قبلها ، وعزلها أو الاكتفاء بمشاركة بعضها بدور ثانوي داخل الحركة وجهاز الدولة السياسي . «إن البرجوازية ككل تحرم من احتكار السلطة» (١) التي تتسلمها وتسيطر عليها «ديكتاتورية ثورية ديمقراطية للجماهير الكادحة شبه البروليتارية وغير البروليتارية والفئات الاجتماعية البرجوازية الصغيرة التي تصبو إلى التطور التقدمي المستقل» (٢) هذه القوى والفصائل التي تشكل القاعدة الواسعة لحركة التحرر الوطني هي أداة التطور اللارأسمالي ، والقادرة على إنجاز مهامه الرئيسية ، بسبب توافق مصالحها الطبقية بصورة عامة مع هذا النوع من التطور التقدمي . إن استلام هذه القوى لقيادة البلاد السياسية يعتبر شرطاً سياسياً ذاتياً اجتماعياً للسير في طريق التطور اللارأسمالي المستقل ، لان حل مهام التطور التقدمي المستقل ومختلف المهام الديمقراطية العامة للشعب الكادح لا تتعارض مع مصالحها الطبقية بل هي تلبي تماماً متطلبات وجوده ومصالحه في التحرر والتقدم والديمقراطية . وكذلك فإن هذه القوى هي الأكثر حزماً ، ليس في معاداتها للامبريالية ونظامها السياسي والاقتصادي العالمي وحسب ، بل وفي معاداتها للرأسمالية أيضاً كنهج للتطور غير القادر على تلبية متطلبات التحرر والتقدم الاجتماعيين . ولقد أكد لينين مراراً على أهمية هذا الشرط السياسي الذاتي الذي يجب توفره في حركة التحرر

(١) اوليانوفسكي : «الاشتراكية والبلدان المتحررة» ص ٨٨

(٢) المصدر السابق . ص ٨٥

الوطني لكيما يمكن وصفها بالثورية حقاً ، ولكيما تستطيع حل المهام الوطنية الثورية والقيام بحركة باتجاه التقدم ، وإنجاز المهام الديمقراطية العامة لمصلحة الشعب الكادح، يقول لينين : «إن الديمقراطية المعاصرة لا تظل أمينة لنفسها إلا في حالة عدم انضمامها إلى أية برجوازية امبريالية» [١] وهذا ما لاتطيقه أو تستطيعه البرجوازية الوطنية كما تثبت الوقائع التاريخية الملموسة الراهنة لكثير من دول العالم الثالث التي تسيطر فيها البرجوازية على جهاز الدولة السياسي . إن البرجوازية الوطنية لم تكن قادرة ولن تكون قادرة على تحقيق هذا الشرط السياسي طالما أنه يسبب ضرراً فادحاً لها ، ولن تتمكن من تحقيق الديمقراطية أو أن تظل أمينة لها طالما أنها لا تستطيع بصورة متوالية «عدم الانضمام إلى أية برجوازية امبرالية» لانها ستواجه خيارين لا ثالث لهما ، خيارين طرحهما لينين على الشكل التالي : «إما الخضوع للامبرياليين في أحد الفريقين وإما النضال ضد كل امبريالية» [٢] وبالنسبة للبرجوازية يبقى الخيار الاول هو الراجح في كل الظروف ، ويبقى الخيار الثاني متعارضاً مع مصالحها السياسية العامة ، بل وحتى الاقتصادية أيضاً .

ولقد أكد لينين في معرض كلامه عن حركة التحرر الوطني على ضرورة التفريق بين الطابع الاصلاحي للحركة والطابع الثوري ، وأخذت هذا الفرق بعين الاعتبار ، وقد قال : «إن البرجوازية الامبريالية تبذل كل جهودها لتغرس الحركة الاصلاحية كذلك بين

---

(١) لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص ١٤٧

(٢) المصدر السابق . ص ٣٢٤

الشعوب المظلومة . لقد تم بعض التقارب بين برجوازية البلدان الاستعمارية وبرجوازية المستعمرات ، مما جعل برجوازية البلدان المظلومة ـ مع تأييدها للحركات الوطنية ـ، تناضل في الوقت نفسه في حالات كثيرة ، بل قل في معظم الحالات ، ضد جميع الحركات الثورية والطبقات الثورية بالاتفاق مع البرجوازية الامبريالية ، أي معها»[1] وعلى هذا الاساس لا يمكن اعتبار الحركات من هذا النوع ثورية معادية للامبريالية ، بل هي لا تعدو كونها حركات اصلاحية تكرس التخلف والتبعية للامبريالية وسياستها الاستعمارية الجديدة . وقد دعا لينين الى عدم تأييد الحركات التحررية «إلا في الحالات التي تكون فيه هذه الحركات ثورية حقاً»[2] وإلى النضال «ضد البورجوازية الاصلاحية»[3] .

إن إزاحة البرجوازية عن قيادة حركة التحرر الوطني ، ومنعها من لعب دور رئيسي بين فصائلها وقواها الطبقية المكونة لها هو أحد أهم الشروط السياسية الوطنية ، لوجود صفة الثورية في الحركة ، هذه الثورية التي ترتكز على أساس العداء الحازم والدائم للسياسة الامبريالية على المستوى الخارجي ، وللاقطاعية والرأسمالية كنظام على المستوى المحلي .

إن مبرر عداء القوى الثورية الديمقراطية للامبريالية هو سياستها الاستعمارية القديمة والجديدة ، كما أن مبرر عداء القوى الوطنية

---

(١) المصدر السابق . ص ٤٠٢

(٢) المصدر السابق . ص ٤٠٢

(٣) المصدر السابق . ص ٤٠٢

المذكورة للاقطاعية والبرجوازية هو تواطؤ وتحالف الاقطاعية والبرجوازية المحلية مع البرجوازية الامبريالية ضد مصالح شعوبها القومية والاقتصادية والسياسية وخيانتها المستمرة للرسالة الوطنية والقومية ، ووضع مصالحها الطبقية الانانية فوق كل الاعتبارات القومية والتحررية . وتلازم العداء للامبريالية والعداء للاقطاعية والبرجوازية ، وهما الامتدادان المحليان للامبريالية ، يمنح عمقاً ثورياً كبيراً لحركة التحرر الوطني ويضفي عليها المزيد من التقدمية والوضوح والجذرية ، ويضعها أكثر فأكثر في مواقع أكثر تقدماً على المستويين النظري والعملي ، بسبب تداخل النضال القومي ضد الامبريالية مع الصراع الطبقي ضد عملائها الاقطاعيين والبرجوازيين المحليين [١] .

إن ثورية القوى الوطنية الديمقراطية تكمن في أنها تنقلب ، في معرض نضالها التحرري أكثر فأكثر ، من نضال ضد الامبريالية ، إلى نضال ضد أسس النظام الرأسمالي ككل كما يشير لينين [٢] وخاصة في ظروف الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على الصعيد العالمي [٣] ، حيث

---

(١) بورك أوغلو : «تركيا ـ حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية» الترجمة العربية لـ : فاضل لقمان . دار ابن رشد . بيروت ١٩٧٩ ، ص ٢١ : «والامبرياليون يعملون ، بشكل رئيسي ، من خلال الطبقة الحاكمة في البلد الذي يتسللون إليه . إن الفريقين شريكان ، واتحدا فيما بينهما اتحاداً عضوياً . والامبرياليون يطورون وينشئون مثل هذه الطبقات الحاكمة ، يشاركونها في استغلال الشعب ، ويستخدمونها كقاعدة لهم . لقد أصبح من غير الممكن الفصل بين العداء للامبريالية وبين النضال ضد البورجوازية الحاكمة في هذا البلد أو ذاك . إن العدو الآن يتجسد في الطبقة الحاكمة المحلية في إطار الرأسمالية . ولهذا السبب نرى ان النضال ضد الامبريالية يصبح متداخلاً أكثر فأكثر مع الصراع الطبقي يوماً بعد يوم .

تكتسب هذه العملية مزيداً من الأهمية والعمق وتصيب نجاحات متوالية ومتنامية على الدوام ، بحيث أصبح من الممكن القول إن هذا العصر لا يتميز بأنه عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، فقط ، بل يتميز بأنه أصبح بفضل ذلك عصر انتقال البلدان المتخلفة إلى الاشتراكية دون المرور بالمرحلة الرأسمالية أو مع المرور الجزئي بها(١) .

إن سيطرة القوى الوطنية الثورية الديمقراطية وحده فقط هو الشرط الداخلي الذي يؤمن امكانية تحقيق الانتقال إلى الاشتراكية من مستوى التخلف ، عبر مرحلة التطور اللارأسمالي ، وقد انخرطت في سياق هذا التطور مجموعة لا بأس بها من دول العالم الثالث المتخلفة ، ويمكن لهذه الدول إذا ما استفادت من دروس تجارب التطور اللارأسمالي الناجحة والتي أنجزت في ظل الاشراف المباشر والدعم المباشر لمنظومة الدول الاشتراكية ، أن تصل في تجربتها إلى نقطة اللاعودة ، والنجاح التام في إنجاز المرحلة اللارأسمالية والبدء ببناء الاشتراكية . ويعتمد نجاح القوى الوطنية الثورية الديمقراطية في حل مهام التطور اللارأسمالي على جملة من العوامل المحلية والدولية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، فعلى صعيد السياسة الخارجية لا بد من تحجيم مختلف العلاقات مع العالم الامبريالي بالشكل الذي يخدم فيه عملية التطور اللارأسمالي المستقل ، وبنفس الوقت لا بد من السير على طريق خلق أوثق وأوسع تحالف استراتيجي مع المنظومة الاشتراكية

---

(١) لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص ٤٣٣

(٢) أوليانوفسكي : الاشتراكية والبلدان المتحررة . ص ٥٢

(٣) المصدر السابق . ص٥٢

العالمية والحركة الشيوعية والعمالية العالمية ، وتطور مختلف علاقات التعاون والتعاضد الاقتصادي والاجتماعي والايديولوجي والسياسي مع دول المنظومة الاشتراكية باعتبارها الفصيل الاكثر قوة وجبروتاً وحزماً وثباتاً في الجبهة الثورية العالمية ، والعامل الحاسم في النضال ضد الامبريالية وسياساتها الاستعمارية الجديدة ، والقوة الثورية الرئيسية القادرة على حماية الانظمة التقدمية في دول العالم الثالث من أطماع الامبريالية وتطاولاتها عليها .

إن أي خلل يصيب العلاقات بين قوى الديمقراطية الوطنية الثورية ، وأسرة الدول الاشتراكية ، يخلق ثغرة غير آمنة ، يتسلل منها الامبرياليون من خلال عملائهم المحليين ، بشتى الطرق الاساليب ، ويسبب ضعفاً لحركة التطور اللارأسمالي ، ولا يعود ذلك بالفائدة الا على أعداء التطور اللارأسمالي الداخليين والخارجيين . إن التحالف الاستراتيجي الوثيق بين فصائل الجبهة الثورية العالمية ، والتراص القوي فيما بينها ، يغلق في وجه أعداء التقدم العالمي كل مجال للهجوم المعاكس على منجزات التقدم الثوري في هذه المنطقة أو تلك من العالم المعاصر . لذلك فإن تلاحم ثورات التحرر الوطني التي استطاعت البدء بالتطور اللارأسمالي مع مجمل الحركة الثورية العالمية ، هو شرط سياسي خارجي لنجاح هذا التطور اللارأسمالي في بلدان العالم الثالث ، وهو ما يشكل حاجزاً أمان ضد كل أخطار التدخل الخارجي والتحرك الرجعي الداخلي المرتكز على تحريض ودعم القوى الامبريالية العالمية التي تحاول كلما سنحت لها الفرصة القيام

بالهجوم المعاكس على حركات التحرر الوطني التي تمكنت من البدء بالثورة الديمقراطية الوطنية وحل مهام التطور اللارأسمالي . إن التحالف مع المنظومة الاشتراكية والحركة العمالية والشيوعية العالمية هو مقياس أساسي لتقدمية أي نظام سياسي وأية قوى ديمقراطية حاكمة ، ومن باب أولى فهي مقياس ثورية وتقدمية النهج السياسي الذي تسلكه قوى الديمقراطية الوطنية الثورية السائرة في طريق التطور اللارأسمالي المعادي للامبريالية والرجعية الداخلية في بلدان العالم الثالث ، التي تنطبق عليها شروط التطور اللارأسمالي . إن الاعتماد على دول التحالف الاشتراكي هو الذي يسمح بالتطورات اللارأسمالية وهو الذي يشكل خاصية من أهم خصائصه السياسية وشرطاً من أهم شروطه التاريخية [١] ، وسبب ذلك عائد إلى انعدام أو ضعف توفر بعض الشروط السياسية الداخلية للتطور الاشتراكي والتقدمي ، مما يستدعي التعويض عنها حتماً بالعوامل السياسية الخارجية المتمثلة بالقوة الاشتراكية العالمية ، هذا العامل الذي كثيراً ما تردد على لسان لينين واعتبره عاملا استراتيجياً لنجاح حركات التحرر الوطني في تحقيق أهدافها : «يتوجب السير على سياسة أوثق التحالف بين جميع الحركات الوطنية وجميع الحركات التحررية في المستعمرات وبين روسيا السوفييتية» [٢] وتنبع ضرورة هذا التحالف من المصلحة المشتركة في معاداة الامبريالية وبناء المجتمع الديمقراطي التقدمي ، وحماية

---

(١) انظر : نولبانوف . مصدره المذكور . ص ١٨

(٢) لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص ٣٨٤

مكتسبات ومنجزات التطور اللارأسمالي ذات الطابع التقدمي الشعبي الكادح ، من العدوين الداخلي والخارجي ، ومن توقف نجاح تجربة التطور اللارأسمالي ، التي تعني الاستقلال الاقتصادي والقضاء على التبعية للامبريالية والتخلف الموروث ، على مدى الدعم المادي والمعنوي الذي تتلقاه دول التطور اللارأسمالي من الأسرة الاشتراكية الدولية .

إن كثيراً من العوامل الداخلية للتطور اللارأسمالي يعتمد على توفر العوامل الخارجية ، ولا يمكن بحال الفصل العملي بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية للتطور اللارأسمالي ، بل لا بد من النظر إليها من خلال تفاعلها وتوقفها على بعضها البعض أو اشتراط بعضها للبعض الاخر داخل وحدة متكاملة من العلاقات فيما بينها بحيث أن كل شرط داخلي أو خارجي يتوقف بهذه الدرجة أو تلك على حركة مجمل الشروط الاخرى الداخلية والخارجية ، فمثلاً ، يستحيل تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن التبعية للامبريالية في ظل شروط التطور الرأسمالي أو في ظل العداء للاشتراكية العلمية وانعدام العلاقات مع المنظومة الاشتراكية أو ضعفها . وكل تطور اقتصادي وطني مستقل يشترط حتماً تقييد وتحجيم العلاقات الاقتصادية مع الاحتكارات الامبريالية ، بنفس الوقت الذي يشترط فيه إحلال البديل محل العلاقات مع العالم الامبريالي ، ولا يمكن لهذا البديل أن يكون سوى منظومة الدول الاشتراكية بالدرجة الاولى .

إن غياب شروط التطور الاشتراكي داخل معظم بلدان العالم

الثالث هو الذي يملي على تلك البلدان ضرورة اجتياز مرحلة خاصة من التطور ، لا بد فيها من الاعتماد على العامل الخارجي المتمثل بالمنظومة الاشتراكية كتعويض لا غنى عنه عن غياب شروط التطور الاشتراكي . وغياب مثل هذه الشروط ، وبالتالي التعويض عن ذلك الغياب بالاعتماد على العالم الاشتراكي خلال مرحلة تطور وسطية ومحددة هو بالضبط جوهر عملية التطور اللارأسمالي ، هو الخاصية الرئيسية لذلك التطور .

إن البدء بالتطور الاشتراكي غير ممكن في غياب أهم شروطه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مثل ضرورة توفر القاعدة المادية التكنيكيةلبناء الاشتراكية ، هذه القاعدةالتي يؤ منهامستوى من التطور الاقتصادي لا يقل عن الدرجة المتوسطة للتطور الرأسمالي كمقياس عام متعارف عليه ، هذا المستوى لا يمكن إلا ان يتضمن سيادة الطابع الاجتماعي للانتاج والعمل على مجمل الحياة الاقتصادية للمجتمع . ويترتب على انعدام أو ضعف توفر هذا الشرط الاقتصادي للبدء بالبناء الاشتراكي داخل بلدان العالم الثالث ، انعدام أو ضعف توفر الشرط الاجتماعي الطبقي للتطور الاشتراكي ، وهو غياب أو عدم كفاية الوجود الكمي والكيفي للطبقة العاملة المؤ هلة لبناء الاشتراكية وقيادة التطور الاجتماعي ، مما يؤ دي ثالثاً الى انتفاء الشرط الاجتماعي السياسي الذاتي للتطور الاشتراكي ، المتمثل بضرورة قيادة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من قبل الطليعة السياسية للطبقة العاملة ، هذه الطليعة التي لا بد من وجود طبقة عاملة تفرزها الى الوجود وتعكس

من خلالها وجودها هي وقوتها هي وحجمها الفعلي في مجمل الحركة الاجتماعية السياسية .

إن انعدام أو عدم كفاية شروط التطور الاشتراكي المذكورة هو ما يميز أغلبية بلدان العالم الثالث ، وهذا ما يبرر ويسوغ معنى التطور اللارأسمالي ويملي ضرورته التاريخية في البلدان المتخلفة .

وبهذا المعنى لا يمكن للتطور اللارأسمالي أن يكون سوى عملية خلق وبناء شروط التطور الاشتراكي خلال مرحلة زمنية محددة ، أي خلق وتنمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية الطبقية السياسية الى الدرجة التي لا يمكن دونها البدء بعملية التطور الاشتراكي الموسع . تلك هي المهام الاساسية الجوهرية للتطور اللارأسمالي في بلدان العالم الثالث المتخلفة التي تستهدف الانتقال إلى الاشتراكية عبر مرحلة انتقالية خاصة تختلف عن المرحلة الانتقالية المتعارف عليها من الرأسمالية الى الاشتراكية اختلافاً جوهرياً من حيث توفر شروط التطور الاشتراكي المذكورة لدى الاخيرة . وعلى هذا الاساس يمكن اعتبار التطور اللارأسمالي شكلاً خاصاً من أشكال الانتقال الى الاشتراكية ينطبق حصراً على الدول المتخلفة من حيث درجة تطورها الرأسمالي ومن حيث أنماط الحياة ما قبل الرأسمالية فيها . إنه شكل للانتقال إلى الاشتراكية جديد ومختلف نوعياً عن الاشكال المألوفة ، وقد برهن هذا الشكل عملياً وما يزال يبرهن على صحة المقولة اللينينية حول حتمية تعدد واختلاف صيغ الانتقال الى الاشتراكية بقدر تعدد المجتمعات التي تسلك هذا السبيل «ستصل جميع الامم الى الاشتراكية ، إن هذا

أمر محتوم ، ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة ، فستحمل كل منها أمراً تنفرد به إلى هذا الشكل أو ذاك» [1] وهذا ما تحتمه الموضوعة اللينينية حول مفعول قانون التطور المتفاوت الذي يحتم وجود مستويات مختلفة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للامم المختلفة .

إن التطور الرأسمالي العفوي هو الذي خلق المقدمات الموضوعية والذاتية للثورة الاشتراكية ، هو الذي أنجز مختلف شروط التطور الاشتراكي المادية والمعنوية ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وقد تميز هذا التطور بالبطء والعفوية والدموية خلال مرحلة تاريخية مديدة . وذات الشيء يمكن أن يحدث في بلدان العالم الثالث التي ما تزال حديثة العهد بالرأسمالية ، إذا تركت عملية التطور فيها تسير وفقاً للضرورة الاجتماعية الاقتصادية التاريخية العمياء ، وفقاً لقوانينها الذاتية الخاصة ، وعلى أساس عدم وعيها أو التدخل في مسارها . وهنا يكمن الفرق الكيفي الذي يميز عملية التطور اللارأسمالي عن التطور الرأسمالي . فعملية التطور اللارأسمالي تقوم بإنجاز نفس الشروط التي يخلقها التطور الرأسمالي العفوي للبدء ببناء الاشتراكية ، تتميز بكونها عملية تتم على أساس وعي الضرورة التاريخية الاجتماعية الاقتصادية ، ومن ثم السيطرة على قوانينها المحددة وقيادة حركتها العامة من قبل المجتمع الممثل بقواه الطبقية المختلفة ذات المصلحة

---

(١) انظر : نولبانوف . مصدره المذكور . ص ١٨

(٢) لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص٢٨٩

بالتطور اللارأسمالي ، وبالقوى الطليعية التي تقف على رأس هذه القوى وتجسد مصالحها في التطور المذكور . وهنا تكمن الخاصية المشتركة بين كل من التطور اللارأسمالي والتطور الاشتراكي ، رغم الاختلاف النسبي في الدرجة الكمية والكيفية لعملية قيادة عملية التطور بصورة واعية وهادفة .

إن التطور اللارأسمالي ليس حركة اعتباطية عفوية ، كما أنه ليس عملية سيطرة كاملة على عملية التطور العفوية ، بل هو حركة تستمر فيها العمليتان معاً ، وهما عملية التطور العفوية المتجسدة بالقطاع الخاص بصورة عامة ، وعملية التطور المخططة الهادفة المتجسدة بالقطاع العام الحكومي ، مع سيطرة القطاع الحكومي وسيادته على القطاع الخاص العفوي . إن عملية التطور اللارأسمالي تتميز بكونها تجمع في داخلها بين النقيضين : التطور العفوي ، والتطور الواعي ، مع سيطرة الأخير نسبياً ، وهذا ما يجعل من التطور اللارأسمالي عملية شبه اشتراكية من حيث طبيعة الاجراءات التي تقوم بها السلطة السياسية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لصالح الجماهر الشعبية الكادحة وشبه الكادحة ، ولصالح مختلف القوى الطبقية المكونة لائتلاف الجبهة الوطنية الديمقراطية الثورية ، فعمليات التأميم والاصلاح الزراعي وإنشاء القطاع العام والاشراف على القطاع الخاص، تلك هي العمليات الاقتصادية التي تشبه تلك العمليات التي تنجزها الثورة الاشتراكية . وخلق المنظمات الشعبية الجماهيرية ، وإفساح المجال أمامها لتكوين

نقاباتها المهنية واتحاداتها النقابية الخاصة بها ، وتنظيم المجتمع على أساس ديمقراطي اجتماعي ، وإضفاء الطابع الديمقراطي النسبي على القطاع العام ، والعمل على تطوير المحتوى الديمقراطي في الحياة الاقتصاديةوالاجتماعية والسياسية . تلك هي العمليات التي تنجزها عادة الثورة الاشتراكية على الصعيد السياسي . إن كثيراً من العمليات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في بلدان التطور اللارأسمالي لا تختلف كثيراً عن تلك الجارية في بلدان التطور الاشتراكي ، وينعكس ذلك في الحياة السياسية بصورة واضحة ، حيث نجد دول التطور اللارأسمالي عازفة عن أساليب الديمقراطية البرجوازية الليبرالية الغربية ، ومنتهجة أسلوب الديمقراطية الوطنية الاجتماعية ، الذي يعتبر شكلا خاصاً من أشكال الديمقراطية الاشتراكية ، تمليه طبيعة الظروف الاجتماعية الاقتصادية المتميزة لبلدان التطور اللارأسمالي خلال مرحلة معلومة وإلى أن يتم تجاوزها . لقد عرف العالم ديكتاتورية البروليتاريا كأحد الاشكال الرئيسية للديمقراطية البروليتارية الاشتراكية ، كما عرف ديكتاتورية الديمقراطية الشعبية وهو الشكل الرئيسي الثاني للديمقراطية الاشتراكية الذي ظهر في العديد من الدول في أوروبا الشرقية وفي فيتنام وكوريا . . . الخ . ويمكن اعتبار ديكتاتورية قوى الديمقراطية الوطنية الاجتماعية الثورية في بلدان العالم الثالث المتخلفة ، والتي تنتهج سبيل التطور اللارأسمالي ، شكلاً سياسياً جديداً من أشكال الديمقراطية الاشتراكية ، يتناسب مع طبيعة ومستوى تطور البلدان المتخلفة التي تود الانتقال الى الاشتراكية عن طريق التطور اللارأسمالي .

إن أحد أهم سمات التطور اللارأسمالي من الناحية السياسية هو الامتناع البين عن انتهاج سبل وأساليب التطور السياسي للرأسمالية بصورة عامة ، مع بقاء بعض آثار وبقايا مناهج السياسة الرأسمالية التي كانت مطبقة في المرحلة الكولونيالية مستمرة إلى حين في داخل الكيفية السياسية الجديدة التي لم تنجز عملية إنشائها وترسيخها ، وبالتالي لم تنجز تنظيفها الكامل بعد من ترسبات وبصمات البنية السياسية الكولونيالية الموروثة ، وهذا أمر طبيعي ، ذلك لأن تحطيم البنية الكولنيالية السياسية لا يمكن تحقيقه بصورة فورية ، ولا يمكن التخلص النهائي من البنية السياسية الاستعمارية الا بالترافق مع عملية انتقالية يجري خلالها إحلال البنية السياسية الجديدة وترسيخها وتطويرها لتصبح قادرة على إنجاز مهام التطور السياسي التقدمي دون الاعتماد على جهاز الدولة الموروث .

إن تحطيم آلة الدولة الموروثة عن المرحلة الكولونيالية أو عن مرحلة ما قبل انتصار الثورة الديمقراطية الوطنية لا بد وأن يترافق مع بناء آلة الدولة الديمقراطية التقدمية الجديدة على أسس ومبادىء مختلفة جوهرياً عن تلك الاسس والمبادىء التي كانت تستند إليها أجهزة الدولة التي تجري عملية تحطيمها. وهذا مايضفي على العملية صعوبات جمة هي بالضبط صعوبات المخاض والولادة لدولة الديمقراطية الوطنية الثورية . وهذه الصعوبات تعود الى كون البناء يستغرق من الوقت والجهد والابداع أكثر بكثير ما تستغرقه عملية هدم آلة الدولة الموروثة ، مما يضطر الطليعة السياسية الى الابقاء على بعض

أجهزة الدولة القديمة وقوانينها ، ريثما يتم إيجاد البديل المناسب لها .
إن إلغاء الارث التشريعي والدستوري الموروث دفعة واحدة ليس إلا فكرة طوباوية مستحيلة التحقيق ، عدا عن أنه لا بد وأن يكون في ذلك الارث ولو شيئاً ضئيلاً من الايجابيات التي لا يجوز إلغاؤها قطعاً ، بل الحفاظ عليها وتطويرها بما يخدم نهج التطور السياسي الجديد . إن إلغاء الارث السياسي بصورة مطلقة ما هو الا تعسف نظري فيه الكثير من التجني وعدم الموضوعية ، ولا يمكن أن يكون ذلك سوى أوهام غير قابلة للتحقيق . ويمكن التحدث عن اضمحلال الكيفية السياسية الموروثة المترافق مع نمو الكيفية السياسية الجديدة عبر عملية تعايش تستمر فترة انتقالية محددة . ولكن ذلك كله لا يعني بحال الابقاء على الدعائم الاساسية للنظام السياسي القديم ، بل لا بد من القضاء الفوري على هذه الدعائم وتعبيراتها القانونية المختلفة ، فمثلاً ، لا بد من انتزاع السلطة السياسية من أيدي القوى الطبقية الاقطاعية والكمبرادورية بصورة كاملة واستبعادها الكامل عن كل أجهزة الدولة والحكم ، وليس هذا فقط بل لا بد من إلغاء كافة القوانين والتشريعات والمبادىء الدستورية التي تؤكد وتكرس سلطتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد المعنية .

إن تجربة إدارة الدولة والمجتمع وفق النهج التقدمي اللارأسمالي ليست عملية سهلة ، بل هي عملية معقدة وشاقة ، تنمو وتتطور عبر مصاعب جمة وخلال حقبة تاريخية مديدة ، تتعلم فيها القوى الديمقراطية الوطنية قيادة التطور السياسي وتغتني خبراتها النظرية

والعملية ، في صيرورة مستمرة تتراكم فيها التبدلات الكمية للكيفية الجديدة إلى الدرجة التي تصل بعدها إلى نقطة اللاعودة ، إلى مرحلة البدء بالبناء الاشتراكي المتطور الواسع النطاق في مختلف وجوه النشاط الاجتماعي .

إن التطور اللارأسمالي باعتباره تطوراً موجهاً من قبل الجهاز السياسي الجديد للقوى الديمقراطية الوطنية الثورية هو تطور تقدمي وعامل مسرع لعمليات التطور الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل المضمون الحقيقي للمرحلة اللارأسمالية وحركتها العامة . وهو ما يفضي إلى تقليص الفترة التاريخية التي يستغرقها التطور العفوي فيما لو ترك دون توجيه كما هو الحال في آلية التطور الرأسمالي بصورة عامة ، ويؤمن التطور اللارأسمالي سيراً أكثر انتظاماً وثباتاً ونجاحاً من التطور الرأسمالي في شتى وجوه الحياة الاجتماعية .

ويمكن القول : إن التطور اللارأسمالي هو عملية سياسية ، بصورة عامة ، عملية سياسية لان حركة التغيير العامة تبدأ حيث يكون أساسها التحتي منعدماً أو شبه منعدم ، أو على أقل تقدير ، حيث يكون الواقع الاجتماعي متخلفاً عنها كثيراً . فالطليعة السياسية للطبقات الثورية قد تكونت أفكارها وآراؤها الايديولوجية والسياسية ليس نتيجة لتأثير مستوى تطورها الوطني ، بل نتيجة مستوى التطور العالمي الذي يسبق كثيراً مستويات تطور بلدان العالم الثالث . فالشروط الخارجية السياسية هي التي تلعب الدور الرئيسي في تكوين الافكار والتصورات السياسية الحديثة للطليعة السياسية في البلدان

المتخلفة ، وكثيراً ما تتبنى هذه الطليعة أفكار الاشتراكية العلمية ومنهجها بصورة كاملة أو جزئية ، مع العلم أن الاشتراكية العلمية كانت الثمرة الطبيعية المباشرة لمستوى محدد من التطور الرأسمالي في أوروبا ، وكانت النتيجة الحتمية لنضوج ذلك التطور الى الدرجة التي لا بد معها من تبلور الجواب الشامل على المسائل المطروحة خلاله . إن الاشتراكية العلمية كانت التعبير الثوري عن واقع التطور الرأسمالي الذي وصل الى درجة معينة من النضج في أوروبا ، ولم تنعكس في مراحل التطور السابقة للرأسمالية . ولذلك فإن تبني الطليعة السياسية في البلدان المتخلفة لنظرية ومنهج الاشتراكية العلمية جاء نتيجة لعملية تطور خارجية عالمية ، وليس نتيجة لعملية تطور محلية جرت في البلدان المتخلفة ، والطليعة السياسية إذ تتبنى الفكر السياسي الاشتراكي لا تعكس ضرورة الطبيعة المباشرة غير الموجودة او الضعيفة ، بل هي تعكس ضرورته التاريخية العالمية العامة المستقبلية ، لان مهام التطور الاشتراكي غير ممكنة التحقيق والتطبيق في ظل انعدام ظروف وشروط التطور الاشتركي ولأن مهام التطور الأشتراكي ليست المسألة الملحة المطروحة على بساط البحث في مستوى متخلف من التطور . إن الفكر السياسي التقدمي الاشتراكي الذي تتسلح به الطليعة السياسية في بلدان التطور اللارأسمالي يفوق كثيراً مستوى تطورها الفعلي ، ولهذا السبب فهو يلعب دوراً رئيسياً ويمارس تأثيراً مضاعفاً على عمليات التطور الاقتصادي والاجتماعي والايديولوجي في بلدان العالم الثالث ، ويمكن القول : إن البدء بالتطور اللارأسمالي هو بدء سياسي تلعب فيه

العوامل الذاتية دوراً رائداً ، إذ بسبب انعكاسها الواقعي عن أرضية خارجية ، تضطر الى التعامل مع واقع آخر يختلف كثيراً عن الواقع الذي استمدت منه وجودها ، وهي لهذا تشخص الواقع الجديد وتعمل على خلق عناصر القاعدة الضرورية التي تتطابق مع مستوى تطورها المتفوق . وهو ما يعتبر تأكيداً للموضوعة اللينينية التي تؤكد على أنه يمكن للعوامل الذاتية السياسية في ظروف محددة أن تعوض عن نقص العوامل الموضوعية ، وهو ما تؤكده تجربة التطور اللارأسمالي عملياً ، حيث الشروط الذاتية السياسية تتجاوز الشروط الموضوعية وتجرها وراءها باتجاه التطابق الضروري بينها . وهذا ما يفسر امكانية سيطرة قوى التقدم والاشتراكية على البنية الفوقية السياسية لمجتمع ما يزال يعيش في ظل درجة منخفضة ومتخلفة من التطور الرأسمالي وما قبل الرأسمالي .

وهذا ما يؤكد أن تجربة التطور اللارأسمالي ، هي شكل جديد نوعياً من أشكال تطبيق نظرية الاشتراكية العلمية في بلدان متخلفةمن حيث تطورها ، مما يعود على النظرية نفسها بالمزيد من التطور والاغتناء ويؤكد صحة منطلقاتها الاساسية حول موضوع التطور المذكور ، إن التطور اللارأسمالي لا ينفي الاشتراكية بل يؤكد حيويتها وصحتها ، إذ يترجمها إلى برنامج عمل وممارسة يومية في ظروف مختلفة تماماً عن الظروف الرأسمالية المتطورة . . . في ظل ظروف التخلف الاقتصادي والاجتماعي .

إن أسس ومبادىء التنظيم السياسي الاشتراكي العامة ، قابلة

للتطبيق في مختلف بلدان العالم ، خاصة في ظل ظروف انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية . إن هذه الاسس والمبادىء العامة للتنظيم السياسي الاشتراكي لا تختلف من حيث جوهرها في أي من بلدان العالم المتطورة أو المتخلفة ، بل إن الذي يختلف هو أشكال تطبيقها ، صور ترجمتها الى الواقع الملموس ، وبما يتناسب مع مجمل الخصائص القومية للبلد المعني ، وهو ما أكده لينين حين قال : «ستصل كل الامم الى الاشتراكية ، إن هذا امر محتوم ، ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة ، فستحمل كل منها أمراً تنفرد به إلى هذا الشكل أو ذاك» .

وتجربة التطور اللارأسمالي هي شكل متميز وخاص من أشكال انتقال الامم الى الاشتراكية باعتباره يخص الامم المتخلفة حصراً . والتطور اللارأسمالي هو تلك المحاولة للوصل الى الاشتراكية التي تقوم بها الدول المتخلفة بصورة متميزة ، حاملة الى مجمل الحركة الاشتراكية العالمية ما تنفرد به فعلا في تجربتها اللارأسمالية ، فتغني الحركة بنفس مقدار اعتمادها على هذه الحركة الاشتراكية العالمية . إن حركة التطور اللارأسمالي هي حركة شبه اشتراكية من حيث مضمونها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والايديولوجي ، وهي لذلك تعتبر جزءاً من النظام الاشتراكي العالمي ، بنفس الوقت الذي يعتبر فيه هذا الجزء الحلقة الضعيفة في النظام الاشتراكي العالمي ، بسبب قابليته للردة العكسية طوال فترة التطور اللارأسمالي ، وهذا ما يصعب تلافيه مع وجود النواقص والثغرات التي لا يمكن زوالها إلا بصورة تدريجية

وخلال فترة مديدة . ويمكن لحركة التطور اللارأسمالي هذه أن تساعد على تبديل تناسب القوى على الصعيد العالمي لصالح الاشتراكية ، لا لانها موجهة ضد الامبريالية فقط ، بل لكونها حركة موجهة ضد أسس الحياة الرأسمالية بصورة عامة ،[1] وهذا ما نلمسه في معالجة مختلف أوجه التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والايديولوجي بوسائل وأساليب وطرق ومناهج غير رأسمالية ، وهي شديدة القرب والتماثل بنظيرتها المطبقة في البلدان الاشتراكية . وهذا يحملنا على اعتبار التطور اللارأسمالي شكلا من أشكال التطور الاشتراكي ، غير أنه يتميز عن التطور الاشتراكي التقليدي بكونه اتجاها للتطور الاشتراكي غير مباشر . بسبب ضرورة اجتياز مرحلة إنضاج مختلف المقدمات الموضوعية المادية والمعنوية للبدء بالتطور الاشتراكي الواسع النطاق .

إن ما يميز مرحلة التطور اللارأسمالي هو أن الخطة الاشتراكية المألوفة والمستخدمة في البلدان الاشتراكية لا تتلاءم مع طبيعة الظروف السائدة في البلد المتخلف ، مما يتطلب وضع أو استخدام خطة اشتراكية جديدة تأخذ باعتبارها مختلف الخصائص القومية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية في البلد ذي مستوى التطور المتدني . فلا يمكن مثلا خلق الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج في ظل غياب شروطها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعروفة . بل يمكن أن تستهدف الخطة خلال مرحلة التطور اللارأسمالي خلق الشروط

---

(١) أوليانوفسكي : الاشتراكية والبلدان المتحررة . ص٣٨

المذكورة بمختلف الوسائل . ويمكن اعتبار التأميمات الاساسية للرأسمال الكبير الاجنبي والوطني وإجراء الاصلاحات الزراعية وخلق قطاع حكومي شعبي ، بمثابة البذرة المادية للاشتراكية ، والتمهيد الاولي والاساسي ، أو اللبنة الاولى لبناء شروط التطور الاشتراكي . ومهما يكن حجم التأميمات والاصلاحات الزراعية الجارية في البلدان المتخلفة فإنها لا تصنع وحدها مجتمعاً اشتراكياً ، بسبب ضعف وزنها النسبي في مجمل البنية الاقتصادية الاجتماعية . وتتوقف الاشتراكية على تطور التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الى الدرجة التي تتحول فيها من مجرد عناصر أولية نواتية للاشتراكية ، إلى كيفية قائدة وسائدة ومسيطرة على القسم الاكبر من الحياة الاجتماعية ، وبحيث يصبح وزنها النسبي داخل البنية الاقتصادية راجحاً في كل المجالات ، وهذا ما يجب أن يكون هدف الاستراتيجية السياسية للسلطة الثورية الديمقراطية الوطنية في بلدان التطور الاشتراكي .

إن السلطة الديمقراطية الوطنية الثورية لا يمكنها أن تضع برنامجاً اشتراكياً فورياً ، لانه سيكون برنامجاً في الفراغ ، برنامجاً لا يستند إلى قاعدة اجتماعية واقعية ، إن البرنامج الاشتراكي بعيد نسبياً وهو هدف غير مباشر للتطور اللارأسمالي . إن الطليعة السياسة لا يمكنها أن تتصرف أو تعمل في الهواء ، بل في ظل المعطيات الواقعية الملموسة للبلد المتخلف ، ولا يمكنها بالتالي وضع برنامج يخرج عن الاطار القائم .

والواقع القائم في البلدان المتخلفة لا يطرح بالفعل مسائل ومهام

اشتراكية ، ولا يحتمل أصلاً إنتاج مثل هذه المهام في ظروف اقتصاد متخلف ، بل يطرح مهام ديمقراطية عامة تعكس مصالح مختلف الطبقات الشعبية الكادحة وغير الكادحة وشبه الكادحة ، وبهدف تلبية هذه المصالح وتحقيقها . والذي يحملنا على اعتبار حل المهام الديمقراطية العامة في بلدان التطور اللارأسمالي عملا سياسياً ثورياً تقدمياً ، هو أن حل مثل هذه المهام لا يتم بأسلوب برجوازي ، بل بمناهج مختلفة غير رأسمالية ، لان إنجاز مرحلة الثورة الديمقراطية يجري بصورة شبه اشتراكية ، وعلى هذا الاساس ترتكز ثوريتها وتقدميتها ، خاصة وأنها تمهد السبيل لا للتطور الرأسمالي ، كما تفعل الثورة البرجوازية الديمقراطية ، بل للتطور الاشتراكي .

وتختلف الثورة الديمقراطية الوطنية عن الثورة البورجوازية الديمقراطية ، في أن الاخيرة ترمي الى الانتقال من مرحلة ما قبل الرأسمالية إلى المرحلة الرأسمالية ، بينما ترمي الاولى الى الانتقال من مرحلة ما قبل الرأسمالية الى الاشتراكية . كما تختلفان في طريقة حل المهام التي تواجههما ، حيث تحلها الاولى بطريقة غير رأسمالية ، وتحلها الثانية بطريقة رأسمالية .

إن الثورة الديمقراطية الوطنية الثورية تعتمد من الناحية الاجتماعية والطبقية على تحالف طبقات الفلاحين والعمال والبورجوازية الصغيرة إجمالا ، وإذا استثنينا الطبقة العاملة من ائتلاف القوى الديمقراطية فإن تلك القوى غير مؤهلة تاريخياً لبناء الاشتراكية ، بحكم موقعها في الانتاج وبالتالي بحكم طبيعة حياتها السيكولوجية والاجتماعية

والسياسية المترتبة على ذلك . ويرمي التطور اللارأسمالي من هذه الناحيةالى تبديل البنية الطبقية القائمة تدريجيا ، بحيث تتغير النسبة فيما بينها لصالح الطبقة العاملة اقتصادياً وسياسياً ، إلى أن تصل هذه الطبقة خلال تطورها الكمي والكيفي درجة النضج ، وتمتلك القدرة الفعلية على قيادة مجمل عمليات التطور اللاحقة التي تلي المرحلة اللارأسمالية ، وهي البناء الواسع للاشتراكية . إن التحولات الاقتصادية التي تنجزها الثورة الديمقراطية تفضي بالضرورة إلى نمو الحجم الكمي والكيفي للطبقة العاملة ، نتيجة لنمو الصناعة الكبرى وأساليب الانتاج الحديثة ، يقول كارل ماركس : «إن جميع الطبقات الاخرى تنحط وتهلك مع نمو الصناعة الكبرى ، أما البروليتاريا ، فهي ، على العكس من ذلك ، أخص منتجات هذه الصناعة»[1]

إن الطبقة العاملة ستوجد وتنمو وتقوى سواء عن طريق التطور الرأسمالي أو عن طريق التطور اللارأسمالي ، لانها بالضبط تشكل عنصراً حاسماً له كل الاولوية في نمو وتطور الصناعة الحديثة ، إنها ترتبط بالصناعة والصناعة ترتبط بها ، ولذلك فإن الطبقة العاملة ستنمو ويتعاظم حجمها خلال التطور اللارسمالي ، فيما سوف تضمحل بصورة طبيعية وبالتدريج كافة الطبقات الاخرى مع كل تطور اقتصادي الى الامام . وسيتبدل ميزان القوى الطبقية مع كل خطوة الى الامام لصالح الطبقة العاملة المؤهلة تاريخيا للثورة الاشتراكية ، وإن هذا التبدل لا يجري بأسلوب بورجوازي ، بل على أساسٍ معادٍ

---

(١) البيان الشيوعي . ص٥٣

للبرجوازية [1] .

إن نقص الحجم الفعلي للطبقة العاملة وطليعتها السياسية داخل ائتلاف القوى الديمقراطية الوطنية ينعكس سلباً على مهام التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، فيجعلها أقل وضوحاً وانسجاماً وتماسكاً ، وأكثر تعرضاً للفشل والنواقص والاخطاء والعيوب . وهذا أمر طبيعي ، لان القوى الطبقية المدعوة لبناء مرحلة التطور اللارأسمالي يختلف تماما عن القوى الطبقية المدعوة لمرحلة بناء الاشتراكية ، وتكون قيادة عمليات التطور في المرحلة اللارأسمالية بيد القوى الطبقية غير البروليتارية وبالتحديد بيد البورجوازية الصغيرة ومثقفيها بغض النظر عن الايديولوجيا التي تتبناها هذه القوى ، أي بغض النظر عن تبني الطليعة السياسية لهذه القوى ، للماركسية اللينينة أم لا . فليس هذا هو بيت القصيد ، بل هو طبيعة المادة الاجتماعية الطبقية القائمة والتي يعتمد عليها التطور اللارأسمالي في إنجاز مهامه ، ويتخذها قاعدة لبنيته السياسية .

والطليعة السياسية للديمقراطية الوطنية لا يمكنها أن تمثل مادة طبقية غير موجودة ، أولا يمكنها أن تمثل جزءاً غير رئيسي من المادة الطبقية على حساب مجمل اجزائها الاخرى ، وبما أن الطابع الغالب على هذه المادة هو البورجوازية الصغيرة في الريف والمدينة ، فلا مناص للطليعة السياسية من تبني مصالح هذه الجماهير الطبقية والتعبير عنها في أي

---

(١) اوليانوفسكي : الاشتراكية والبلدان المتحررة . ص٤٦

برنامج اقتصادي سياسي تضعه لتطورها ، كما لا يمكن لتلك القوى الطبقية إلا أن تتمثل في السلطة السياسية وتؤلف مادتها الرئيسية ، [١] رغم كل ما تجلبه معها من أخطار وأوهام وسلبيات . [٢] .

إن المضمون السياسي لمرحلة التطور اللارأسمالي يتجسد بالسلطة الشعبية ، وليس بدكتاتورية البروليتاريا ، لان دكتاتورية البروليتاريا تشترط وجوداً كافياً للبروليتاريا ، من ناحية الوزن النسبي الطبقي ، والسياسي ، وهذا ما تفتقر اليه البلدان المتخلفة ، إن دكتاتورية البروليتاريا ، وهي المحتوى السياسي لمرحلة التطور الاشتراكي ، لا تقوم إلا في تلك البلدان التي قطعت شوطاً كبيراً في تطورها الرأسمالي ، وبالتالي في نمو وتعاظم قوة ونفوذ عدد الطبقة العاملة فيها اجتماعياً وسياساً .

أما السلطة الشعبية فهي وحدها التي يمكن أن تشكل المحتوى السياسي في مرحلة التطور اللارأسمالية ، وهي وحدها القادرة على أن

---

(١) لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص٤٠٢ : «ومن الوهم التصور أن الاحزاب البروليتارية تستطيع أن تطبق في هذه البلدان المتأخرة الخطة الشيوعية والسياسة الشيوعية - إذا امكنها بوجه عام أن تنشأ في هذه البلدان - دون أن تكون على علاقات معينة مع حركة الفلاحين ، ودون ان تؤيدها فعلا»

(٢) المصدر السابق . ص٢٧٦ يقول لينين عن البورجوازية الصغيرة : «بدون اشتراكهم هذا يستحيل كل نضال جماهيري وتستحيل اية ثورة ، ومن المؤكد انهم سيحملون معهم الى الحركة اوهامهم وأضاليلهم وتخيلاتهم الغريبة الرجعية ونواقصهم وأخطاءهم ، ولكنهم موضوعياً سيهاجمون الرأسمال»

تعكس ما هو ممكن وموجود من توزع طبقي خاص غير متطور ، إنها تعبر ولا بد لها من أن تعبر عن طبقات مختلفة ، عن تحالف طبقي لا تشغل فيه الطبقة العاملة غير الموجودة ، أو الضعيفة ، الموقع القيادي ، وهو ما يعتبر سمة خاصة من سمات التطور اللارأسمالي .[1]

إن ما يجعل هذه الطبقات شبه البروليتارية أو غير البروليتارية طبقات ثورية ، هو كونها طبقات كادحة أو شبه كادحة أولا ، ومستغلة ومضطهدة من قبل الطبقة الاقطاعية والطبقة الرأسمالية الكمبرادورية والاجنبية وحتى البورجوازية الوطنية ثانيا ، ووجود العوامل الدولية المحفزة لثوريتها ، ثالثاً ، والمقصود هنا وجود المنظومة الاشتراكية العالمية وظروف الصراع الطبقي العالمي بين الاشتراكية والرأسمالية . وهو ما نستطيع اعتباره عوامل واقعية موضوعية توفر امكانية تقبل الاشتراكية واختيارها منهجاً للتطور من قبل القوى السياسية الديمقراطية الوطنية التحررية .

إن ظروف الاستغلال الامبريالي الخارجي والرأسمالي والاقطاعي الداخلي لجماهير الفلاحين والبرجوازية الصغيرة في البلدان المتخلفة

(١) تولبانوف . مصدره المذكور . ص١٨ ، حول احدى اهم خصائص التطور اللارأسمالي الراهن يقول تولبانوف : «إنه حركة باتجاه الاشتراكية بدون قيادة الدولة من قبل البروليتاريا مباشرة في المرحلة الراهنة» إذن فليس التطور اللارأسمالي حركة اشتراكية ، بل هو «حركة باتجاه الاشتراكية» أي انها تفضي الى الاشتراكية ، وهو ما تحتمه المعطيات الواقعية للحركة التي يستحيل تجاهلها .

تدفعها الى النضال الطبقي لا ضد الامبريالية فقط بل وضد الاقطاعية والرأسمالية المحلية . وفي ظل انتصار الثورة الاشتراكية ودخول مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على الصعيد العالمي ، يكتسب هذا النضال الطبقي الذي تخوضه البورجوازية الصغيرة والفلاحون ضد الامبريالية والاقطاعية والرأسمالية سمات ثورية جديدة ، ومضامين تقدمية ، ويتسلح بنظرية نضالية علمية تمكنه من رص الجماهير الشعبية وتنظيمها وتحويل نضالها العادي إلى نضال طبقي سياسي تقدمي يستهدف انتزاع السلطة السياسية ووضع يده على آلة الدولة ، للاتجاه بتطور المجتمع وجهة الاشتراكية ، لا وجهة الرأسمالية ، وبالاعتماد على دعم المنظومة الاشتراكية العالمية التي تمنح الحركة امكانية التطور المستقل عن الامبريالية ، وفرصة اختيار طريق تطورها اللارأسمالي دون خوف من الامبريالية وعملائها المحليين .

إن السلطة الشعبية ، وهي المضمون السياسي للتطور اللارأسمالي ، تعكس تحالف أكثر القوى الطبقية ديمقراطية وثورية وتقدمية ووطنية ، وتعبر عن ائتلافها الديمقراطي في سبيل حل المهام الديمقراطية العامة التي تمس مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والساسية ، ولان هذه المهام لا تتضمن هدم كل أسس الاقتصاد البضاعي والبرجوازي فوراً ، بل تكتفي أولا بتأميم الملكيات الاقطاعية والرأسمالية الكبيرة الاجنبية والوطنية ، التي تتضرر منها هذه الطبقات الشعبية الثورية . لذلك بالضبط لا يمكن اعتبار هذه المهام مهاما اشتراكية بل ديمقراطية عامة تعدل في البداية طبيعة الحياة الاقتصادية لتضفي عليها طابعاً ديمقراطياً

شعبياً عاماً يلبي مصالح جاهير الفلاحين والمالكين البرجوازيين الصغار ومختلف المنتجين الفرديين ومختلف شرائح البروليتاريا ، بينما تشل اجراءات الديمقراطية الطبقات المستغلة الممالئة للامبريالية اقتصادياً وسياسياً ، وتقضي على تأثيراتها الضارة بالمصالح الشعبية العامة .

إن حل المهام الديمقراطية العامة يتلاءم مع متطلبات المرحلة اللارأسمالية ، بينما المهام الاشتراكية لا يمكن أن تطرح إلا في مستوى أكثر تطوراً من المستوى الذي ينطلق منه التطور اللارأسمالي، وحل المهام الديمقراطية العامة يعبر أصدق تعبير عن حاجات القوى الوطنية الديمقراطية الثورية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولهذا السبب فإن هذه القوى تؤ يدها وتقف معها وتناضل من أجل تحقيقها ، لأنها تترجم طموحاتها وتلبي مصالحها الطبقية المختلفة . وحل المهام الديمقراطية العامة لا يمس ملكيات الطبقات المؤ تلفة في السلطة الشعبية لانها ملكيات فردية وصغيرة وشرعية في معظمها ، وهي غير مستغلة غالباً ، والابقاء عليها ودعمها وحمايتها مفيد كثيراً لحركة التنمية ، على الأقل خلال المراحل الاولى للتطور اللارأسمالي ، والتطور وحده كفيل باضمحلالها وذوبانها ضمن أشكال الملكية التعاونية وتحت تأثير نمو الملكية الحكومية ، ولانها تشكل الحجم الاكبر في الحياة الاقتصادية ، ويشكل أصحابها الحجم الاكبر في الحياة الاجتماعية والسياسية ، لذلك فالتعرض لها يضر كثيراً بالحركة ويلحق بها خسارة وأضراراً بالغة ، ويشكل خطراً جسيماً عليها ، لانه يفقدها عنصرها وشرطها الاجتماعي والطبقي الأساسي ، القادر على منح الحركة طاقات جماهيرية واسعة .

وهي تشترك بثبات في النضال ضد الامبريالية والرأسمالية ، وتعمل من أجل القضاء على التبعية والتخلف ، وتسهم في التنمية الرامية الى انجاز مهمة الاستقلال الاقتصادي والتطور المستقل .

ومهما كان حجم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجارية في بلدان التطور اللارأسمالي ، فإنها لا تجعل منه حركة اشتراكية بل حركة باتجاه الاشتراكية ، لان المسائل المطروحة للحل هي مسائل ديمقراطية عامة وليست مسائل اشتراكية ، ويجب أن ندرك تماما أن هذه الحركة الديمقراطية لا تتعارض مع الاشتراكية ، بل هي مقدمتها الضرورية «إن الطريق الى الاشتراكية يمر عبر الديمقراطية» كما يقول لينين[١] . وإن معالجة المسائل الديمقراطية العامة بطريقة اشتراكية لا يغير من طابعها الديمقراطي العام من حيث جوهره ، بل يمنحه امكانية التحول الى بذرة حقيقية للاشتراكية ، إلى مقدمة ضرورية للاشتراكية .

إن السلطة الشعبية لا يمكنها إلا أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح وتطلعات الطبقات التي تمثلها بالفعل ، والتي تتكون من مادتها الملموسة . ومع أنها كذلك ومع أنها لاتستطيع التخلص الفوري من أدران خلفيتها البرجوازية الصغيرة وتركيبها الطبقي المتأخر ، مع كل ذلك لا نستطيع تصنيفها ضمن البنى السياسية البرجوازية ، لانها تختلف عنها جوهرياً في المبادىء والاسس التي تنطلق منها ، في الممارسة

---

(١) لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص١١٠ .

والحياة التنظيمية ، والديمقراطية الاجتماعية هي وجهها العملي البارز ، ذلك لانها لا تعتمد على طبقة بعينها ، كالبروليتاريا مثلا ، بل على جبهة وطنية ديمقراطية مكونة من تحالف طبقات وجماهير اجتماعيةواسعة من الفلاحين وبورجوازية المدن الصغيرة والعمال والمثقفين وغيرهم من الطبقات الكادحة والتي تعاني من استغلال البورجوازية الكمبرادورية والوطنية الكبيرة والاجنبية والطبقة الاقطاعية . والجبهة الوطنية هي التعبير عن القاعدة الطبقية المذكورة التي تشكل أساس دولة الديمقراطية الوطنية السياسي ومادتها .

إن أسس التنظيم السياسي للجبهة الوطنية وتطبيقاتها العملية هي أبعد ما تكون عن تلك التي توجد في الدول الرأسمالية،بل هي أقرب ما تكون من تلك التي تطبق في البلدان الاشتراكية ، ويمكن التأكيد بأن نشاط الدولة السياسي في بلدان التطور اللارأسمالي هو أحد اشكال تطبيق الديمقراطية الاشتراكية في ظروف البلدان المتخلفة ، والسلطة الشعبيةبمحتواها الديمقراطي الاجتماعي ، هي الصيغةالعملية الخاصة والوجه الملموس المتميز للديمقراطية الاشتراكية في ظل درجة منخفضة من التطور لمجتمع متخلف .

لقد أكد لينين على أن أسس التنظيم السياسي الاشتراكي قابلة للتطبيق في البلدان المتخلفة ، مع الاخذ بعين الاعتبار الظروف الملموسة والمتميزة فيها ،[1] وبقدر ما يقترب النهج السياسي

---

(١) لينين : حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية . ص٤٠٥ : «إن سوفيتيات

للديمقراطية الاجتماعية من هذه المقولة اللينينية ، يعطي ضمانة أكبر لنجاح تجربة التطور اللارأسمالي ، واختصاراً أكبر للحقبة التاريخية التي يستغرقها انجازه .

إن الديمقراطية الاجتماعية تعتمد في نهجها السياسي ونشاطها الدستوري على المفاهيم السياسية الاشتراكية بصورة أساسية لا على المفاهيم السياسية البورجوازية ، فالنقابات المهنية والمنظمات الشعبية والجبهات الوطنية السياسية والمجالس الشعبية هي الاطار السياسي المتبع لممارسة الديمقراطية ، وهو ما يعطي لهذه الديمقراطية مضمونها الشعبي الاجتماعي . ويبتعد بها عن المضمون البورجوازي . وبما أن الديمقراطية اجمالا هي مفهوم طبقي ، لهذا لا يمكن للديمقراطية الاجتماعية أن تعني بالديمقراطية مفهومها المجرد غير الموجود ، إنما تعني بالنسبة لها سيطرة الاغلبية الاجتماعية الوطنية الثورية الكادحة وشبه الكادحة ، أي الفلاحين وبورجوازية المدن الصغيرة والبروليتاريا ومختلف أشباه وأنصاف البروليتاريا وممثليهم جميعاً من المثقفين الثوريين ، هذه الاغلبية الواقعة تحت وطأة استغلال تحالف اقطاعي ،

الفلاحين ، سوفيتيات المستثمرين هي وسيلة صالحة لا في البلدان الرأسمالية وحسب ، إنما هي صالحة ايضا للبلدان التي تسيطر فيها علاقات ما قبل الرأسمالية»

- انظر أيضا ص ٤٠٤ : «إن فكرة التنظيم السوفيتي بسيطة وممكنة التطبيق لا حيال العلاقات البروليتارية وحدها ، بل أيضاً حيال العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية»

- وانظر أيضاً ص٤٠٨ «وقيام السوفيتيات في هذه البلدان امر ممكن ، وهي لن تكون سوفيتيات عمال ، إنما تكون سوفيتيات فلاحين او سوفيتيات كادحين»

كمبرادوري ، امبريالي .

إن الديمقراطية الاجتماعية باعتبارها سيادة تحالف الطبقات المذكورة ، هي شكل للحكم والسلطة يتناسب مع واقع بلدان التطور اللارأسمالي المتخلفة ، وهو يختلف جذرياً عن الاشكال السياسية القائمة في الدول الرأسمالية . ولا يمكن تصنيف الديمقراطية الاجتماعية على هذا الاساس ، الا ضمن الاشكال السياسية للاشتراكية ، وهي أشكال غير متطورة بما فيه الكفاية ، ومبرر ذلك في ضعف التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي ترتكز عليه من جهة ، وفي بقاء الفرصة سانحة لبقايا الاقطاع والبورجوازية الوطنية للتسلل الى السلطة والبنية السياسية والنمو من جديد طالما أنه لم يقض عليها جذرياً ، وطالما أن مناخها العام المتمثل بالقطاع الخاص يبقى قائما . إن هذه الاخطار تظل محتملة وممكنة لان القطاع الخاص الذي يمثل حجماً كبيراً من الناحية الكمية على الاقل ، هو الثغرة الخطرة التي يستحيل سدها عملياً من قبل السلطة الشعبية الثورية ، وهي المتنفس الاحتياطي للطبقات الرجعية الاقطاعية والبورجوازية الكمبرادورية ، والبورجوازية الامبريالية ، حيث يمكنها ان تعشعش من جديد وتترعرع وتقوى بأشكال جديدة وعلى أسس جديدة ، ليس في الحياة الاقتصادية وحسب ، بل وفي الحياة الاجتماعية والسياسية والايديولوجية للمجتمع ، وقد برهنت التجربة التاريخية الملموسة على صحة هذا الاحتمال حيث استطاعت الثورة المضادة أن تحقق

الانتصار في هجومها المعاكس - ولكن المؤقت تاريخياً - على ثورات التحرر الوطني ذات الطابع التقدمي ، كما حدث في اندونيسيا ومصر وغيرهما .

إن بقاء الاخطار الرجعية المذكورة هو ما يبرر تسميتنا للديمقراطية المطبقة في بلدان التطور اللارأسمالي بالديمقراطية الاجتماعية ، ذلك لانه من الممكن لهذه الديمقراطية أن تشمل عناصر طبقية غير ثورية ، كما أنها لا تستطيع ضمان عدم تسلل العناصر الطبقية الرجعية الى داخل بنيتها الا ببالغ الصعوبة ، وهو ما لا يمكن حدوثه في مختلف أشكال الديمقراطية الاشتراكية المرتكزة على مستوى أعلى من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والايديولوجي كما هو الحال بالنسبة لمنظومة الدول الاشتراكية ، وكما هو الحال بالنسبة لدول التطور اللارأسمالي التي اجتازت امتحان التاريخ ونجحت في انجاز مرحلتها اللارأسمالية من خلال اعتمادها على دعم ومساندة المنظومة الاشتراكية العالمية . وما تزال تجربة التطور اللارأسمالي المعاصرة في آسيا وافريقيا ، وخاصة من النواحي السياسية ، معرضة للفشل والهزيمة من قبل الثورة المضادة في أكثر من مكان بسبب المصاعب الموضوعية التي لا يعتبر تذليلها أمراً سهلا على أية سلطة ثورية حتى ولو كانت تعتنق الماركسية اللينينية . ذلك لان المصاعب المذكورة متعلقة بطبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية الطبقية ، ولا يتم تذليلها الكامل بصورة قسرية ، إذ لا يمكن ارغام الواقع القائم على ما لا طاقة له به ، ولا يمكن تغييره الا في حدود ما هو ممكن بالنسبة له ، إن محاولات

التطرف الثوري تفضي الى انعزال السلطة الثورية وهزالها الاجتماعي السياسي وبالتالي يعرضها للانهيار والسقوط .

إن قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرحلة اللارأسمالية ، إذا ما أحسن وعيها وبالتالي إذا ما أحسن استخدامها بصورة علمية موضوعية ، هي وحدها التي تكفل نجاح تجربة التطور اللارأسمالي وخاصة من الناحية السياسية .

إن تراكم التبدلات الكمية الاقتصادية ذات الطابع الاشتراكي ، تستجر تراكماً للتبدلات الكمية الاجتماعية والطبقية المناسبة لها بصورة حتمية وطبيعية . والقيادة الحكيمة لعمليات التطور اللارأسمالي تحل مسألة ايصال التبدلات الكمية الى تحولات كيفية تشمل وتسود كافة نواحي الحياة الاجتماعية ، حيث تجتاز التجربة اللارأسمالية بذلك نقطة اللاعودة ، وتنجز تطورها ونضجها لتبدأ بعدها الحياة الاشتراكة .

وتتمثل التبدلات الكمية على الصعيد الاجتماعي الطبقي في اضمحلال العنصر البورجوازي الصغير وطابعه المميز داخل البنية الاجتماعية والسياسية مع تطور وتنامي العنصر البروليتاري وطابعه الثوري المميز داخل البنى الاجتماعية والسياسية . وهذه المسألة تعود أساسا الى التطورات الاقتصادية الجارية التي تشكل أساس عملية التبدل الطبقي المترتبة عليه ، وتبدل تناسب القوى الطبقية داخل البنية الاجتماعية والسياسية لصالح البروليتاريا ، ونمو حجم ودور البروليتاريا الاجتماعي والسياسي الى الدرجة التي تجعلها القوة الطبقية الأكبر عدداً والاكثر تأثيراً في الاقتصاد الى الدرجة التي تتحول فيها

البروليتاريا الى أغلبية طبقية اجتماعية ، إلى طبقة قوية وقادرة سياسياً على قيادة الاقتصاد والدولة معاً ، وتوجيه مختلف عمليات التطور اللاحقة ، حيث تصبح هذه الطبقة العاملة المادة الرئيسية لآلة الدولة وأجهزتها وسلطتها السياسية ، وحيث تتحول هذه السلطة من سلطة شعبية يغلب عليها الطابع البورجوازي الصغير الى حزب طليعي للبروليتاريا ، تشغل فيه مختلف العناصر الطبقية الاخرى المضمحلة مراكز ثانوية غير مؤثرة على طابعه البروليتاري العام والرئيسي . إن هذه العملية تتم من خلال التطور اللارأسمالي ، من خلال تراكم التبدلات الكمية الطبقية مع كل نمو للصناعة المتطورة وما يترتب عليها من تعاظم حجم ونفوذ أشكال الانتاج الحديثة ذات الطابع الاجتماعي للعمل والملكية ، واضمحلال مختلف أشكال الانتاج التقليدية المتخلفة ما قبل الرأسمالية والرأسمالية الضعيفة ، إن اضمحلال أشكال الملكيات ما قبل الرأسمالية والبورجوازية الصغيرة مع نمو اشكال الملكية الحكومية ذات المضمون الشعبي والتعاونية ، يفضي تدريجيا الى تغلب الطابع الاشتراكي على مختلف وجوه الحياة الاجتماعية والسياسية وهو الهدف النهائي الذي يرمي اليه التطور اللارأسمالي .

ومع كل ذلك فلا يمكن وضع حد فاصل بين ما نسميه تطوراً لارأسمالياً ، وبين ما نسميه تطوراً اشتراكياً ، بل إن كلا من التطورين يشكلان عملية واحدة تختلف صورها ، تبعاً للظروف التاريخية المتبدلة ، بينما يبقى جوهرهما واحداً. إن التطور اللارأسمالي هو شكل خاص للتطور الاشتراكي ، يخص تحديدا البلدان المتخلفة ، وفيه

تنمو عناصر الحياة الاشتراكية وأشكالها الجنينية الأولى ، التي تعيش جنبا الى جنب مع كل قديم وتقليدي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة ، ومع بدء المرحلة الاشتراكية تكون عناصر الحياة الاشتراكية وأشكالها الجنينيية الاولى التي لم يكن لها الغلبة الكمية والكيفية ، قد أنجزت عملية تطورها ونضجها ، وطبعت الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطابعها الغالب المسيطر ، وأضحت الصورة الاكثر رسوخاً وقوة في مختلف البنى المذكورة . والتطور اللارأسمالي بهذا المعنى هو مرحلة متميزة من مراحل التطور والبناء الاشتراكي في بلدان ضعيفة التطور ، وغير مؤهلة للتطور الاشتراكي المعروف في البلدان التقدمة ، إنها التطبيق الخلّاق للاشتراكية في ظروف انعدام او ضعف توفر مقوماتها المادية والمعنوية المتعارف عليها . ولهذا يصح تصنيف بلدان التطور اللارأسمالي في قائمة بلدان التطور الاشتراكي ، طالما انها تنجز مرحلتها الديمقراطية الوطنية باسلوب غير رأسمالي ، بأسلوب اشتراكي لم يسيطر بعد .

الخاتمة

كانت هذه الدراسة عبارة عن شكل مصغّر ، يعكس الحقائق الموضوعية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتخلفة ، وتعابيرها النظرية على اختلاف منطلقاتها ومناهجها ومواقعها الطبقية والقومية والإيديولوجية .

وخلال إعداد وتحضير هذه الأطروحة ، يبدو لنا أن العقائد والنظريات الاقتصادية والسياسية الحديثة والمعاصرة حول التخلف تنقسم ، في رأينا ، إلى عدة زمر هي :

أولاً : زمرة العقائد الاقتصادية والسياسية البورجوازية الرجعية .
ثانياً : زمرة العقائد الاقتصادية والسياسية البورجوازية الوطنية
ثالثاً : زمرة العقائد الاقتصادية والسياسية الديمقراطية الثورية
رابعاً : زمرة العقائد الاقتصادية والسياسية الاشتراكية العلمية .

إن الزمرة الاولى تنتمي في القسم الاعظم منها طبقياً وسياسياً وإيديولوجياً إلى البورجوازية الامبريالية المتروبولية ، وهي تعالج مشكلات التطور الاقتصادي والسياسي للبلدان المتخلفة من وجهة نظر المصالح الاحتكارية الرأسمالية الخاصة ، التي تتصف بالنزوع الى السيطرة الطبقية والقومية ، وشتى أنواع الممارسات الاستعمارية

والشوفينية والعنصرية والرجعية على الصعيد العالمي ، ولهذا فقد جاءت النظريات الاقتصادية الكولونيالية والنيوكولونيالية كغطاء إيديولوجي يبرر ويدافع عن الامبريالية ويسوغ ممارساتها الاستعمارية المعادية للتقدم والديمقراطية والتحرر القومي والوطني . كما ارتكزت هذه النظريات على المنهج المثالي البورجوازي الرجعي في التفكير ، فهو المنهج الأكثر ملاءمة للمناورة والتحريف والتزوير والتضليل وطمس الحقائق بدلاً من الكشف عنها ، والتهرب منها بدلاً من مواجهتها ، ومع كل الآثار المخربة والضارة المترتبة على انتشارها الواسع في البلدان المتخلفة ، فقد فشلت فشلاً ذريعاً على صعيد التطبيق والممارسة ، وتأكد عجزها الملموس في تجارب التنمية الرأسمالية الكثيرة التي اتبعت من قبل اغلبية البلدان المتخلفة ، وظلت أولاً وآخراً أسيرة أزمة الفكر البورجوازي ، وسجينه طريقها المسدود ودوائرها المغلقة . ولئن أتت هذه العقائد بفكرة الحقلة المفرغة ، فالواقع انها هي بذهنيتها أسيرة الحلقة المفرغة للفكر البورجوازي الرجعي ، الذي شاخ وتفسخ هو وأسلحته النظرية ومناهجه المنطقية ، المتسمة بالميكانيكية والميتافيزيقية الفكرية ، والانعكاس الناقص اوالمبتور للظواهر الواقعية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الوقائع التاريخية المختلفة .

إن نظريات التخلف النيوكولونيالية ، كما أنها لم تستطع التوصل الى تفسير التخلف ككل أو كنظام عام ، أو كحركة مركبة ، لتطور اقتصادي واجتماعي محدد ، ولم تكشف طابعه التاريخي والعالمي ، كذلك وبسبب ذلك ، لم تتمكن من التوصل الى اقتراح او وضع أو

إنشاء نظريات تنمية ناجحة وصحيحة وقابلة للتطبيق ، وقادرة على حل مشكلات التخلف وتصفيته ، خاصة وانها بالأساس نظريات تنمية رأسمالية . لأن الشروط والظروف الموضوعية والتاريخية للتنمية الرأسمالية الكلاسيكية التي سادت من قبل لم تعد موجودة ، ومن ثم لم يعد من الممكن نجاح هذا النوع من أنماط التنمية الرأسمالية ممكناً بالنسبة للبلدان المتخلفة . إن طريق التنمية الرأسمالية بالنسبة للبلدان المتخلفة يزيد أزمة التخلف تعقيداً ، أو ينقلها الى شكل أكثر تعقيداً ، وبالتالي يصبح حلها أكثر تعقيداً او صعوبة ، وقد ثبت ذلك ليس بالأدلة القاطعة وحسب ، بل بالسياق التاريخي المنظور لتطور هذا النوع من التنمية الرأسمالية خلال ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية . فالأزمة مستمرة بل ومستفحلة بالنسبة للدول المتخلفة التي ما تزال تابعة او منجرفة في تيار الكولونيالية الجديدة ، على الصعيد الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي . وتعكس أزمة التطور الكولونيالي الجديد جانباً رئيسياً من الأزمة العامة للرأسمالية ، المتفاقمة ، والتي تقتضي في أسوأ الأحوال تغيير نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية من الوضع الراهن الى وضع جديد يتمتع بمستوى متطور من الديمقراطية الدولية . أما الحل الجذري والنهائي ، فهو ، وبصورة حتمية ، يقتضي زوال الامبريالية والرأسمالية بشكل عام ، وبناء الاشتراكية على الصعيد العالمي .

إن النظريات الكولونيالية الجديدة تعكس وجهة نظر الخصم التاريخي التقليدي للتحرر القومي والوطني لجميع شعوب البلدان المتخلفة ،

ولهذا فإنها لا تفسر التخلف كشكل خاص وفرعي وهامشي لتطور الرأسمالية العالمية في عهد الامبريالية ، أي لا تفسره بالعوامل التاريخية الاستعمارية الرأسمالية ، لئلا تدين بذلك النظام الذي تؤيده وتحبذه وتدافع عنه وهو النظام الرأسمالي بل تفسره بعوامل ذاتية داخلية محلية لا علاقة للامبريالية والنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وتقسيم العمل الدولي الرأسمالي به ، إنها تفسر التخلف على أنه حالة كمية ثابتة وشاذة تختص بها أبداً البلدان المتخلفة ، وبعضها يعتبره أمراً انتقالياً شبيهاً بالذي مرت به الرأسمالية ، وقسم ثالث يعتبر التخلف امراً محبّذا باعتباره يعكس نمطاً ضرورياً للتقسيم العالمي للعمل على أساس نظرية المنافع النسبية . إلى ماهنالك من آراء استعمارية أخرى قد تدين التخلف لكنها لا ترى مخرجاً منه الا بتعميق الكولونيالية بالنيوكولونيالية ، أي بالمزيد من التدخل الامبريالي الخارجي الاقتصادي والسياسي معاً . ولهذا فإننا نرى أن النظريات الكولونيالية الجديدة ، بمعظمها تمثل نظرية الاستعمار الامبريالي الجديد المندفع في سبيل الدفاع عن تقسيم العمل العالمي الرأسمالي الراهن الذي لا يصلح البتة لانقاذ البلدان المتخلفة من تخلفها وتبعيتها المتزايدة للمراكز الامبريالية .

وبرأينا ، فإن النظريات المصنفة ضمن النظريات النيوكولونيالية ، تفتقر بشدة الى العمق والموضوعية العلمية مثل تلك النظريات التي استعرضناها كنظرية مراحل النمو الاقتصادي لـ و . و . روستو ، وكنظرية لاينبشتاين حول: نظام التوازن شبه ـ المستقر ، ونظرية

راجنارنوركسه حول حجم السوق . . . الخ .

أما نظريات الزمرة الثانية والثالثة فيمكن ضمهما في زمرة واحدة ، حيث تجمع بينهما سمات مشتركة معينة أهمها الطابع الديمقراطي والتحرري ، ومعاداتها لنظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية الراهنة ، ودعوتها الى استبداله بنظام جديد يضمن تطبيق تقسيم عمل دولي عادل ومغاير للتقسيم الحالي الذي كان وما يزال السبب الرئيسي في خلق واستمرار التخلف والتبعية ، وتعميق انقسام العالم الى مجموعتين من الدول : الغنية والفقيرة ، بغض النظر عن براءة الدول الاشتراكية المتطورة وعدم مسؤ وليتها عن هذا المصير التاريخي الذي تعيشه البلدان المتخلفة .

إن آلية عمل نظام الكولونيالية الجديدة العالمية تؤ دي بالضرورة الى إفقار وتخلف وتبعية البلدان المتخلفة وتعميق الهوة ، ليس بينها وبين دول المركز الامبريالي المتروبولي ، بل وبين الدول المتخلفة من جهة والدول الاشتراكية من جهة ثانية ، على الرغم من أن الدول الاشتراكية لا علاقة لها بذلك ، ولا تمارس دوراً كولونيالياً تجاه البلدان المتخلفة ، بل على العكس تماماً ، إنها تحاول جاهدة دعم هذه البلدان ومساندتها والعمل على تحررها وتطورها وتصفية تخلفها وتبعيتها ما أمكنها ذلك .

ومع كل الخطوط المشتركة التي تجمع ما بين زمرتي النظريات الاقتصادية الثانية والثالثة ، فإن هناك فروقاً محددة تحتم التمييز بينها . إن نظريات الزمرة الثانية البورجوازية الوطنية ، التي تصوغها أقلام اقتصاديين من شتى البلدان ، سواءً المتخلفة منها أو المتروبولية ، تتمتع بقسط لا بأس به من الموضوعية والأمانة العلمية ، فهي مثلاً تدين

بصراحة التقسيم العالمي الراهن للعمل ، ونظام الكولونيالية الجديدة ، وتعتبره مسؤ ولاً بصورة مباشرة عن سوء وضع البلدان المتخلفة ، وترى في آلية عمل نظام التجارة العالمية وسوء أو تدهور شروط التجارة بين مجموعتي البلدان : المتخلفة والمتقدمة ، ومؤ ثرات التظاهر (أي تقليد نمط حياة المجتمعات الأرقى) ومجموعة عوامل اخرى كصغر حجم السوق ، وعدم القدرة على المنافسة ، وسياسة الحماية الجمركية ، وعدم الاعتماد على النفس ، وعدم تدخل الدولة في رسم السياسة الاقتصادية . ترى هذه النظريات في كل ذلك أسباباً خارجية وداخلية متكاملة تخلق التخلف وتحفظ ديمومته وتعمُّقه . ومع كل الحقائق الموضوعية التي تبرزها هذه النظريات وتكشف عنها خلال دراستها للعلاقات الاقتصادية المحلية والدولية ، فإن أهم ما يعيبها هو عدم رؤ يتها للعلاقة العضوية الجوهرية التي تربط بين هذا الشكل من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الدولية والمحلية من جهة ، وبين النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يولدها ويعيد توليدها باستمرار .

إن النظام الرأسمالي العالمي يبدو وعبر هذه النظريات البورجوازية الوطنية وكأنه لا علاقة له البتة بشكل تجليه العالمي : أي الكولونيالية . والكولونيالية لا تبدو لديهم كنتيجة مترتبة على قوانين حركة وتطور الرأسمالية على الصعيد العالمي ، بل ككينونة خاصة وجدت وتوجد بذاتها ومن ذاتها ، منفصلة عن قاعدتها الأعم والأشمل : الرأسمالية . وهذا هو السبب الذي يكمن وراء دعوتهم لتغيير نظام الكولونيالية ـ وهو النظام الوليد ـ دون المساس بالنظام الأم ـ وهو النظام الرأسمالي .

إن النظريات البورجوازية الوطنية أكثر ما يقلل من قيمتها هو عدم تحررها من المنهج الفكري البورجوازي ومن ثم عدم رؤيتها في النظام الرأسمالي سبباً رئيسياً للكولونيالية والكولونيالية الجديدة ، كما لا تعير اهتماماً للطابع التاريخي للعملية الكولونيالية ، ولا تفسر التخلف ككل تابع لكل أكبر وأعم ، أو ككيفية اقتصادية إجتماعية تاريخية منبثقة عن كيفية اقتصادية اجتماعية تاريخية أشمل هي الرأسمالية وكثيراً ما تفسر وحدة الكيفية الكولونيالية بعوامل وعناصر جزئية تدين بوجودها أساساً لوجود الكيفية الكل ، رغم كل مالها من تأثير عكسي جزئي في حركة الوحدة الكيفية الكلية للكولونيالية . وهناك أيضاً جانب سلبي آخر هو استغراق هذه النظريات الاقتصادية البورجوازية الوطنية بالمسائل الكمية لعملية التخلف أكثر من اهتمامها بالمسائل الكيفية الهيكلية البنيوية نسبياً ، وهو ما يبدو جلياً من استعراضنا لبعض النظريات البورجوازية الوطنية خلال أطروحتنا مثل نظرية غونارميردال ، وبريبتش ، ولويس ، وسنجر . . الخ .

ولا بد هنا من لفت النظر الى أن بعض النظريات الاقتصادية التي صنفناها في الفصل الثالث ضمن النظريات الديمقراطية المحيطية ، لا تنتمي الى النظريات البورجوازية الوطنية ، أي لا تنتمي الى نظريات الزمرة الثانية بل إلى نظريات الزمرة الثالثة ، أي النظريات الديمقراطية الثورية ، كنظرية أندريه غندرفرانك مثلاً .

لقد استخدمنا مقياساً معيناً للجمع بين النوعين من النظريات ، هو

تأكيدنا على التفاوتات الاقتصادية بين مستويات تطور المجتمعات والدول ، وانقسامها جميعاً الى مركز ومحيط ، او ، وسط وتخوم ، أو ، مركز متروبولي وهامش متخلف تابع . . او ، وسط وأطراف . . إلى ما هناك من مصطلحات وصفات مترادفة او متشابهة تعبر عن تمركز الغنى في جهة ، والفقر والتخلف والتبعية في الجهة الأخرى . أما لو اتبعنا التقسيم الذي اوردناه في هذه الخاتمة لرأينا فروقاً جوهرية توجب التقسيم المذكور ، حيث ان بعضها يتجاوز المنهج البورجوازي بشكل عام ، ويخرج بتحليلات ونتائج فيها الكثير من المعقولية والموضوعية والإيجابية ، تلك هي مثلاً نظريات الديمقراطية الثورية القريبة جداً من الماركسية اللينينية ، مثل نظرية اندريه غندرفرانك الذي نحبذ تصنيفه ضمن الزمرة الثالثة من النظريات الاقتصادية الديمقراطية الثورية .

تؤمن هذه النظريات باستخدام المنهج المادي التاريخي في البحث العلمي بشكل عام ، والبحث الاقتصادي الاجتماعي بشكل خاص ، وهي تتقدم على النظريات البورجوازية الوطنية في العديد من النقاط ، وتكاد لا تختلف عن النظريات الاشتراكية العلمية الصائبة . إنها تكشف بوضوح تام عن الجذور التاريخية لمشكلات التخلف والكولونيالية ، وتبرز الدور الرئيسي للعوامل الخارجية الاستعمارية في خلق واستمرار التخلف والتبعية ، وتدين النظام الرأسمالي مباشرة ، كما تبرز الرابطة الجوهرية الموضوعية بين ذلك النظام والكولونيالية المنبثقة كشكل لا قومي عنه وبسببه ، وبذلك تصل الى لب الحقيقة الاقتصادية الاجتماعية التاريخية للتخلف والتبعية ، التي هي : ان

التخلف هو الوجه الآخر للتقدم ، وهما مترابطان سببياً ، ومتلازمان عضوياً . فالذي انتج التخلف هو نفس العملية التاريخية التي انتجت التطور ، فالتخلف والتطور يشكلان وحدة عالمية لا تتجزأ وحدة هي النظام الرأسمالي العالمي الذي يتألف من مركز امبريالي متروبولي ، ومحيط رأسمالي فرعي تكميلي هامشي تابع للمركز ويدور حوله في فلك يحدده المركز ذاته ويقرر صيغته طبقاً لمقتضيات حركته الذاتية الاقتصادية المتروبولية . ولا خلاص للبلدان المتخلفة من وضعها المذكور اذا سلكت سبيل التطور الرأسمالي ذاته ، الذي هو نفسه طريق التخلف والتبعية والتنمية المشوهة . . . الخ ، بل يمكن الإفلات من طوق التطور الرأسمالي التابع والمتخلف فقط عن طريق الانفصال عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، ووقف التنمية الرأسمالية ، واستبدالها بالتنمية الاشتراكية .

وإذا كان هناك ما ننتقد به هذه النظريات ، فإن أول ما يمكننا ملاحظته هو مبالغتها وتضخيمها لدور العوامل الخارجية المتمثلة بالمراكز المتروبولية ، وانعدام او التقليل كثيراً من شأن الدور المضاد للحركة الكولونيالية ، هذا الدور الذي تقوم به حركات التحرر الوطني في البلدان المتخلفة ، فإذا كان هناك مركز متروبولي وأطراف تتحرك على مداراته المختلفة ، فإننا نفهم هذه الحركة بصورة ديالكتيكية ، حيث الكيفية السائدة تستمد سلوكها او ثباتها النسبي او إستقرار نظامها ، ليس من حركة المركز وحسب كما ترى النظريات الديمقراطية الثورية بل من حركة كل من المركز والأطراف معاً وعلى أساس قانوني

التجاذب والتنابذ ، وطبقاً لقاعدة وحدة وصراع الأضداد ، أي تنازع القوتين الأساسيتين المكونتين للكولونيالية ، وهما دول المراكز المتروبولية من جهة ، ودول الأفلاك الهامشية في الجهة المقابلة . والحركة الجارية هي حركة صراع الطرفين او القوتين المذكورتين ، لا حركة احدهما وحسب . حيث لا يمكن نفي كل تأثير للقوة الهامشية الداخلة في مدار المركز ، وافتراض صفة السلبية المطلقة عليها .

وعملية التحرر الوطني والقومي ، ممكنة التحقق حالياً بصورة كمية وكيفية معاً عبر كسر حلقة تلو اخرى من حلقات نظام الكولونيالية العالمي ، وعبر النضال في سبيل تغيير وتعديل نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية الراهن بنظام اقتصادي عالمي ديمقراطي يخدم قضية تصفية التخلف العالمية .

إن الخلاف بين نظريات الديمقراطية الثورية ، ونظريات الاشتراكية العلمية هو في النتائج والمحاكمات أكثر منه في المنهج . فالمنهج واحد ، غير أن النجاح في تطبيقه هو مكمن الخلاف الرئيسي بين هاتين الزمرتين من النظريات . ونظريات الزمرة الرابعة تحلل بصورة ناجحة طبيعة التخلف والتبعية ، وتتوصل أكثر فأكثر الى الفهم الموضوعي لجوهر التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في البلدان المتخلفة ، من هنا كانت نظريات التنمية الاشتراكية أكثر النظريات نجاحاً في واقع التطبيق ، حيث حققت دول عديدة متخلفة هدف تصفية التخلف مثل فيتنام وكوبا وكوريا . . . وغيرها ، ومضت شوطاً في طريق البناء الاشتراكي المباشر والموسّع ، بينما بقيت الدول المتخلفة السائرة في

طريق التنمية الرأسمالية الكولونيالية تدور في فلك التبعية والتخلف .
إن دراسة مقارنة بين دول متخلفة عدة ، في الماضي والحاضر ، يثبت هذه الحقيقة وهي أن الأشتراكية ليست هي مستقبل البشرية وحسب ، بل وهي الطريق الوحيد لتصفية التخلف واللحاق بالبلدان المتقدمة .

إن النظريات الاشتراكية العلمية حول التخلف تدرس بموضوعية واقع العلاقات المادية الديالكتيكية التاريخية العالمية ، في وحدتها الكلية ، ولا تغفل اثر العوامل الثانوية او العوامل المعاكسة والمضادة لاتجاهات التطوير الرأسمالي والرأسمالي الكولونيالي بشكل عام ، وهي لا تدعو إلى الانفصال المطلق عن الاقتصاد العالمي ولا حتى عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، بسبب طوباوية هذا الرأي واستحالة تحقيقه في عصر يعتبر الاتجاه الرئيسي لتطوره هو وحده الاقتصاد العالمي لا تفككه وتجزئته. بل تدعو إلى إتباع طريق التنمية الاشتراكية الذي يحقق الاستقلال الاقتصادي والتطور الوطني المستقل بأوسع معانيه ، ويؤمن بنفس الوقت فرصاً أفضل لتحسين موقع البلدان المتخلفة التجاري والاقتصادي في مجال التبادلات الاقتصادية الدولية التي تتحول أكثر فأكثر الى شرط جوهري من شروط تطور أي مجتمع في هذا العصر .

إن النظريات الاشتراكية العلمية تَتَتَبَّعْ الكولونيالية تاريخياً منذ ولادتها من رحم النظام الرأسمالي الناشىء وحتى الآن عبر تحولاتها وتغيرات اطوارها المختلفة من مرحلة الى مرحلة ، وتضع على أساس ذلك الحلول الاستراتيجية والتكتيكية الاقتصادية والسياسية الملائمة لكل طور او مرحلة من مراحل التحرر الوطني السياسي والاقتصادي ،

وهي في جميع الأحوال تؤكد على ضرورة التطور المستقل حتى في حال عدم اتباع الطريق الاشتراكي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الرغم من كل العقبات الموضوعية التي قد تعترض تطور الدولة المتخلفة التي ما تزال خارج طريق التنمية الاشتراكية .

كما تدعو النظريات التنموية الاشتراكية العلمية إلى تعديل نظام تقسيم العمل الدولي الراهن بنظام ديموقراطي جديد كمرحلة انتقالية ، وعلى المدى البعيد والاستراتيجي تدعو إلى تطبيق النظام الاشتراكي على الصعيد العالمي كنظام أمثل لتحقيق العدالة والتكافؤ في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية .

إن التحليل الاشتراكي العلمي لاقتصاديات التخلف والكولونيالية ، والذي تنتمي إليه أطروحتنا ، هو التحليل الأكثر حقيقة وصحة وملاءمةً لواقع التطورات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتخلفة ، وكنظرية موضوعية وواقعية للتنمية المنتظمة المخططة المتسارعة الكفيلة بتصفية التخلف والتبعية والتوصل إلى مستوى رفيع من تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج معاً . وكما تهتم النظريات الاشتراكية العلمية بدراسة التخلف من حيث أنه يمثل واقعه أو عملية تاريخية عالمية ، كذلك في معرض بحثها في العلاقات الكمية التقنية وظواهرها الملموسة ، تذهب إلى أبعد من ذلك ، إنها تذهب إلى ماوراء هذه الظواهر والعلاقات الكمية ، لتكشف عن جوهرها العام الكلي الكيفي الذي ينتجها ويعيد إنتاجها في نظام خاص من الحركة الديالكيتكية اللولبية ، فتبرز دور وأثر علاقات الإنتاج والملكية والتوزيع ، ليس

على الصعيد المحلي ، وهو الاقل أهمية في تحديد التخلف ، وحسب ، بل على الصعيد الدولي الأكثر أهمية وتحديداً للتخلف ، لأن التخلف هو رابطة أو علاقات إنتاج دولية لها انعكاسات محلية محددة ، إنه الروابط الاقتصادية غير العادلة وغير الطبيعية بين المتروبولات والبلدان التابعة لها ، وبعبارة أخرى يمثل التخلف ويجسد علاقات إنتاج استعمارية كولونيالية أو كولونيالية جديدة بين دولة أو عدة دول . . . لكتّل متروبولي ما ، من جهة ، وبين دولة أو عدة دول متخلفة وتابعة في الجهة المقابلة . إنه رابطة اقتصادية اجتماعية سياسية دولية تقوم على مبدئي السيطرة من جهة والخضوع في الجهة الثانية ، إنه نمط من الاستثمار والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي الدولي ، بحيث تتم عملية إغتصاب ونهب وسرقة الفائض الاقتصادي أو القيمة الزائدة الكلية القومية أو الدخل القومي للبلدان المتخلفة ، أو قسم منه ، بشتى الطرق والأساليب الاستغلالية الرأسمالية الاحتكارية الامبريالية من قبل المجموعات الاحتكارية الامبريالية ، أي من قبل الطبقات الرأسمالية الامبريالية في بلدان المراكز المتروبولية الاستعمارية ، ومن ثم إفقار وتخلف البلدان المستغلة (بفتح الغين) استعمارياً . وتتجسد هذه العملية بتركيب بنيوي كيفي للاقتصاد المتخلف يقوم على أساس تشويه تطور الاقتصاد في البلد المتخلف رأسمالياً ، واتصافه بالأحادية ، التي تعني تضخيم فروع التصدير التي تهم المتروبولات وإهمال باقي أو معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى .

إن التخلف هو محصلة الاستثمار القومي والطبقي للامبريالية ،

وتتجسد هذه الحقيقة ليس بأشكال كمية ، كما تطرح مختلف النظريات البورجوازية ، وحسب ، بل ، وهذا هو الأهم ، بأشكال كيفية بنيوية هيكلية ، شاذة خاصة ، في صورة القوى المنتجة القائمة وعلاقات الإنتاج المترتبة عليها

إن العلاج الرأسمالي للتخلف يؤدي إلى تعميقه وتعقيده واستفحاله، لأنه أساساً ، أي التخلف ، هو نتاج الرأسمالية . أما العلاج الاشتراكي فهو وحده القادر على القضاء على التخلف بجميع مظاهره ، وهو الاسلوب الوحيد الذي يؤمن السيطرة الاجتماعية المبرمجة والمخططة ، على الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والادخار والدخل والاستثمار ، والتحكم بالفائض الاقتصادي ، والتجارتين الداخلية والخارجية ، وتنظيم السوق الداخلية ، وعملية التبادل والتداول النقدي . . الخ . كل هذه النشاطات تنظمها الاشتراكية على قاعدة تطبيق الملكية الاجتماعية العامة الاشتراكية لأهم وسائل وأدوات الانتاج ،التي باتت السيطرة عليها مستحيلة في ظل سيادة الملكية الفردية الرأسمالية لها ، والتي تعني الفوضى وصراع المصالح وتناقضها اقتصادياً واجتماعياً .

إن طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة المعاصرة ، تنزع أكثر فأكثر إلى ضرورة التدخل الاجتماعي والجماعي ضد المصالح الفردية ، وهذا هو اتجاه التطور الذي يفرض بقوة متزايدة على جميع المجتمعات استبدال الملكية الرأسمالية بالملكية الاشتراكية ، وإلا فالأزمات والتدمير هو النتيجة المترتبة دوماً على عدم الأخذ بمبدأ الملكية الاجتماعية العامة ، وهو ما نشهده دوماً بالنسبة للبلدان الرأسمالية ، سواءً المتروبولية منها أو الرأسمالية المتخلفة التابعة .

إن نظريات التنمية الاشتراكية هي وحدها التي تعبر عن الممكن القابل للتنفيذ وإخراج البلدان المتخلفة من دائرة التخلف الناتجة عن دائرة التطور الرأسمالي . ونظريات التنمية الاشتراكية ليست شيئاً ثابتاً جامداً أو وَصْفه طبية جاهزة وموحدة لعلاج التخلف في جميع الدول المتخلفة ، بل هي حركة نظرية اقتصادية اجتماعية سياسية متطورة تتبع واقع التخلف ، وتقتفي أثره وتطوره ، وسبل تصفيته وتحطيمه ، وتلاحق سماتة وخصائصه التاريخية العامة المشتركة ، بنفس الوقت الذي لا تهمل فيه خصوصية كل قارة أو منطقة أو دولة من مختلف النواحي الجغرافية والديمغرافية والقومية واللغوية والتاريخية والاقتصادية . . الخ . إن النظريات الاشتراكية هي التجسيد الملموس لمنهج مادي تاريخي علمي ماركسي لينيني ، يمكن الباحث من التشخيص الناجح الصحيح ، وتقرير العلاج اللازم على أساسه ، والعلاقة بين التشخيص والعلاج هي العلاقة بين النظرية والتطبيق ، حيث لايتوقفان عن الحركة والتطور والتفاعل . النظرية ترشد التطبيق والتطبيق يصحح النظرية ويطورها ويغنيها . تلك هي معادلة البحث العلمي الاقتصادي ، كما جاء في علم الاشتراكية العلمية .

إننا نؤ يد الفكرة التي تؤ كد أن لا سبيل لإزالة التخلف والقضاء عليه نهائياً إلا بزوال الرأسمالية ، واستبدالها بالاشتراكية ، هذا على الصعيد العالمي ، أما على صعيد الدول المتخلفة ، منفردة ، فيمكن تحقيق ذلك بالثورة الاجتماعية ضد النظم الكولونيالية في كل بلد على حده ، وإيقاف التطور الرأسمالي والسير في اتجاه التطور الاشتراكي .

وتلقى هذه الفكرة انتشاراً متزايداً في عالمنا ، ومقابل ذلك نجد أن الفشل هو المصير الذي تلقاه نظريات الكولونيالية والنيوكولونيالية ، لسبب بسيط هو أنها نظريات الاستعمار الامبريالي ، العدو الرئيسي لحركات التحرر الوطني ، ولكل نضال من أجل الاستقلال الاقتصادي الحقيقي ، ولأنها نظريات خاطئة غير موضوعية ، ولا تعبر عن الحقائق الاقتصادية بصدق وأمانة علمية كافية في أغلب الحالات .

ولقد حاولت أن أبرز في هذه الاطروحة موقفي الخاص من هذه الزمر المختلفة للنظريات الاقتصادية ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً كما أرغب ، ولعل هذا الهدف سيكون أول الأهداف التي سأوليها الاهتمام الكافي في أبحاثي التالية . خاصة وأنني أرى أن الحاجة الماسة تدعو إلى ذلك بالنسبة لكل قارىء ومهتم بمشكلات عالمنا الثالث المتخلف الذي تشكل سوريا العربية جزءاً لا يتجزأ منه .

ملحق حول تجربة التطور الاقتصادي والاجتماعي في القطر العربي السوري

رغم أن هذه الاطروحة لاتستهدف دراسة تجربة تنموية خاصة بعينها ، لدولة ما من الدول المتخلفة ، فإن لدينا الرغبة والمبررات الكافية للوقوف قليلاً على تجربة التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في القطر العربي السوري ، ولو بصورة شديدة الإيجاز والعمومية والتجريد ، وعذرنا في ذلك واضح تماماً .

إن القطر العربي السوري ، الذي هو جزء استراتيجي لايتجزأ من الوطن العربي والأمة العربية ، يتميز بتاريخه النضالي العريق قديمه وحديثه ، وهو الآن رأس الحربة النضالية القومية التحررية في المنطقة العربية ضد الامبريالية والاستعمار الاستيطاني المتمثل مباشرة بأداتة العنصرية الفاشية العسكرية : اسرائيل ، وتواصل سوريا دورها النضالي القومي التحرري الذي بدأته ، لأنه لا يزال مهمة الساعة .

ويتخذ النضال التحرري العربي في سوريا أشكالاً اقتصادية وسياسية وعسكرية متغيرة مع تغير أطوار ومراحل الصراع مع العدوان الامبريالي والصهيوني الجاريين ، ذلك لأن التحرر الوطني والقومي ، كما يؤمن الشعب العربي الكادح في سوريا وطليعته الثورية الاشتراكية المتمثلة بحزب البعث العربي الاشتراكي ، ليس مجرد تحرر سياسي

شكلي ، بل هو وقبل كل شيء تحرر اقتصادي من التخلف والتبعية للدول الاستعمارية ، لأن التحرر الاقتصادي هو جوهر وغاية كل صيغ التحرر الأخرى . ولذلك فإن سوريا تخوض معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضد التخلف بثبات وصمود وتصميم متعاظم ، متحملة كل الأعباء والمشاق المحلية والخارجية المترتبة على سيرها في ذلك الطريق ، ومتصدية لكل المصاعب والعقبات والعراقيل التي تصطدم بها خلال تطورها .

لقد بدأت حركة التنمية الاقتصادية في سوريا منذ الحرب العالمية الثانية ، ومرّت في مراحل متعاقبة ومختلفة ، وكان الطابع الطبقي والسياسي لعمليةالتنمية بورجوازياً حتى قيام الثورة الشعبية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي تولى السلطة ومقاليد الحكم في البلاد في الثامن من آذار عام/ ١٩٦٣/ ، وبانتصار الثورة الشعبية تغّير محتوى ومضمون وشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليتخذ طابعاً طبقياً وسياسياً مختلفاً ، يقوم على أساس قطع طريق التطور الرأسمالي الوطني ، والبدء بحملة من التحولات الثورية الاقتصادية والاجتماعية العميقة ، الهادفة إلى الانطلاق في اتجاه التنمية الاشتراكية ، فأصبحت الجماهير الشعبية الكادحة من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين وبورجوازية صغيرة . . الخ هي صاحبة القرار والكلمة الفصل في تحديد مصير واتجاه تطور القطر العربي السوري على طريق الوحدة القومية العربية وبناء الديموقراطية والاشتراكية ، وحمل رسالة التغيير الثوري قطرياً وقومياً ، والمساهمة الجادة في رفد الثورة الديموقراطية التحررية والاشتراكية العالمية .

ومن المعلوم أن طريق التنمية الاشتراكية ، ليس طريقاً سهلاً ، بل هو محفوف بالمخاطر والصعاب الداخلية والخارجية . ولهذا فإن ما واجهته الثورة التنموية الاشتراكية في سوريا قلّما واجهته دولة متخلفة أخرى على صعيد الصراع مع العدوان الاستعماري الامبريالي الصهيوني . ولم تعرف سوريا الهدوء والاستقرار منذ الثورة حتى الآن ، مِما قلّص من فرص وإمكانيات التراكم وتوفير دخل يتيح تنفيذ البرامج الاستثمارية الضخمة التي عزمت على إنجازها .

ولم تكد تندلع ثورة آذار حتى أعقبتها حالة اضطراب اقتصادي واجتماعي عميقة ، ساهمت فيها كل القوى الطبقيةالإقطاعية والبورجوازية الرجعية ، بدعم ومساندة كبيرة من الامبريالية والصهيونية ، كل ذلك شكّل ضغطاً ومضايقة اقتصادية وسياسية هائلة على سياسية الحزب والثورة ، ثم تلى ذلك قيام حركة الثالث والعشرين من شباط التي حسمت الموقف لصالح الجناح التقدمي اليساري في حزب البعث العربي الاشتراكي ، وقد كان من أبرز قادة هذه الحركة القائد الثوري حافظ الأسد الذي حمل على عاتقه القسم الأعظم من هذه المسؤولية التاريخية الثورية المشرفة .

ومقابل هذا التغير الثوري الشعبي الذي أخاف الدوائر الامبريالية والصهيونية الاستعمارية وهدّد بصورة قاطعة مصالحها الطبقية والقومية الاستعمارية والعنصرية الصهيونية ، ليس في سوريا وحسب ، بل وفي المنطقة العربية والشرق أوسطية برمتها ، مقابل هذا التحول الثوري الحاسم الذي حدث في ٢٣ شباط عام ١٩٦٦ ، وجّهت القوى الرجعية العالمية ، ضربتها العسكرية العدوانية بواسطة

أداتها العنصرية التي أقامتها في قلب العروبة فلسطين ، ضد الثورة الشعبية القومية الاشتراكية ، ليس في سوريا وحسب بل وفي مصر عبد الناصر أيضاً ، أي ضد دول المواجهة ذات النظم الديموقراطية التقدمية المعادية للامبريالية والصهيونية وقاعدتهما الحربية العنصرية : اسرائيل ، وقد كان ذلك في شهر حزيران من عام ١٩٦٧ ، وكان الهدف الرئيسي من هذه الهجمة الاستعمارية الانقضاض على النظم التقدمية في المنطقة وتحطيمها ، وتمكين القوى الطبقية العميلة لها من استعادة سلطتها وأنظمتها الرجعية ، والعودة بسوريا إلى دائرة الكولونيالية العالمية . ومع ذلك استمرت الثورة بقيادة الحزب على رأس الحكومة والسلطة الشعبية في الصمود والبناء الاقتصادي الاشتراكي ، بنفس الوقت الذي حملت فية عبء الدفاع العسكري ضد التهديدات الاستعمارية المستمرة ، وهذا ما قلل من إمكانيات حشد الطاقات بصورة كاملة من أجل الادخار والاستثمار والتنمية ، ذلك لأن أخطار العدوان ظلت قائمة بل ومستفحلة ، مما فرض على الثورة ، رصد قسم هام من الدخل القومي لأغراض بناء جيش مسلح ومتطور ، للدفاع عن منجزات ومكتسبات الثورة الشعبية الاشتراكية في سوريا ، ومن ثم فإن ذلك قد أدى إلى تقليص تنفيذ استثمارات أكبر حجماً وأكثر خطأً من النجاح بسبب الصراع مع اسرائيل .

وبعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧ ، التي كانت امتحاناً عسيراً لقوى الثورة ، لم تهدأ الأوضاع الاقتصادية والطبقية والاجتماعية ، ولم تستسلم القوى الطبقية الرجعية لواقع الأمر ، بل استمرت في

استفزازاتها وتخريبها وهجومها السياسي والإيديولوجي ضد الثورة ، بدعم من الامبريالية والصهيونية ، مما انعكس على الحزب بصورة خلافات حادة ، وخاصة داخل قيادته العليا ، وقد تركزت هذه الخلافات حول موقف وسياسة الحزب من الثورة المضادة وكيفية مواجهتها ومجابهتها والقضاء عليها ، وحول كيفية معالجة مختلف مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي كانت تواجه صعوبات داخلية معقدة ، والموقف الطبقي والحزبي والسياسي من مختلف القوى والأحزاب السياسية في القطر ، وسبل فك العزلة السياسية والعربية والدولية التي كانت قد تحولت إلى مشكلة بسبب الممارسات السياسية لقسم من القيادة الحزبية الحاكمة ذات النفس الانعزالي اليساري المغامر . وقد وصل الصراع داخل الحزب ذروته عام ١٩٦٩ ، وأعقب ذلك قيام الحركة التصحيحية في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٠ بقيادة الرفيق المناضل حافظ الاسد الذي كان الشخصية الاكثر شعبية وحكمة وشجاعة وتفهماً لواقع الامور الجارية حينذاك . وبقيام هذه الحركة بمبادرة من القائد البارز حافظ الاسد ، تمّ التخلص من الزمرة المتشنجة المغامرة ، المنعزلة عن الجماهير ، وبدأت صفحة جديدة في تاريخ تطور الحزب والثورة داخل القطر العربي السوري استطاعت خلالها القيادة الحزبية والشعبية المنتصرة أن تتغلب على العديد من المشاكل المحلية والعربية والدولية ، فحققت وحدة القوى الوطنية التقدمية في صيغة جبهة نضالية تشترك فيها كافة القوى التقدمية الوطنية المعادية للامبريالية والصهيونية والرجعية المحلية ، وانفتحت على الجماهير الشعبية الكادحة ، وأطلقت مبادرتها السياسية ،

وطموحها إلى انتزاع حق تقرير مصيرها ومصير بلدها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بنفسها وبإرادتها ، وبما يتلاءم ومصالحها التاريخية المشروعة ، كما استطاعت الحركة التصحيحية تحقيق الانفتاح عربياً ودولياً ، بسبب سياستها المرنة ، وتكتيكها المبدع الناجح الذي يتوافق مع مقتضيات ومتطلبات الواقع المتحرك الذي كان قائماً ، ولكن لم تكد تستقر الاوضاع حتى اندلعت من جديد الحرب التحريرية الشهيرة في الشرق الاوسط وهي حرب تشرين التي خاضتها كل من مصر وسوريا ضد الاحتلال والغزو الصهيوني الاسرائيلي ، وقد كان لتلك الحرب آثارها القطرية والعربية والدولية التي لا تنسى ، والتي ستظل محفورة في ذاكرة التاريخ القومي والعالمي لما أحدثته من تحولات وانعطافات قوية في الساحة السياسية العالمية .

لقد نشبت حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ ، وهذا يعني أنه خلال عقد من الزمن منذ قيام ثورة آذار المجيدة واجهت سوريا حربين مع العدو الاسرائيلي ، كما جرى فيها حركتان هامتان هما حركة ٢٣ شباط عام ١٩٦٦ ، والحركة التصحيحية عام ١٩٧٩ ، بالاضافة الى أطوار الصراع الطبقي السياسي الداخلي المتعاقبة مع الرجعية المحلية المدعومة من قبل الرجعية العربية والدولية ، بحيث أن القطر العربي السوري لم يشهد طيلة العقد الاول من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي بدأ عشية ثورة آذار ، لحظة استقرار واحدة ، مما كان له أثر بالغ في استنزا ف الطاقات المتاحة وهدرها في مجالات غير اقتصادية ، وهذا ما أضعف معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام ، وعرقل بقوة تنفيذ برامج التنمية الموضوعة من قبل الحكومات المتوالية ، فكانت تجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا تجربة متعثرة ، بسبب قسوة

الظروف الموضوعية التي تكتنفها .

بعد حرب تشرين التحريرية شهدت سوريا فترة استقرار نسبي حتى عام ١٩٧٦ حيث عاودت الاضطرابات من جديد ، في محاولة أخيرة ويائسة لضرب الثورة من قبل قوى الثورة المضادة التي استخدمت هذه المرة عصابات الاخوان المسلمين في حملة تخريب واسعة دموية واقتصادية وسياسية ، وبتخطيط من القوى الامبريالية والصهيونية التي استطاعت أن تمكن الثورة المضادة في مصر العربية من الظفر بالسلطة السياسية والخروج بمصر من خندق العروبة والنضال القومي التحرري ، ونقلها مباشرة إلى خندق العدو الاسرائيلي ومَنْ وراءه . وبقيت سوريا في هذه الحالة وحدها في معركتها التاريخية المصيرية مع الاستعمار والصهيونية ، خاصة بعد أن تملّص النظام العراقي بالتدريج من أداء دوره القومي التحرري ، وكذلك الاردن ، وبعد أن زُجّ بلبنان في حرب أهلية لا تنطفىء نارها حتى الان ، بغية جرّ سوريا إلى مأزق لا تستطيع التخلص منه بسهولة .

وقد كان فعلاً أن دخلت سوريا مجمل هذه التجربة القاسية وهي مضطرة إلى ذلك ، وحملت راية الدفاع عن العروبة والتحرر العربي ضد اسرائيل ومن ورائها الاستعمار ، وظلت منذ قيام الثورة حتى الان في حالة صراع ساخن داخلي وخارجي ، أدى إلى إضعاف معدل تطورها الاقتصادي والاجتماعي ، بتجريدها جزءاً هاماً من مواردها وتخصيصه لأغراض الدفاع والامن القومي وبناء قوة مسلحة متطورة وقادرة على حماية الوطن والثورة والاستقلال الوطني .

إن سوريا لم تنعم خلال العقدين الفائتين بفترة هدوء واستقرار كافٍ

كغيرها من البلدان الاخرى ، وقد فقدت بذلك شرطاً من أهم شروط تطبيق ونجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتظمة والمتسارعة ، رغم المساعدات والقروض العربية والخارجية . فالصراع مع اسرائيل وحلفائها الامبرياليين ظل ويظل في مقدمة الاهداف الاستراتيجية القومية العربية التحررية لسوريا ، مما استهلك قسماً كبيراً من طاقاتها الادخارية والاستثمارية .

إن هدف الامبريالية والصهيونية هو تحطيم النظام التقدمي في سوريا ، سواءاً عن طريق الضغوط الاقتصادية والسياسية ، أوعن طريق تحريك القوى الرجعية المرتبطة بها في الداخل ، أوعن طريق شن العدوان السافر بواسطة اسرائيل . كل ذلك أدى إلى إلهاء سوريا نسبياً عن معركة التحرر الاقتصادي ، بجرها إلى الدفاع عن التحرر السياسي ، الطبقي والقومي معاً . فكان أن عانى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي اضطرابات متناوبة دورية ، تكون تارة خفية وتارة عنيفة .

هذا وبالاضافة إلى كل ذلك فإن نظرية تنموية محددة لم تكن قد تبلورت كما يجب في سوريا خاصة وأنها بلد متخلف يفتقر إلى الكادر الاقتصادي المخطط ، وما تزال فيه الامية تنتشر بنسبة كبيرة (حوالي ٥٠٪) ، ويغلب على سوريا طابع الانتاج الزراعي ، وهي بلد صغير نسبياً في موارده الطبيعية والبشرية ، ويعاني ككل بلد متخلف من مشاكل التخلف التي ما تزال آثارها ومظاهرها بارزة تنتظر الحل .

ومن المعروف أن تصفية التخلف هي عملية تاريخية انتقالية لا تقاس بشهر أو سنة أو حتى بخطة أو خطتين أوثلاث خطط خمسية ، وتجارب

التنمية في البلـدان الاخـرى تؤكد أن التنمية الاقتصـادية والاجتماعية الكفيلة بانتقال المجتمع من التخلف إلى التقدم تستغرق عقوداً عدة، حتى في حال تمتع البلد المعني بالاستقرار الاقتصادي والسياسي اللازم للتنمية . وفي واقع الامر نجد أن خطة خمسية واحدة لم تمر في سوريا بدون عقبات وعراقيل ، ولم تستطع سوريا البدء بتنفيذ خطة خمسية حقيقية ، بصورة مُرْضية ، أوكما هو مخطط لها ، قبل عام ١٩٧٠ حيث لم تكن سوريا مالكة لهيئات التخطيط المؤهلة لوضع الخطة والبرامج الاستثمارية المتكاملة على صعيد كامل النشاط الاقتصادي القطـري ، وبالتالي فإن عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في سوريا منذ الثورة وحتى الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ كان يغلب عليها طابع الارتجال والشفوية ، أكثر مما يغلب عليها التخطيط والبرمجة القطرية الشاملة . ومع كل ذلك فقد استطاعت قوى الثورة في تلك الفترة ، إجراء العديد من التحولات الديمقراطية الاقتصادية الثورية التقدمية العميقة لمصلحة الجماهـير الشـعبية الكادحـة ، وقامـت بحملـة واسعـة من التـأميمات للمصـارف والشركات والمصانـع الكبـرى والتعليم . . . الـخ ، كما أنشأت العـديد من الاستثمارات الجـديدة ، وبـدأت بالسيطـرة على التجارتين الداخلية والخارجية، وامتلك القطاع العام قسماً كبـيراً من المؤسسات والصناعات والشركات التجارية والصناعية والمالية ، وقـد رافق ذلك قيام الثورة بإجراء إصلاحـات زراعية قوية ضد الاقطـاع ولصالح الفلاحين المنتجين ، فاستولت على أراضي الاقطاع ووزعتها على الفلاحين ، ووسّعت رقعة الاراضي الزراعية ، ونظّمت الحـركة الفلاحية والعمالية والشبيبية والمهنية . . . الخ .

وفي الحقيقة لم تبدأ سوريا مرحلة التنمية الجادة والواسعة إلا بعد قيام الحركة التصحيحية التي قادها الزعيم الاشتراكي البارز حافظ الاسد ، حيث كانت سوريا قد دخلت مرحلة الخطة الخمسية الثالثة من عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، وبالفعل فقد أنجزت مشاريع واستثمارات اقتصادية كبيرة خلال تلك الفترة ، كسد الفرات ، والمرافىء البحرية ، ومختلف مشاريع القاعدة الهيكلية الارتكازية للاقتصاد ، من طرق ، وسكك حديدية ، ومواصلات ، ونقل جوي وبحري وبري ، وسدود وري وكهرباء وطاقة . . . الخ

وخلال هذا العقد التالي لقيام الحركة التصحيحية تمكن القطر العربي السوري ، من إنشاء قاعدة هكيلية مناسبة لتطور الزراعة والصناعة ، كما استطاع بناء صناعة خفيفة استخراجية وتحويلية مقبولة ، وقد بدأ دخول عتبة بناء الصناعة الثقيلة الهندسية والميكانيكية والكهربائية والكيميائية . . . الخ ، وتوصّل إلى تشكيل الكادر الفني الاقتصادي القادر على القيام بأعباء التخطيط العلمي للحركة الاقتصادية والاجتماعية القطرية .

واستطاعت سوريا من خلال تنفيذ خطط التنمية المذكورة تنسيق الروابط الوظيفية بين الزراعة والصناعة ، وتنظيم السوق الداخلية ، والتحكم بحركة التجارة الخارجية ، والسيطرة على القطاع الخاص بعد تحديده كماً وكيفاً ، ورسم دوره المحدد في نطاق عمل ونشاط القطاع العام الحكومي . وعلى الصعيد السياسي استطاعت وضع دستور ديمقراطي اشتراكي جديد يتناسب مع مرحلة التطور التي وصلت إليها البلاد ، وينسجم مع مصالح الجماهير الشعبية الكادحة المندفعة في

سبيل تحقيق هدف التحرر الاقتصادي ، وبناء الاقتصاد الوطني وتطويره على أسس ديمقراطية اشتراكية . ومع كل ذلك فإن سوريا ما تزال في طريق تصفية رواسب التخلف والبنية الكولونيالية ، غير أنها قد قطعت شوطاً كبيراً نحو إنجاز هذه المهمة التاريخية الشاقة ، وما تزال تسير بثبات وإصرار في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاشتراكية ، الذي يترسخ أكثر فأكثر ، وتتعمق وتتوطد أسسه ودعائمه ومرتكزاته الطبقية والسياسية والاقتصادية يوماً بعد آخر ، ولدينا المبرر الكافي للتأكيد بأن سوريا لن تستغرق مدة زمنية طويلة لاجتياز تخلفها الاقتصادي والاجتماعي ، خاصة إذا لم تحدث انتكاسة أو ثورة مضادة ، وهذا أمر بعيد الاحتمال في رأينا ، وهذا الاحتمال يضعف كلما تقدمت الثورة إلى الامام في طريق التطور والبناء والتنمية الاشتراكية الجادة . لانه بينما تتعاظم قوى وعناصر الثورة الديمقراطية الاشتراكية ، تضمحل بنفس الوقت قوى وعناصر الثورة المضادة ، حتى تحين لحظة تحوّل التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية ، وتصبح الاشتراكية أمراً واقعاً وشاملاً وغالباً في مجمل خلايا التركيب الاقتصادي للقطر ، ومسيطراً على كافة الابنية والتراكيب والقطاعات الاقتصادية .

إن سوريا في عهد الرئيس حافظ الاسد ، ورغم كل ما تواجهه من ظروف قاهرة كابحة لنموها الاقتصادي والاجتماعي ، قد حققت نجاحات باهرة على طريق البناء والتنمية . ويكمن السبب الرئيسي في ذلك أنها اختارت طريق التطور الاشتراكي ، واسترشدت بنظريات التنمية الاشتراكية ، بل وتحاول الان ، وبدأت تمتلك القدرة على بلورة

وصياغة نظريتها التنموية الخاصة بها التي تتلاءم وخصوصيات واقعها القطري والقومي ، كما لا تتناقض مع المبادىء العامة لنظرية التنمية الاشتراكية ، بنفس الوقت . وقد برزت هذه الحقيقة في برنامج الخطة الخمسية الرابعة ، وفي مشروع الخطة الخمسية الخامسة التي بدأ العمل على تطبيقها هذا العام وسوف تمتد حتى عام ١٩٨٥ . ولم تكتف سوريا بهذا الحد ، بل بدأت تحذو حذو البلدان الاشتراكية الاخرى في التخطيط بعيد المدى ، أي وضع الخطط الطويلة الاجل ذات العشر سنوات ، إلى جانب الخطط المتوسطة المدى ، أي الخمسية ، والقصيرة ، أي السنوية . كل ذلك في محاولة للتغلب على مختلف الصعوبات التي تعترض طريق التنمية والتخلص من مظاهر ورواسب التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي ورثتها من الماضي الاستعماري الكولونيالي .

ولقد أخذت سوريا على عاتقها إعطاء الاولوية في التنمية ، في الخطة الراهنة ، لتحديث الزراعة وتطويرها وتكثيف التصنيع وترشيد الانتاج والاستهلاك ، والاستفادة القصوى من الطاقات الانتاجية والاستثمارية القائمة ، واستكمال المشاريع التي بُدِء بها وبناء المشاريع المكملة أو الضرورية لها ، واستكمال وإنشاء القاعدة المادية التقنية الضرورية لتثبيت الاشتراكية وتطويرها .

إن الثورة القومية التحررية الاشتراكية في سوريا لم تقم إبان الاستقلال السياسي من الاستعمار الفرنسي مباشرة ، بل بعد مضي مرحلة من الزمن استمرت منذ الاستقلال عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٦٣ ، وكانت السيطرة الاقتصادية والسياسية خلالها للبورجوازية

الوطنية النامية ، وقد انتقلت السلطة من أيدي البورجوازية إلى أيدي القوى الشعبية الكادحة عام ١٩٦٣ ، حيث قامت الثورة لترث مستوى ضعيفاً وغير كاف من التطور الرأسمالي ، سواءً من حيث مستوى تطور القوى المنتجة أو من حيث مستوى تطور علاقات الانتاج . وكان الطابع الكولونيالي ما يزال مسيطراً على البنية الاقتصادية الاجتماعية المختلطة الهجينة ولهذه الأسباب مجتمعة فإن مفهوم التطور اللارأسمالي ينطبق على القطر العربي السوري مضموناً وشكلاً ، وسوريا تسير بالفعل في طريق التطور اللارأسمالي رغم كل التعقيدات والصعوبات التي تكتنفه ، وتضفي عليه خصوصية قطرية وقومية ، تجعله مختلفاً نسبياً عن أية تجربة تطور لارأسمالي أخرى بنفس الوقت الذي لا تتنافى أو تتناقض فيه هذه التجربة من حيث أسسها ومنطلقاتها ومبادئها العامة مع نظرية التطور اللارأسمالي بشكل عام . ويهدف التطور اللارأسمالي إلى استكمال بناء القاعدة المادية التقنية للاشتراكية . ولذلك فإن سوريا تمضي الان في اتجاه التطور الاشتراكي (طريق التطور اللارأسمالي) وقد قطعت المرحلة الاكثر صعوبة منه ، وامتلكت الان شروطاً أفضل للاسراع في اجتيازه ودخول مرحلة البناء الأشتراكي الموسع ، خاصة بعد التغلب على الثورة المضادة في معركتها الأخيرة التي استمرت طيلة الخطة الخمسية الرابعة وما تزال مستمرة ، رغم انها تخبو وتنطفىء وتتلاشى تدريجياً .

لقد حسمت سوريا خلال عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ ، معركتها مع بقايا الرجعية ، وجرت خلال ذلك تحولات سياسية ثورية عميقة لصالح قوى التقدم والديمقراطية والاشتراكية ، وتعزز التطور الاشتراكي

ومرتكزاته في القطر ، كما تعزز التعاون والتعاضد مع سائر الدول الاشتراكية وتحوّل إلى روابط استراتيجية على جميع الاصعدة . وشنت حملة واسعة النطاق ضد بقايا ورواسب ومرتكزات القوى الرجعية المدافعة عن التخلف والكولونيالية ، والهادفة إلى إخضاع وإركاع سوريا أمام الهيمنة الامبريالية الاستعمارية والصهيونية والعنصرية الاسرائيلية ، وتحققت إنجازات سياسية هامة للعمال والفلاحين وسائر الكادحين ، وتعمقت أسس الديمقراطية الشعبية ، بحيث يمكن القول : إن الفترة القادمة هي فترة حاسمة بالنسبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في سوريا بعد حملة التحولات الثورية التي حدثت خلال عامي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ ، والتي حسم الصراع الطبقي والقومي خلالهما لصالح قوى التحرر والاشتراكية وانعكس ذلك بوضوح كبير في سلسلة الكلمات والخطابات الشعبية الجماهيرية التي ألقاها الرئيس حافظ الاسد تباعاً في مؤتمرات الحزب القطرية والقومية ، ومؤتمرات مختلف المنظمات الشعبية ، كما انعكس ذلك في تقارير ومقررات مؤتمرات الحزب والمنظمات الشعبية والجبهة الوطنية التقدمية ، وأجهزة الاعلام الرسمية .

وقد اختارت سوريا الاستمرار في طريق التنمية الاشتراكية حتى نهايته ، خلافاً لما حدث في مصر العربية في ظل نظام أنور السادات ، حيث انتكست الثورة ، واستطاعت قوى الثورة المضادة أن تستولي على السلطة وتسير بمصر بعيداً عن خط التحرر القومي العربي وبعيداً عن طريق التنمية الاشتراكية والتطور الاقتصادي المستقل .

المراجع والمصادر المعتمدة

١ ـ كارل ماركس : رأس المال (ثمانية أجـزاء) ، الطبعـة العربية ،ترجمة : انطون حمصي ، دمشق ١٩٧١

٢ ـ مختارات لينين (عشرة أجـزاء) الطبعـة العـربية ، ترجمـة الياس شاهين ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٧

٣ ـ الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة ، كتاب يضم مجموعة دراسات لمجموعة من المؤلفين (أندريه غندرفرانك ـ بول ساليزي ـ ساتكليف . . . . وغيرهـم) ، ترجمـة عصـام خفاجي ، دار ابن خلدون

٤ ـ بول باران ، و ، إيف لاكوست : «الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف الاساسية» الترجمة العربية ، الطبعة الثانية ، عن دار الطليعة ، بيروت

٥ ـ بول باران : الاقتصاد السياسي للتنمية ، الترجمة العربية ، أحمد فؤاد بليع ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧١

٦ ـ رسالة الرئيس الروماني نيقـولاي شاوشيسـكو للمؤتمـر الخـامس للأنكتاد ، الترجمة العربية غير الرسمية

٧ ـ البروفيسـور إيفانشوفاليانـو : كتابـه «النظـريات الاقتصـادية المعاصرة» الترجمة العربية غير الرسمية

٨ ـ البروفيسور توماس سنتش : كتابه : « الاقتصاد السياسي للتخلف» (ثلاثة أجزاء) ، الطبعة العربية ، ترجمة فالح عبد الجبار ، دار الفارابي ، بيروت ١٩٧٨ .

٩ ـ س . إي . تولبا نوف : «الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ، ترجمه إلى العربية : الدكتور مطانيوس حبيب . دار التقدم العربي ، دمشق ١٩٧٤

١٠ ـ التركيب الطبقي للبلدان النامية : تأليف مجموعة من العلماء السوفييت . منشورات وزارة الثقافة السورية ، ١٩٧٢

١١ ـ البلدان النامية وقضاياها الملحة ، للمؤلفين : جوكوف ، اسكندرف ، سيتبانوف ، بالعربية ، ترجمة الياس شاهين ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٨

١٢ ـ الاشتراكية والبلدان المتحررة ، أوليانوفسكي ، الترجمة العربية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٥

١٣ ـ نيكيتين : «أسس الاقتصاد السياسي» دار التقدم ، موسكو

١٤ ـ لينين : «حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية» (مجموعة مقالات وخطب) الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو

١٥ ـ ماركس وانجلز : «في الأستعمار» (مجموعة مقالات ورسائل) الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧١

١٦ ـ أندرييف : «التطور اللارأسمالي» ، الترجمة العربية ، دار التقدم ١٩٧٧

١٧ ـ م . م . أفسينيف : «نظريات النمو الاقتصادي للبلدان

النامية» تعريب عز الدين جوني ، دار الفارابي وابن رشد ، بيروت ١٩٧٩
١٨ ـ ماركس وانجلز : «البيان الشيوعي» الطبعة العربية الصادرة عن دار التقدم ، موسكو
١٩ ـ فريدريك انجلز «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو
٢٠ ـ لينين : «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو
٢١ ـ موريس دوب : «النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة» الطبعة الثانية من الترجمة العربية للدكتور هشام متولي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٩
٢٢ ـ يوروك أوغلو : «تركيا ـ حلقة ضعيفة في السلسلة الامبريالية» الطبعة العربية ، ترجمة فاضل لقمان ، دار ابن رشد ، بيروت ١٩٧٩
٢٣ ـ راتشيك أفاكوف «خصوصية التطور في العالم الثالث» الطبعة العربية ، ترجمة : شبيب بيضون ، دار الفارابي بيروت ١٩٧٩
٢٤ ـ فريدريك أنجلز : «الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية» الطبعة العربية : الياس شاهين ، دار التقدم ، موسكو
٢٥ ـ فريدريك انجلز : «دور العمل في تحول القرد إلى إنسان» الطبعة العربية ، دار التقدم ، موسكو
٢٦ ـ أرنست فيشر : «ضرورة الفن» الترجمة العربية : د . ميشيل

سليمان ، بيروت ١٩٦٥
٢٧ ـ كوفييه : خطاب في ثورات الكرة الأرضية . تم النقل عن ماركس ـ رأس المال
٢٨ ـ والت ويتمان روستو : نظريته : مراحل النمو الاقتصادي ، الطبعة العربية ، ترجمة الدكتور محمد محمود الإمام
٢٩ ـ أندريه غند رفرانك : البورجوازية الرثة والتطور الرث ، ترجمة الهيثم الأيوبي وأكرم ديري ، دار العودة ، بيروت ١٩٧٣ ، ودراسات أخرى مترجمة إلى العربية .
٣٠ ـ خيرات البيضاوي : «التضخم وآثاره في العالم الثالث» صدر عن معهد الإنماء العربي ، فرع لبنان ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٦
٣١ ـ عادل عبد المهدي : مقدمته لترجمة كتاب «الاقتصاد الرأسمالي العالمي» لمؤلفه : كريستيان بالوا .
٣٢ ـ الرئيس حافظ الأسد : مجموعة خطب (عشرة أجزاء)
٣٣ ـ الدكتور رفعت الأسد : التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في سوريا بين الثورة الوطنية والثورة الطبقية .
٣٤ ـ مقررات مؤتمرات حزب البعث العربي الاشتراكي القومية والقطرية .

المراجع الأجنبية

1. Baran, Pauls., Politcal Economy of Growth, 2 nd., 1960.

2. Frank, A. G., hunpen Bourgeisie et humpen Développement, Masvéro, 1971

(بالفرنسية)

3. W. A. dewis. la theorie de la criossonce Economique. Paris, 1962

(بالفرنسية)

4. Myrdal, Gunnar, Asian Drama, An Inquiry into the Poverty of Nations 20 th Century Fund, N. Y., 1968.

5. R. Nurkse. Problems of Capital Formation in Under-developed countries.

6. H. Myint. The Economics of Deueloping countries.

7. R. Nurkse. Equili brium and Growth in the World Economy, Cambridge (Mass) 1961.

8. H. Leiberstein. Economic Backwardness and Economic Grwth, New york. 1957.

المحتوى

قرأتُ هذا الكتاب لـ «بهجت سليمان» قراءة نقدية متأنية ويمكنني القول إذن بموضوعية، إنّ معالجة الكتاب، قد اتسمت بطابع البحث العلمي وبمنهجية تاريخية سديدة، وقد اعتمدت - في مجمل خطواتها واستنتاجاتها - استقصاء الظاهرات المميزة للتطورات الاقتصادية والسياسية في بلدان «العالم الثالث» بعد الحرب العالمية الثانية، كما اعتمدت - في الوقت نفسه - استكشاف المنطق التاريخي الخاص لتلك الظاهرات ذاتها، وآلية حركتها الذاتية بالعلاقة مع آلية المنطق الخاص بحركة تطور الطابع الكولونيالي للرأسمالية العالمية نحو الأشكال الأخيرة الراهنة لأزمتها العامة البالغة حد الاختناق.
ويسرني أن أشير، خصوصاً، إلى نقطة تلفت النظر وتؤكد استقلالية الباحث، كميزة ضرورية، وهي اعتباره سبق العوامل الذاتية للعوامل الموضوعية في البلدان المتخلفة، ميزة إيجابية. وقد شرح الباحث هذه النقطة المهمة بلمعات فكرية تستحق التقدير.

إني أنظر الآن، عبر هذا الكتاب، إلى باحث جديد يتقدم بخطى سريعة وسديدة نحو قافلة الباحثين العرب التقدميين الذين يخوضون المعركة الايديولوجية الآن بسلاح الفكر العلمي.

بيروت ١٩٨٢/٣/٥ د. حسين مروة